جـــامـعة قـاصـدي مربـاح -ورقلة
كلـية الحـــقوق والعـــلوم السـيـاسيـــة
قسـم العلوم السـياسية والعـلاقات الدولـية

تحليل السياسات الأمنية بالجزائر

2018– 1988م

أطـروحة مقدمة لنيل درجة الدكـتـوراهعلوم فـي العلـوم السيـاسيـة
تخصص:تنظيمات سيـاسيـة وإدارية

من إعداد الطالب: إشـــراف الأستاذ الدكتور:
محمد السعيد بن غنيمة بـوحنـيـة قـوي

لجنة المناقشة

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
01	شليغم غنية	أستاذ التعليم العالي	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	رئيسا
02	بوحنية قوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مشرفا ومقرارا
03	مجذوب عبد المؤمن	أستاذ التعليم العالي	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	عضوا مناقشا
04	المكي دراجي	أستاذ التعليم العالي	جامعة حمه لخضر الوادي	عضوا مناقشا
05	صالح زياني	أستاذ التعليم العالي	جامعة الحاج لخضر باتنة	عضوامناقشا
06	إدريس عطية	أستاذ محاضر أ	جامعة العربي التبسي تبسة	عضوا مناقشا

2020-2019

Université de KASDI MERBAH Ouargla
Faculté de droits et sciences politiques
Département de sciences politiques

Analyse de la politique de sécurité en Algérie (1988/2018)

Thèse de doctorat en sciences politiques

Spécialité : règlements politiques et administratifs

Préparé par :

BENGHENIMA

MOHAMMED SAID

Sous la direction:

pr- GOUI BOUHANIA

N	Noms et prénoms	Grade scientifique	Université	
01	CHLIGHEM GHANIA	Professeur	KASDI MERBAH*Ouargla*	Présidente
02	GOUI BOUHANIA	Professeur	KASDI MERBAH*Ouargla*	promoteur
03	MEKKI DERRADJI	Professeur	HAMMA LAKHDAR*El-oued*	Examinateur
04	MEDJDOUB ABDELMOUMENE	Professeur	KASDI MERBA*Ouargla*	Examinateur
05	ZIANI SALEH	Professeur	ELHADJ LAKHDAR*Batna*	Examinateur
06	ATIA IDRISS	Enseignant assistant	LARBI TEBESSI*Tébessa*	Examinateur

2019/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ)

الآية 105 سورة التوبة .

شكر وعرفان

لله الفضل من قبل ومن بعد ، أحمده ودوما أستعين به :

الحمد لله الذي أعانني ووفقني لإكمال هذه الأطروحة، ولايسعني إلاأن أتقدم بجزيل الشكروعظيم الامتنان إلى أستاذي البروفيسور بوحنية قوي،المشرف على هده الأطروحة الدي منحني من وقته ومن جهده الكثير فكان خير ناصح ومشرف وكانت لتوجيهاته وارشاداته الأثر الكبير في انجاز هدا العمل .

كما أتوجه بجزيل الشكر وخالص العرفان إلى أعضاء اللجنة الموقرين على قبولهم مناقشة عملي هذا، أستاذي البروفيسور مجذوب عبد المؤمن، وأستاذتي البروفيسور غنية شليغم، والبروفيسور المكي الدراجي، والبروفيسور صالح زياني، والدكتورإدريس عطية على تكبدهم عناء دراسة وتمحيص هذه الأطروحة.

شكرا لكم جميعا ....

إ هـــــــــــــــــــد ا ء

أهدي هذا العمل إلى...

إلى أمي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها؛

وإلى روح والدي تغمده الله برحمته الواسعة.

إلى نعم الأخ والأب العزيز عز الدين شاكرا له دعمه وتشجيعه المتواصل.

إلى زوجتي الغالية رفيقة الدرب الصابرة والمساندة والمشجعة لي لإكمال هذه الأطروحة والى ابني غسان.

إلى كل إخوتي وعائلاتهم سامية وفاطنة وزوجة أخي فاطمة، الداعمون لي دوما لمواصلة الدراسة.

إلى الأخ الأكبر والمشجع لي دوما البروفيسور بوحنية قوي حفظه الله.

إلى كل من عائلة بن غنيمة ومرابط.

إلى أصدقائي وكل من دعمني في مشواري الدراسي.

إلى الصديق عمر كربوش، ومنصور عبد الكريم،ومولاي إدريس طرابلسي الذين ساهموا في كتابة وتدقيق وطباعة هذه الأطروحة.

أهدي لكم جميعا هذا العمل ...

مقدمة:

لقد شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تحولا كبيرا في وظائف الدولة وتعاظمها لأجل تنظيم وتنسيق شؤون المجتمع وخدمة مصالحه ورعايتها، حيث أضحت الدولة هي الفاعل الرئيسي في صنع السياسات العامة وممثلة للمجتمع في تقريرهذه السياسات ووضع الخطط والبرامج ومتابعة تنفيذها،وكذلك وسيط بين الفئات والطبقات في حل المنازعات بل ومالكة للمشروعات ومسؤولة عن حسن إدارتها وعن توزيع الدخل وتقديم وهدا ما أضحى يطلق عليها بالدولة المتدخلة المسيرة للشأن العام ، وتميزت هده المرحلة ايضا باستقلال العديد من الدول ومنها الجزائروأصبحت تعرف بدول العالم الثالث حيث سعت هده الدول من تحسين وضعها الاجتماعي والاقتصادي خصوصا انها خرجت من استعمار ترك كل شيئ مدمر فالكثير من هده الدول انتهجت النهج الاشتراكي وقامت بوضع ورسم

مجموعة من السياسات في المجال الاقتصادي والاجتماعي عن طريق وضع خطط تنموية وطنية لتحقيق النهضة والاقلاع الاقتصادي .

ففي هذه المرحلة ارتبط مفهوم السياسة العامة بالتنمية الوطنية وكل هذه العوامل أدت بالاهتمام أكثر بهذا الحقل المعرفي والسعي إلى تطويره وإدخال مفاهيم جديدة تسايرالتطور السريع الذي يشهده العالم، لكن مع ظهورالمدرسة السلوكية أُدخلت مفاهيم جديدة والعديد من التغييرات المنهجية في حقل السياسات العامة، وهذا بتركيزها على مخرجات السياسة العامة بدل المدخلات، وأصبحت السياسة العامة أكثر المجالات دراسة بين الباحثين بل أصبحت تخصصا قائما ومستقلا بذاته، وهذا مسايرة للتطورات المتسارعة بهذا الحقل المعرفي، وأضحت الدولة من الفواعل الأساسية في صناعة السياسة العامة وليست الفاعل الوحيد كما كان في عصر الدولة المتدخلة.

ومن بين أهم المواضيع التي أصبحت تحظى بالإهتمام الواسع في حقل السياسة العامة هي دراسة وتحليل السياسات الأمنية، ويعود السبب الرئيسي لهذا الإهتمام هو التغيرات السريعة التي يشهدها عصرنا الحالي وتنامي التهديدات المختلفة في جميع أنحاء العالم والتحول الذي شهده قطاع الأمن في السنوات الأخيرة، كل هذه العوامل جعلت من تحليل السياسات الأمنية موضوعا مهما يستوجب الدراسة.

فالكثير من الدول اليوم تسعى وبشكل مستمر إلى رسم سياسة أمنية ناجعة تواجه بها التحديات الداخلية والخارجية التي تهدد إستقرارها لذلك نجد أنه هناك العديد من الفواعل المؤثرة في رسم السياسة الأمنية في عصرنا الحالي، لأن السياسات العامة لم تصبح حكرا على الدولة بالرغم من أنها الفاعل الرئيسي في وضعها، بحيث أصبح هناك العديد من الشركاء يساهمون في وضع السياسات العامة واختيار البدائل الأفضل، مما جعلنا اليوم نتحدثعن تحليل السياسات العامة بشكل رئيسي في مختلف الأبحاث والدراسات لأن تحليل السياسات العامة مرتبط بالتطور الواسعالذي ارتبط بتطور نشاطات الحكومة وتزايد مشكلاتها الاجتماعية والبشريةوإتساعها لتشمل المدن والأرياف والمحليات ومقتضيات التحضر والمدينة الحديثة مثلما حصل في العديد من الدول وخاصة المتقدمة.

أهمية الموضوع:

تتجلى لنا أهمية الموضوع في كوننا سنسلط الضوء على قضية مهمة جدا اليوم لم تصبح مشكلة دولة فقط بل أصبحت مشكلة دولية تساهم فيها كل الدول، فالإرهاب والجريمة المنظمة أصبحت قضية عالمية وتتعدد فواعل صناعتها من دولة لأخرى، وهذا ما أدى إلى الاهتمام أكثر بتحليل السياسات العامة نتيجة لتعقد وتنامي هذه الظاهرة منذ هجمات 11 سبتمبر 2001م على الولايات المتحدة

الأمريكية، مما جعل وزارة الدفاع الأميركية تنشئ مركزا خاصا بتحليل السياسات العامة الخاصة بوزارة الدفاع لتحسين قدرة المؤسسة الأمنية والعسكرية على اختيار البديل الأفضل في هذا المجال، وهو ما تبنته جميع المؤسسات الكبرى بالولايات المتحدة الأميركية.

من هنا تبرز أهمية موضوعنا حيث سنتطرقللسياسة الأمنية الجزائرية وهي الدولة التي تشهد تهديدات أمنية متنوعة، ونخصها بالتحليل والنقد وفقا لخطوات تحليل السياسة العامة لمعرفة الفواعل الداخلية والخارجية التي تساهم في صنع السياسة الأمنية بالجزائر، وعملية تحليل السياسة العامة تتخذ أهمية بالغة في مثل هذه الحالات لمعرفة كيفية وضع السياساتالسابقة وكيفية الاستفادة منها في صنع السياسات العامة المستقبلية.

الإشكالية الرئيسية:

لقد أصبحت للجزائر تجربة هامة في مكافحة الإرهاب حيث تعاملت معه مبكرا؛ لكن تغير الظروف الدولية والإقليمية وحتى الظروف داخل الجزائر ألزمها على التكيف مع الوضع الراهن الذي أصبح فيه الإرهاب متطورا هو الآخر ويتأقلم مع المتغيرات الدولية، فتعددت أساليبه في تهديد أمن الدول في عالم يتميز بعدم الاستقرار،ولقد تنوعت وتعددت مصادر التهديدات في عصرنا الحالي فلم يصبح الإرهاب وحده هو الخطر على أمن الدولة بل هناك تهديدات جديدةلا تقل خطورة عن الإرهاب بمفهومه التقليدي وهي شبكات الجريمة المنظمة التي أصبحت تهدد الدول وهي المنتشرة بقوة أيضا في منطقة الساحل الأفريقي، وهو تحدي فرضه الفضاء الجيوسياسي للجزائر، لذا نجد أنفسنا أمام الإشكال التالي:

- **ما هي فواعل صنع السياسة الأمنية بالجزائر في ظل التحديات الداخلية والمتغيرات الإقليمية والدولية؟**

الإشكاليات الفرعية:

وتتفرع هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية نذكر منها:

1- ماهي المؤسسات الأساسية التي تساهم في صناعة السياسة الأمنية بالجزائر؟
2- هل الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني تؤثر في رسم السياسة الأمنية بالجزائر؟
3- هل هناك ضغوط خارجية تمارس على الجزائر في رسم سياستها الأمنية؟
4- ماهي الآليات التي تبنتها الجزائر لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة المتنامية إقليميا ودوليا؟
5- ماهي التحديات المستقبلية للأمن بالجزائر؟

الفرضية المركزية:

هناك العديد من الفواعل الرسمية وغير الرسمية تساهم في رسم السياسات الأمنية بالجزائر خاصة في ظل تنامي ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة، لكن تظل المؤسسة العسكرية المهيمنة على صناعة السياسة الأمنية في الجزائر بالرغم من التغيرات التي شهدتها الجزائر ومنطقة شمال أفريقيا في السنوات الأخيرة.

الفرضيات الفرعية:

1- المؤسسة العسكرية هي الفاعل الوحيد في صنع السياسة الأمنية بالجزائر والفواعل الأخرى ليس لها أي تأثير في وضع السياسات الأمنية وتقويمها.
2- الجزائر تواجه العديد من الضغوط الخارجية في محاربة الإرهاب والجريمة المنظمةإقليميا ودوليا نظرا لموقعها الاستراتيجي والمؤهلات العسكرية التي تمتلكها وهو ما دفعالدول العظمى للضغط على الجزائر لتأمين مصالحها.
3- هناك العديد من الآليات القانونية والسياسية والميدانية التي تبنتها الجزائر لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة لكنها غير كافية في ظل تنامي هذه الظاهرة إقليميا ودوليا حيث أصبح أمن الجزائر مرهون باستقرار دول الجوار.
4- سيبقى الساحل الأفريقي يعاني من عدم الاستقرار وانتشار المنظمات الإرهابية به وتزايد لكافة أنواع الجريمة المنظمة لأن أنظمة الدول بهذه المنطقة هشة وهناك بعض الدول فاشلةمما يجعل الاستقرار مرهونا بدمقرطة هذه الدول وتقويتها لمحاربة الإرهاب وضمان استقرارمنطقة الساحل.
5- لا يمكن للجزائر أن تضمن أمنها واستقرارها إلا بإشراك الفواعل الغير رسمية في رسم السياسة الأمنية وتحصين الجبهة الداخلية أكثر ولن يتم ذالك إلا بإرساء ديمقراطية حقيقية في الجزائر.

مبررات اختيار الموضوع:

هناك العديد من المبررات الشخصية والموضوعية التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع نذكر منها:

المبررات الشخصية:

تتمثل المبررات الشخصية في كوني مهتما بالأبحاث والدراسات المتعلقة بالسياسات الأمنية وكل القضايا المرتبطة بها، وكذلك الرغبة الشديدة في التعمق أكثر والتخصص في دراسة السياسة الأمنية، أما عن اختيار نموذج الجزائر فيرجع السبب لرغبة الباحث في معرفة كيفية تحليل السياسة الأمنية

بالجزائر وكيف يتم ترجيح البديل الأفضل عند اتخاذ القرار في هذا المجال الحساس، وهل هناك فواعل من غير المؤسسة العسكرية تساهم في صناعة السياسة الأمنية، وهذه من أهم النقاط التي أسعى للوصول إليها من خلال هذه الدراسة.

المبررات الموضوعية:

هناك العديد من المبررات الموضوعية التي تجعلنا نبحث في تحليل السياسة الأمنية ومنها تطبيق الخطوات العلمية لتحليل السياسة العامة على السياسات الأمنية الجزائرية، وهذا للوصول إلى الفواعل الحقيقية لصناعة القرار بكل موضوعية، فالسياسات الأمنية تكتسي أهمية بالغة اليوم لما لها من انعكاس مباشر على المجتمع وعلى استقرار الدولة لذا وجب أن ندرسها بعمق مع إخضاعها للتحليل العلمي.

أهداف الدراسة:

هناك العديد من الأهداف التي نريد الوصول إليها من خلال هذه الدراسة نذكر أهمها:

1-إثراء المجال المعرفي في موضوع تحليل السياسة العامة وعدم الاقتصار على الجانب المفاهيمي فقط.

2-إبراز أهمية تحليل السياسة العامة لأنها ليست عملية تأتي بعد عملية صنع السياسة العامة فقط بل عملية شاملة تساعدنا في اختيار البديل الأفضل.

3- التعمق أكثر في دراسة وتحليل السياسة الأمنية الجزائرية خلال سنوات الأزمة من تسعينيات القرن الماضي ومعرفة الدور الذي لعبته الفواعل الرسمية وغير الرسمية خلال هذه الأزمة.

4- معرفة فواعل صنع السياسة الأمنية بالجزائر لأنها عملية معقدة ووجب علينا تسليط الضوء عليها أكثر لمعرفة حيثياتها وتفاصيلها بغرض التقييم الجيد وتقديم البدائل الأفضل.

4-دراسة بعض الظواهر الجديدة التي تؤثر في رسم السياسات الأمنية مثل الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وظاهرة اختطاف الرهائن التي تعتبر من وسائل تمويل الإرهاب بالعصر الحديث.

5-معرفة الآليات التي تبنتها الجزائر في سياستها الأمنية لمكافحة ظاهرة الإرهاب ودرجة التنسيق مع دول الجوار لتصدي لهذه الظاهرة.

6- الوصول في آخر الدراسة لفهم دقيق لكيفية رسم السياسة الأمنية الجزائرية وتقديم اقتراحات عملية لجعل هذه العملية أكثر نجاعة.

أدبيـات الدراسة:

لقد تعددت الدراسات والكتابات في السياسة العامة لكن الكتابات عن تحليل السياسة الأمنية قليلة جدا، وهناك العديد من الدراسات تناولت جزئيا موضوع بحثنا سواء بالتركيز على أبعاد الأمن فقط أو التطرق للأزمـة الأمنية الجزائرية التي شهدتـها الجزائر في تسعينات القرن المـاضي؛أو التركيز على تأثير أزمة دول الجوار خصوصا مالي وليبيا على الأمن الجزائري، لكن لم نجد من تناول تحليل السياسة الأمنية ككل ببعدها الداخلي والخارجي مع التركيز على فواعل صنعها داخليا، وهل العامل الخارجي مؤثر في صنع السياسة الأمنية الجزائرية؛ وهو ما يميز موضوعنا على باقي المواضيع الموجودة الآن بالرغم من وجود العديد من الدراسات الأكاديمية حول الأمن نذكر منها:

- **كتاب فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل،** وقد اهتم الكاتب في هذه الدراسة بالأطر النظرية للسياسة العامة مع التطرق لنماذج صنع السياسة العامة، مثل نموذج النخبة والكلي الرشيد والتدريجي والفحص المختلط ونظرية اللعب والاختيار العام كما تطرق الكاتب إلى الخطوات المنهجية في تحليل السياسة العامة والفواعل المتداخلة في صنع السياسة العامة.
- **كتاب جيمس اندرسون،صنع السياسة العامة،** وهو من المراجع المهمة في السياسة العامة حيث تطرق الكاتب إلى دراسة السياسة العامة من خلال التركيز على المفاهيم التي تقوم عليها وأهم النظريات المستخدمة في حقل السياسة العامة وأيضا دور الفواعل السياسية في صنع السياسة العامة مع تركيز الكاتب على الصعوبات المتعلقة بالصياغة والتنفيذ والأثر الذي تتركه في السياسات العامة.
- **كتاب دانيال كيبلر Daniel kubler، وجاك دي ميلر jacques de Maillar**،وهذا بمؤلف **تحليل السياسات العامةAnalyser les politiqués publiques**، حيث تناول الكاتبان في هذا المؤلف الأسس والمفاهيم الأساسية والاتجاهات المعاصرة في تحليل السياسات العامة، وتكمن أهمية المؤلف في استعراض مجمل النظريات والنماذج وتطبيقها في ضوء العديد من الدراسات التجريبية.
- **دراسة عبد النور بن عنتر،** في كتاب **البعد المتوسطي للأمن الجزائري أوروبا والحلف الأطلسي** الصادر سنة 2005، والذي قدم من خلاله دراسة مفاهيمية نظرية لمفهوم الأمن والتهديدات الأمنية الجديدة، كما اهتم بتحليل محددات ومدركات الأمن القومي الجزائري والأمن المتوسطي عموما،إضافة إلى طرحه لأهم التحولات الأمنية الأوروبية والأطلسية وتوضيحه للعلاقة بين الجزائر والحلف الأطلسي وانعكاساتها الأمنية.

- **مؤلفات الدكتور بوحنية قوي:الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن** وكتاب **العدالة الانتقالية في التجارب العربية الحقيقة والمصالحة وأولويات السلم الأهلي** والمؤلف الثالث **سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية،** حيث تطرق الكاتب في المؤلف الأول إلى التهديدات الأمنية الجديدة الصلبة واللينة التي تواجه الأمن الجزائري وإلى التهديدات القادمة من دول الجوار وخاصة مالي وليبيا وتأثيرها على الأمن الجزائري، مع التطرق للاستراتيجية الجزائرية في مواجهة هذه التهديدات، أما في المؤلف الثاني حيث تم التطرق للعديد من التجارب في الدول العربية حول السلم والمصالحة وتجارب العدالة الانتقالية ومقارنتها في بعض الأحيان مع التجارب الأخرى كالتجربة بجنوب أفريقيا وإسبانيا، وقد تم التطرق في هذا المؤلف أيضا إلى التجربة الجزائرية في المصالحة الوطنية، مرتكزاتها ونقائصها وآفاقها،أما المؤلف الثالث والأخير فهو سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية وهو عبارة عن حوصلة لأشغال مؤتمر دولي بمشاركة العديد من الباحثين والخبراء في السياسات الأمنية حيث تم التفصيل في السياسات الدفاعية مع التطرق للسياسة الأمنية الجزائرية والتحديات التي تواجهها.
- **دراسة منصور لخضاري،**في كتاب **السياسة الأمنية الجزائرية،** حيث تطرق الكاتب إلى التعريفالجيوسياسي والجيواقتصادي والجيواستراتجي للجزائر، وكيف تلعب هذه المحددات الثلاث الدور الأساسي في رسم السياسة الأمنية الجزائرية، كما تطرق الكاتب إلى ميادين السياسة الأمنية الجزائرية وهي تأمين الدفاع الوطني مكافحة الإرهاب وتأمين التماسك الوطني وتحقيق السلم الاجتماعي، وأخيرا تناول الكاتب التهديدات الأمنية الجديدة للأمن الجزائري مع طرح مجموعة من التوصيات حول السياسة الأمنية الجزائرية.
- **دراسة عبد المؤمن حمودي،السياسة العامة في الجزائر، حالة معالجة الأزمة السياسية الامنية،** وهي أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص التنظيم السياسي والإداري بجامعة قسنطينة، حيث تناول الباحث في هذه الأطروحة فواعل صنع السياسة العامة في الجزائر وموقفهم من الأزمة السياسية والأمنية وكذا السياسة العامة الرسمية المنتهجة لمعالجة الأزمة السياسية والأمنية في 1988-2016، وقد كانت إشكالية الباحث كالآتي: مامدى مساهمة النظريات والنماذج السائدة في حقل السياسة العامة في تفسير صنع السياسة العامة في الجزائر خاصة على مستوى السياسات العامة المؤسساتية والأمنية؟
- **دراسة نبيل بويبية،الجزائر والمشاريع الإقليمية والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل الأفريقي التحديات والرهانات،** وهي أطروحة دكتوراه علوم في العلاقات الدولية جامعة الجزائر3، حيث تطرق الباحث في هذه الأطروحة إلى التحديات التي فرضتها الدول التي

تعاني من أزمات على الجزائر خصوصا في المجال الأمني، والدور الذي لعبته الجزائر لحلحلة الأزمات الأمنية في منطقة الساحل وقد صاغ الباحث الإشكالية التالية:ماهو مضمون المشاريع الإقليمية والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل الأفريقي؟ وماهي التحديات والرهانات التي تفرضها هذه المشاريع وموقع الجزائر منها؟

حدود الدراسة:

الحدود المكانية:تهتم هذه الدراسة بتحليل السياسة الأمنية بالجزائر، وذلك بالتطرق لمختلف السياسات التي تم اتخاذها في هذا الصدد ولا يمكن أن ندرس هذه السياسات بمعزل عن الأوضاع الإقليمية والدولية والتي سنتناولها أثناء دراسة نموذج الجزائر في الشق المتعلق بتحليل السياسة الأمنية.

الحدود الزمانية:يكتسي التحديد الزماني لأي دراسة أهمية بالغة لما له من انعكاس على معطيات الدراسة، لذا ستنحصر الفترة الزمنية لهذه الدراسة من سنة1988إلى غاية 2018م، مع الإشارة إلى فترات سابقة خلال الدراسة، ويعود السبب لاختيار هذه الفترة الزمنية لأهميتها في تاريخ الدولة الجزائرية المعاصرة، لأنها كانت مرحلة مهمة وفاصلة في التاريخ الجزائري.

النظريات:من النظريات المعتمدة في التحليل نذكر:

النظرية الأمنية النقدية: والتي يتيح لنا استعمالها فهم طبيعة المهددات الأمنية، وكيف تؤثر على رسم السياسة الأمنية الجزائرية، وطرق تعاملها مع هاته المهددات وأن الأمن لا يعني فقط تأمين الحدود بل هو أبعد من ذلك، حيث يشمل البعد الإنساني والتنموي والثقافي من أجل بناء أمن حقيقي، وهو ما نسعى إلى تحليله في هذه الأطروحة ومعرفة أبعاد الأمن الجزائري بجميع أبعاده.

النظرية الواقعية: والتي ستساعدنا في التعرف على الفواعل التي تغذي تأزم الوضع داخليا وإقليميا للجزائر، وأيضا ستمكننا من فهماستراتيجيات الدول في التعامل مع الأزمات في محيط الجزائر؛ وكيفية تأمين مصالحها، وما هو موقع الجزائر من هذه الاستراتيجيات؟

المناهج المستعملة:سنعتمد على مجموعة من المناهج نذكر منها:

المنهج التاريخي:سنعتمد على هذا المنهج لأنه يتناسب مع الدراسة من خلال معرفة المراحل التاريخية لتطور تحليل السياسة العامة، ومعرفة مختلف الأحداث والأزمات التي مرت بها المؤسسةالأمنية بالجزائر، ومحاولة تحليل هذه الأزمات بالاعتماد على المنهج التاريخي.

منهج دراسة حالة:والذي يهدف إلى التعمق في دراسة المتغيرات والعمليات والعوامل التي تقوم عليها أي وحدة، وهذا ما ينطبق على موضوع محل الدراسة الذي سنتطرق فيه إلى أزمة العنف بالجزائر في

التسعينات من القرن الماضي، ومختلف الحلول المتبعة للخروج من هذه الأزمة والتي سنتطرق إليها بالتفصيل بهذه الدراسة.

الاقترابات:سنستعين خلال هذه الدراسة على مجموعة من الاقترابات نذكر منها:

اقتراب الجماعة: سنعتمد على هذا المقترب لأن السياسة العامة هي حصيلة كفاح جماعات والمتمثلة في الفواعل غير الرسمية، حيث تعبر عن إراداتها وتسعى لتحقيق مصالحها من خلال طرح مطالبها أمام الحكومة.

الاقتراب النظمي: حيث نستطيع من خلاله تحليل السياسات العامة ومعرفة كيفية صنعها بتسليط الضوء على النظام الذي يعد وحدة التحليل لأنه يتفاعل مع البيئةالتي يوجد بها وهناك تفاعل بين وحدات النظام وبين النظام وبيئته وهو صلب دراستنا.

صعوبات الدراسة:

لقد واجهتنا العديد من الصعوبات في هذه الدراسة خاصة فيما يتعلق بالمعلومات الدقيقة المتعلقة بالمؤسسات الأمنية مثل المؤسسة العسكرية ومؤسسة الشرطة، حيث كنا نتحصل على الإحصائيات والمعلومات إما عن طريق المواقع الرسمية لهذه المؤسسات مثل موقع وزارة الدفاع الذي استقينا منه العديد من المعلومات، وأيضا موقع المديرية العامة للأمن الوطني أوعن طريق التقارير والإحصائيات المهتمة عن قوة وترتيب الجيوش، والتي في بعض الأحيان لا تكون دقيقة ولكن لها من الصدقية ما يجعلنا نعتمد عليها في هذه الدراسة،أما بالنسبة للمصادر الأخرى فهي شبه معدومة حيث يصعب التواصل مع هذه المؤسسات والحصول على معلومات دقيقة بشكل عادي لأنه في الكثير من الأحيان تصنف هذه المعلومات ضمن الأسرار المتعلقة بالأمن، لذلك في كثير من الأحيان كنا نجد بعض الإحصائيات الحديثة في مجالات معينة ولانجد أي إحصائيات في مجالات أخرى، وهو ما يجعلنا نعتمد على التحليل والاجتهاد الشخصي،وهذه من أهم الصعوبات التي واجهتنا في هذه الأطروحة.

تصميم وتقسيم الدراسة:تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول: والذي تطرقنا فيه إلى الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة الأمنية الجزائرية حيث قمنا في هذا الفصل بالتعريف بالسياسة العامة وخصائصها، والتطرق لأسباب تحليل السياسات العامة والمداخل النظرية لها، كما تطرقنا في هذا الفصل إلى الدراسات الأمنية وتطورها مع التعريف بالأمن وأبعاده واخيرا تطرقنا للمؤسسات الأساسية الصانعة للأمن في الجزائر، وهي مؤسسة الجيش والشرطة ورئاسة الجمهورية ووزارة الشؤون الخارجية، حيث قمنا بالتعريف بها ومدى مساهمتها في رسم السياسة الأمنية الجزائرية كل مؤسسة من موقعها.

الفصل الثاني: خصصنا هذا الفصل من الدراسة للأزمة الأمنية الجزائرية وهذا بهدف تحليل السياسة الأمنية في هذه الفترة الصعبة من تاريخ الجزائر، مع التركيز على المبادرات التي كانت في هذه الفترة لحل الأزمة الأمنية الجزائرية، وإبراز دور الفواعل غير الرسمية في حل الأزمة الأمنية والسياسية بالجزائر ومدى مساهمتها في إعادة الاستقرار للجزائر.

الفصل الثالث: في الفصل الأخير من هذه الدراسة قمنا بالتطرق إلى التهديدات الإقليمية والدولية ومدى تأثيرها على الأمن القومي الجزائري، وفي نفس الوقت تأثيرها على رسم السياسة الأمنية الجزائرية، مع التطرق للتهديدات اللاتماثلية بمنطقة الساحل والمقاربة الجزائرية لمواجهة هذه التهديدات،وأخيرا التطرق للتحديات الداخلية للجزائر ومدى تأثيرها على مواجهة التهديدات الخارجية.

خطة الأطروحة

مقدمة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الأمنية الجزائرية.

المبحث الأول: تحليل السياسات العامة.

المطلب الأول: تطور الاهتمام بتحليل السياسات العامة.

المطلب الثاني: تعريف تحليل السياسة العامة وخصائصها.

المطلب الثالث: الخطوات المنهجية لتحليل السياسة العامة.

المبحث الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للأمن.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للأمن.

المطلب الثاني: أبعاد الأمن.

المطلب الثالث: مستويات الأمن.

المبحث الثالث: المؤسسة العسكرية ودورها في صناعة الأمن في الجزائر (الدور والمهام).

المطلب الأول: المكانة الدستورية للجيش الجزائري.

المطلب الثاني: العقيدة الأمنية للجيش الجزائري.

المطلب الثالث: عصرنة المؤسسة العسكرية.

المبحث الرابع: مؤسسة الشرطة ودورها في رسم السياسة الأمنية بالجزائر.

المطلب الأول: تركيبة وهيكلة جهاز الأمن الوطني.

المطلب الثاني: النشاط الإقليمي والدولي للشرطة الجزائرية.

المطلب الثالث: الشرطة في الجزائر ودورها في رسم السياسة الأمنية.

المبحث الخامس: رئاسة الجمهورية ووزارة الشؤون الخارجية ودورهما في رسم السياسة الأمنية في الجزائر.

المطلب الأول: المكانة الدستورية لرئيس الجمهورية في الجزائر.

المطلب الثاني: صلاحيات رئيس الجمهورية في إعلان حالة الطوارئ والحصار والحرب.

المطلب الثالث: دائرة المصالح الأمنية (CSS).

المطلب الرابع: وزارة الشؤون الخارجية (البعد الأمني للسياسة الخارجية الجزائرية).

الفصل الثاني: فواعل الأزمة الامنية بالجزائر (السياسات والمبادرات).

المبحث الأول: جذور الأزمة الأمنية في الجزائر.

المطلب الأول: الأسباب الداخلية للأزمة الأمنية في الجزائر.

المطلب الثاني: الأسباب الخارجية للأزمة الأمنية في الجزائر.

المطلب الثالث: أحداث أكتوبر 1988م والاتجاه نحو الخيار الديمقراطي.

المطلب الرابع: توقيف المسار الانتخابي واندلاع الأزمة الأمنية في الجزائر.

المبحث الثاني: مبادرات الفواعل الرسمية والغير الرسمية لحل الازمة (فترة التسعينات).

المطلب الأول: واقع النظام السياسي الجزائري بعد اندلاع أعمال العنف.

المطلب الثاني: المجلس الاعلى للدولة ومبادرات حل الأزمة.

المطلب الثالث: مبادرات الرئيس زروال لمعالجة الازمة الأمنية والفواعل المشاركة بها.

المبحث الثالث: سياسة الوئام المدني (الأهداف والحلول والنتائج).

المطلب الأول: وضع الجزائر قبل إقرار قانون الوئام المدني.

المطلب الثاني: مضمون وأهداف سياسة الوئام المدني.

المطلب الثالث: تقييم سياسة الوئام المدني.

المبحث الرابع: ميثاق السلم والمصالحة الوطنية ودوره في حل الأزمة الأمنية في الجزائر.

المطلب الأول: التعريف بميثاق السلم والمصالحة الوطنية.

المطلب الثاني: مضمون وأهداف ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.

المطلب الثالث: مواقف الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني من ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.

المطلب الرابع: المصالحة الوطنية في الجزائر، تقييم حصيلة.

الفصل الثالث: السياسة الأمنية الجزائرية في ظل التحديات الإقليمية والدولية والضغوط الداخلية.

المبحث الأول: التهديدات الأمنية الجديدة بمنطقة الساحل وتأثيرها على الأمن الجزائري (الفواعل والسياسات).

المطلب الأول: الإرهاب بمنطقة الساحل (التغلغل والاختراق).

المطلبالثاني: الجريمةالمنظمة بمنطقة الساحلوتأثيرهاعلىالأمنالجزائري.

المطلبالثالث:الهجرةغيرالشرعية بمنطقة الساحلوتأثيرهاعلىالأمنالجزائري.

المطلبالرابع: السياسةالأمنيةالجزائريةلمواجهةالتهديداتاللاتماثليةبمنطقةالساحل.

المبحثالثاني: الاحتجاجاتفيالجزائروتأثيرهاعلىاستقرارالجبهةالداخلية (الأزمات،السياسات،المخرجات).

المطلبالأول:جذورالحراكالاحتجاجيفيالجزائر (أحداثأكتوبر 1988موالربيعالأمازيغي).

المطلبالثاني:ارتداداتالربيعالعربيعلىالجزائر (احتجاجاتالزيتوالسكر).

المطلبالثالث:الاحتجاجاتبالجنوبالجزائري (الأسباب،المظاهر،النتائج).

المطلبالرابع:احتجاجاتأسلاكالأمنوتأثيرهعلىالأمنالجزائري.

المبحثالثالث: تقويمالسياسةالأمنيةالجزائرية.

المطلبالأول:السياسةالأمنيةفيضوءالفواعلالرسمية (الإصلاحالسياسي).

المطلبالثاني: تقييمدورالفواعلغيرالرسميةفيصنعالسياسةالأمنية (الأحزابالسياسية،منظماتالمجتمعالمدني)

المطلبالثالث:السياساتالاقتصاديةوالاجتماعيةودورهافيانتشارالفساد (الهشاشةالمؤسساتية).

المطلبالرابع:الرهاناتالأمنيةالمستقبليةللجزائر(النتائجوالتوصيات).

الخاتمة

الفصل الأول:
الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الأمنية الجزائرية

مقدمة الفصل:

يعالج الفصل الأول من هذه الدراسة الإطار المفاهيمي والنظري للسياسات العامة حيث سيتم التفصيل في المفاهيم الأساسية للسياسة العامة التي أصبحت اليوم حقلا معرفيا مميزا يتضمن العديد من المفاهيم و المداخل والآليات والفواعل التييجب التطرق اليها قبل التطرق للجانب التطبيقي بهذه الأطروحة، وأيضا سنتطرق في هذاالفصلالى الإطار النظري و المفاهيمي للسياسة الأمنية التي لا تقل أهمية عن السياسات العامة حيث تعتبر من مجالاتها وعرفت الدراسات الأمنية في العقدين الآخرين تطورا ملحوظا في المفاهيم والمداخل النظرية، أما في آخر هذا الفصل سنتطرق للفواعل الأساسية التي تساهم في صناعة ورسم السياسة الأمنية الجزائرية وهذا وفقا للمباحث التالية :

المبحث الأول: تحليل السياسات العامة.

المبحث الثاني:الإطار النظري والمفاهيمي للأمن.

المبحث الثالث: المؤسسة العسكرية ودورها في صناعة الأمن في الجزائر (الدور والمهام).

المبحث الرابع: مؤسسة الشرطة ودورها في رسم السياسة الأمنية بالجزائر.

المبحث الخامس: رئاسة الجمهورية ووزارة الشؤون الخارجية ودورهما في رسم السياسة الأمنية في الجزائر.

المبحث الأول: تحليل السياسات العامة.

يحتل موضوع تحليل السياسة العامة أهمية واسعة النطاق في حقل السياسة العامة وقد تناولته الكثيرمن الدراسات المعنية تناولا تقليديا وهامشيا من خلال الحديث عن تقويم السياسة العامة، وبالتالي اعتبار التحليل عملية تأتي لاحقا عقب صنع السياسة العامة وعقب تنفيذها، غير أننا سنحاول تلافي مثل تلك الفجوة المنهجية، وسنعمل على تأكيد وإثبات أن تحليل السياسة العامة هو جوهرالإحاطة الشاملة الذي سيسمح بالولوج في حقل السياسة العامة ولوجا نقديا وموضوعيا يستند إلى المنطق التحليلي والخبرة الوافية بالجوانب الغامضة والعلاقات غير المباشرة التي تكتنف السياسة العامة، مما يجعل تحليل السياسة العامةعملية قبلية وآنية وبعدية وداخلة في صميم كل مرحلة من مراحل السياسة العامة.[1]

المطلب الأول: تطور الاهتمام بتحليل السياسات العامة.

إن تحليل السياسات العامة أصبح يمثل أحد القطاعات الأكثر حيوية في العلوم السياسية، ففي عشرية واحدة تضاعفت الأعمال والدراسات المتخصصة في هذا الفرع من فروع العلوم السياسية، وهناك عدة أسباب لتزايد الاهتمام بهذا الاختصاص،ومن مجمل هذه الأسباب يمكن الإشارة إلى الرغبة في التحليل العلمي للمشكلات الواقعية التي تعاني منها المجتمعات، ورغبة القادة السياسيين في جعل جهود السلطات العمومية والقانونية والسياسية والإدارية مثمرة أكثر من ذي قبل في زمن طغى عليه

[1]حسيني محمد العيد. **السياسة العامة الصحية في الجزائر دراسة تحليلية من منظور الاقتراب المؤسسي الحديث 1990-2012**. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة مقارنة، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2012) ص17

خطاب الليبرالية الجديدة المنادي بتخلي الدولة الوطنية عن الكثير من صلاحياتها ويمكن التفصيل في بعض الأسباب كما أوردها **توماس داي (Thomas Dye)**وقد أرجعهاإلى ثلاثة أسباب وهي:[2]

1) **الأسباب العلمية:**إن دراسة السياسات العمومية تسمح باكتساب معرفة أكبر حول مصدرها ومختلف عملياتها وكذا جذورها وحتى مدى أهميتها عند المجتمع فهذه الدراسة تسمح بفهم عميق للنظام السياسي والمجتمع، فالسياسة العمومية يمكن تناولها كمتغير تابع أو مستقل،فعندما تكون متغيرا تابعا تقتصر الاهتمامات والدراسات على العوامل السياسة والبيئة التي تساهم في صنعها وصياغتها، ولكن عندما تكون متغيرا مستقلا فإن التساؤل يدور حول ماهية النتائج التي تطرحها السياسة العمومية على البيئة والنظام السياسي.
2) **الأسباب المهنية:**بمعني أن دراسة السياسات العمومية تمكن من معرفة العوامل التي أدت إلى صنعها والنتائج المترتبةعنها ومن ثم كلما زادت المعرفة بهذه العوامل والنتائج كلما زادت قدرة الأفراد والجماعات على تحقيق أهداف سياساتهم.
3) **الأسباب السياسية:**والتي تشير إلى دور وجهود علماء السياسة في مناقشة السياسة العمومية وكيفية تطويرها، وذلك عن طريق شرحها وتحليلها مع تبني منهجية علمية لتحديد أسباب ونتائج هذه السياسات،والتي فسرها **توماس داي (Thomas Dye)**بأسباب تزايد الاهتمام بتحليل السياسات العامة، وقد دعا أيضا **هارولد لاسويل(Lasswel Harold)**وزميله **دانيال ليرنر (Daniel Lerner)**بعد الحرب العامية الثانية إلى ضرورة بلورة منهجية في صنع وتحليل السياسات العامة من خلال مؤلفهما المعروفبـ "علوم السياسات تطورات حديثة في الهدف والأسلوب" عام 1951م، حيث هدف الكاتبان إلى المساعدة في اتخاذ القرارات الناجحة عند صنع السياسات وإلى تحسين أداء الحكومة داخل المجتمع وإلى تكثيف الجهود العلمية والمعرفية والتجريبية والاستفادة من معطيات العلوم المتخصصة ذات التوجه القياسي والتجريبي لفرض تحليل السياسات العامة وإحاطتها ببحوث التعليمات وتنضيج عملياتها التحليلية بمنطق السلوكيات وتحليلات النظم.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من بين الدول الأولى التي تبنت برامج تحليل السياسات العامة حيث تم إدراجها في مختلف الجامعات سنة 1975م، مثل جامعة كاليفورنيا وهارفرد وكارنيجي حيث تمنح هذه الجامعات والمعاهد درجة الماجستير والدكتوراه لما يقارب من 1500 خريج كل عام، وهناك أكبر من 10000 مركزا وظيفيا في الحكومة الفيدرالية في حكومات الولايات والحكومات المحلية تحمل لقبا من ألقاب الخدمة المهنية، وهو محلل السياسة **(Policy Analyste)**، كما أظهر القطاع الخاص وخاصة الشركات المتعددة الجنسيات والمختلطة الكبرى التي تتفاعل كثيرا مع القطاع العام اهتماما متزايدا بتوظيف خريجي السياسة العامة.

وقد انتشرت بعد ذلك العديد من المؤسسات والمعاهد التي تعني بتحليل السياسة العامة مثل مؤسسة **رانـد كوربوريشن(RandCorporation)**، مرورا**بمعهدبروكنجز(Brookings)**ومعهد دراسات الشرق الأدنى، وحتى وزارتي الخارجية والدفاع ولجان الكونغرس **(Congrès)** المتعددة، وقام محللو السياسات العامة في تلك المراكز بصياغة سياسات بلورت مواقف عبرت عن توجيهات الحكومة الأمريكية حيال الكثير من المشكلات والقضايا وبالأخص في أعوام الثمينات وما بعدها لمعالجة التضخم والبطالة والإنفاقالحكومي وقضايا التجارة الدولية وأزمة الشرق الأوسط، ومنذ ذلك الحين وحتى الآن حظيت عملية تحليل السياسة العامة بتطوير أساليبها ومنهاجها البحثية ذات العلاقة بالسياسات العامة، واستفادت كثيرا من معطيات العلوم الاجتماعية في تصويب دراساتها وتحليلاتها المعنية بها، كما كان لتلك العملية الأثر الشاخص على الأطر النظرية المستخدمة في التحليل من خلال

---

[2]جيمس أندرسون , **صنع السياسات العامة** ،(الاردن : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ص 20 . 22 .

قدرتها على إبراز ملامح النظام السياسي والعلاقات القائمة بين المؤسسات الحكومية وتأثير جماعات المصالح والضغط والعوامل الأخرى المؤثرة في صنع السياسات العامة.[3]

المطلب الثاني: تعريف تحليل السياسة العامة وخصائصها.

أولاً: تعريف تحليل السياسة العامة: بداية ينبغي التميز بين مفهوم السياسات العامة وتحليل السياسات العامة،ففي حين يعد الأول منهج عمل الحكومة أو تحركها لمواجهة مشكلة معنية فإن الثاني يعني دراسة السياسات من أجل فهمها، أي يتطرق إلى استخدام أدوات العلوم الاجتماعية في دراسة تلك المشكلات أو حلها فحسبما يرى **ويليام دان (William Dunn)**أن تحليل السياسات العامة هو ذلك النشاط المتعلق بخلق توليد للمعرفة في عملية صنع السياسات، ومن ناحية أخرى يتحرى المحلل أسباب وتداعيات أداء السياسات العامة،وبهذا تفيد صناع السياسات وبهذا يمكن تحسين صنع السياسات العامة عن طريق ربطها بالمعرفة.

ويعرف **بروستر (T.Proster)**تحليل السياسة العامة على وجه العموم بأنها تحليل لسمات وصعوبات السياسة العامة وما يتعلق بها من برامج، ومن وجهة خاصة يهتم بالعلاقة بين محتوى السياسات والبرامج وما يمكن أن ينتج عن هذه العلاقة من الآثار والمتطلبات والنتائج، كذلك قدم**جلبرت (Gilbert)**تعريفا دقيقا للمصطلح يتسم بالشمولية ورسم الآلية التراتبية لحسن استغلال الوسيلة المتاحة في رسم الهدف الأفضل والسعي نحو تحقيقه، حيث يرى أن تحليل السياسة العامة هو البحث الذي يهدف إلى اختيار بدائل السياسة العامة التي بدورها تحقق أعلى درجة من الأهداف المتوخاة في ظل الظروف والمصاعب البيئية القائمة.

كما إن**كرستو هام(Ch.Ham)** و**ميشيل هل(M.Hil)** قدما مجموعة هامة من الخصائص لمصلح تحليل السياسة العامة وهي:

- أنه مصطلح يصف مجموعة من الأنشطة المتعددة والمختلفة بالشكل الذي يجعل من الصعوبة بمكان إيجاد تعريف واحد شامل ومحدد لتحليل السياسة العامة.
- أنه مصطلح يتضمن وصف وتحليل الأسباب والحالات في تصرفات الحكومة.
- أنه نشاط نظري كما أنه نشاط تحليلي.
- أنه يعنى بالمشكلات ويستمد عمله من المشكلات التي تواجه صانع القرارات في السياسة العامة، ويهدف إلى معالجة تلك المشكلات عن طريق الإبداع وتفعيل الخيال والتصورات.[4]

إذن فتحليل السياسات العامة هو ذلك الجهد المنظم لبحث ودراسة بدائل السياسات العامة بهدف توافر وتكامل المعلومات التي تحدد مواطن القوة وجوانب الضعف في كل بديل ولتحقيق هذا الهدف،لذا فإن عملية تحليل السياسات العامة تشمل تجميع وتفسير دلالات المعلومات واستخدام أساليب حل المشكلات ومحاولة استكشاف الآثار المترتبة على اختيار كل بديل من البدائل المطروحة الممكنة.[5]

وفي الأخير يمكن إبراز أهم خصائص تحليل السياسات العامة فيما يلي:

- ❖ إن تحليل السياسات العامة هو منهج متنوع حيث يتناول مختلف المشكلات والقضايا مثل التلوث الفقر التضخم، الصحة، السكن...إلخ، ومن ثم تحليل السياسات العمومية يقوم على منهج علمي مفتوح على مختلف المحاور العلمية.

---

[1]فهمي خليفة الفهداوي. **السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل.** (عمان: دار الميسرة، ط1، 2001) ص 92 ,94 .

[1]فهمى خليفة الفهداوي , مرجع سابق ص 96 .

[2]عصام سليمان , **مدخل إلى علم السياسة** ,(بيروت , دار الطباعة والنشر والتوزيع 1989) ,ص22 .

- ❖ يقوم تحليل السياسات العامة على أسلوبينالأولوقائي أي يتعرض للمشكلات قبل وقوعها، وأما الثاني فهو أسلوب علاجي يعمل على إيضاح النقاط الايجابية كدرجة الفعالية والكفاءة وكما يوضح أيضا نقاط التقصير من أجل تعديلها ودعمها.
- ❖ ويرتكز أيضا تحليل السياسات العامة على المنهج المقارن من أجل استبيان الإشكاليات السابقة واللاحقة وهذا من خلال الاطلاع على أوجه الشبه والاختلاف.
- ❖ يعتمد تحليل السياسات العامة على العديد من الوسائل في البحث العلمي خاصة منها الأساليب الإحصائية والرياضية التي تساهم في تقرير وتفسير النتائج بشكل جيد وواضح.
- ❖ يتميز تحليل السياسات العامة بالموضوعية، حيث يعمل على إبراز البراهين والدلائل التي تسمح باتخاذ بديل أو سياسة معينة، وهذا من خلال استعمال مجموعة من الأساليب الحديثة في التعامل مع المشكلات مثل: تحليل التكاليف، بحوث عمليات النمذجة القياسية، وغيرها من الأساليب.
- ❖ يهتم تحليل السياسات العامة بالتوجهات الابداعية والابتكارية في بلورة السياسات العمومية مع الاستفادة بشكلأقصى من الموارد المتاحة.[6]

المطلب الثالث:الخطوات المنهجية لتحليل السياسة العامة.

لتحليل السياسة العامة سبع خطوات رئيسية نفصل فيها كما يلي:

أولا تحديد المشكلة:إن بقاء أي نظام سياسيمرهون بالاستجابة الفعلية للمشاكل والقضايا التي تواجهه، سواء كان الأمر يخص البيئة الداخلية وما يأتي منها من احتياجات اجتماعية اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أي كل ماله علاقة بخدمة المصلحة العامة،وكذا ماقد يأتي من البيئة الخارجية من تحديات وتغيرات في شتى المجالات التي تلزم الأنظمة الوطنية أخذها بعين الاعتبار في بناء أو صياغة أي سياسة عامة رشيدة وذات تأثير وعليه فالدول والحكومات تواجه عدة مشاكل وقضايا محلية ودولية، تكون بمثابة عائق في سبيل صنع سياساتها العامة وفي سبيل تقدمها الاقتصادي والحضاري بشكل عام يحتم عليها دراسة المشكلات وتحليلها ودراستها بأساليب علمية لتكون قادرة على مواجهتها.[7]

وتعرف المشكلة بأنها: "عبارة عن موقف أو موضوع يحيطه الغموض مما يثير الشكوك ويبعث الحيرة أو هي حالة من عدم الاتفاق أو الاتساق المتوازن بين ما هو كائن وما يجب أن يكون، بسبب الانحرافات في الأداء الفعلي مقارنة بالأداء المخطط أو المستهدف"،[8]ويحدد لنا **بيتر دركر(Peter Drucker)** ثلاث إجراءات أساسية لكيفية تعامل المحلل في السياسة العامة مع المشكلة في سبيل التعرف عليها ودراسة أبعادها من خلال ما يأتي:

أ- **تصنيف المشكلة:**فهل هي عامة متكررة يمكن مواجهتها أو حلها بطرق معهودة بناء على بعض القواعد أو المبادئ والأساليب السابقة المعمول بها، أم أنها استثنائية فريدة من نوعها أو جديدة المظهر تشكل نوعا جديدا لمشاكل لا يمكن معالجتها بالطرق التقليدية المعمول بها وإنما يتوجب تطوير وبناء برنامج أو نظامجديد مخصص لها.

ب- **التعرف على المشكلة:**أيمنحها التفسيرات المناسبة لها والعبرة عن جميع حقائقها حول ما الذي يحدث بالضبط وما الذي له علاقة فعلية بما يحدث وما هو جوهر ومفتاح المشكلة.

ت- **تحديد الجواب على المشكلة:**أي تحديد المعايير الواضحة والخاصة بما يجب علىالإجراء أو القرار المتخذ أن ينجزه ؟ وماهو الهدف الذي يجب على هذا القرار أن يصل إليه، وماهي

---

[3] جيمس أندرسون مرجع سابق ص38

[1]معو زين العابدين.**المعلومات كآلية لرسم السياسات العامة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص السياسات العامة والحوكمة المقارنة، (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009/2008)ص73 .

[2] عبد القهار حنفي :**أساسيات إدارة المنظمات**(الإسكندرية , مكتبةالمد بولي,ب , د , ن) ص 97 .

الظروف الجديدة للمشكلة ؟ وماهي الشروط المحددة المتوجب على القرار أو الاجراء أن يلبيها ؟

ويجب أن يتم إدراج المشكلة في المفكرة السياسية من طرف الفاعلين السياسيين حتى تصبح موضوعا من مواضيع السياسة العامة، وتعرف المفكرة السياسية بأنها مجموعة المشاكل التي تدرك باعتبارها تستدعى مناقشة عامة وحتى تدخل السلطات العامة ويتم إدراج المشكلة في المفكرة السياسية بطريقتين، الطريقة الأولى روتينية مثل الجدولة والثانية عن طريق الضغط أو الطريقة التفاعلية في إطار المناقشات العامة تفرض المشاكل على السلطات لمعالجتها وبالتالي ضمن هذا السيناريو التفاعلي التنافسي تتدخل العديد من الفواعل في تسجيل المشكلة على المفكرة السياسية كالأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات والمفكرة السياسية عدة أنواع نذكر منها حسب تصنيف **جيمس أندرسون (James Anderson)** [9]:

1- **جدول أعمال نظامي (المفكرة النظامية):**وهي عبارة عن جدول أعمال يضم كل قضايا النقاش الخاصة بأعضاء الحكومة، هذه الأعمال تستحوذ على الاهتمام ويتطلب تدخل السلطات الثلاث تبعا لصلاحياتها.
2- **جدول أعمال حكومي مؤسسي:** وهو الجدول الذي يتولاه الرسميون والحكوميون باهتمام كبير وأولوية خاصة فهناك جدول أعمال للحكومة التنفيذية والسلطة القضائية والتشريعية، هذا النوع من الجدول يتضمن قضايا تفصيلية ومتخصصة مقارنة بتلك القضايا المسجلة في جدول الأعمال النظامي والتي تعتبر تمهيدية كما يمكن تصنيف هذه القضايا إلى قضايا قديمة لها صفة الاستمرارية أي سبق لها وأن أدرجت في جدول الأعمال السابقة وأخرى جديدة وغير مألوفة وبدائلها غير معروفة عكس القضايا الأولى.

<u>ثانيا تجميع المعلومات:</u>حيث ينبغي أن تستند الحلول اللازمة للمشكلة في السياسة العامة إلى مصلحة وافية من المعلومات المساعدة على الإحاطة التامة بالمشكلة ومن مختلف جوانبهاو تأثيرهاوانعكاساتها وتوضيح العلاقات السببية المتبادلة التأثير ضمن أبعاد المشكلة في سبيل التوصل إلى البديل السليم الذي يمكن ترشيحه للعلاج.

ومن هنا فإن عملية بلورة سياسة عامة جديدة أو لاحقة تكفل حلا سديدا لمشكلة معينة قائمة تعتمد بالدرجة الأولى على طبيعة المعلومات الوافية والحقيقة بالكم والنوع والتي يتمكن محلل السياسة العامة من الرجوع إليها في تحليلاته واختياراته، وهناك ثلاث أسس يجب أن يلتزم بها محلل السياسة العامة، في سبيل تمكنه من تجميع المعلومات المتكاملة التي يحتاج إليها ويجب أن يعتزم بها محلل السياسة العامة في سبيل تمكنه من جميع المعلومات المتكاملة التي تحتاج إليها وهي:

أ- التفكير الدقيق والمستمر بالمشكلة لضمان دقة تحديد مصادر المعلومات المرتبطة بتلك المشكلة وبأبعادها المؤثرة.
ب- تفعيل دور الاستشارة والمشاورة مع الأخصائيين وذوي الخبرات من أجل الحصول على المعلومات إضافية تعزز من فهم حدود المشكلة وظاهرتها كمتعاكسة مع الظرف الطبيعي والاعتيادي.
ج- حسن استخدام المعالجات الإحصائية لتوظيف المعلومات ذات الدلالات الواضحة بالاستناد إلى مقاييسالموضوعية والصدق والثبات بما يضمن فاعليتها في إعطاء القرارات والتقييمات الجديدة للخيارات والتفصيلات، وإن توافر المعلومات المتكاملة يعتبر الركيزة العامة في استمرارية المنهجية التحليلية للسياسة العامة ومشكلاتها ضمن مراحل الاستدلال والاستنتاج والتحليل والتقويم والاختيار للبديل الأحسن، ومن أجل تحقيق الفائدة من المعلومات يجب أن تتوافر فيها الخصائص الآتية:

---

[1] جيمس أندرسون : مرجع سابق ص .66

- ✓ الموضوعية والدقة.
- ✓ الشمولية أي القدرة على الاتصال بطبيعة المشكلة والقيم المؤثرة فيها والمتأثرة بها.
- ✓ الملائمة أي القدرة المعلوماتية على إعطاء الدلالات والآثار التي تسهم في الإحاطة بأبعاد المشكلة وتحديد أفضلية البدائل الممكنة على الحلول.[10]

ثالثا ترشيح البديل:حيث تمثل هذه الخطوة اتجاها فاعلا لوضع المشكلة في الاختبار الموضوعي من خلال معرفة مدى قدرتها على الاستجابة والتحول والتأثير لهذا البديل أو ذاك وبذات الوقت معرفة قدرتها أو تأثير البديل أو ذاك على امتصاص تأثيرات المشكلة، حيث ينبغي على محلل السياسة العامة الاعتماد على أكثر من بديل واحد وبهذا يرجع إلى قدرة المحلل على إيجاد البديل المتعدد مثل بديل الابقاء على الوضع الراهن أو بديل عدم التدخل في مجريات الأحداث بما يعزز من احتواء الموقف لضمان عدم معارضة الحلول المتوصل إليها بالمستقبل، وبما يبعد الآثار الجانبية التي تعيق التوصل إلى الحل السليم للمشكلة وهذا تستدعي بالمحلل العودة إلى التجريب لمعرفة مصادر كل بديل من خلال طرق الاستبصار بالأشياء وطرق البحث العلمي وتوظيف النظريات العلمية ومراجعات بحوث السلطة والقوة والدوافع الشخصية والقيم والحالات الدراسية المماثلة والمنظومة الأخلاقية القائمة في المجتمع محط الدراسة والاهتمام بمشكلته القائمة.[11]

وهذه الخطوة الأساسية تحتاج من محلل السياسة العامة إلى اختيار الأساليب التي تؤمن له المقدرة الدقيقة في تحليل البدائل وتقصي نتائجها ومميزاتها ومن أهم هذه الأساليب نذكر ما يلي[12]:

- **أسلوب الحدس (Intuition):** كعملية ناجمة عن فعالية الخبرات المتراكمة حينما تتسم ظروف المشكلة بعدم التأكد وبقلة السوابق والحقائق حولها أو أن البدائل متداخلة وهناك ضيق في الوقت ودعوة للتوجه نحو حسم المشكلة.
- **أسلوب دلفي(Delphi):** كعملية جماعية تعبر عن أراء مجموعة من المختصين وعن تفضيلاتهم إزاء القضايا المستقبلية وحلولهم الابداعية للمشكلات المتوقعة قيامها ضمن المجالات العامة.
- **أسلوب السيناريو (Scenario):** كعملية افتراضية لمجموعة أحداث مستقبلية تدفع نحو استثارة الأفكار للتصرف حيالها وتحديد الإجراءات العلاجية في ضوء معطياتها وبما يعزز من القيمة التحسسية للسياسة العامة وقدرتها في التصدي المشكلات التي قد تظهر مستقبلا.
- **أسلوب بحوث العمليات (Operations Research):** كعملية منتظمة لتطبيق الوسائل العلمية في معالجة المشكلات المعقدة بإدارة النظم الكبرى وتوجيه قواها البشرية ومعداتها ومواردها الحكومية والعسكرية فضلا عن توظيف فروع هذا الأسلوب مثل البرمجة الخطية والمصفوفة وتحليل السلاسل الزمنية والمسار الحرج.
- **أسلوب النماذج الرياضية (Mathematical Models):** كعملية في تطبيق أساليب تجريبية لتحليل ومعالجة المتغيرات الكمية التابعة والمستقلة في عمليات اتخاذ القرارات وضع السياسات العامة من خلال تفعيل استخدام نماذج التنبؤات بمتغيرات البيئة أو تلك النماذج المختصة بآلية عمل النظام ومعدلات أدائه فضلا عن النماذج البحثية عن الحلول المثلى في توظيف بدائل السياسة العامة.

رابعا اختيار البديل:تتم المقارنةبين البدائل لاختيار الأمثل من ضمنها بناء على المعايير والمقاييس ذات العلاقة بالأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها، في إطار الكلفة والمنفعة المترتبة عن البديل الأمثل فقبل أن يتم اختيار البديل للسياسة العامة لابد من تحليل البدائل وتقصي النتائج المترتبة

---

[1]فهمى خليفة الفهداوي : مرجع سابق ص 101 .

[1] معوزين العابدين : مرجع سابق ص 76 .

[2]فهمى خليفة الفهداوي :, مرجع سابق ص 102 .

عنها بحسب السياق المنطقي للمفاضلة، حيث تتم المفاضلة بين البدائل انطلاقا من مجموعة من المعايير باتباع مجموعة من الأساليب وذلك على النحو التالي:

- **معايير المفاضلة:** والمتمثلة فيما يلي:
  - ☒ تكلفة البديل المترتبة عنه بينما يتم تنفيذه.
  - ☒ قدرة البديل على استغلال الموارد المتاحة التي يتم تسخيرها في حل المشكلة.
  - ☒ نوعية المعالجة التي يعمل البديل على تقديمها إزاء المشكلة هل هي جزئية أم كلية.
  - ☒ مدى الانسجام بين البديل وأهداف السياسة العامة على صعيد النظام والعوامل البيئية.
  - ☒ مدى السرعة و التوقيت المطلوب في تنفيذ الحل وإظهار نتائجه المحتملة.[13]
- **أساليب المفاضلة:** هناك عدة أساليب ونظريات للمفاضلة نذكر منها:

1) **نظرية المباراة**: التي تعبر عن اختيار رتبة للبديل في ظل الأجواء والحالات التنافسية التي بموجبها يقوم المحلل بتحليل مجموعة مترابطة بين معطيات البديل وبين معطيات البدائل الأخرى، التي توقعها محلل السياسة العامة وصولا للبديل الأفضل كفاءة وفعالية من غيره من البدائل المتنافسة.
2) **نظرية القرارات**: التي تشير إلى تتابع التأثير الناجمة عن اختيار المحلل في السياسة العامة لهذا البديل ولغيره في صورة تفرعات تمكن محلل السياسة العامة من التقويم الجيد للبديل الأفضل.
3) **نظرية الاحتمالات**: التي تدعو إلى توثيق عدد مرات حدوث أو تحقق حدث معين مماثل للبديل المرشح للاتخاذ في سبيل التوصل إلى توقعات سليمة للمستقبل، مما يسهم بمساعدة محلل السياسة العامة على التعامل مع المواقف والمشكلات والقضايا الغامضة وغير المتأكدة من ظروفها والتي قد تؤثر بدورها على تنفيذالبديل وعلى نتائجه المطلوبة[14].
4) **أسلوب مصفوفة العائد:**هذا الأسلوب يقيم البديل انطلاقا من تقيم العائد المحتمل أو النتيجة المتوقعة إذا نفذ هذا البديل فان مصفوفة العائد تساعدنا على التالي:
   - ✓ تقديم النتيجة المتوقعة لكل بديل حسب فروض مختلفة.
   - ✓ تقديم احتمال تحقيق كل نتيجة من النتائج السابقة.
   - ✓ احتساب القيمة المتوقعة (النتيجة المتوقعة لاحتمال لكل نتيجة).
   - ✓ ترتيب البدائل المتوقعة.

إن اختيار البديل الأفضل ليس بالأمر الهين والسهل ومما يدل على صعوبة ذلك هو تعدد وتنوع أنماط الرشد نذكر منها:

- **الرشد الموضوعي:** إذا كان الأمر يتعلق بالسلوك الصحيح من أجل الوصول إلى الحد الأقصى للقيم المستهدفة كالاستفادة بأقصى قدر ممكن من مياه الشرب.
- **الرشد الذاتي:** إذا تحقق الوصول إلى الحد الأقصى بالنسبة للمعرفة الفصلية للجهة المكلفة بالاختيار كأن يتوفر كل المعلومات عن البدائل المتاحة لاستثمار مبلغ معين من المال.
- **الرشد الواعي:**يتحقق عندما يتم ملاءمة الوسائل مع الأهداف عبر عملية عقلية واعية.
- **الرشد المحكم:** يتحقق عندما يتم ضبط الوسائل مع الأهداف بطريقة متقنة.
- **الرشد التنظيمي:** يتحقق حينما يجرى توجيه البديل نحو الأهداف.
- ✓ **الرشد الشخصي:** يتحقق حينما يتم توجيه البديل نحو الفرد.

---

[1]ضميري عزيزة مرجع سابق ص 52 .

[1]فهمى خليفة الفهداوي , مرجع سابق 103 .

صفوة القول أن هذا التنوع في أنماط الرشد دليل علىمحدودية الرشد في اختيار البديل لوجود قيود تمنع من الوصول به إلى منتهى الرشد وغاية العقلانية[15].

خامسا تنفيذ البديل الأفضل:بعد اختيار البديل الأمثل تم اتخاذ الإجراءات المطلوبة لتحقيق أهداف صانع القرار السياسة العامة إزاء مشكلة عامة، حيث إن تنفيذ السياسة العامة هي في حد ذاتها خروج البديل الأمثل الذي وقع عليه الاختيار من دائرة التشريح ليدخل دائرة التنفيذ وبذلك تصبح الهيئات الحكومية هي المسؤول الأول عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف وتوجهات صانع القرار مع الالتزام الدقيق بالمبادئ والقواعد التي وضعها المشرع.

إذ أن تنفيذ السياسة العامة يتطلب أن تأخذ صفة قانونية تشريعية هذه الصفة تكون ملزمة لصانع القرار ومن جهة هذا الأخير فإنه لا يستطيع أن يعطي تعريفا أو تحديدا واضحا للمشكلة العامة وإنما أحيانا تكتفي بالإشارة العامة إليها، لأن الغاية الأساسية من تنفيذ السياسات العامة هي تحقيق الأهداف السياسة، ومن أجل هذا الهدف تصبح الأجهزة الإدارية ومؤسسات الدولة الأداة الحكومية التي تعمل على حل المشكلة واحتواء آثارها السلبية على الصالح العام.[16]

وخطة التنفيذ للبديل تتضمن ثلاثة أبعاد وهي:

1- **البعد الزمني**: بمعنى الحيز الزمني المخصص لعملية التنفيذ طويل، قصير، متوسط.
2- **عناصر البرنامج:** والتي تعطى النشاطات التي تمثل جزئيات البرنامج الذي يراد تنفيذه وتعتمد عملية تحديد البرنامج على فصل وتجميع النشاطات أوالعناصر ذات الطبيعة المتجانسة في وحدة واحدة، مما يؤدي إلى تسهيل عملية التنفيذ وربطها بجدول زمني لأجل المساعدة في عملية مقارنة إنجاز الأعمال وفق الزمن المحدد في الخطة.
3- **تحديد الاحتياجات وتوزيع الموارد الضرورية لتنفيذ عناصر البرنامج**: بمعنى تحديد كمية الموارد المالية والبشرية إلى جانبتحديد الاختصاصات والمسؤوليات وتعديلالهيكل التنظيمي بشكل يساهم في تحصيل وتسهيل عملية التنفيذ من خلال التنسيق بين مختلف الأنشطة.[17]

سادسا المتابعة ورقابة التنفيذ:إن المنهجية الجيدة في تحليل السياسة العامة هي تلك التي لا تتوقف عندتنفيذ البديل وإنما تعملعلى متابعةومراقبة السياسة بالشكل الذي يعززمن استمرارية العملية فضلا عن إمكانية نجاحه في تحقيق النتائج المتوخاة منه، وهنا يكون دور محلل السياسة العامة مماثلا لدورالطبيب في تفقده لمرضاه ومتابعته لحالاتهم الصحية خلال فترة تلقيهم للعلاج، تلافيا للأعراض الجانبية وللتأكد من جدوى العلاج في معالجة المشكلة الصحيحة مع تأكيدنا على الفارق بين الأدوار طبعا.

فمحلل السياسة العامة يؤدي دور المتابعة بوصفها تعني ملاحظة التنفيذ وتحديد درجات النجاح أو الفشل فيه خطوة فخطوة، والتنبؤ باحتمالات الانحراف عن وقوعها، كما يؤدي المحلل دور الرقابة بوصفها تعني تحليل النتائج النهائية للعمل والتنفيذ وبالتالي من اتفاقها مع الأهداف التي كان يقصدها البديل أو متخذ القرار.

وهنا يتضح أن محلل السياسة العامة ينبغي له أن يضطلع بدورين مختلفين من حيث التوقيت والهدف بينهما،فالمتابعة تجسيد للجهد الوقائي والرقابة تجسيد للجهد العلاجي وتأتي فائدة الجهد الوقائي من خلال التمكن من اكتشاف صعوبات ومعيقات التنفيذ لأجل تلاقيها مستقبلا سواء كانت صعوبات فنية أو قانونية أو مالية وكذلك، من خلال التمكن على اتخاذ الإجراءات المناسبة إزاء البديل والقرار

---

[1]ضميري عزيزة , مرجع سابق ص 54 .
[1]كاهي مبروك , مرجع سابقص 44
[2] أحمد مصطفى الحسين , **تحليل السياسات العامة مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية** , (دبى المطابع البيان التجاري , ط 1 , 1999) , ص 210 .

المنفذ إنما بالدعوة لإلغائه أو وقفه أو تعديله فضلا عما يعكسه هذا الجهد من تنمية روح المسؤولية لدى أعضاء التنفيذ ودفعهم للمشاركة في اتخاذ القرار والتحري الدقيق لمواقع الخلل في التنفيذ.

سابعا مرحلة التقويم(Evaluation):تسمى المرحلة الأخيرة في عملية تحليل السياسة العامة مرحلة التقويم وتهتم عملية تقويم السياسة العامة بتقدير وتثمين وتحديد الأهمية للمضمون الذي تنطوي عليه، وللتطبيق التي يترجمها سلوكا وكذا الآثار التي تنجم عن ذلك، وقد عرف**هـانز بيتر مارتن(Hans-Peter Martin)**التقويم بأنه"عملية منظمة تستهدف تقييم النشاطات الحكومية حتى تقدم معلومات متكاملة عن الآثار بعيدة وقريبة المدى للبرامج الحكومية".[18]

وفي هذه المرحلة يطرح صانع السياسة العامة مجموعة من الأسئلة مثل هل حققت السياسة الأهداف المنتظرة؟ هل النشاط أو البرنامج يسير في شفافية؟ وماهي آثار السياسة التي تم بنيها وتنفيذها ؟ مما يطرح إمكانية تعديل أو حتى تغيير السياسة العامة بشكل كلي؛ ولآثار السياسة العامة أبعاد متعددة يجب أخذها بعين الاعتبار في عملية التقويم وتتضمن ما يلي:[19]

1- أثرهاعلى المشاكلالعامة التي استهدفت حلَّها السياسة وعلى الفئات الجماهيرية المعنية بها.
2- قد تتضمن السياسات آثار جهات وجماعات غير التي وجهت إليها السياسة وتستمر هذه بالآثار الاضافية أو الإفرازات الجانبية.
3- للسياسة آثار مستقبلية مثلما لها آثار آنية؛ فهل السياسة موجهة لتحسين أوضاع حالية على المدى المنظور أم أنها موجهة نحو أهداف مستقبلية بعيدة المدى ؟.
4- كما إن التكاليف المباشرة للسياسة تعتمد متغيرا آخر في التقويم وهذه العملية ليست سهلة بحكم إشراك القطاع الخاص إلى جانب العام في تنفيذها.
5- السياسات العامة تكون لها تكاليف غير مباشرة يدفعها من الأقاليم والجهات في بعض التنظيمات، فهذه النفقات في الغالب لا يتم أخذها بعين الاعتبار عند صياغة وتنفيذ وتقويم السياسات لأنها قد لا تكون واضحة ومعروفة.

وللتقويم أشكال متعددة نذكر منها:[20]

1- التقويم المتقدم يكون قبل اتخاذ أو تبني السياسة العامة وتستبدل معايير موضوعية تولد المعرفة حول الآثار التي قد تنجم في المراحل القادمة.
2- التقويم الاستراتيجي يساعد هذا النوع من التقويم على القيام بتعديلات وترتيبات ضرورية قبل البدء في عملية التنفيذ ويمنح المنفذين معطيات عن البيئة الداخلية والخارجية تساعدهم في إعادة النظر في مواردهم وجدولهم الزمني المخصص لظروف بدء التنفيذ.
3- تقويم البرامج وهو جوهر عملية التقويم في السياسة العامة ويحظى باهتمام قد يتعدى مهمة التنفيذ والسبب المباشر هو الوقوف على مدى نجاح الممارسات العملية للعمليات التنفيذية على المستويات الفنية والإجرائية ومعرفة مدى تحقيق البرامج الحكومية لأهدافها.
4- تقويم الفعالية وهذا النوع يعني معرفة القدرة الإنتاجية للبرامج والحكومية ومدى تحقيق الأهداف الموضوعية في السياسة العامة، ويكشف عن كل الانحرافات التي قد تحدث في عمليات التنفيذ والتداعيات السياسية أو الإدارية بالإضافة إلى معرفة وجود أي إسراف في الجهد والوقت والإمكانيات.
5- تقويم الأداء ويعنى بمعرفة ماذا يجرى داخل البرامج ومدخلات البرامج كحجم القوى البشرية والموارد المالية ويركز على المخرجات (العائدات أو النتائج) لتقويم الدرجة التي تحافظ فيها أي سياسة عامة أو برنامج حكومي على أقل تكلفة ممكنة كمؤشر اقتصادي.

---

[1]القريوتي محمد قاسم. **رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة**. (عمان: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 2006) , ص 205 .

[2] جيمس أندرسون مرجع سابق 194 – 196 .

[1] محمد موقف حديد: **الإدارة والأعمال الحكومية**(عمان, دار المناهج 2002 ,), ص 327 .

6- تقويم النتائج ويركز على معرفة الآثار الايجابية أو السلبية المترتبة عن تنفيذ السياسة العامة وكشف المؤشرات المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بتلك الآثار.
7- تقويم السياساتويعنى بتشخيص الظروف البيئية التي تتفاعل مع تنفيذ وتطبيق السياسات ومعرفة ما إن كانت هذه الظروف تغيرت أو تحسنت أو تدهورت.

وتواجه عملية التقويم عدة صعوبات قد تحول دون التقويم الفعال الذي يقوم برصد أخطاء تنفيذ السياسة العامة ومدى تحقيقها لأهدافها ونذكر من بينها:

- نقص المعلومات الكافية والضرورية حول وضعية السياسة العامة المراد تقويم أهدافها، والنتائج المترتبة عليها مع انعدام الحياد والموضوعية في عملية التقويم، لأن الفواعل المكلفة بهذه العملية عادة ما تكون تابعة أو ذات صلة بالفواعل السياسة التي قامت برسم السياسة العامة المراد تقويمها وهذا ما يحدث عادة بين الأجهزة الإدارية والهيئات الحكومية لاسيما وأن هذه الأخيرة تسعى دائما إلى إبراز الجانب الايجابي في سياساتها وإخفاء الجوانب السلبية فيها.
- صعوبة تحديد الأولويات أو الصياغة الجيدة للسياسات العامة أو التنفيذ غير الفعال.
- قد تواجه نتائج التقويم بالمعارضة من قبل المعنين ببعض السياسات العامة مما يعيق هذه العملية.[21]
- مقاومة بعض المؤسسات الحكومية ووحداتها التنظيمية إزاء محاولات التقويم وذلك خوفا من كشف التلاعبات وسوء الأداء في التنفيذ السياسات والتعرض للمساءلة والمحاسبة.
- عدم قدرة عملية التقويم على استيعاب بعض الأبعاد الفلسفية والسياسية للحكومة وذلك راجع إلى أن هذه العملية تتضمن أنشطة محددة لا يمكن تتبع أثارها بدقة.

[1]المنوفي كمال. **السياسة العامة وأداء النظام السياسي**. (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1889)ص 12.

المبحث الثاني:الإطار النظري والمفاهيمي للأمن.

لقد أصبح الأمن من المصطلحات الشائعةالمتداولة بقوه في العقد الأخير، وبالرغم من هذا الانتشار إلا أن هذا المفهوم حديث في حقل العلوم السياسية ويتسم بالغموض والصعوبة في التحليل العلمي لأنه يثير عدة مشاكل من درجةأن الأمن لم يعد كمصطلح من أفضل المصطلحات للتعبير عن الأمن القومي للدولة المعاصرة، ولم يتبلور كمفهوم ليصبح حقلاً علمياً داخل علم السياسة يكون منفصلا عن العلوم الاستراتيجية تطبق عليه قواعد تأسيس نظرية عامه تحكم ظاهره الأمن القومي.

ويبدو أن هناك قناعة تامة في هذا العالم المضطربأن مفهوم الأمن يبقى نسبيا ومتغيرا وذو أبعاد واسعة ومستويات متنوعةلأنه لا يمكن أن يتحقق الأمن الكامل في وقت يواجه الأمن تهديداتمباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفة، ولو بدرجات وأنواع مختلفة سواء تعلق الأمر بالفرد والمجتمع أو الدولةأو على المستوى الإقليمي والدولي[22].

لذلك فقد تعددت تعريفات الأمن واختلف الكتاب حولها انطلاقامن الاتجاهات الفكريةوالسياسية التي يتبناها كل مفكر، لذلك سنحاول تقديم أهم التعريفات والأطر النظرية للأمنأولا ومن ثمأبعاده ومستوياته خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للأمن.

أولا:التعريف اللغوي للأمن:مصدر مصطلح الأمن هوالأمان وهو اطمئنان النفوس وزوال الخوف، و منه الإيمان والأمانة، والأمن لغة مصدر لفعل: أمنأمناً وأمانًا، ويعني السلامةأي اطمئنان النفس وسكون القلب وزوال الخوف، يقال أمن من الشرّأي سلم منه، وكذلك يقال أمن فلان على كذاأي وثق به وجعله أمينا عليه.

وكلمة أمن (**sécurité**)،كذلك تعني التأمين (**assurance**)، والسلم والسلام (**paix**)، ويعني التضامن (**solidarité**)، وهو مصطلح لاتيني يعود في الصل إلى مصطلح (**sécuritas**)، أي المضمون المؤكد (**sure-sécurisé**).[23]

كما ورد أيضا المفهوم في القاموس الانجليزي (**oxford**)بمعنيين: المعنى الأول حيث أن الأمن هو شرط توفر البيئة الآمنة للأفراد وله شروط منها:

- يجب أن يكون الأمن دائما.
- يجب أن يكون الأفراد محميين من التهديدات.
- يجب أن يتحرر الأفراد من شك وقوع تهديدات ما.

أما المعنى الثاني حيث أن الأمن هو وسيلة لتوفير بيئة آمنة ولهذا المفهوم استعمالات عدة منها:

- وسيلة للحفاظ على القوة والمكانة.
- هو وسيلة للدفاع وتحقيق الحماية.
- هو وسيلة لتأمين الأفراد أو السلع أو أي شيء آخر.[24]

---

[22]عتيقة كواشي، **آليات إدارة المعضلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية غير منشورة ، (جامعة باتنة(1): كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016-2017)، ص23.

[23]فاتح النور رحموني، **تأثير الإرهاب على الحوارات الأمنية في منطقة المتوسط منذ نهاية الحرب الباردة**، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، (جامعة باتنة (1): كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016)، ص50,

[24]Michel Dillon**, politics of Security**,(London: Rutledge, 1996), p121.

إذا وبالنظر إلى مفهوم الأمن في مختلف القواميس نجد أن هناك تقاطعا يشير إلى تحقيق حالة من انعدام الشعور بالخوف وإحلال شعور الأمان ببعديه النفسي والجسدي محل هذه الحالة، ولهذا فهو يستخدم عادة للتحرر من الخطر أو الردع أو الخوف.[25]

ثانيا:الأمن اصطلاحا:

لقداستُعملالأمن منطرف**سيسيرو**(**Marcus Tullius Cicero**)**ولوكريتيوس** (**Lucretius Carus**) للإشارةإلىحالهالشعوربالحريةمنالتهديد،ومنذالقرنالسادسعشرأصبحهذاالمفهومفيإطارالأمنالعام**(securit public)**،وحسبالمؤرخ**كوز** (**cuz**)الذياعتبرأنتطورمفهومالأمنوالحمايةكمصطلحسياسيومفهوممركزيتبلورمنذالقرونالوسطىتأثرا بمفاهيم الأمن (**Pax Romana**)، وقد تطورفيالقرنالسابععشر كمفهوم معياري مطبقعلىالفرد"الحماية الاجتماعية"والأمنالداخليللدولة"الشرطة"والأمنالخارجيللدول"القواتالمسلحة"[26].

ولقد ارتبط مفهومالأمنفيالدراساتالدوليةتقليديابمفهومالدولةالتيتمثلالوحدةالرئيسية فيسياقالنظامالدوليحيث اعتبر الأمن أحد الأسبابالتيأدتإلىنشأةالدولة،فقدميز**توماسهوبز**(**Thomas Hobbes**)بينحالة"المجتمع"وحالة"الطبيعة"واعتبر أن الأفرادفيالنظامالداخليعيشون "حالةالمجتمع"بينماتعيشالدولة"حالةالطبيعة" فيالعلاقاتالدولية، والبحثعنالأمندفعالبشرإلىالانخراطفيمجتمعاتمنخلالعقداجتماعي تتخلىبموجبه عنجزء من حريتهالصالحمركزيةمشتركة،ويعتقد**هوبز**كذلك أنهذهالسلطةالمركزية(الدولة)قدانشئتمنأجلحمايةالشعبضدالعدوانالخارجي،وبذلكفإنالأفرادوكلوا للدولةمسألةحماية أمنهم.[27]

ويرى كل من **مارتن غريفيش (Martin Griffiths)** و**تيري أوكالاهان (Terry O'Callaghan)**أنالإحساسبالأمنقيمةإنسانيةأساسيةوشرطمسبقلنتمكنمنالعيشبشكلمحترم،" أن تكونآمنايعنيأنتكونسليمامنالأذى" وبالطبعلاأحدآمن بالكاملولايمكنأنيكونكذلكفالحوادث ممكنة والموارد قد تصبح شحيحة،وقديفقدالناسعملهموتبدأالحروب،كماأنهمنالصحيحعامة أنالناسيفضلون العيش في البلدانالمنظمةحيث التعاونوالتنميةخاصة فيالميدانالاقتصاديوالتي هي أكثرأمنا بكثيرمما هي البلدان المتخلفةفيالعالمالثالثحيثالنزاعاتوشحالمواردأكثرانتشارا.

لقدارتبطالأمنفيالمنظورالتقليديبكيفيةاستعمالالدولةلقواتهالإدارةالأخطارالتيتهددوحدتهاالترابيةوا ستقلالهاواستقرارهاالسياسي،وذلكفيمواجهةالدولالأخرى،وهكذافإنبهذهالصفةيكونالأمنمجردمرادفللمصل حةالوطنيةوكيفيةتعزيزهابالاعتمادعلىالقوةفيشقهاالعسكري،ويعودذلكإلىحقيقةأنالدراساتالأمنيةتطورتفيإط ارالمدرسةالواقعيةمن العام 1952م،حيثكانتظروفالحربالباردةمواتيةلاحتكارهذاالحقلالمعرفي.[28]

ومنالملاحظاتحولمفهومالأمنإبانالحربالباردةأنهيرتكزعلىالدولةالقطريةكأداةلإقامةالتوازنالاسترا تيجيفيالبيئةالدولية،حيثكانموضوعالأمنيهدفلخدمةمصلحةالدولةالصرفة دون إعارة الاهتمامللفردالذييمثلأساسالمجتمعاتوالأمم.

قد عرفت فترة ما بعدالحربالباردةتحولاتعدّةإذ يكفي الإشارة إلى مستويين من التحولات:

مستوىالعلاقاتالدوليةوالنظامالدولي: حيث أدى سقوط الاتحادالسوفياتيإلىانتهاءفترةتاريخيةصعبةنتيجةالهاجسالأمنيالذيكانيشهدتهديداتمنفترةإلىأخرى،وبانتهاءه

---

[25]جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط1، (دبي: مركز الخليج للأبحاث،2004) ص 412.

[26]Bili mesweeny**, Security and interests**, (Cambridge university) p 16.

[27] حسن نافعة، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986)، ص 52.

[28] الحامدي عبدون، **أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر**. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة محمد بوضياف المسيلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014)، ص 12.

ذهالحقبةمنالتوترالدوليكان دخولعصر العولمة،كماأدىالتطورالتكنولوجيإلىخلقشبكةمنالعلاقاتالدولية، حيث
أصبحتالتفاعلاتفيالمجتمعالدوليغيرمقتصرةعلىتفاعلوحيدفيالعلاقاتالدولية،بلتعدىإلىظهورفاعلينجددكالمنظماتالحكوميةالإقليميةوالمنظماتالدوليةغيرالحكوميةوأصبحالفردأحدالفواعللقدرتهعلىالتأثيرفيمسرحالتفاعلاتالدولية.

كماأنمصادرالتهديدالتيكانتتواجهالدولةتغيرتبعدسقوطالاتحادالسوفياتيومايرتبطبهمنخطرايديولوجي،وأصبحتالتهديداتالمتعددةيصعبعلىالدولة مواجهتها منفردة كالمخدرات، الهجرة السرية، والجريمة المنظمة والإرهاب والتلوث البيئي وغيرها من التهديدات، إنها عبارة عن مجموعة أخطار ذات طابع دولي تستوجب عملا تعاونيا متكاملا للقضاء عليها، ولهذا كان لزاما على المجتمع الدولي تبني عقيدة جديدة تتناسب والتحديات المعاصرة.

المستوى المفاهيمي: فإن تلك المتغيرات المشار إليها أعلاه أدت بالضرورة أدت إلى إحداث تغير في المعادلة الأمنية، ومن ثم في المقاربات الأمنية التقليدية خاصة التابعة للمدرسة الواقعية، هذا الأمر دفع بالمختصين إلى توسيع وتطوير مناظير جديدة للأمن تعكس طبيعة مصادر التهديد لفترة ما بعد الحرب الباردة.

وقد عرفه **أرنولد ولفرز(Arnold Wolfers):** إن الأمن في المعنى الموضوعي يعني غياب التهديدات ضد القيم المركزية وفي معناه الذاتي غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم، أما **باري بوزان (Barry Buzan)**فعرفه على أنه العمل على التحرر من التهديد، أما في سياق النظام الدولي فهو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغير التي تعتبرها معادية في سعيها للأمن.[29]

عموما يمكن القول بأن الأمن من المفاهيم المركبة حيث تجتمع في مضامينها عدة معاني تتصف بنوع من الغموض والوضوح والحقيقة والتحليل في آن واحد، فهناك مفهوم ضيق للأمن وآخر واسع، فالأول يتضمن الإجراءات الخاصة بتأمين الأفراد داخل الدولة ضد الخطار المحتملة، وتهيئة الظروف المحيطة بهم إشباعا لحاجياتهم الأساسية والتكميلية، أي مجمل السياسات التي ترمي إلى توفير الحماية والأمن للأفراد وضمان حرية القرار السياسي واستقلاله بوضع القوانين والتشريعات التي تكفل هذه الحماية في ظل وجود سلطات قائمة على تنفيذ تلك القوانين.

بل إن **زبغنيوبريجينسكي(Zbigniew Brzezinski)**قد اختزل تلك السلطات حين طالب بتركيز مهمة تأمين الدولة والأفراد في أجهزة الاستخبارات القومية وفي ذلك يقول:" سيكون الوضع الأمني مثمرا أكثر إذا انطوى على التزام تنظيمي ومالي بتحسين القدرات الاستخباراتية القومية.

أما مفهوم الأمن الواسع فيشمل كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة وسلامة أراضيها وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الداخلي لها، فهو يشمل تحقيق الأمن ببعده الداخلي والخارجي، أي أنه " تأمين كيان الدولة والمجتمع من الخطار التي تهددها داخليا وخارجيا، وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع، وفقا لهذا الرأي فإن هذا المفهوم يرتكز على ثلاثة محاور رئيسية:

- تأمين كيان الدولة داخليا وخارجيا.
- تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.
- تحقيق الرضا العام لأفراد المجتمع.

---

[29]عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن، " الجزائر، أوروبا، الحلف الأطلسي".** (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص14.

وهناك مفهوم الأمن الخشن (الصلب) والأمن الناعم، فالخشن هو ذلك المفهوم الذي يميزه الطابع العسكري للأمن (الأمن التقليدي) الذي يمكن إرجاعه إلى الشؤون الدفاعية والعسكرية، حيث تكون التهديدات فيه مباشرة على وجه التحديد.

أما الأمن الناعم فهو مفهوم تندرج فيه كل التحديات غير العسكرية التي تواجه الدول، مثل التحديات الصحية والجرائم المدنية (غسيل الأموال، القتل، المخدرات، الهجرة غير الشرعية، المشاكل العرقية، التطرف، والارهاب...) وهي تحديات غير مباشرة ذات طبيعة مركبة يتداخل فيها أمن الأفراد بأمن الدولة والمجتمع.

أخيرا يمكننا بوضوح أن نلاحظ الشمولية التي أصبح يتسم بها مفهوم الأمن، فالتقليدي الذي كان يقتصر على جانبه العسكري، أما من الجانب المعاصر فهو يمس ويشمل جوانب أو مجالات عديدة، وفي الأخير فإن الأمن من الناحية التقليدية كان يقتصر على حماية الدولة من التهديدات الخارجية باستعمال القوة العسكرية، أما الأمن المعاصر بعد التطور الحاصل في النظام الدولي الجديد الذي يشمل عدة مجالات الاقتصادية، والسياسية، والايديولوجية...إلخ، وذلك للحفاظ على أمنها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أي بمرتكزات مفهوم الأمن التقليدي، وحماية الدولة من الناحية العسكرية والتهديد بمختلف أنواعه مباشر أو غير مباشر، وفي مختلف المجالات بالمفهوم المعاصر للأمن.

المطلب الثاني: أبعاد الأمن.

يتصف الأمن بالشمولية فهو ليس مسألة حدود فحسب ولا قضية إقامة ترسانة من السلاح ولا هو تدريب عسكري شاق، إن كل هذه الأمور وغيرها يتعداها إلى أمور أخرى ذات طبيعة اقتصادية، اجتماعية، ثقافية... إلخ فهو قضية مجتمعية تشمل الكيان الاجتماعي بكافة جوانبه وعلاقاته المختلفة، فالأمن توسع ليشمل قطاعات وأبعاد جديدة نتيجة التحولات التي ظهرت بعد الحرب الباردة لذلك يرى **باري بوزان (Barry Buzan)**أن أبعاد الأمن في القرن الواحد والعشرين يشمل خمسة مجالات، السياسي، الاقتصادي، العسكري، المجتمعي، البيئي.

1- **البعد السياسي للأمن:** يتكون الأمن السياسي من جُزأين، سياسة داخلية وخارجية، فالسياسة الداخلية لإدارة المجتمع والتغلب على مشاكله من جهة، والسياسة الخارجية لإدارة مصادر قوة الدولة للتأثير على المجتمع الدولي وسياسات لتحقيق مصالح الدولة من جهة ثانية، ويكون الأمن السياسي الداخلي من خلال تحقيق الاستقرار في إطار الشرعية الدستورية والسيطرة على الحياة السياسية بالقدرة على توجيه القوى الحزبية ومختلف الاتجاهات السياسية وكذا جماعات المصالح والقوى الأخرى لخدمة مصالح الأمة.
أما الأمن السياسي الخارجي فيتحقق من خلال تأمين متطلبات السيادة الوطنية واحتياجات ومصالح الدولة وذلك دون الخضوع للضغوطات الخارجية التي تمنحها قدرة وكفاءة جهازها الدبلوماسي وقدرتها على توظيف عناصر قوتها بشكل صحيح ونجاحها أيضا في إقامة علاقات وتحالفات إقليمية ودولية ناجحة[30]، إذا البعد السياسي للأمن هو حرية الدولة من الضغوط السياسية الناتجة عن التفاعل السياسي في البيئتين الداخلية والخارجية، فعلى المستوى الداخلي يكون الأمن من خلال ضمان فرض احترام الفاعلين السياسيين لمختلف الشروط المؤدية للاستقرار السياسي والوحدة الوطنية، أما على المستوى الخارجي فيكون من خلال قدرة الدولة على التكيف مع الضغوط الهادفة إلى إجبارها على تغيير مواقفها أو تبنى مواقف قد تتعارض مع المبادئ التي تؤمن بها، أو المصالح التي تهدف إلى تحقيقها.[31]
2- **البعد العسكري للأمن:** هيمن البعد العسكري على تعريف الأمن خلال الحرب الباردة وفي نهاية التسعينات تقريبا، فخلال هذه المرحلة كان الأمن لدى مختلف الأطراف يعني تجميع الوسائل

---

[30] فايز محمد الدويري، **مرجع سابق**. ص 123.

[31] عبد الحق زغدار، **إشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة بين الاستراتيجيات الغربية ومواقف دول جنوب المتوسط**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، (جامعة باتنة 1: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009)، ص42.

والقدرات العسكرية لمواجهة الأخطار الخارجية، سواء كانت تلك الأخطار ضربات عسكرية نووية أو حتى هجمات تقليدية.

وعليه فقد اعتلى البعد العسكري سلم ترتيب الأولويات في حين احتلت المظاهر والأبعاد الأخرى مراتب ثانوية، حيث تهدف الدول إلى مضاعفة قدراتها العسكرية سواء الدفاعية أو الهجومية بقدر يكفي لمواجهة رغبة الدول الأخرى في تهديد مصالحها الحيوية أو وجودها المادي أو حتى إجبار الدول على انتهاج سياسات أو القيام بسلوكيات معينة، مثل التهديدات التي تواجه الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في الساحل الإفريقي، بتوجيه ضربات عسكرية ضدها في حالة عدم الاستجابة لمطالبها الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل أو مكافحة الارهاب.

فالبعد العسكري يتضمن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق حد مقبول من الأمن، إذ نجد مثلا اعتماد منظومات أو برامج للتسلح أين تعمل الدول على زيادة قدرات القوة من حيث العدد والتسلح، ومن حيث النوع والفعالية (رفع القوة التدميرية للأسلحة المكتسبة)، أي تحقيق الردع كما يمكن أن تتضمن تلك الإجراءات الدخول في عضوية منظمات ذات طابع أمني أو دفاعي مثل الأحلاف العسكرية سواء كانت دائمة أو مؤقتة.

ومنه فإن بناء القوة العسكرية يعتبر من أهم المسائل الضرورية التي يفترض على الدولة إنجازها لتوفير الحماية والأمن لمواطنيها، وقد أولى الإسلام أهمية كبيرة لتقوية المقدرات العسكرية والمادية والمعنوية، فالأولى تتحقق من خلال تقوية ودعم المقدرات المادية، والثانية من خلال تقوية وتعميق الإيمان الذي يحمله المقاتلون في صدورهم والمتمثل في سمو الهدف ونبل الغاية التي يقاتلون من أجلها.

3- **البعد الاقتصادي للأمن:** يرتبط البعد الاقتصادي للأمن بالضغوط التي يخلفها الاختلاف في الثروة بين الدول، لذلك كان لزاما على الدول توفير المناخ المناسب لتحقيق التنمية لغرض تلبية احتياجات الشعب وتوفير سبل الرفاهية، فمحاربة الفقر والبطالة وتحقيق الأمن الغذائي يعتبر من أكبر التحديات التي تواجهها الدول وخاصة دول الساحل الإفريقي في سعيها لتحقيق الأمن الشامل ولا يمكن تشكيل مستويات معينة من الاستقرار دون توفر درجات معينة من التنمية الاقتصادية، فالعلاقة هي علاقة تناسب طردي، تعبر عن تكاملية وظيفية لأن الأمن يعني بالضرورة تطورا تنمويا، فتوفير المناخ الملائم لتحقيق النمو الاقتصادي من شأنه المحافظة على استقرار البلد وتفاديه مشاكل اقتصادية خطيرة تهدد الأمن.

ويرى **باري بوزان (Barry Buzan)**بأنه يراد من الأمن الاقتصادي النفاذ والوصول إلى الموارد الطبيعية والمالية والأسواق اللازمة للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة إضافة إلى ذلك نجد في تعريف **روبرت مكنمارا (RobertMcNamara)**أن الأمن يعني" تحقيق التنمية التي تضمن الاستقرار داخل الدولة.[32]

كما يفترض أيضا أن الأزمات الداخلية تؤثر على الاستقرار السياسي والأمن الوطني، ومنه يمكن أن نستخلص العناصر الأساسية للبعد الاقتصادي للأمن وهي:

- القدرة على خلق الثروة والتسيير العقلاني للموارد (البشرية والمادية).
- القدرة على التوفيق بين المصالح المتضاربة لتفادي التصادم بين مختلف أطراف المجتمع.
- توفير وتيرة منتظمة لإشباع الحاجات الانسانية ورصد طبيعة وتطور تلك الحاجات، كما أن البعد الاقتصادي يتضمن مجموعة من العوامل أهمها حرية الدولة في اتخاذ القرار الذي له علاقة بالمجالات الاقتصادية، والقدرة على إزالة التناقض بين المطالب المختلفة وبالتالي بين البدائل المقترحة على ضوئها.

---

[32] سمية أوشن، **دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي " دراسة حالة الجزائر ".** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010)، ص 50.

- استغلال الاعتماد المتبادل لصالحها ومنه احتلال موقع أقوى في عمليات المساومة في العلاقات الاقتصادية الدولية.[33]

4- **البعد الاجتماعي للأمن:** ينطلق من مفهوم المقومات والمكاسب التي يتميز بها المجتمع عن غيره من المجتمعات ويتحقق الأمن الاجتماعي من خلال حمايتها والحفاظ على وجودها واستمرار تطورها ونموها، وتتضح أهم هذه المقومات والمكاسب في الوعاء الثقافي والقيم الأخلاقية والعقيدة المشتركة، وكذا الكيان التنظيمي السياسي والمؤسساتي والقوانين التي تحكم العلاقات العامة والخاصة بما يتيح مبدأ تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة، ويعرفه **صامويل هنتغتون(Samuel Huntington)** بأنه قدرة المجتمع في المحافظة على الشخصية الأساسية في الظروف المتغيرة أو التطورات المقبولة، فالأمن المجتمعي عنده هو قدرة المجتمع في المحافظة على هويته وثقافته وأسلوب حياته.[34]

وتهدف الأبعاد الاجتماعية للأمن إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء، لأن الدول تتعرض لاختراقات اجتماعية وثقافية لا تقل أهمية عن الاختراقات العسكرية والسياسية، خصوصا مع الثقافة المدنية والتقدم الإعلامي، كما نشير إلى مسائل الهوية المطروحة بحدة في المجتمعات الغربية والأوروبية خاصة، والتي لم تعد حكرا على الدول المتخلفة فحسب، وقد تجد بعض مسبباتها في موجات الهجرة والتدفقات السكانية (المهاجرين القادمين من إفريقيا الشمالية ودول منطقة الساحل الإفريقي) وما تثيره من قلق وتوترات للبنية الديموغرافية للدول المستقبلة بفعل تنامي العنصرية وكراهية الأجانب، مما يهدد الاستقرار المجتمعي ومعه الأمن العالمي.[35]

إن البعد الاجتماعي للأمن يرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء، والعمل على زيادة قدرة مؤسسات التوجيه الوطني لبث الروح المعنوية وزيادة الاحساس الوطني بالإنجازات واحترام تراثه الذي يمثل هويته وانتماءاته الحضارية، وكذا استغلال المناسبات الوطنية التي تساهم في تعميق الانتماء والعمل على تشجيع إنشاء مؤسسات المجتمع المدني لتمارس دورها في اكتشاف المواهب وتوجيه الطاقات وتعزيز فكرة العمل التطوعي، لتكون هذه المؤسسات قادرة على النهوض بواجبها كداعم ومساند للجهد الرسمي في شتى المجالات.

5- **البعد البيئي للأمن:**والذي يهدف إلى حماية البيئة من الأخطار التي تهددها كالتلوث، وبخاصة في التجمعات السكانية القريبة من المصانع التي تنبعث منها الغازات التي تسهم في التلوث، إضافة إلى مكافحة التلوث البحري الذي يضر بالحياة المائية والثروات السمكية التي تشكل مصدرا من مصادر الدخل الوطني، وهذا ما تنص عليه التشريعات المتعلقة بحماية البيئة والإجراءات المتبعة للحد من مصادر التلوث ويمكن التعبير عن قضايا البيئة على الأمن عندما تصبح هذه القضايا ذات خطر يهدد معيشة البشر على نطاق واسع.

ومن أهم هذه الأخطار الاحتباس الحراري والتلوث الهوائي والنفايات الصناعية الخطيرة وتناقص طبقة الأوزون وتلوث البحار والأنهار وزيادة ظاهرة التصحر وتقلص الغطاء النباتي وتدمير الغابات الاستوائية وتلوث المناطق المكتظة بالسكان ومن الواضح عدم قدرة الدولة بمفردها على إيجاد حلول أو وضع سياسات تأمينية لمشاكل التدهور البيئي المعقدة، ومنه ضرورة التعاون مع بقية أعضاء المجتمع الدولي فمسألة أمن الكوكب مشكلة معقدة ومرتبطة بالنشاط الاقتصادي والصناعي للدول المتطورة فهي تتطلب جهود متظافرة في إطار تعاون دولي شامل.

ولقد أصبح للبعد البيئي للأمن ثلاثة تصورات أساسية وهي:

---

[33]سفيان منصوري، **آفاق استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية) ص31.

[34]فاتح النور رحموني، **تأثير الإرهاب على الحوارات الأمنية في منطقة المتوسط منذ نهاية الحرب الباردة.** أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015)، ص65.

[35]سفيان منصوري، **مرجع سابق**، ص 32.

أ- تعد ندرة الموارد الطبيعية والبيئية سببا لمجموعة من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في انعدام الأمن الذي يكون بعده بيئيا في الأساس.

ب- يمكن أن تشكل المشاكل البيئية تهديدا مباشرا لأمن الدولة المجتمعات أو الأفراد حيث تهدد الكوارث الطبيعية الدول الواقعة في أقاليم منخفضة، وبالتالي تأثير هذه المشاكل على الأمن البشري والمجتمعي نتيجة تهديد بقاء الفرد وحياته.

ت- التغييرات المناخية التي تسبب فيها التلوث والاحتباس الحراري وإتلاف مظاهر الحياة على هذا الكون، وقد شهدت الدراسات البيئية انتشارا محسوسا في الأدبيات السياسية منذ نشر تقرير لجنة **(brandhand)**سنة 1987 م بعنوان مستقبلنا المشترك **(Our Common Future)**كمؤشر لبروز الاحساس بخطورة التدهور البيئي على الأمن الدولتي المجتمعي والبشري، كما تلته عدة دراسات حول الأمن الإيكولوجي، وعرفت الأدبيات السياسة البيئية في إطار السياسة الدولية بروز عدة مفاهيم مثل **النظرية السياسية الخضراء Green political theory**والتصورات النسوية لإشكالية البيئة والمعروفة بالنسوية الاقتصادية **Ecofeminism.**[36]

6- **البعد الثقافي للأمن:**شكل الأمن الثقافي دعامة رئيسية في بنية الأمن الوطني فمن دونه تصبح دعائم الأمن معرضة للاهتزاز أمام الغزو الثقافي، خاصة بعد انتقال وضعية التفاعل التي تتم في إطار النظام الدولي الجديد حيث انتقل حسب **صامويل هنتغتون(Samuel Huntington)** نحو الصراع الحضاري بعد نهاية الحرب الباردة تتطلب البعد الثقافي وجود نمط ثقافي لتوجيه المجتمع نحو الاتجاه الصائب للتفاعل بين مختلف أفراد المجتمع كما يتطلب الأمن وفقا لذلك التوفيق بين الثقافات الكلية السائدة لدى المجتمع ككل وتلك الثقافات المعروفة باسم الثقافات الفرعية.

سمح التطور الكبير لوسائل الإعلام والاتصال إمكانية الاطلاع على الثقافات الأخرى، وقدرة كبيرة في التأثير والتأثر في أعلى المستويات، وهذا ما جعل العديد من المجتمعات تتصرف بشكل كبير وقوي لتهديدات قيمها الثقافية وتفكك منظومتها القيمية والأيدولوجية، فمعظم الدول الفقيرة والضعيفة أصبحت مهددة بفقدان أمنها الثقافي في ظل التوهج والطوفان للثقافة الغربية التي تشهد دولها تطورا ماديا رهيبا، شكل قاعدة داعمة لتصدير قيمها الثقافية لأنحاء العالم دون أدنى اعتبار لخصوصيات هذه المجتمعات.[37]

ويرى **باري بوزان (Barry Buzan)** أن الأمن الثقافي يتمثل في قدرة الدول والمجتمعات على المحافظة بشكل دائم على خصوصيتها ومحاولة إعادة إنتاجها من أجل تطويرها وكذا التصدي للتهديدات والأخطار التي تؤثر في هوية المجتمعات وثقافتها[38]، فالأمن الثقافي هو الوعاء المعبر عن هوية الأمة بما يحتويه من شخصيتها ومميزاتها ووحدتها الحضارية، وبالأحرى كيانها ووجودها وقد أصبح هدفا حضاريا ينطوي على جوانب سياسية ووطنية وليس ثقافية فقط.

وتأمين ذلك مرتبط بمدى قدرة الأمة على التحرر من المؤثرات الخارجية الوافدة، فهو أعلى مظاهر استرداد الهوية التي تسعى القوى المعادية لطمسها، وهذا لا يعني قطع كل علاقة مع الأطراف الأخرى وعدم التفاعل مع الثقافة الانسانية، وإنما يجب أن تتم عن طريق العلاقة الواعية مع الثقافة الذاتية، والعمل على إيصالها بالطرق السلمية والعلمية إلى جميع أبناء المجتمع، أي بناء قوة الوجود الثقافي الذاتية التي بإمكانها المقاومة والصمود والقيام بفعل التأثير والاندماج، وأهم وسائل بناء هذه الثقافة الذاتية القوية عاملان أساسيان، يتحقق الأول من خلال

---

[36]جويدة حمزاوي، **التصور الأمني الأوروبي " نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010)، ص 87.

[37]فاتح النور رحموني، **مرجع سابق**، ص 65.

[38]عبد النور بن عنتر،**مرجع سابق**، ص 96.

الاعتزاز بالذات الثقافية الحضارية، ويتحقق الثاني من خلال الانفتاح والحوار مع الحضارات المعاصرة.

وأخيرا يرى **باري بوزان (Barry Buzan)**أنه من الأرجح أن يصبح الأمن المجتمعي الثقافي مسألة أكثر أهمية عما كان عليه الحال في زمن الحرب الباردة، ويتعلق الأمر بالأخطار ونقاط الضعف التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها.[39]

المطلب الثالث: مستويات الأمن.

إن مرحلة ما بعد الحرب الباردة أحدثت تغييرات على مستوى بعض المفاهيم، كما فرضت علينا إعادة النظر في بعض المفاهيم والتي أصبحت غير قادرة على تفسير الواقع الدولي في تلك المرحلة، وخاصة مفهوم الأمن فنظرا للتشابكات العديدة بين الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية، جعل التعامل مع تلك الجوانب كمصادر خطر يختلف ولا يتخذ نفس الطريقة فالمخاطر التي تمس السيادة الوطنية يتم التعامل معها من طرف الدولة المعنية كما أن هناك مخاطر تستدعي تكافل المجتمع الدولي كاملا مثل خطر الإرهاب، ومن خلال هذا نستنتج أن هناك عدة مستويات للأمن وهي: الأمن الوطني، الإقليمي، الدولي.

1) **المستوى الوطني للأمن:**الأمن في هذا المستوى يعني توفير الآليات والإمكانيات كذلك الإرادة لمكافحة كل أشكال التعبير العنيف أو المخل بجوهر وجود المجتمع والمقبولة من طرف الجميع، ويقوم هذا المستوى على متغيرين أساسيين هما:

- مدى سيطرة السلطة على تفاعل الوحدات في البيئة الداخلية، أي القدرة على ضمان استقرار الأوضاع سواء من خلال فرض احترام مختلف الفاعلين لقواعد العمل السياسي أو توقيع عقوبات في حالة خرق هذه القواعد، غير أن هذا يمكن أن يكون مبررا في بعض الأحيان بظهور الدولة البوليسية التي يعرفها المفكر **هارولد لاسويل(Lasswel Harold)**أنها يسيطر عليها المتخصصون في العنف أو رؤساء الأجهزة الأمنية.
- تتمثل في العملية التي يتم فيها تحويل المطالب الخاصة بمختلف الأطراف سواء كانت أفراد أو جماعات إلى بدائل وقرارات، والتي يفترض أنها متلائمة مع حاجات الأغلبية، أي خلق حالة الرضا العام، وتتعلق كذلك بالقدرة على ضبط مختلف ردود الأفعال غير المؤيدة في حالة العكس.

إن الأمن على المستوى الداخلي يعني كيفية تعامل السلطة مع مختلف المؤثرات التي يؤثر عليها من البيئة الخارجية سواء كانت تستهدف التأثير المباشر على الأمن الوطني مثل التهديدات الصريحة أو الاستعدادات العسكرية ذات النزعة الهجومية أو تؤثر بصفة غير مباشرة ولكن بشكل ملموس على أمن الدول مثل: قضايا الهجرة غير الشرعية، تلوث البيئة، الجريمة المنظمة... إلخ.[40]

2) **المستوى الإقليمي للأمن:**الأمن في إطاره الإقليمي يقصد به تكافل مجموعة من الدول والتي يجمع فيما بينها مجموعة من المصالح والأهداف المشتركة وتنشأ فيما بينها تحالفات اقتصادية وعسكرية كوسيلة لضمان أو بناء أمنها الإقليمي، وقد ظهر هذا المستوى خلال الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي والغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت هناك وحدات سياسية ضمن المعسكر الشرقي لضمان مصالح معينة وأخرى تحت المظلة الأمريكية وهي الأخرى من أجل مصالح معينة.

---

[39]محمد علي الجابري، **قضايا الفكر المعاصر**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص 164.

[40]رداف طارق، **الاتحاد الأوروبي من استراتيجية الدفاع في إطار حلف الشمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2002)، ص 95.

ومنه فإن الأمن الإقليمي يعرف على أنه: "عبارة عن سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى للدخول في تنظيم وتعاون عسكري أمني لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم على قاعدة التنسيق والتكامل الأمني والعسكري على جبهاتها الداخلية.

ويقوم الأمن الإقليمي على قواعد أساسية منها:

- حظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.
- تحقيق سلامة مجموعة من الدول من خلال وسائل مشتركة تساهم فيها جميع الدول المعنية بالأمن.
- وجود مجموعة من الإجراءات والتدابير الأمنية لتحقيق الأمن.[41]

ويحدد النطاق الإقليمي للأمن من خلال ثلاثة معايير وهي:

أ- **المعيار الجغرافي**: ويتضمن عنصر الجوار وما يتضمنه من صلات طبيعية وبشرية وما يوجد من تفاعلات ومصالح اقتصادية وأمنية تنعكس على الأطراف المتجاورة إيجابيا وسلبا.
ب- **المعيار السياسي والأيديولوجي**: الذي يتعلق بالعقيدة السياسية للدولة.
ت- **معيار قوة الدولة**: هناك علاقة ارتباطية بين قوة الدولة ونطاق أمنها، إذ كلما زادت قوة الدولة كلما تنوعت مصالحها، وبالتالي اتسع مجال أمنها واتجهت إلى اتخاذ تدابير أمنية كمحاولة للحفاظ على استقرارها في محيطها الإقليمي.[42]

الأمن الإقليمي يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف بدء بالدفاع عن الوحدات المشكلة لهذا الإقليم عن طرق تنمية القدرات العسكرية، ومرورا بالقبول الطوعي للانخراط الطوعي ضمن هذا الإقليم عبر توحيد الإرادة في مواجهة المخاطر والتهديدات، وانتهاء ببناء الذات وتنمية موارد الإقليم كمنطلق لتحقيق التكامل بشتى مستوياته بين وحدات النظام الإقليمي، ولتسهيل تلك المطالب أو الأهداف إجرائيا لابد من وجود مفهوم وأبعاد وجوانب محددة للأمن الإقليمي وإيجاد منظومة مركبة تعمل على تحقيق هذا الأمن وتنظيمه، مع إيجاد مناخ عام يكفل الحفاظ على تماسك النظام وحيويته وقدرته على التكيف مع مستجدات بيئته الداخلية والخارجية.[43]

3) **المستوى الفردي للأمن:** وينطلق أمن الأفراد من تحقيق جوانب الحياة الكريمة وأسلوب الحياة اللائق بالبشر في مستوياته الأساسية كالتعليم والصحة وتوفير فرص الشغل والرفاهية الاقتصادية، وهذا ما يشير إلى تغيير في أجندة الأمن وأولوياته، فتحقيق أمن الدولة أصبح من غير الممكن دون تحقيق أمن الفرد، وتلعب في ذلك جماعات حقوق الانسان والمنظمات الدولية غير الحكومية دورا مهما من خلال مهمتها في مكافحة الأمراض وتوفير الخدمات المجانية والضغط على الحكومات للاهتمام باحتياجات مواطنيها، وذلك يجعل معظم ميزانيات الحكومات نحو تطوير البنية التحتية للمجتمع وتنمية عوامل رفاهية الفرد، وذلك يجعل معظم ميزانيات الحكومات توجه نحو تطوير البنية للمجتمع، وتنمية عوامل رفاهية الفرد عوض توجيهها إلى زيادة التسلح ورفع القدرات العسكرية مما يؤثر على الأمن الدولي سلبا بارتفاع حجم التهديدات وتصاعد درجة الخوف والشعور بغياب الأمن.[44]

وهذا ما ترجمته التشريعات الدولية خاصة ميثاق الأمم المتحدة في التأكيد على حماية الحقوق الأساسية للإنسان، والذي تعزز بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة 1984م، وكذا

---

[41] سليمان عبد الله الحربي، **مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته " دراسة في المفاهيم والأطر.**(لبنان: المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008)، ص 19.

[42] سفيان منصوري، **مرجع سابق.** ص 36.

[43] مفيد محمود شهاب، **نحو مفهوم واقعي للأمن القومي العربي، " ورقة قدمت ضمن أعمال المؤتمر الدولي الأول : تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد،** (بيروت: مركز الدراسات الأوروبي، 1997)، ص 539.

[44] عامر مصباح، **المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن.** (القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط1، 2003)، ص 103.

اتفاقيات منع وتحريم جريمة إبادة الجنس البشري، واتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949م المتعلقة بحماية الأفراد في الصراعات المسلحة سواء كانوا عسكريين أو مدنيين، إضافة إلى إدانة كل أشكال العنصرية والتمييز العرقي والتأكيد على أن كل اعتداء على هذه الحقوق الأساسية يعتبر جريمة ضد النظام العالمي والدولي.[45]

فالأمن على المستوى الفردي جاء نتيجة التحولات التي عرفتها فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث ظهرت مجموعة من التهديدات أثرت على الفرد استدعت وجوب تحقيق أمن إنساني جوهره الفرد يعني بالتخلص من كافة التهديدات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، وهو الحالة التي يشعر فيها بالاستقرار والسكينة نتيجة لعدم وجود ما يهدده ويقلق سكينته.[46]

4) **الأمن الدولي والأمن الجماعي:** بعد انتهاء الحربين العالميتين الأولى والثانية وانتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، وزوال الاستعمار التقليدي، وظهور القوميات وتنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الدول بانقسام العالم إلى دول مركز وأخرى دول المحيط، وفي نفس الاتجاه أخذت دائرة المشاكل والتهديدات التي تمس المجتمع الدولي هي الأخرى تعرف منحى تصاعديا، هذا الأمر جعل من العسير على الدول البقاء بمعزل عن القضايا الدولية.

ونظرا للتطور التكنولوجي والاتصالات أصبح من السهل من أن أي تهديد يمس النقطة –أ- في الناحية الشرقية قد يمس أو يصل في وقت قصير للنقطة –ب- في الجانب الغربي، وبالتالي أصبح ما يحدث في مختلف أنحاء العالم يمس مصالح وأمن الدول بشكل مباشر أو غير مباشر، ويمكننا تمييز الأمن العالمي من خلال أربعة عناصر هي:

- ☒ **من حيث جوهر الأمن**: فالأمن لا يقبل التجزئة، وكلمة الأمن هي نقيض الخوف، والذي يدخل في النفس عدم الطمأنينة وعدم الاستقرار.
- ☒ **من حيث المكان**: إن العالم أصبح عبارة عن قرية صغيرة بفضل وسائل الاتصال الحديثة بمختلف أنواعها ومستوياتها، مما ساهم في عملية الترابط بين الأفراد والجماعات، وهذا ما فرض عملية التعاون في التصدي للتهديدات في المجتمعات.
- ☒ **من حيث الزمان**: نتيجة لأن الأمن دائم ومستمر فلا يمكن انتقاد أهمية الأمن وضرورته في أي زمان كان، نظرا لارتباطه بالحاجة الإنسانية للأمن.
- ☒ **من حيث آلية تحقيق الأمن**: نتيجة لتطور الأمم والمجتمعات وتشعب حاجاتها، برز الاهتمام بعناصر أخرى مؤدية لتحقيق الأمن بمعناه العالمي.[47]

يعتبر الأمن الدولي شكل من أشكال الأمن الجماعي، بالرغم من الاختلافات النظرية بينهما، فالأمن الجماعي هو الذي يقع ضمن نطاق اختصاص المنظمات الدولية، وفي قمتها الأمم المتحدة وهو مسؤولية دولية وليست وطنية أو إقليمية، وبالتالي يسعى إلى تحقيق الأمن والسلام الدوليين عن طريق حل النزاعات الدولية بطرق سلمية، وفي هذا الإطار يرى **توماس فريدمان**(**Thomas *Friedman*)** أن مبدأ الأمن الجماعي يعني ضمان سلامة وأمن ووحدة أراضي أي دولة ويكون بواسطة كل الدول، ويفترض الأمن الجماعي الغياب الكامل للاستقلال الجماعي أو الفردي، وبذلك فهو يتطلب خضوع الإرادة العمومية والفردية للقرارات الجماعية المتخذة طبقا لميثاق الأمم المتحدة، وليكون ذلك ذا فعالية فإنه يتطلب التحكيم الدولي في القوى العسكرية والأسلحة الحيوية.[48]

فنظرية الأمن الدولي تقوم على فكرة مفادها أن أي اعتداء على أي دولة مهما كانت صغيرة يعد اعتداء على المجموعة الدولية، ولا تقع مسؤولية رد الاعتداء على هذه الدولة وحدها بل هي

---

[45]فاتح النور رحموني، **مرجع سابق.** ص 68.

[46]أحمد الراشدي وآخرون، **المدخل إلى علم السياسة الاقتصادية والاستراتيجية**، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2003)، ص 06.

[47]محمد الأمين البشري، **الأمن العربي " المقومات والمعوقات".** (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2000) ص 34.

[48]عمر أحمد قدور، **شكل الدولة وأثره في تنظيم مرافق الأمن**. (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1994)، ص 189.

مسؤولية تضامنية على عاتق كل أعضاء هذه الجماعة، وانطلاقا من هذه الرؤية وتأسيسا عليها تضامَنَ المجتمع الدولي لأول مرة في التاريخ بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وأنشئت منظمة الأمن الجماعي والتي هي عصبة الأمم المتحدة وفق آليات ومبادئ وقواعد متفق عليها كل النزاعات بالطرق السلمية وإنهاء حالة اللاأمن في النظام الدولي، غير أنها لم تحقق الأهداف المرجوة وتلاشت مع اندلاع الحرب العالمية الثانية.

ورغم ذلك لم يتراجع أعضاء المجتمع الدولي عن فكرة الأمن الجماعي التي تجسدت في هيئة جديدة، حاولوا فيها تجاوز النقائص في الهيئة السابقة، لتكون أكثر قوة وتأهيلا وكفاءة وذلك من خلال إقرار المشروع الأساسي ذو الطابع العالمي لمنظمة الأمم المتحدة كهيئة كونية راعية للأمن الجماعي، وأضحت مسألة الأمن الجماعي أكثر أهمية في ظل امتلاك العديد من الدول لترسانات تسلح ضخمة ونوعية مثل القنابل النووية والأسلحة الجرثومية والكيمياوية، وهو ما يفرض على المجموعة الدولية وضع إجراءات فعالة للتقليل من حدة التوتر وتفادي الصراعات من خلال الأجهزة المختلفة لمنظومة الأمم المتحدة وذلك لتفادي حروب الفناء الشامل.

فنظام الأمن الدولي ليس معناه أنه لا توجد تناقضات في مصالح وسياسات الدول، ولكنه يستنكر استخدام القوة بمفهومها التقليدي في تلك التناقضات بين وحدات النظام الدولي، وبالتالي فمفهوم الأمن الدولي يتلخص في فكرة العمل من أجل المحافظة على السلم والأمن الدوليين من خلال الجهود المشتركة بين مختلف دول العالم وهي فكرة تتكون من شقين، وقائي يتمثل في إجراءات وقائية تحول دون وقوع العدوان، وشق علاجي يتمثل في إجراءات لاحقة في حالة وقوع العدوان وإيقاف وعقاب المعتدين.[49]

وحتى يتحقق الأمن الدولي أو الجماعي يستلزم إدراك الدول لمجموعة من المبادئ أو الأفكار في إطار علاقاتها الدولية ومنها:

- ✓ التخلي عن استعمال القوة واستبدالها بالسلمية مثل المفاوضات.
- ✓ لابد من توسيع إدراكاتها للمصالح الدولية أي الأخذ بعين الاعتبار مصالح الجماعات ككل.
- ✓ حظر اللجوء إلى القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية، إلا في حالتين فقط، الأولى من خلال الجهاز الدولي الذي يجب أن يكون مسؤولا عن تنفيذ الأمن الجماعي، والحالة الثانية الدفاع عن النفس مرهونة بتوافر شروط معينة لا تخرج عن تلك التي نصت عليها المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.
- ✓ احترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات المبرمة بين الدول الأعضاء.
- ✓ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.
- ✓ تسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية.

وفي الأخير يمكن القول أنه إذا تم احترام هذه الشروط يمكن تحقيق الأمن الدولي، وإذا تم الإخلال بها فسيختل الأمن الدولي وتتأثر به جميع الدول.

المبحث الثالث: المؤسسة العسكرية ودورها في صناعة الأمن في الجزائر (الدور والمهام).

هناك العديد من المؤسسات التي تساهم بشكل مباشر في صناعة الأمن بالجزائر ومن بين هذه المؤسسات الرئيسية المؤسسة العسكرية التي تعتبر من الفواعل الرسمية الأساسية الصانعة للأمن في الجزائر حيث تمثل المؤسسة العسكرية الجزائرية حالة فريدة تجمعت فيها عدة عوامل وصفات منها ما تشترك فيه مع غيرها ومنها ما تنفرد به، فقد نشأت وتطورت على مراحل وتغذت من الأوضاع

---

[49] زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة.** (ليبيا: دار الرواء، 2000)، ص 204.

السياسية والاجتماعية المختلفة لمدة تزيد عن نصف القرن، فهي ظاهرة تراكمية متصلة بتاريخ جبهة التحرير الوطني، وبالتطورات السياسية في المنطقة العربية والعالم، ولقد واكبت هذه الظاهرة نشوء القوات المسلحة الجزائرية وتطورها منذ أن كانت مجرد تنظيم خاص مسلح تابع لحزب الشعب الجزائري، ثم عندما أصبحت أداة أساسية في معركة الاستقلال باسم جبهة التحرير الوطني، لتصبح بعد الاستقلال الجيش الرسمي للدولة الجزائرية الحديثة، وأطلق عليها الجيش الوطني الشعبي.[50]

المطلب الأول:المكانة الدستورية للجيش الجزائري.

لقد فرض مسار التشييد وإعادة البناء الوطني في فترة الستينات إقامة المشاريع الكبرى، وكان من الطبيعي أن يساهم الجيش في هذا المسار بصفته القوة الوحيدة المنظمة آنذاك، حيث خولت المادة الثامنة (08) من دستور 1963م صلاحيات سياسية واجتماعية واقتصادية واعتبرت أن الجيش الوطني الشعبي في خدمة الشعب والجمهورية ويشارك في النشاطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إطار الحزب ونصت المادة اثنان وثمانون (82) على ما يلي:

"تتمثل المهمة الدائمة للجيش التحرير الوطني ودرع الثورة في المحافظة على الاستقلال الوطني وسيادته والقيام بتأمين الدفاع عن الوحدة الترابية وسيادته الإقليمية وجرفها القاري ومنطقتها الاقتصادية"، أما المادة ثلاثة وثمانون (83) فنصت على أن "العنصر الشعبي عامل حاسم في الدفاع الوطني"، " الجيش الوطني الشعبي هو الجهاز الدائم الذي يتمحور حوله الدفاع الوطني ودعمه".

ومن هنا تحددت سياسة الجزائر في مجال الدفاع الوطني الذي يضمن سلامة التراب الوطني وعدم المساس بحدوده، وحرية الأمة في صيانة اختياراتها، كما تحددت أيضا على أساس قدراتها الاقتصادية الوطنية والمتطلبات المرتبطة بموقعها الجغرافي.[51]

ولكي يكون تطور الدفاع الوطني منسجما مع روح ثورة التحرير مبادئ الأمة كان العنصر الشعبي أحد أهم العناصر الأساسية والاستراتيجية، ومن هنا نصت المادة أربعة وثمانون (84) من دستور 1976م على ما يلي:

"الخدمة الوطنية واجب وشرف"، " لقد تأسست الخدمة الوطنية تلبية لمتطلبات الدفاع الوطني وتامين التركيبة الاجتماعية والثقافية لأكبر عدد ممكن وللمساهمة في تنمية البلاد".

ومن هذا المنظور فإن الخدمة الوطنية بما توفره للشباب المجند تشكل قاعدة للدفاع الوطني كي يتوفر على بعد اجتماعي واقتصادي بما يساهم في رفع مستواهم الفكري والثقافي وتعميق وعيهم وإدماجهم في أعمال التنمية، وأضاف دستور 1976م بالقول: "يساهم الجيش الوطني الشعبي باعتباره أداة دستورية في تنمية البلاد وتشييد الاشتراكية، إضافة إلى مهامه الألية والمتمثلة في الدفاع عن الوطن".[52]

وقد بقي الجيش بنفس المهام في العديد من المجالات بحضوره الدائم على الجبهة التنموية إلى أن تم الاعلان عن الاصلاحات الشاملة التي مست دوره ومهامه كما حددها دستور 1989م، وفي 23 فبراير 1989م حيث دخلت الجزائر مرحلة متميزة في مسار تحولها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، إذ أن مضامين الدستور الجديد تعكس في جوهرها في أكثر من موضوع اهتماما خاصا بالإنسان ككائن حضاري يهدف إلى التغير نحو الأفضل كما أنه وسيلة هذا التغيير، فوضع له ضمانات من خلال التنصيص على حقوقه الأساسية وحق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي وبات

---

[50]أحمد ولد دادة وآخرون. **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي.** (بيروت: مركز الوحدة العربية، ط1، 2002) ص44.

[51]وزارة الدفاع الوطني، **تاريخ الجيش الوطني الشعبي الوطني من 1954 إلى اليوم. مرجع سابق.**

[52]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. **دستور 1976، المادة 82. 1976.** ص 11.

من الضروري الفصل بين السلطات وبهذه الصياغة الجديد تسامى الجيش الوطني الشعبي عن النقاش السياسي حيث انحصرت مهامه في الدفاع عن السيادة والوحدة الوطنيين وهذا ما أكدته المادة أربعة وعشرون (24) من الدستور الجديد،[53] حيث نصت على: " تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة ودعمها وتطويرها حول جيش التحرير الوطني الشعبي، تتمثل المهمة الدائمة للجيش الشعبي الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية، كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية وحماية مجالها البري والجوي ومختلف مناطق أملاكها البحرية،[54] وهو ما أكده أيضا دستور 1996م المعدل في المادة 25.

وللتكيف مع المقتضيات الدستورية التي نص عليها دستور 23 فيفري وخاصة المادة أربعة وعشرون (24) بادرت قيادة وزارة الدفاع الوطني ورئاسة أركان الجيش بالانسحاب من اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني والعمل السياسي من أجل التفرغ للمهام المحددة لها دستوريا والتزامها بالدستور وتجسد هذا في تعليمة رئيس أركان الجيش رقم 89-51 بتاريخ 1989/04/04م، المتضمنة المهام الدستورية الجديدة للجيش الوطني الشعبي والواجبات المترتبة عليها بالنسبة لأعضائه، " لأي عسكري مع كونه مواطنا كامل الحقوق، التطلع للمشاركة في أي نشاط سياسي أو ضد أي تشكيل سياسي سواء كان ذلك داخل المؤسسات العسكرية أو خارجها".[55]

وبهذا أصبح الجيش الوطني الشعبي متفرغا للدفاع والمهام التي نص عليها الدستور فقط والتخلي بشكل تام عن كل عمل سياسي.

أما دستور 2016م يورد في ديباجته أن: "الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني بتولي مهامه الدستورية بروح الالتزام المثالي والاستعداد البطولي على التضحية كلما تطلب الواجب الوطني منه ذلك"، ويدين الشعب الجزائري لجيشه الوطني ويقر له بالعرفان على ما يبذله في سبيل الحفاظ على البلاد من كل خطر أجنبي وعلى مساهمته الجوهرية في حماية المواطنين والمؤسسات والممتلكات من آفة الإرهاب وهو ما أسهم في تعزيز اللحمة الوطنية وترسيخ روح التضامن بين الشعب وجيشه، وتؤكد الديباجة أن الدولة تسهر على احترافية الجيش الوطني الشعبي وعلى عصرنته بالصورة التي تجعله يمتلك القدرات المطلوبة للحفاظ على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية ووحدة البلاد وحرمتها الترابية وحماية مجالها البري والجوي والبحري".

كما تنص المادة ثمانية وعشرون (28) من الدستور على صلاحيات الجيش كما يلي: "تنظيم الطاقة الدفاعية للأمة ودعمها وتطويرها حول الجيش الوطني الشعبي، وتتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية وحماية مجالها البري والجوي ومختلف مناطق أملاكها البحرية".[56]

كما تنص المادة تسعة وعشرون (29) من الدستور بـ" تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب وحريتها، كما تبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية"، كما تنص المادة واحد وثلاثون (31) أن تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة والملحة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه.

---

[53]وزارة الدفاع الوطني، **تاريخ الجيش الوطني الشعبي الوطني من 1954 إلى اليوم. مرجع سابق**، ص9.

[54]**المرجع نفسه**، ص12.

[55]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. **دستور 1989، المادة 24. 1989.** ص03.

[56]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. **دستور 2016، المادة 28. 2016.** ص06.

بهذا فإن كل جهود المؤسسة العسكرية موجهة لحماية الدولة الجزائرية وأمنها، حيث أن كل المواد تطرقنا إليها في دستور مارس 2016 لا تقتصر على حماية وتأمين الإقليم فقط، بل تتعداه إلى أمن الأشخاص والمواطنين.

المطلب الثاني: العقيدة الأمنية للجيش الجزائري.

تجتمع تعاريف العقيدة العسكرية على اعتبارها مجموعة المبادئ والمرجعيات المحددة للفلسفة الدفاعية للدولة وما تستلزمه من توفير للإمكانات المادية والبشرية لتحقيقها على أرض الواقع، وما يسجل من قول اللواء الركن **محمد جمال الدين محفوظ** الذي عرفها بأنها: "السياسة العسكرية المرسومة التي تعبر عن وجهات النظر الرسمية للدولة في أمور الصراع المسلح وتشمل على كل ما يتعلق بطبيعة الحرب وغايتها وطرق إدارتها والأسس الجوهرية البلاد والقوات المسلحة للحرب"، ثم التعريف القائل بأنها: " مجموعة آراء وأفكار حول جوهر الحرب المقبلة والمحتملة وأهدافها وطبيعتها وحول إعداد البلاد والقوات المسلحة ووسائط الصراع اللازمة لخوضها ضمن استراتيجية معينة أي أنها رؤية استشرافية استباقية للصراعات المسلحة التي قد تجد الدولة نفسها أمامها".[57]

وللعقيدة الأمنية الجزائرية عدة محددات نذكر منها[58]:

1- **المحدد التاريخي:** يعود إلى التاريخ العريق للجزائر في نضالها ضد كافة الامبراطوريات والدول التي احتلتها، فما من بلاد دخلت الجزائر إلا وقد خرجت منها بمقاومة، فتاريخ المقاومة الجزائرية في محاربة الاستعمار الفرنسي لمدة 132 سنة جعل من هذا العامل عنصرا مؤثرا في عملية بناء العقيدة الأمنية الجزائرية ورسم التزاماتها على المستوى الداخلي أو الخارجي على حد سواء.

2- **المحدد الأيديولوجي:** وهو مرتكز أساسي للعقيدة الأمنية الجزائرية منذ الأيام الأولى للاستقلال فقد مثلت الاشتراكية ومبادئها المضادة للاستعمار، حيث ترتكز على الاستقلال كمصدر ذا قيمة بالنسبة للعقيدة الأمنية حيث أكدت عليه المواثيق الوطنية على غرار دستور 1963 و1976 و1989م، وهي مراجع أساسية تؤكد على أن الاشتراكية كنظام أيديولوجي هي المنهج الوحيد لتحقيق الاستقلال التام والقضاء على الاستغلال، ولقد رسمت الاشتراكية العقيدة الأمنية للجزائر قرابة 03 عقود غير أنه ومع أحداث 1988 والتغييرات الأمنية في البلد دفعت إلى إعادة صياغة بعض المبادئ التي تقوم عليها العقيدة الأمنية الجزائرية لتواكب الترتيبات الجديدة في ظل عر ما بعد الحرب الباردة.

3- **المحدد الجغرافي:** تعد الجغرافيا عاملا محددا ومؤثرا في تحقيق الأمن والسياسات الدفاعية، فالجزائر تحتل موقعا يعتبر نقطة تقاطع استراتيجية متعددة الأبعاد (البعد المغاربي، العد المتوسطي، البعد الإفريقي) هذه الأبعاد التي خلقت عقيدة أمنية متنوعة، حيث لعبت الجزائر على اعتبار موقعها دورا محوريا في دعم حركات التحرر أو مكافحة الارهاب في ظل التحولات التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة وأحداث 11 سبتمبر 2011م.

فهذه المحددات الثلاث التي ذكرناها ساهمت بشكل مباشر في تحديد العقيدة الأمنية الجزائرية القائمة على جملة من المبادئ تحولت مع مرور الزمن إلى ثوابت، الشرعية الدولية (كل تحرك يجب أن يكون بإذن الأمم المتحدة) والانخراط في كل الآليات الدولية لضبط التسلح والسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ورفض التدخل الأجنبي، وكذا عدم تدخل الجيش الجزائري خارج الحدود (باستثناء المشاركة في حربي 1967م، و1973م ضد الكيان الصهيوني) ورفض الخيار العسكري وتفضيل التسوية السلمية ومساندة حركات التحرر وعدم اللجوء إلى القوة والتسوية السلمية للنزاعات وأمن غير منقوص لكل الدول ونظام أمني خاص بكل دولة واستقلال أمني بعيدا عن أية معضلات خارجية أو وجود أجنبي على أراضيها لذا رفضت الجزائر في 2013م طلبا روسيا لمنحها تسهيلات

---

[57] منصور لخضاري. **السياسة الأمنية الجزائرية. (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)**، ص122.

[58] صالح زياني، **تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة المفكر**، (الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010) ص290.

بحرية مقابل مزايا عسكرية مبررة رفضها بمبدئي السيادة وحسن الجوار مؤكدة امتناعها عن أي تهديد لجيرانها غرب المتوسط.[59]

وأيضا دعوات العديد من الدول العربية والغربية لضرورة تدخل الجزائر سواء في إطار مكافحة الارهاب الدولي الذي تعتبر الجزائر أول المتضررين منه، أو في إطار التحالف العربي ضد الارهاب والتحالف الاسلامي، فقد بقي موقف الجزائر ثابتا في خصوص قضية تدخل الجيش الجزائري خارج حدودها حيث رفضت الجزائر خلال اجتماع وزراء خارجية العرب في 29 مارس 2015 بشرم الشيخ حول موضوع تأسيس قوة عربية مشتركة لمكافحة الإرهاب، الانخراط في تلك القوة مكتفية حسب تصريح وزير الخارجية بالمساهمة في هذه القوة بدعم لوجستيكي بالإضافة إلى تقديم الدعم المادي والتدريب والتعاون الاستخباراتي.[60]

فالدستور الجزائري في مادته 28 قد حدد مجالات تدخل الجيش الشعبي الوطني على مستوى التراب الوطني فقط ونصت المادة 29 من الدستور (2016) بما يلي: "تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية"، وأيضا المادة 31 تنص على: "تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الدولية بين الدول على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتتبنى ميثاق الأمم المتحدة.[61]

بهذا يكون الدستور الجزائري قد أغلق الباب تماما أمام تدخل الجيش الجزائري خارج الحدود وأكد على أن الجزائر تتوسط سلميا في حل الصراعات الخارجية ولا تتدخل في شؤون الدول الأخرى، وأخيرا يمكن تعداد عناصر العقيدة العسكرية الجزائرية كما يلي:

1. تأمين الحدود وحمايتها والحفاظ على وحدة التراب الوطني وسلامته (يتجاوز تعبير التراب الإقليم البري إلى الإقليمين الجوي والبحري) بانتهاج الخيارات العسكرية الدفاعية وحصر استعمال القوة العسكرية لغرض رد الاعتداء انطلاقا من احترام الجزائر مبدأ السيادة الوطنية، سواء كان لها أم لغيرها من الدول.
2. تعزيز التعاون الإقليمي والعالمي في كل ما من شأنه تحقيق الأمن والدفاع وتوفيرهما، وهنا يشار إلى تصديق الجزائر على ميثاق الاتحاد الأفريقي لعدم الاعتداء والدفاع المشترك بتاريخ 06 جوان 2007 الذي من بين ما نص عليه :" أي اعتداء أو تهديد بالاعتداء على أي دولة عضو يعتبر تهديدا أو اعتداء على جميع الدول الأعضاء في الاتحاد".[62]

المطلب الثالث: عصرنة المؤسسة العسكرية.

إن التحديات العديدة التي يشهدها محيط الجزائر الإقليمي والدولي تفرض على الجيش الجزائري تطوير قدراته المختلفة وعلى جميع الأصعدة لبلوغ درجة الاحترافية في التعامل مع التهديدات الجديدة للأمن والتي تعددت أشكالها وتنوعت مصادرها، لذلك سنحاول في هذا المطلب تسليط الضوء على عصرنة المؤسسة العسكرية الجزائرية وهذا بتسليط الضوء على بنيته وتركيبته البشرية وقدراته الميدانية والميزانية المرصودة لتطوير المؤسسة العسكرية.

1- **التركيبة البشرية**: حسب نشرية **غلوبال فاير باور (Global Firepower)** وهي إحدى أبرز المؤسسات البحثية الأمريكية المختصة في تقديم قواعد بيانات تحليلية عن القوى العسكرية بالعالم فقد صنف الجيش الجزائري سنة 2015 في المرتبة 27 عالميا ضمن قائمة تضم 126 دولة وهو الأقوى بمنطقة شمال إفريقيا، والثاني عربيا بعد مصر، ونشر المعهد

---

[59]عبد النور بن عنتر، **عقيدة الجزائر الأمنية ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2018) ص62.

[60]بوحنية قوي، **الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن.** (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2017، ط1) ص203.

[61]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. **دستور 2016، المادة 28، 29، 31. 2016.** ص08.

[62]منصور لخضاري. **السياسة الأمنية الجزائرية، مرجع سابق**، ص128.

عبر موقعه الالكتروني جزءا من القدرات والإمكانات العسكرية التي يتمتع بها الجيش الجزائري، مشيرا إلى أن المؤسسة العسكرية الجزائرية تتوفر على عشرين مليون وثلاثمائة وسبعة وثمانون ألف شخص (20387000 جنديا)، قادرين على القتال وسبعة عشر مليون ومئتان وتسعة وأربعون (17249000 جنديا) أدوا الخدمة الوطنية العسكرية، فيما يصل عدد الأشخاص الذين يصلون إلى سن التجنيد العسكري سنويا (672993 جنديا) شخصا بينما يبلغ عدد الجنود المنتشرين على الحدود (512000 جنديا) والجنود الاحتياطيون (400000جنديا).غ[63]

هذه الاحصائيات المتعلقة بالجانب البشري جعلت من الجيش الجزائري قوة كبيرة، وقد صنف نفس المعهد السابق الذكر الجيش الجزائري سنة 2018م، بأنه القوة الثانية أفريقيا، وأضاف أن تعداد الجيش الجزائري سنة 2018م قد تجاوز (792000 جنديا) بينهم (272000 جنديا) في قوات الاحتياط.[64]

تبنى الجيش الجزائري سياسة الخدمة الالزامية التي جعلته ذات قدرات مرتفعة من الأفراد المؤهلين للقتال، وقد حددت المادة 17 من القانون الأساسي العام للمستخدمين العسكريين الشروط الأساسية العامة الواجب توافرها لدى كل راغب في الانخراط في صفوف الجيش الوطني، وهي الجنسية الجزائرية والتمتع بالحقوق الوطنية والقدرات البدنية والنفسانية فضلا عن التحلي بالأخلاق الحسنة وإيجابية التحقيق الإدراج الذي تقوم بإجرائه الجهات الأمنية المختلفة مع المعني، وقد عرف ميثاق الخدمة الوطنية الصادر في 26 ديسمبر 1974م الخدمة الوطنية بأنها تنظيم جديد وأسلوبا خاصا لاستثمار الثروات البشرية الضخمة الجاهزة، وتساهم في التطوير والتنمية السريعة للاقتصاد الوطني مع خفض فوارق المستوى واختلالات التوازن التي لا تزال موجودة بين مناطق البلاد.

وقد تم تنظيم الخدمة الوطنية أكثر من خلال العديد من المراسيم والقوانين مثل القانون رقم 06/14 المؤرخ في 09 أوت 2014م والمتعلق بالخدمة الوطنية والمرسوم الرئاسي رقم 109/17 المؤرخ في 14 مارس 2017م، الذي يحدد كيفيات تنفيذ الأحكام التشريعية في مجال تنسيق فترات الخدمة الوطنية والانتقاء وإعادة الاستدعاء بعنوان التوظيف والترقية والتقاعد، فالخدمة الوطنية تعتبر أحسن وسيلة لتعبئته، ويضمن الجيش العنصر البشري المكون الذي يستدعى في الحالات الطارئة مثل الحرب، وهذا ما نص عليه القانون في الشق المتعلق بالاحتياط: "يمثل الاحتياط الوضعية العسكرية للمواطنين الجزائريين الخاضعين للالتزامات العسكرية خارج فترة الخدمة الفعلية، أو الخدمة الوطنية، ويهدف أساسا إلى تدعيم الجيش العامل وقت الحرب أو في حالة الاعتداء أو التهديد أو الكوارث وذلك قصد تنفيذ مهام الدفاع الوطني، فعندما يجتاز الوطن أزمة خطيرة قد ينجم عنها تهديد للسيادة الوطنية أو الوحدة الترابية فإنه يتم استخدام كل الوسائل المتوفرة (البشرية والمادية) من أجل إعادة الاستقرار.[65]

2-هيكلة المؤسسة العسكرية الجزائرية: تقيم الأطر النظرية الأكاديمية آليات التنظيم والمهام للجيوش الحديثة على ثلاث مستويات أساسية:

- مستوى عمودي للقوى والقيادة.

---

[63]خالد بودية، **الجيش الجزائري القوة الثانية عربيا و27 عالميا، موقع جريدة الخبر.** تاريخ الاطلاع 2018/11/04م الساعة 10:00 https://www.elkhabar.com/press/article/88499/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4.

[64]تقرير لوكالة الأنباء الروسية، عربي spotnik، بعنوان: **"تعرف على قدرات ثاني أقوى جيش أفريقي**، عبر الرابط https://arabic.sputniknews.com/military/201801071029017360-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81 تاريخ الاطلاع 2018/11/04 الساعة 10.30

[65]وزارة الدفاع الوطني، **الخدمة الوطنية**، عبر الموقع الرسمي للوزارة https://www.mdn.dz/site_principal/index.php?L=fr.تاريخ الاطلاع 2018/11/04 الساعة.11.30

- مستوى أفقي للاختصاصات الوظيفية انطلاقا من قاعدة "تعرف أي قوة مسلحة حسب المجال الذي تعمل فيه"
- مستوى عملياتي يحتكم إلى متطلبات انتشار القوى بما يتوافق مع الضروريات العملياتية والميدانية، وهو ما يتوفر عند الجيش الجزائري الذي تنسحب الطبيعة السلمية الهرمية لتركيبته البشرية على جوانبه التنظيمية، الأمر الذي يمكن اعتباره مؤشرا على ما بلغه من مستويات متقدمة في مسار تطوره وعصرنته حتى يتماشى مع المعايير الوصفية والضوابط النمطية لتنظيم كبرى الجيوش العالمية وهذا ما تترجمه خارطة توزيع هياكله القيادية والعملياتية ويمكن إيضاحها كما يلي:[66]

أ- **إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية سنة 1990 (الأجهزة):** خضعت المؤسسة العسكرية مع بداية سنة 1990م لإعادة هيكلة شاملة تهدف إلى تقوية صلاحياتها وتحديث هياكلها، هذه الاصلاحات التي كانت ترمي إلى عصرنة واحترافية الجيش الجزائري، حيث استُحدث للمرة الأولى منصب وزير الدفاع الوطني، وأسند سنة 1990 إلى غير رئيس الدولة، إذ تولى الجنرال **خالد نزار**حقيبة الدفاع، وتفاديا لأي خروقات شكلت ثمانية أجهزة وهي:[67]

☒ **جهاز الأمن العسكري:** ووضع تحت قيادة الجنرال **محمد مدين** والمعروف باسمه الحركي الجنرال توفيق، وهو شخصية أمنية بالدرجة الأولى حيث يدير أهم ثكنة في الجزائر وهي ثكنة بني مسوس الاستخباراتية.

☒ **جهاز مكافحة التجسس:** وقد جعل على رأسه آنذاك الجنرال **اسماعيل العماري**.

☒ **جهاز الأمن الخاص:** وكان يشرف على الجهاز الوزير المكلف بالأمن محمد طيلة وقائد الدرك الوطني عباس غزيل.

☒ **جهاز الأمن الخارجي:** وتتمثل وظيفته في ملاحقة الذين يسببون الضرر للأمن الجزائري في الخارج وهذا الجهاز شديد الصلة بمعظم الأجهزة الاستخباراتية العربية والعالمية.

☒ **جهاز الطوارئ:** ووضع تحت إشراف اللواء محمد العماري قائد قوات مكافحة الإرهاب والوحدات الخاصة.

☒ **البوليس السري:** ومهمة هذا الجهاز هي ملاحقة أشخاص من دائرة النظام يهددون الأمن القومي.

☒ **جهاز التنسيق:** ومهمته التنسيق مع الأجهزة الأخرى.

☒ **جهاز الأمن العام وأجهزته المختلفة:** تم تأسيس قسم " الاستعلامات والأمن" الذي عرف سابقا بجهاز الأمن العسكري وأسندت مهام هذا المنصب الجديد إلى الجنرال محمد مدين المدعو توفيق وقسمت هذه الهيئة الأمنية إلى ثلاث مديريات تحت قيادة ثلاث ضباط برتبة عقيد وهي:

- **مديرية مكافحة التجسس (DCE).**
- **المديرية المركزية لأمن الجيش (DCSA).**
- **مديرية التوثيق والأمن الخارجي (DDSE).**[68]

ولقد أعيد هيكلة هذه المديريات عديد المرات في فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة حيث قام في سنة 2015م بحلها وإلحاقها برئاسة الجمهورية وهو ما سنتطرق إليه في بقية المبحث.

ب- **الهيكلة الأفقية للمؤسسة العسكرية:** يمكن تمييز الهيكلة الأفقية للمؤسسة العسكرية انطلاقا من المجالات المتخصصة لوزارة الدفاع الوطني ووفقا للمجالات المحددة من قبلها وهي كما يلي:

---

[66]منصور لخضاري. **السياسة الأمنية الجزائرية، مرجع سابق،** ص171.

[67]عبد الوهاب روابحة. **السياسة العامة الأمنية في الجزائر بين الخطاب والواقع من 1992 إلى 2010م.** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات سياسية مقارنة، (جامعة الجزائر 03، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012) ص83.

[68]**المرجع نفسه.** ص 84.

- **وزارة الدفاع الوطني:** وهي مؤسسة مركزية مقرها عاصمة البلاد ووظيفتها تنفيذ السياسة العامة للدولة في مجال الدفاع الوطني وما تعلق بتحقيقه، وهي تضم مجموعة من المديريات المركزية يتدرج تمثيل بعضها عموديا على مستوى النواحي العسكرية بمديريات جهوية مثل مديرية الاعلام والاتصال والتوجيه، مديرية المصالح المالية، مديرية الموارد البشرية، مديرية المنشآت العسكرية ومنها ما ينحصر وجودها على المستوى المركزي لطبيعة اختصاصها مثل مديرية العلاقات الخارجية والتعاون...[69]

وقد تولى هذه الحقيبة طيلة العقدين الماضيين الرئيس عبد العزيز بوتفليقة واستحدث منصب نائب وزير الدفاع الذي يتولاه الفريق أحمد قايد صالح إلى غاية اليوم(2018).

أ- **أركان الجيش الوطني الشعبي:** أنشئت هيئة الأركان العامة في سنة 1964م، بموجب المرسوم الرئاسي رقم 64-88 المتضمن إنشاء هيئة أركان عامة للجيش الوطني الشعبي التي زودها بهيئة يتولاها رئيس الأركان العامة يساعده في مهماته مساعد واحد أو أكثر وتتمثل المهام الرئيسية لأركان الجيش الوطني الشعبي فيما يلي:

- وضع الهياكل التنظيمية للجيش الوطني الشعبي واقتراحات الميزانية المتعلقة بها.
- صوغ وتنفيذ برامج الدراسات الخاصة بالأسلحة وتجهيزات الجيش.
- إعداد برامج التعبئة والتشغيل في الجيش.
- تحديد قواعد التجنيد والترقية والتشغيل في مختلف أصناف الأفراد العسكرية وفقا للتوجيهات الوزارية.

ب- قيادة القوات: قيادة القوات في الجزائر تنقسم إلى قوات رئيسية وهي:

1- **قيادة الدرك الوطني:** عند الاستقلال سنة 1962 تأسست رسميا الدرك الوطني بموجب الأمر رقم 62-19 المؤرخ في 23 أوت 1962م، بكونه جزء لا يتجزأ من الجيش الوطني الشعبي، وقد نص الأمر 19/62 على أن الدرك الوطني قوة عمومية للحفاظ على النظام وتنفيذ القوانين وتنص المادة الثانية على تنظيم قيادات مكيفة حسب الأقاليم الكبرى الإدارية: قوات الدرك الولائية، قوات الدرك المتنقلة، ومدارس تكوينية للضباط وصف الضباط .

يشارك الدرك الوطني في الدفاع الوطني طبقا للخطط المقررة من قبل وزير الدفاع الوطني وفي محاربة الإرهاب، ويتولى ممارسة مهام الشرطة القضائية والشرطة الإدارية والشرطة العسكرية.

1- مهام الشرطة الإدارية: يسهر الدرك الوطني في مجال الشرطة الإدارية على حفظ النظام والسكينة العمومية بعمل وقائي تميزه مراقبة عامة ومتواصلة ويؤمن الأمن العمومي بحماية الأشخاص والممتلكات وحرية التنقل على طرق الوصلات وبهذه الصفة يسهر على تطبيق القوانين والتنظيمات التي تحكم الشرطة العامة.
2- مهام الشرطة القضائية: يحارب الدرك الوطني في مجال الشرطة القضائية الإجرام والجريمة المنظمة ويستعمل لهذا الغرض وسائل تحريات الشرطة العلمية والتقنية وخبرة الأدلة الجنائية ويمارس هذه المهمة طبقا لأحكام قانون الإجراءات الجزائية.
3- مهام الشرطة العسكرية: يتولى الدرك الوطني في مجال الشرطة العسكرية، الشرطة القضائية العسكرية طبقا لأحكام قانون القضاء العسكري والشرطة العامة العسكرية طبقا للتنظيمات الجاري العمل بها في الجيش الشعبي الوطني.

كما يكلف الدرك الوطني بمهام المراقبة العامة والمتواصلة للتراب الوطني والاستعلام وإعلام السلطات العمومية وممارسة العمل الوقائي والردعي.[70]

---

[69] منصور لخضاري. **السياسة الأمنية الجزائرية، مرجع سابق**، ص131.

[70] بوابة الدرك الوطني بموقع وزارة الدفاع https://www.mdn.dz/site_principal/index.php?L=fr تاريخ الاطلاع 2018/12/18. الساعة 10.00

2- **القوات البرية:** أُنشئت قيادة القوات البرية على مستوى وزارة الدفاع الوطني في ماي 1986م بمرسوم رئاسي عوضت بذلك مديرية أسلحة القتال المنشأة سنة 1971م.

- **مهام القوات البرية:** على رأس مهامها تتكفل قيادة القوات البرية بتنظيم وتحضير القوات البرية من أجل ضمان الدفاع عن المجال البري الوطني بالتعاون مع القوات الأخرى ومن أجل هذا تقوم بـ:
  - إعداد نظام عمل القوات البرية ومختلف القوانين.
  - ضمان الجاهزية العملياتية للقوات البرية.
  - تنظيم وتوجيه ومراقبة التمارين التدريبية للقوات البرية.
  - إعداد برامج تطوير وتنظيم مختلف عناصرها وضمان التحضير للتعبئة.
  - ضمان الدعم التقني وإمداد القوات البرية وكذا تسيير ومراقبة وسائلها.

أما عن الميزانية وكذا تسيير وتكوين الأفراد تقوم قيادة القوات البرية بما يلي:

- إعداد برنامج ميزانية القوات البرية وضمان التسيير.
- ضمان توظيف وكذا تسيير وتكوين أفراد القوات البرية، والجدول التالي يبين هيكلة القوات البرية.[71]

3- **القوات الجوية:** تعود فكرة إنشاء القوات الجوية إلى وقت الثورة، وبالضبط بعد تطبيق قرارات مؤتمر الصومام المنعقد في 20 أوت 1956م، الذي دعا إلى إعداد خطة بعيدة المدى تهدف إلى تشكيل جيش عصري متكامل وتم إنشاء هيئة على مستوى قيادة الثورة من أجل استقبال الطلبة الجزائريين الذين التحقوا بصفوف جيش التحرير الوطني، حيث تم توجيه البعض منهم إلى بلدان شقيقة وصديقة مثل العراق وسوريا ومصر والاتحاد السوفياتي سابقا والصين من أجل متابعة تكوين في الطائرات وبعد الاستقلال كان الطيران العسكري الجزائري يتوفر على نواة من الطيارين وتقنيي الطيران الذين أسسوا القواعد الجوية الحالية كنظام للدفاع لضمان السيادة الكاملة على المجال الجوي، وفي هذا السياق فإن مديرية الجو بعد الاستقلال كانت تتوفر على أسطول من الحوامات تم اقتناؤه أثناء الثورة وأسطول لطائرات القتال.

وفي سنة 1986م وبالنظر إلى حجم المهام المسندة إلى الطيران العسكري وعلى غرار الجيوش المحترفة قررت القيادة فصل الدفاع الجوي عن الإقليم عن مديرية الطيران العسكري وتحويلها إلى قيادة القوات الجوية بتنظيم أكثر ملاءمة مع المهام الجديدة، ويتشكل هذا التنظيم من الهيئات التالية:

1- قيادة مركزية بقيادة أركان، مفتشية، أقسام الأسلحة، وأقسام الدعم، ومكاتب متخصصة.
2- قيادات الجو على مستوى النواحي العسكرية.
3- قواعد جوية، مدارس ومراكز التدريب، ومؤسسات الدعم وتجديد العتاد ووحدات القتال والحماية.

من جهة أخرى دفعت التحديات الجديدة والتزام الجيش الوطني الشعبي في مسار الحوار مع منظمة حلف شمال الأطلسي، وكذا التعاون مع الجيوش الأجنبية قيادات القوات الجوية إلى إعادة النظر في جهازها التكويني من أجل تكيف أفضل مع المحيط الجديد الذي سيعملون فيه.[72]

وتتلخص مهام القوات الجوية في:

- المساهمة في الدفاع عن المجال الجوي الوطني.

---

[71] بوابة القوات البرية بموقع وزارة الدفاع https://www.mdn.dz/site_principal/index.php?L=fr تاريخ الاطلاع 2018/12/18. الساعة 11.00

[72] بوابة القوات الجوية بموقع وزارة الدفاع https://www.mdn.dz/site_principal/index.php?L=fr تاريخ الاطلاع 18 /2018/12.الساعة 11.15

- المراقبة والحماية عن قرب.
- تنشيط الحرب الالكترونية.
- الدعم والإسناد لقوات النقل الجوي.
- تقوية عقيدة عمل القوات.
- ضمان التواجد العملياتي للقوات الجوية.

وتمتلك القوات الجوية ثلاثة مؤسسات تابعة لها تهدف إلى عصرنة وصيانة العتاد بصفة دورية ودائمة وهي:

- مؤسسة تجديد عتاد الطيران: وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تابعة للقطاع الاقتصادي للجيش الوطني الشعبي (E.R.M).
- مؤسسة صناعة الطائرات: وهي مؤسسة عمومية ذات طابع ناعي وتجاري تابعة للقطاع الاقتصادي للجيش الوطني الشعبي (A.E.C).
- مؤسسة تجديد العتاد (E.R.M.S) وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري أيضا وهي تابعة للجيش وبهذه المؤسسات تحاول الجزائر تطوير قدراتها الجوية.

4- قوات الدفاع الجوي عن الإقليم: بعد الاستقلال تمت هيكلة هذه الوحدات في تشكيلات قتالية (مجموعات الدفاع ضد الطائرات) من أجل حماية قوام المعركة مع بداية تأسيس سلسلة الكشف الرادارية الضرورية للدفاع الجوي في الستينات.

إن اقتناء المجموعة الأولى من الصواريخ أرض- جو في السبعينيات وإنشاء المديرية الجوية، المديرية الفرعية للدفاع الجوي التي كانت تقتصر وسائل التصدي لديها على الطائرات، أسس لقواعد الدفاع الجوي كمكون في حد ذاته من مكونات الجيش الوطني الشعبي.

هكذا تم خلق مديرية الدفاع الجوي عن الإقليم سنة 1981م، وتمت هيكلتها على المستوى المركزي إلى مديريات فرعية وعلى المستوى الجهوي إلى مناطق الدفاع الجوي.

وفي سنة 1986 تم إلحاق مديرية الدفاع الجوي عن الإقليم بقيادة القوات الجوية على شكل قسم سلاح ثم انفصلت من جديد سنة 1988 في إطار إعادة تنظيم عام للجيش الوطني الشعبي حيث رقيت إلى قيادة قوات الدفاع الجوي عن الإقليم.

مهام قيادة قوات الدفاع الجوي عن الإقليم: في إطار الإسهام بالاضطلاع بالمهام الدستورية للجيش الوطني الشعبي تكلف قيادة الدفاع الجوي عن الإقليم بـ:

- كشف وتقييم كل تهديد موجه ضد التراب الوطني وضمان نشر الإنذار.
- الحفاظ على السيادة الوطنية في كل الأحوال وذلك بضمان الشرطة الجوية ومنع استعمال الفضاء الجوي من طرف أي معتدي محتمل.
- المشاركة بالتنسيق مع الهيئات الوطنية المعنية في تقنين وتنظيم الحركة الجوية العامة.
- تنظيم وتقنين الحركة الجوية العسكرية بالتنسيق مع قيادة القوات الجوية.
- ضمان بالنسبة لمهام المصلحة العامة بالتنسيق مع الإدارات الوطنية المعنية تنظيم وسير عمليات البحث والانقاذ للطائرات في حالة خطر في منطقة إعلام الطيران للجزائر في هذا الشأن اقتنت قوات الدفاع الجوي عن الإقليم محطات أرضية ملحقة بالنظام الدولي للبحث والانقاذ الجوي إلى القمر الصناعي أو ما يعرف بنظام " كوسياس- سارست".[73]

5- الحرس الجمهوري:

يعود إنشاء النواة الأولى للحرس الجمهوري للأيام الأولى للاستقلال مع الإعلان الرسمي عن انتقال جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي، وقد تطور هيكليا وتنظيميا وفق المهام المسندة إليه منذ إنشائه إلى يومنا هذا وتمتد جذوره التاريخية إلى ثورة التحرير المجيدة وخاصة النواة

[73] بوابة قوات الدفاع الجوي عن الإقليم بموقع وزارة الدفاع https://www.mdn.dz/site_principal/index.php?L=fr .2018/12/18

الأولى للموسيقى ثم تلتها الخيالة إبان الاستقلال مباشرة باعتبارهما متلازمتين ثم إحداث وحدات الحرس الجمهوري.

مهامه: تتمثل مهام الحرس الجمهوري في:

- الحراسة، الحماية، الدفاع عن مقر رئاسة الجمهورية وملحقاتها والإقامات الرسمية.
- المرافقة والتشريفات لفخامة رئيس الجمهورية والسلطات السامية للدولة والشخصيات الأجنبية وضيوف الجزائر.
- المشاركة في الاحتفالات الوطنية والدينية تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية.
- المشاركة في تظاهرات الفروسية والموسيقى على المستوى الوطني والدولي.

التنظيم:

يتكون الحرس الجمهوري:

1- قيادة.
2- هيئة الأركان.
3- وحدات الحماية، الحراسة، التدخل، المرافقة، التشريفات، وكذلك وحدات الإسناد.
4- مصالح إدارية وتقنية.
5- هياكل التكوين.
6- هياكل متخصصة.[74]

6- القوات البحرية:

بعد استرجاع ميناء المرسى الكبير من المستعمر الفرنسي الذي حاول جاهدا الاحتفاظ به بعد الاستقلال لفترة طويلة لكن تم استرجاعه بشكل نهائي بتاريخ 02 فيفري 1968 وهذا حرصا من الجزائر على تحقيق سيادتها الترابية والجوية والبحرية أيضا، ويعتبر سلاح البحرية الجزائرية من أقدم القوات ويعود تاريخه إلى العهد العثماني، أين كانت البحرية الجزائرية مسيطرة على البحر الأبيض المتوسط، ولذلك فقد أولت الجزائر اهتماما خاصا بالبحرية بعد الاستقلال.

مهام القوات البحرية:

- حماية أمن المشارف البحرية.
- الدفاع عن المجال البحري الوطني.
- حماية المصالح الوطنية في البحر.
- مختلف المهام ذات الصلة بالصالح العام في البحر.

وللقيام بمهامها تنظم قوات البحرية كما يلي:

- قوة ضاربة تحمانية مكونة من غواصات.
- قوة ضاربة سطحية مكونة من سفن وزوارق قاذفة للصواريخ، وسفن الإنزال والدعم اللوجيستي، طوافات لحراسة السواحل فضلا عن سفن أخرى للدعم.
- قوة ضاربة جو بحرية.
- قوة ضاربة للدفاع الساحلي مكونة من صواريخ ومدفعية الساحل ووحدات من القوات الخاصة.
- هياكل للتكوين (مدارس، مراكز تكوين، سفينة مدرسية).
- هياكل الدعم اللوجستيكي والتقني.

هيكلة القوات البحرية:

قيادة مركزية تتضمن:

- أركان ومفتشية وأقسام الأسلحة ومصلحة وطنية لحراسة الشواطئ.
- قيادة جهوية تتمثل في الواجهة البحرية الغربية والوسطى والشرقية.

---

[74] بوابة الحرس الجمهوري بموقع وزارة الدفاع https://www.mdn.dz/site_principal/index.php?L=fr 2018/12/18.

هياكل تكوين تتمثل في مدارس ومراكز للتكوين، كما تمتلك القوات البحرية مؤسسة صناعية وهي مؤسسة البناء والتصليح البحري ومصلحة هيدوغرافية بحيث تضمن هذه المصلحة دعما في مجال الهيدوغرافية والأوقيانوغرافية والرصد الجوي للقوات البحرية.[75]

7- النواحي العسكرية:

ويقوم التنظيم الإقليمي للجيش الوطني الشعبي على تقسيم التراب الوطني إلى ستة نواحي عسكرية في كل واحدة منها عدد من القطاعات العملياتية التي تتحدد عادة بالحدود الإقليمية للولايات (القطاعات العملياتية الولائية) وهذه النواحي قد تضمنها المرسوم 388/84 المؤرخ في 05 ربيع الأول 1405 الموافق لـ 28 نوفمبر 1984م، يتضمن إعادة تقسيم النواحي العسكرية.[76]

- **الناحية العسكرية الأولى**: مقر قيادتها البليدة وتضم قطاعات البليدة، الجزائر العاصمة والمدية وتيزي وزو، الشلف، الجلفة، البويرة، المسيلة، عين الدفلى، بومرداس، تيبازة.
- **الناحية العسكرية الثانية**: مقرها بولاية وهران ويضم قطاعات وهران معسكر، سعيدة، تلمسان، مستغانم، سيدي بلعباس، تيارت ، تيموشنت، البيض، النعامة، غليزان، تيسمسيلت.
- **الناحية العسكرية الثالثة**: التي يتواجد مقرها ببشار وتضم قطاعات بشار أدرار وتندوف.
- **الناحية العسكرية الرابعة**: ويتواجد مقرها بولاي ورقلة وتضم قطاعات ورقلة بسكرة الأغواط الوادي، غرداية، إليزي وجانت.
- **الناحية العسكرية الخامسة**: ويتواجد مقرها بقسنطينة وتضم قطاعات قسنطينة عنابة جيجل وسكيكدة باتنة وقالمة وسطيف تبسة بجاية أم البواقي برج بوعريريج الطارف وخنشلة ميلة، وسوق أهراس.
- **الناحية العسكرية السادسة**: التي يتواجد مقر قيادتها في تمنراست وتضم قطاعات تمنراست عين صالح.

ميزانية المؤسسة العسكرية وعصرنة العتاد الحربي وتطويره: إن سعي الجزائر لاحترافية الجيش جعلها ترصد ميزانيات معتبرة للمؤسسة العسكرية ترتفع كل سنة ومما ساهم في رفع هذه الميزانيات هو ارتفاع أسعار المحروقات مع مطلع القرن الحالي وهو ما انعكس بالإيجاب على المؤسسة العسكرية أيضا حيث لم تكن تتجاوز ميزانية وزارة الدفاع الوطني 2 مليار دولار من سنة 2000م، إلى 2005م، مع ارتفاع طفيف إلى غاية سنة 2007م، لتبلغ سنة 2008م، 2,5 مليار دولار أمريكي، لكنها قفزت إلى الضعف في العام التالي 2009 لتصل إلى 6,5 مليار دولار أمريكي وبزيادة طفيفة عام 2010م، أما في عام 2012م فبلغت 9,7 مليار دولار أمريكي، ثم 12 مليار دولار أمريكي في موازنة 2014م.

لكن موازنة الدفاع سجلت مستوى غير مسبوق عام 2015م، إذ بلغت 13 مليار دولار أمريكي، وانفردت وزارة الدفاع الوطني بنسبة 11% من إجمالي الموازنة العامة للجزائر في تلك السنة لكن اضطراب أسعار النفط في الأسواق الدولية لاحقا وتراجع العائدات المالية للبلاد فرض على الحكومة خفض موازنة الدفاع إلى حدود تسعة مليارات دولار أمريكي في عامي 2016 و2017م، وإلى 9,3 مليار دولار أمريكي في السنة الحالية 2018م.[77]

هذه الميزانيات الضخمة التي رصدتها الجزائر لوزارة الدفاع الوطني جعل منها القوة الأولى مغاربيا والثانية عربيا وأفريقيا لسنة 2018م، حيث نجحت الجزائر في امتلاك عتاد حربي متطور فحسب التصنيف السنوي لموقع (Global Firepower)أن الجيش الجزائري يعتبر الجيش رقم 23 عالميا ويمتلك المقدرات العسكرية التالية:

---

[75]بوابة القوات البحرية بموقع وزارة الدفاع https://www.mdn.dz/site_principal/index.php?L=fr تاريخ الاطلاع 2018/12/18. الساعة 12.30

[76]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 84-358، المؤرخ في 28 نوفمبر 1984م، إعادة التنظيم الإقليمي للنواحي العسكرية.الجريدة الرسمية العدد 63، (05 ديسمبر 1989) ص 2092-2093.

[77]عثمان لحياني، **موازنة الدفاع الجزائرية، 10,5 مليار دولار ممنوع مناقشتها**، موقع العربي الجديد عبر الرابط: https://www.alaraby.co.uk/politics/2018/10/31/%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9 تاريخ الاطلاع: 2018/12/25, الساعة 10:39.

- مجموع الأفراد العسكريين 792350 فردا.
- إجمالي معدات القوة الجوية 528.
- عدد الطائرات المقاتلة 97 طائرة.
- عدد الدبابات القتالية 2405 دبابة.
- مجموع الأول البحرية: 85.[78]

وفي تقرير مفصل لوكالة الأنباء الروسية أن الجيش الجزائري يمتلك أسطولا بحريا مكونا من 85 سفينة حربية بينها 8 فرقاطات و13 كورفت و6 غواصات و43 سفينة دورية إضافة إلى كاسحة ألغام بحرية.

ويمتلك 2400 دبابة و6700 مدرعة و220 مدفع ذاتي الحركة و270 مدفع ميدان و176 وحدة مدفعية صاروخية ويصل عدد المروحيات إلى 257 مروحية بينها 38 طائرة هجومية إضافة إلى 266 طائرة نقل عسكري و68 طائرة تدريب 89 مقاتلة و99 هجومية.[79]

هذه المقومات التي يمتلكها الجيش الجزائري جعلت منه جيشا قويا مغاربيا وعربيا وأفريقيا ويحتل مراتب متقدمة عالميا ويكثر نحو الاحترافية.

المبحث الرابع: مؤسسة الشرطة ودورها في رسم السياسة الأمنية بالجزائر.

من المؤسسات التي تلعب دورا مهما ايضا في رسم وصناعة السياسة الامنية بالجزائر المؤسسة الشرطية وهذا لمواكبة التحديات الامنية الجديدة التي تميز العصر الحالي وهو ما سنفصل فيه في هذا المبحث.

المطلب الأول:تركيبة وهيكلة جهاز الأمن الوطني.

أولا/التركيبة البشرية: أظهرت إحصائيات نشرتها وكالة **بلومبرغ** الأمريكية أن الجزائر من أكبر الدول التي لديها أكبر عدد من أفراد الشرطة مقارنة بعدد السكان حيث حلت في المرتبة السادسة بنسبة بلغت 425 شرطي لكل 100 ألف مواطن، وجاءت روسيا في المرتبة الأولى عالميا بما يفوق 565 شرطي لكل 100 ألف مواطن، ثم تركيا في المركز الثاني بـ 474 شرطي، ومقاطعة هونغ كونغ الصينية بـ 450 شرطي وكازاخستان بـ 444 شرطي.[80]

فالجزائر قد قامت بعمليات توظيف كبيرة في جهاز الشرطة خلال العقدين الماضيين مما جعلها تحتل مكانة متقدمة من حيث التعداد، وينقسم أفراد الشرطة الجزائرية إلى ستة (06) أسلاك وإحدى عشر (11) رتبة وذلك وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 322-10 الصادر في 22 ديسمبر سنة 2010م،[81] والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالأمن الوطني، وأدنى رتبة هي عون نظام عمومي وأعلى رتبة هي المدير العام للأمن الوطني، والجدول في الملحق يوضح الأسلاك والرتب في جهاز الشرطة بالتفصيل.

---

[78]تقرير لموقع مجلة المنار، **الجيش المصري أقوى من الإسرائيلي عددا وعتادا وإن كان أقل إنفاقا**، عبر الرابط http://www.manar.com/page-41011-ar.html: تاريخ الاطلاع: 2018/08/25 =، الساعة 09:10.

[79]تقرير منشور على موقع عربي Spoutnikبعنوان **تعرف على قدرات ثاني أقوى جيش أفريقي**، عبر الرابط: https://arabic.sputniknews.com/military/201801071029017360-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81 تاريخ الاطلاع 2018/12/25 على الساعة 14:50.

[80]الجزائر سادس أكبر دولة في العالم من حيث عدد أفراد الشرطة، مقال منشور عبر الموقع https://www.elhiwardz.com/international/45450/ تاريخ الاطلاع: 2019/01/02. الساعة 11:10.

[81]المرسوم التنفيذي رقم 10-322 المتضمن القانون الاساسي للشرطة : مرجع سابق.

ثانيا/ هيكلة المديرية العامة للأمن الوطني: إن الهيكلة أو البناء التنظيمي للمديرية العامة للأمن الوطني يتماشى مع الأسس العملية للتنظيم الإداري الحديث، وقد روعي في تحديد البناء التنظيمي للمديرية ثلاث أنماط من التنظيم:

- التنظيم التنازلي أو الشبه العسكري.
- التنظيم المؤسسي على التقييم النوعي للعمل.
- التنظيم المؤسسي على الجمع بين الأجهزة الاستشارية والأجهزة التنفيذية.

وهذا مع مراعاة المبادئ الأساسية للتنظيم الإداري السليم والمتمثلة في مبدأ وحدة القيادة مع منح المستويات الإدارية المتدرجة قدرا من السلطة حيث تتناسب مع المسؤوليات التي تناط بها.

وتتميز الشرطة الجزائرية بكثرة المصالح والهيئات التابعة لها سواء في التنظيم التنازلي الإداري أو التنظيم الوظيفي وهي مقسمة كما يلي:

- التنظيم الإداري للشرطة.
- المصالح المركزية وتتكون من خمس مديريات مختصة وأربع مديريات تقنية وإدارية ومصلحتين مركزيتين وهو ما نوجزه كما يلي:

ثالثا/ المديريات المختصة:

1- **مديرية الشرطة القضائية:** وتتفرع منها مصالح ولائية للشرطة القضائية وفرق للشرطة القضائية، وفرق متنقلة للشرطة القضائية، وفرق البحث والتحري (مصالح غير مركزية)، ومهمة المديرية تتمثل في محاربة الجريمة وكل الآفات والظواهر الماسة بالقانون والمهددة للأمن وسلامة الأفراد والممتلكات، كما تعمل مباشرة مع السلطة القضائية من خلال محاكمها المنتشرة بقطاعات الاختصاص فمهمتها ردعية وقائية، كما يمكنها عن طريق تدخلها المأمور من قبل السلطة التصاعدية في مكافحة الجريمة المنظمة والتحقيق وعمليات التوقيف للمجرمين والمتصفون بدرجة عالية من العدوانية.[82]

2- **مديرية الاستعلامات العامة:** وهي مصلحة مركزية بالمديرية العامة وتتفرع عنها مصالح ولائية وفرق للاستعلامات العامة تعمل على جمع كل المعلومات الأمنية الي قد تمس بالنظام والأمن العام وإرسالها للجهات المختصة لاتخاذ كافة التدابير ومهمتها وقائية وتعد مديرية الاستعلامات أو كما تسمى مخابرات الشرطة القلب النابض لمصالح الأمن ومهامها تتمثل في تنشيط البحث عن المعلومات المتعلقة بالأوساط الحساسة وذات خطورة على المجتمع الجزائري فيما يخص الأشخاص المحليين والأجانب المقيمين بالتراب الوطني والذين هم محل اهتمام من أجل معرفة وقائية بالإجرام بمختلف أشكاله وجمع وتحليل المعلومات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومتابعة الحركات الجمعوية والسهر على احترام القوانين والتنظيمات المعمول بها مثل ما يجري في كل دول العالم.[83]

3- **مديرية الوحدات الجمهورية للأمن:** وهي من أكثر المصالح النشطة والعاملة بالميدان مهمتها الأساسية تتمثل في محاربة كل المظاهرات الخارجة عن إطار القانون العام وكذا الأعمال التخريبية الماسة بالأمن الوطني، مهامها تمتد عبر كامل التراب الوطني وذلك بحسب الحاجة إليها وتسخر مباشرة من قبل وزير الداخلية أو الوالي المختص إقليميا أو من رئيس أمن الولاية التابعة لدائرة اختصاصه بالإضافة إلى مشاركتها في حفظ النظام العام خاصة في التظاهرات الرياضية الكبرى مثل مباريات كرة القدم، وهو ما أكد عليه المدير العام للأمن الوطني السيد عبد الغاني هامل في افتتاحه حفل الطبعة الثانية لجائزة الروح الرياضية للأمن الوطني حيث

---

[82] الموقع الرسمي للشرطة الجزائرية، الفرق المتنقلة للشرطة القضائية، عبر الموقع:
https://www.algeriepolice.dz/?%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D9%82%D8%A9-% تاريخ الاطلاع:2019/01/03.الساعة 15.30

[83] عبد السلام سكية. اللواء هامل يجري حركة جزئية ونوعية على مخابرات الشرطة، مقال منشور ببوابة الشروق بتاريخ 2016/1/12م
.https://www.echoroukonline.com/%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%88%D8%A7%D8%A1-%D9%87%D8

أكد على التزام الشرطة في حفظ النظام وتوفير الشروط اللازمة لتأمين المقابلات وتمكين الجمهور الرياضي من حضور المقابلات واللقاءات الرياضية والكروية في أحسن الظروف.[84]

4- **مديرية الأمن العمومي:** وهي مديرية مركزية تتفرع عنها مصالح ولائية للأمن العمومي وفرق الأمن العمومي مكلفة بالسهر على حفظ النظام العام، لاسيما من خلال: الشرطة الإدارية، الوقاية والأمن عبر الطرقات، شرطة العمران وحماية البيئة، تأمين وحماية المنشآت العمومية والتمثيلات الدبلوماسية والقنصلية، الشرطة الحضرية الجوارية، الشرطة السياحية، بالإضافة إلى ذلك لديها مهمة الرقابة وتفتيش مصالح الأمن العمومي المتمركزة على مجمل التراب الوطني، وتضم مديرية الأمن العمومي:

- نيابة مديرية الفريق العمومي.
- نيابة مديرية حفظ النظام.
- نيابة مديرية الشرطة الحضارية الجوارية.[85]

5- **مديرية شرطة الحدود والهجرة:** تتمثل مهام مديرية شرطة الحدود والهجرة في إطار تطبيق الاتفاقيات الدولية والقوانين والنظم الوطنية فيما يلي:

- مراقبة حركة الأشخاص والممتلكات عبر الحدود.
- المساهمة في الوقاية وقمع مخالفات القوانين والتنظيمات على الحدود.
- ضمان أمن مواقع الموانئ والمطارات.
- المساهمة في البحث وجمع المعلومات في المناطق الحدودية.
- ضمان مراقبة حركة السيارات والسفن والمراكب السياحية أو مراكب الصيد في إطار صلاحياتها.
- السهر على تطبيق التنظيم المنبثق عن الاتفاقيات الدولية في مجال حركة البضائع الخاصة (أسلحة، مواد مشعة، كيمياويات، مواد سامة...) علاوة على ذلك من مهامها أيضا مراقبة وتفتيش مصالح شرطة الحدود المتواجدة على كافة التراب الوطني، وتضم مديرية شرطة الحدود والهجرة ما يلي:

- نيابة المديرية لحركة الأشخاص.
- نيابة المديرية لأمن الموانئ والمطارات.
- نيابة المديرية للدراسات والاحصائيات.
- الديوان المركزي لمكافحة الهجرة السرية.[86]

رابعا/المديريات التقنية والإدارية والإسناد: وتضم ثلاث مديريات أساسية وهي:

1- **مديرية التعليم والمدارس:** وهي المديرية التي تسهر على تكوين عناصر الشرطة الجزائرية، حيث تسعى الشرطة الجزائرية إلى التكوين الجيد لكافة عناصرها وهو ما أكد عليه المدير العام للأمن الوطني السيد عبد الغاني هامل خلال أشغال اليوم الدراسي حول التكوين في فوف الأمن الوطني بمدرسة الشرطة " **الهادي لخذيري"** بولاية عنابة بتاريخ 15 سبتمبر 2014م، حيث قال: "تولي قيادة الأمن الوطني أهمية خاصة لمنظومة التكوين لما لها من فعالية في مواجهة التحديات والمستجدات الأمنية المستقبلية، ويجب الاهتمام بصقل المهارات وتسليح الأفراد بالعلم والمعرفة والتوجه نحو التدريب المتخصص ليكونوا قادرين على أداء مهامهم بكل عزم وقوة في خدمة الوطن".[87]

وتمتلك المديرية العامة للأمن الوطني مجموعة من المدارس تضمن من خلالها عملية التكوين وهي:

---

[84]مجلة الشرطة الجزائرية، العدد 123، ماي 2014، ص29.

[85]الموقع الرسمي للشرطة الجزائري، مديرية الأمن العمومي، عبر الموقع:
https://www.algeriepolice.dz/?%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%8A%D8%B1%D9%8 %. تاريخ الاطلاع: 2019/01/10م. الساعة 16.00

[86]**المرجع نفسه.**

[87]مجلة الشرطة الجزائرية، العدد 125، نوفمبر 2014، ص 40-41

- مدرسة الشرطة بولاية عنابة.
- مدرسة الشرطة بولاية قسنطينة.
- المدرسة العليا للشرطة بشاطوناف.
- المدرسة التطبيقية للأمن الوطني بالصومعة.
- مدرسة الشرطة طيبي العربي ولاية سيدي بلعباس.
- مدرسة الشرطة عين البنيان.
- مدرسة الشرطة نوار زياجي ولاية قالمة.
- مدرسة الشرطة محمد يوسفي ولاية الشلف.
- مدرسة الشرطة بولاية تبسة.
- مدرسة الشرطة بولاية المسيلة.
- مدرسة الشرطة بولاية سطيف.
- مدرسة الشرطة بالقبة.
- مدرسة الشرطة بسدراتة بولاية سوق أهراس.
- مدرسة الشرطة حيدرة الجزائر العاصمة.

وهي المؤسسات العمومية للتكوين المتخصص المؤهلة لتنظيم المسابقات على أساس الاختبارات والامتحانات المهنية للالتحاق بمختلف أسلاك الأمن الوطني.[88]

2- **مديرية المالية والوسائل:** تضم هذه المديرية ستة (06) مصالح جهوية بكل من البليدة، ووهران، وقسنطينة، وبشار، وورقلة، وتامنغست، ومقرها الرئيسي بالجزائر العاصمة وهي تضمن دعم المصالح الاقليمية للشرطة بالوسائل المادية والإمدادات وإنجاز المنشآت القاعدية والتجهيزات الخاصة بالمصالح المركزية للأمن الوطني، وأيضا جرد وضبط قوائم الأثاث والبنايات، والحفاظ على الأملاك المنقولة والعقارية التابعة للأمن الوطني.[89]

3- **مديرية الموارد البشرية:** هي هيئة إدارية مركزية أيضا تابعة للمديرية العامة للأمن الوطني تسهر على سير المشوار المهني للموظفين،[90] وهي مكلفة بما يلي:

- انتقاء وتوظيف المترشحين الراغبين في الانخراط في صفوف الأمن الوطني.
- متابعة المسار المهني للموظفين.
- تطبيق النظام الساري المفعول على مستوى الهيئات اللامركزية للأمن الوطني فيما يخص نشاطها المتعلق بسير الموارد البشرية.
- تسيير ومتابعة الجانب التأديبي.
- الدفاع عن المصالح الإدارية –الأمن الوطني- في القضايا المتنازع عليها ومن مهامها أيضا مراقبة وتفتيش المصالح التابعة للمديرية المتواجدة عبر كافة التراب الوطني.

وتتكون مديرية الموارد البشرية من:

- نيابة مديرية الانتقاء والتوظيف.
- نيابة مديرية الموظفين.
- نيابة مديرية المنازعات.
- نيابة مديرية الدراسات والإحصاء.[91]

---

[88] قرار وزاري مشترك مؤرخ في 15 محرم عام 1428 الموافق لـ 03 فبراير 2007م ويتمم القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 22 ربيع الأول عام 1418 هـ الموافق لـ 27 يوليو سنة 1997 الذي يحدد قائمة المؤسسات العمومية للتكوين المتخصص المؤهلة لتنظيم المسابقات على أساس الاختبارات والامتحانات المهنية للالتحاق بمختلف أسلاك الأمن الوطني، الجريدة الرسمية العدد 16 المؤرخ في 17 صفر عام 1428 هـ الموافق لـ 07 مارس 2007م.

[89] الجريدة الرسمية 19 فبراير 1997م العدد 10، 17.

[90] مقال منشور ضمن محرك البحث الإخباري جزايرس بعنوان مديرية الموارد البشرية للأمن الوطني السهر على تسيير أزيد من 88 ألف موظف تاريخ النشر 2012/11/05م عبر الموقع: https://www.djazairess.com/.

[91] الموقع الرسمي للمديرية العامة للأمن الوطني، مديرية الموارد البشرية الهيكلة عبر الموقع:
https://www.algeriepolice.dz/?%D9%85%D8%AF%D %A7%D9%84%D9%85%DA7%D8%B1%D8%AF

ولها فروع على المستوى المحلي.

4- مديرية الاتصالات السلكية واللاسلكية والاتصال: تضطلع مديرية المواصلات السلكية واللاسلكية والاتصال بالمهام التالية:

- انجاز وتنظيم الاتصالات بين مختلف أجهزة ومسؤولي الأمن الوطني.
- اقتناء وتسيير وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية المتواجدة على مستوى مصالح الأمن الوطني.
- صيانة وسائل الاتصالات وضمان فاعليتها.
- تنظيم الاتصالات بين مصالح الأمن الوطني والمصالح الخارجية، زيادة على هذا ضمان المديرية مراقبة وتفتيش المصالح التقنية التابعة لإقليم اختصاصها عبر التراب الوطني.

كما تضم مديرية المواصلات السلكية واللاسلكية علاقات تعاون مع نظيراتها من مؤسسات الدولة.

تتكون مديرية المواصلات السلكية واللاسلكية مما يلي:

- نيابة مديرية المواصلات السلكية واللاسلكية.
- نيابة مديرية الدعم التقني.

كما تتفرع عنها مصالح جهوية إقليمية ومحلية.[92]

أيضا تضم المديرية العامة للأمن الوطني مصلحتين هما المصلحة المركزية للاتصال والصحافة والتي تقوم بنشر البيانات الرسمية عن المديرية العامة للأمن الوطني، وكل ما له علاقة بالاتصال المجتمعي والمصلحة المركزية للصحة والنشاط الاجتماعي والرياضات والتي تهتم بالجانب الاجتماعي لمنتسبي سلك الأمن، أما بالنسبة للمصالح الجهوية فتضم مصالح الأمن الوطني خمسة (05) مصالح جهوية وتشرف كل مصلحة جهوية على مجموعة أمن الولايات الواقعة في إقليمها وهي:

1) ناحية الشرق: ومقرها بقسنطينة وتشرف على كامل ولايات الشرق.
2) ناحية الوسط: ومقرها بالبليدة وتشرف على كامل ولايات الوسط.
3) ناحية الغرب: ومقرها وهران وتشرف على كامل ولايات الغرب.
4) ناحية الجنوب الشرقي: ومقرها ورقلة وتشرف على كامل ولايات الجنوب الشرقي.
5) ناحية الجنوب الغربي: وقرها بشار وتشرف على كامل ولايات الجنوب الغربي.

وتضم الهياكل الجهوية للأمن الوطني المصالح التالية:

- ❖ المفتشية الجهوية.
- ❖ المصلحة الجهوية للوسائل التقنية.
- ❖ المصلحة الجهوية للمالية والوسائل.
- ❖ المصلحة الجهوية لشرطة الحدود.
- ❖ المجموعة الجهوية للوحدات الجمهورية للأمن.
- ❖ الفرقة الجهوية للتحريات حول الهجرة السرية.
- ❖ المصلحة الجهوية لمكافحة المخدرات.

أما على المستوى المحلي فهناك أمن الولاية وأمن الدوائر، ويسير أمن الولاية المصالح الدائرية وينسق عملها ونشاطها، ويكون مقرها بمركز الولاية وقد تم استحداثها بموجب المرسوم رقم 71-150 المؤرخ في 10 ربيع الثاني 1391هـ الموافق لـ 03 جوان 1971م، والذي تضمن إنشاء أمن الولايات والدوائر، أما بالنسبة للأمن الحضري فيستحدث على مستوى المناطق الحضرية كلما دعت الضرورة لذلك وعددها يتناسب طرديا مع حجم المدن، وهم امتداد لأمن الولاية، ويعتبر مركز الشرطة هو الوحدة الهيكلية الصغرى في جهاز الأمن الوطني ويتواجد على مستوى الموانئ والمطارات والمعابر الحدودية ومؤسسات الدولة كالوزارات والملحقات الدبلوماسية كالسفارات وبعض الشركات والشركات والمؤسسات العمومية ذات الأهمية البالغة.

---

[92] **المرجع نفسه.**

خامسا/ التنظيم الوظيفي للأمن (هيئات جهاز الشرطة).

تتكون الشرطة الجزائرية من سبعة هيئات ترتدي زي الشرطة وهي:

1- **مصالح الشرطة القضائية للولايات (SWPD):** تم تأسيسها منذ الاستقلال وهي متواجدة على مستوى جميع فروع الأمن الولائية والدائرية (شعبة الشرطة القضائية، والأمن الحضري، مكاتب الشرطة القضائية).

2- **الفرق المتنقلة للشرطة القضائية (BMPJ):** وقد تم إنشاؤها في فترة الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر في مطلع التسعينات وبالضبط سنة 1995م وتضم الفرقة المتنقلة للشرطة القضائية فرقة تسمى قمع اللصوصية (BRB) وقد تم في سبتمبر 2005م، إنشاء فرقة البحث والتدخل (BRI) لتدعم فرقة قمع اللصوصية بالعاصمة ومقرها مركز شرطة وسط المدينة ويقتصر اختصاصها على مستوى ولاية الجزائر العاصمة.

3- **فرقة جمهرة العلميات الخاصة للشرطة (GOSP):** وقد تم تأسيسها في 22 جويلية 2016م وتتكفل الفرقة بمحاربة الجرائم الكبرى والإرهاب والإخلال بالنظام العام، وهذا في اعقاب حل جهاز فرقة التدخل الخاصة التابعة لمخابرات الشرطة.[93]

4- **وحدات الأمن الجمهوري (URS):** كما عرفناها سابقا في هذا المبحث وهي المسؤولة عن الحفاظ على الأمن وفرض النظام وسلامة وحماية المباني العامة كما تشارك جنبا إلى جنب مع الأجهزة الأمنية الأخرى في العمليات الكبيرة في إطار مكافحة الجريمة المنظمة وضد أي إخلال بالأمن الوطني.

5- **الوحدات الجوية للأمن الوطني (UASN):** هي المسؤولة أساسا على تنظيم حركة المرور والإشراف عليها ومراقبتها والبحث عن المركبات والأشخاص المشبوهين بالتنسيق مع المصالح المعنية وإشراك الوسائل التكنولوجية البرية والجوية من أجل جعل تدخل الشرطة أسرع وأكثر فعالية وأيضا تقوم بتغطية المظاهرات والأحداث الرياضية.

6- **وحدات الاستعلامات العامة (URG):** وتعمل في البحث عن المعلومات من أجل معرفة وقائية بالإجرام بمختلف أنواعه، وجمع وتحليل المعلومات بالإضافة إلى متابعة الحركات الجمعوية، وهو ما فصلنا فيه في مهام مديرية الاستعلامات العامة.

7- **الشرطة العلمية والتقنية (PST):** حيث تأسست خلال سنوات السبعينات على مستوى المدرسة العليا للشرطة حيث تم إنشاء مخبر علمي ومصلحة للطب الشرعي، وقد حظيت الشرطة العلمية باهتمام خاص من طرف السلطات الجزائرية حيث أصبح المخبر المركزي للشرطة العلمية والتقنية بمصالحة الخمسة عشر (15) تحتل المرتبة الثاني أفريقيا والأولى عربيا من بين مخابر الشرطة، وفي منتصف سنة 2018م وضعت المديرية العامة للأمن الوطني 52 مخبرا علميا متنقلا حيز الخدمة تحت تصرف فرق الشرطة العلمية على مستوى 48 أمن ولاية، لأن هذه المخابر تعتبر وسيلة حديثة وعصرية تمكن أخصائي الشرطة العلمية من القيام بالتغطية الميدانية الشاملة على مستوى التراب الوطني بالإضافة إلى تمتعها بالاستقلالية الشاملة في مجال التنقل.[94]

8- **مصلحة حماية وسلامة الشخصيات (SPS):** مهمتها توفير الحماية الأمنية لرجال الأعمال والسياسة والإعلام والشخصيات الوطنية والعامة.

9- **شرطة الحدود (PAF):** ينتشر شرطة الحدود في الموانئ والمطارات والمعابر الحدودية البرية، حيث يعملون على ضمان أمن هذه المواقع وسلامتها بالإضافة إلى مراقبة حركة الأشخاص والممتلكات وكذا ضمان حركة السيارات والطائرات والسفن والمركبات والسهر على تطبيق النظم الدولية والتشريعات الوطنية المتعلقة بالحدود.

---

[93] علي بن محمد، استحداثGOSPبديلاعنالجيسGIS، مقال منشور بتاريخ 24 ماي 2016 عبر الموقع:
https://www.algeriachannel.net/2016/07/24/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%تا
ريخ الاطلاع 2019/01/12. الساعة 16.30

[94] أحمد مراح، مخابر متنقلة للشرطة العلمية في 48 ولاية، مقال منشور بموقع النهار بتاريخ: 2018/04/23م، عبر الرابط التالي:
https://www.ennaharonline.com/%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%B.

10- **فرقة الأنياب:** تم إنشاء فرقة الأنياب للأمن الوطني لأول مرة بالمدرسة التطبيقية للشرطة بالصومعة، ثم تم نقلها فيما بعد إلى الوحدة الجمهورية الثانية للأمن بالدار البيضاء عام 2001م، وقد عملت الوحدة الجمهورية الثانية سنويا ومنذ عام 2003م، على تخريج دفع من فرق الأنياب تتكون من 15 عون شرطة مرفقين بخمسة عشر (15) كلبا بوليسيا مدربا.

المطلب الثاني: النشاط الإقليمي والدولي للشرطة الجزائرية.

إن التحديات التي يشهدها العالم اليوم تفرض على مختلف المؤسسات الوطنية التشبيك الإقليمي والدولي من أجل الحفاظ على المصالح الوطنية، والجزائر ما يميزها أن موقعها الجيوسياسي يفرض عليها نشاط إقليمي ودولي لحماية مصالحها، لذلك انخرطت الشرطة الجزائرية في العديد من المنظمات الإقليمية والدولية من أجل تطوير قدرتها وحماية مصالحها وكذلك بتبادل الخبرات سعيا مها للوصول إلى الاحترافية وهو ما سنوجزه في هذا المطلب.

أولا/الأفريبول (Afripol): وهي منظمة إقليمية للشرطة الأفريقية تعد الجزائر صاحبة فكرة إنشائها والرائدة في وضع آلياتها وأجهزتها وتحتضن مقرها، وقد تم تفعيلها في ندوة قادة الشرطة الأفارقة يومي 13 و14 ديسمبر 2015م، بالجزائر العاصمة وذلك بالمصادقة على النصوص القانونية لها قبيل اعتمادها في قمة قادة الدول والحكومات الأفريقية التي انعقدت في جانفي 2016م، وقد انتخب ممثل الجزائر لرئاسة الجمعية العامة للأفريبول بإجماع من قبل ممثلي أجهزة الشرطة بالدول الأفريقية والهيئات الإقليمية والجهوية وذلك خلال اليوم الثاني لأشغال الجمعية العامة الأولى لآلية الأفريبول الموافق ليوم الاثنين 15 ماي 2017م بالجزائر، وتعتبر الأفريبول آلية فعالة لتعميق التعاون بين أجهزة الشرطة الأفريقية لمواجهة التحديات الأمنية في القارة الأفريقية وهو ما أكد عليه المدير العام للأمن للجزائر السيد عبد الغاني هامل في افتتاح أشغال الجمعية العامة للأفريبول بالجزائر،

حيث أما التحديات المشتركة التي يفرضها انعدام الأمن والجريمة العابرة للأوطان والإرهاب يجب العمل على تدعيم المكتسبات التي حققها التعاون بين الشرطة، بل أيضا على التجند أكثر قصد مواجهة هذه التحديات بفعالية كبيرة، والتأكيد على ضرورة تبني مسارات تسوية النزاعات بالقارة الأفريقية وعلى أن توضع الحلول للمشاكل الأفريقية إفريقيا، وفي نهاية الجمعية العامة تم التأكيد أيضا على ضرورة التنسيق الشرطي الإفريقي على المستوى الاستراتيجي والعملياتي والتكتيكي من خلال تقييم التهديدات وتحليل المعلومات الجنائية والتخطيط وتطبيق الاجراءات معبرين عن قناعتهم بأن الرد الفعال ضد كل أشكال الجريمة يستوجب مواءمة مقاربات الشرطة وتبادل ونشر الممارسات السليمة في مجال التكوين وتقنيات التحري والخبرات بالإضافة إلى تعزيز قدرات الشرطة الأفريقية.[95]

وقد أبرز رئيس آلية الأفريبول السيد اللواء عبد الغاني هامل، خلال مشاركته في أشغال الاجتماع العادي الـ 13 لرؤساء أركان الدفاع الأفارقة ومسؤولي السلامة والأمن يوم الثلاثاء 09 جانفي 2018م بمقر مفوضية الاتحاد الافريقي أنه يجب تعزيز التعاون الشرطي الإفريقي، وأن آلية الأفريبول وضعت ضمن أولوياتها خطة عمل لفترة (2017- 2019) لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة مع العمل على توحيد البيانات المتعلقة بالتهديد وإنشاء قاعدة لتبادل المعلومات والاتصالات بين أجهزة الشرطة الأفريقية التابعة لـ " أفسيكوم " وإنشاء مكاتب الاتصال لأفريبول وكذا تنمية قدرات الشرطة للوقوف على نقاط الضعف والنقائص مع التركيز على تعزيز الموارد البشرية مع مراكز الامتياز الوطنية المتخصصة للتأهيل.[96]

إذ تعتبر الجزائر من خلال مبادرتها بإنشاء منظمة أفريبول قد قطعت أشواطا كبيرة في تعزيز أمنها الإقليمي من خلال هذه الآلية المستحدثة والتي تساير من خلالها التهديدات الجديدة بالقارة الأفريقية.

---

[95] مجلة الشرطة الجزائرية، مارس 2014، العدد 122، ص 9-10.

[96] مجلة الشرطة الجزائرية، مارس 2018، العدد 140، ص 69.

ثانيا/اجتماعات قادة الشرطة والأمن العرب: الذي يجسد مبدأ التعاون الأمني العربي، حيث شهدت مدينة العين بدولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة الممتدة من 18 إلى 21 ديسمبر 1972م أول مؤتمر لقادة الشرطة والأمن العرب ومنذ ذلك التاريخ قامت الجزائر بجهود معتبرة لتدعيم وتعزيز التعاون الأمني بكل الوسائل من خلال جهود المديرية العامة للأمن الوطني، وتشارك الجزائر بصفة دورية في اجتماعات قادة الشرطة والأمن العرب وتنقل تجربتها الشرطية لمختلف الدول العربية وهو ما أكد عليه المدير العام للأمن الوطني في 06 أفريل 2015 بالمملكة العربية السعودية على هامش حضوره التمرين الشعبوي السنوي لقوات الطوارئ الخاصة بالأمن العام حيث أكد على ضرورة تبادل الخبرات بين الدول العربية وخاصة في إطار مكافحة ظاهرة الإرهاب والتي باتت تمثل خطرا يهدد الجميع.[97]

ثالثا/الإنتربول: المنظمة الدولية للشرطة الجنائية التي انضمت إليها الجزائر في الدورة 32 المنعقدة من 21 إلى 28 أوت 1963م بهلنسكي عاصمة فنلندا، وأسهمت في مختلف مهامها ونشاطاتها بفعالية جد عالية أكسبتها تقديرا واحتراما وثناء حيث اختيرت الجزائر لاحتضان الندوة الجهوية الأفريقية الـ22 للأنتربول من 10 إلى 12 سبتمبر 2013م بوهران بحضور قيادة الأنتربول وكذا 41 قائد شرطة إفريقي الذين تبنوا بالإجماع فكرة إنشاء الأفريبول.[98]

كما شاركت الجزائر في العديد من الأنشطة الدولية حيث شاركت في فعاليات القمة الأولى لقادة الشرطة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك بدعوة من الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة السيد بان كيمون يومي 02 و03 جوان 2016م، بحضور قادة ومسؤولي الأمن والشرطة عبر العالم، ولقد عرض فيها تجربة الشرطة الجزائرية في مجال تعزيز آليات التعاون الشرطي على المستويات الجهوية والإقليمية والدولية بما فيها آلية التعاون الشرطي الإفريقي (الأفريبول) التي تعتبر النموذج العملياتي المدعم للأداء الأمني ضمن جهود الأجهزة المكلفة بإنفاذ القانون.[99]

رابعا/ رصد لبعض التصريحات لقادة الأجهزة الأمنية لبعض قادة المنظمات الإقليمية والدولية حول الشرطة الجزائرية:

1. **السيد يورغن ستوك الأمين العام للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية:** حيث صرح بتاريخ 19 ديسمبر 2016م بمناسبة أشغال الاجتماع السنوي الثامن لرؤساء المكاتب المركزية الوطنية للأنتربول بأن: "الشرطة الجزائرية وبحكم التجربة الكبيرة التي تميزها تعد الأكفأ والأحسن في مجال تبادل المعلومات ضمن نظام الاتصال الخاص بالإنتربول، بالإضافة إلى اكتسابها خبرات وتجارب ميدانية في مكافحة الجريمة بمختلف أشكالها ما يسمح لعديد من البلدان في العالم بالاستفادة منها"[100].
2. **الدكتور محمد بن علي كومان، الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب:** الذي صرح بتاريخ 18 ديسمبر 2016م بما يلي: "نحن في مجلس وزراء الداخلية العرب شاهدين على المكانة المرموقة التي باتت تحتلها الشرطة الجزائرية على الصعيدين البشري والمادي من خلال المشاركات القيمة التي تثري بها جداول مختلف المؤتمرات والاجتماعات والتجارب التي تتيح للدول الأعضاء الاستفادة منها.[101]
3. **السيد ريتشارد مواغين مفتش عام لشرطة سيراليون:** الذي رح قائلا: "إن القارة الأفريقية تواجه تحديات أمنية كالجريمة العابرة للحدود والإرهاب لهذا فالتنسيق والتعاون يسمحان بمعالجة النقص الذي تعانيه الكثير من الدول الأفريقية في مجال محاربة الجريمة والتصدي للمجرمين بفعالية للحفاظ على أمن واستقرار القارة، إن الجزائر وفرت كل الظروف والإمكانيات لإنجاح

---

[97] مجلة الشرطة الجزائرية، جانفي 2017، العدد 134، ص62.

[98] الموقع الرسمي للشرطة الجزائرية، تاريخ الشرطة الجزائرية، عبر الموقع، https://www.algeriepolice.dz/.

[99] **المرجع نفسه.**

[100] الموقع الرسمي للشرطة الجزائرية، تاريخ الشرطة الجزائرية، عبر الموقع، https://www.algeriepolice.dz/.

[101] **المرجع نفسه.**

هذا المشروع ونحن كشرطة نشجع هذه الفكرة المهمة، كما ندعم جهود الجزائر التي لها دور كبير في مجال التعاون الأمني لخبرتها وتجربتها الرائدة على أكثر من صعيد.[102]

4. **السيد روب واينورايت، المدير التنفيذي لمنظمة أوروبول:**أعرب السيد روب واينورايت عن أهمية تعميق جهود التعاون المشترك بين أوروبول وأفريبول والشرطة الجزائرية مشيرا إلى خطورة التحديات الأمنية الراهنة كما نوه بالمستوى العالي الذي بلغته الشرطة الجزائرية معتبرا دورها الريادي على الصعيد الإقليمي والدولي، واحترافية أفرادها رصيدا هاما يسمح لأجهزة الشرطة بالقارة الأفريقية للاستفادة منه لاسيما في إطار آلية الأفريبول.[103]
5. **اللواء اسماعيل أحمدي مقدم، القائد العام لقوات الشرطة الإيرانية:** حيث صرح بأن: "الشرطة الجزائرية قد وصلت لمستوى متطور وأصبحت تتميز بالاحترافية المهنية وهو بمثابة مكسب كبير لكل الدول في العالم من أجل الاستفادة من خبرتها، وتعزيز مجالات التعاون فيما بينها.[104]
6. **السيد مراد السباعي، محافظ الشرطة، مدير الشرطة القضائية بتونس:** "إن الجزائر تعتبر مكسبا مهما وداعما أساسيا لمنظمة الاتحاد الأفريقي، وستكون داعما أساسيا من أجل تحقيق الأمن والسلم في القارة السمراء بحكم تجربتها وخبرتها الطويلة في مجال مكافحة الإرهاب وتحقيقها للأمن في المجتمع.[105]
7. **السيد السيد أسيفا شيرانغو أبيو(ASSEFA SHIRANGO ABYU)، المحافظ العام للشرطة الفيدرالية الإثيوبية:**الذي أشاد بالجهود الكبيرة التي تقوم بها الجزائر وكذا السيد اللواء عبد الغاني هامل منذ تأسيس آلية الأفريبول من خلال حنكته وخبرته العالية في مجال العمل الأمني وكذا من خلال مساعيه الحثيثة في المحافل القارية والدولية للتعريف وجلب الدعم لآلية الأفريبول، وهو الأمر الذي بات يتحقق في الميدان، كما أشاد باحترافية الشرطة الجزائرية، مؤكدا أنها تزخر بريد كبير من التجارب والخبرات في مجابهته لكل أشكال الجريمة، وأن آلية الأفريبول أصبحت الحلقة الأقوى في تعزيز التعاون الشرطي بين أجهزة إنفاذ القانون الأفريقي، موضحا أنه يتطلع للاستفادة من التجارب الوطنية.[106]
8. **السيدة لويز موشيكوابو (Louise Mushikiwabo) وزيرة خارجية روندا:**التي أعربت عن إعجابها بالمستوى الكبير الذي حققته الشرطة الجزائرية على المستوى التقني والعملياتي ما جعلها تحتل مراكز جد متقدمة من حيث الاحترافية والتميز في أداء العمل الأمني الشرطي في ظل قيادة رشيدة للأمن الوطني، والتي وضعت نب عينيها هدف واحد هو عصرنة جهاز الشرطة لتحقيق التميز في الأداء.[107]

وفي آخر هذا المطلب يمكننا القول بأن الشرطة الجزائرية قد قطعت أشواطا مهمة في الاحترافية، فالمؤسسة الشرطية الجزائرية أبحت منخرطة في معظم الآليات والمنظمات الإقليمية والدولية، بل وتبادر بإنشائها ودعمها وهذا لما للأمن من أهمية كبرى في انعكاس هذا التنسيق الإقليمي والدولي على مستوى منتسبي أسلاك الأمن ويساهم في انخراطهم المباشر في المستجدات الإقليمية والدولية والهدف من ذكرنا لمجموعة آراء بعض قادة ورؤساء الشرطة والمنظمات الدولية والإقليمية ليس الإشادة بالشرطة الجزائرية، بل لتبيان أهمية التنسيق الإقليمي والدولي في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة والفضاء الجيوسياسي الموجود به الجزائر يفرض عليها أن تكون فاعل رئيسي في تشجيع التنسيق بين أجهزة الشرطة عربيا وإفريقيا ودوليا.[108]

المطلب الثالث: الشرطة في الجزائر ودورها في رسم السياسة الأمنية.

---

[102]مجلة الشرطة الجزائرية، مارس 2014، العدد 22، مرجع سابق، ص12.
[103]مجلة الشرطة الجزائرية، مرس 2018، العدد 62، مرجع سابق، ص46.
[104]مجلة الشرطة الجزائرية، مرس 2014، العدد 23، مرجع سابق، ص19.
[105]مجلة الشرطة الجزائرية، مرس 2014، العدد 122، مرجع سابق، ص12.
[106]مجلة الشرطة الجزائرية، مرس 2018، العدد 140، مرجع سابق، ص70.
[107]مجلة الشرطة الجزائرية، مارس 2018، العدد 140، مرجع سابق، ص70.
[108]مجلة الشرطة الجزائرية، مارس 2014، العدد 122، مرجع سابق، ص53.

من خلال ما تناولناه في هذا المبحث نستنتج أن الشرطة من المؤسسات الفاعلة الرئيسية في رسم السياسة الأمنية لما لها من دور أساسي ورئيسي بمختلف أجهزتها التي تناولناها بالتفصيل في بداية هذا المبحث، فعلى المستوى الداخلي تساهم الشرطة في حفظ النظام العام وحفظ الممتلكات ومحاربة كل ما يمس باستقرار المجتمع، بل أصبحت الشرطة الجزائرية تساهم في تعزيز قيم المواطنة واحترام حقوق الانسان والعمل على تقديم عمل شرطي يحافظ على الحقوق الأساسية للمواطن دون انتهاكها وهذا عبر العديد من الآليات منها:

- ❖ آلية العمل الجواري: حيث تحاول الشرطة من خلال هذه الآلية خلق ثقافة الاتصال والتواصل والتقارب بين الشرطة والمواطن وكسر حاجز الخوف، وتغيير الصورة السلبية المأخوذة عن جهاز الشرطة لذلك نجدها قد تبنت شعار: "الشرطة في خدمة المواطن" في مختلف أنشطتها، فالشرطة الحديثة هي التي تنجح في بناء عنصر الثقة بينها وبين مواطنيها وتصبح مؤسسة مجتمعية تعمل على الحفاظ على حقوق المواطن لا قمعه.

كما أدى انتشار الجريمة بمختلف أنواعها في المجتمع بالشرطة الجزائرية إلى الاستعداد لمكافحة هذه الظواهر، هذا عن طريق آليات الردع التي تمتلكها كون السياسة الأمنية الجزائرية المسطرة من طرف الشرطة تهدف إلى مكافحة كل أنواع الجرائم، وذلك باستعمال الردع المعزز بالآليات القانونية التشريعية، وكذا الوسائل والآليات المادية والتكنولوجية المسخرة في هذا الصدد، وهو ما تطرقنا إليه في مهام الشرطة القضائية والعلمية، حيث تقوم المديرية العامة للأمن الوطني في آخر كل سنة بتقديم حصيلة حول مختلف الجرائم.

فمثلا ضبطت المعالم العملياتية للشرطة القضائية خلال سنة 2016م ما يقارب 25 طن و 06 قناطير من القنب الهندي و12 كلغ من الكوكايين و01 كلغ ونصف من الهيروبين و 523927 قرص مهلوس، كما تم حل لغز 665 قضية متصلة بالجرائم المعلوماتية،[109] أما بالنسبة لحركة الأشخاص فقد شهدت الجزائر خلال سنة 2016م حركية واسعة عبر نقاطها الحدودية قدرت بأكثر من 13 مليون شخص بين وافد ومسافر، مع تسجيل دخول وخروج أزيد من مليون 800 ألف مركبة، وبلغت التغطية الأمنية سنة 2016م ما يقارب 80 % منها امن الدوائر والحواضر والفرق المتنقلة للشرطة وحدات حفظ النظام.[110]

ومما ورد في هذا الصدد بمجلة المديرية العامة للأمن الوطني: "تعمل المديرية العامة للأمن الوطني على الحفاظ على أمن المواطن والسهر على حمايته وسلامة ممتلكاته وذلك بالتصدي بكل حزم للجريمة بمختلف أشكالها، وفي حصيلة لأبرز مهامها خلال سنة 2016م فقد تنوعت بين الردع والتحسيس والتوعية وكذا الجانب الجواري الذي يعتبر من بين أهم المهام التي تقوم بها لما لها من دور فعال في كسب ثقة المواطن الذي يعد العنصر الأساسي للمعادلة الأمنية وذلك بالشراكة مع جميع فئات المجتمع..."[111].

فالمؤسسة الشرطية من الفواعل الرسمية الأساسية في رسم السياسة الأمنية.

أما على المستوى الخارجي ونقصد به لإقليمي والدولي فمن غير الممكن اليوم ونحن في عر العولمة والتكنولوجيا التي قلصت المسافات ووحدت القيم والشعوب أن تبقى الوطنية معزولة منكفئة على ذاتها، لذلك قامت المؤسسة الشرطية الجزائرية بالانخراط في مختلف المؤسسات الأمنية الإقليمية والدولية مثل انخراطها في سنة 1965م في منظمة الإنتربول، وتأسيسها رفقة الدول الأفريقية سنة 2015م لمنظمة الأفريبول وكذلك تعاونها مع نظيراتها من المؤسسات الأمنية عربيا وأفريقيا ودوليا

---

[109] مجلة الشرطة الجزائرية، مارس 2017، العدد 134، مرجع سابق، ص 77-78.
[110] المرجع نفسه. ص79.
[111] المرجع نفسه. ص141.

وهذا من أجل التنسيق وتبادل المعلومات والخبرات لمحاربة مختلف أنواع الجرائم فوق الوطنية والعابرة للحدود.

كما حرصت المديرية العامة للأمن الوطني على تكوين أفرادها بالاستعانة بالمنظمات الرائدة في هذا المجال عن طريق التدريب والتكوين وكذلك المحاضرات والندوات المختلفة في هذا المجال مثل المحاضرة التي ألقاها البروفيسور **أحسن مبارك طالب** رئيس قسم علم الاجتماع بجامعة نايف للعلوم الأمنية يومي 14 و15 جانفي 2018م بالمدرسة العليا للشرطة علي تونسي حول الجريمة المستحدثة بحضور إطارات المصالح العملياتية للشرطة وإطارات متخصصة في التكوين وممثلين عن قطاعات ذات صلة بالأسرة الإعلامية.[112]

ومن جهة أخرى فإن موقع الجزائر الجغرافي ساهم من انتشار الجريمة المنظمة بمختلف أنواعها، والهجرة غير الشرعية والاتجار بالمخدرات وتهريب الممنوعات عبر الحدود الشاسعة، إذ أنها محاطة بأكثر من دولة تعاني من أزمات أمنية وسياسية خطيرة تصل إلى الفشل الدولتي مثل ليبيا التي تعاني من ظاهرة انتشار بيع الأسلحة وتهريبها وحتى الاتجار بالبشر، اما مالي فهي تعاني من العديد من الأزمات الداخلية أثرت على قدرتها عل حماية حدودها بالشكل المطلوب مما ألقى العبء الكبير على الجزائر في تأمين هذه الحدود، لذلك كان لزاما على الشرطة الجزائرية أن تنسق أمنيا هذه الدول من أجل محاربة هذه الظواهر التي تساهم في زعزعة استقرار الجزائر وأمنها لذلك لاحظنا حجم التعاون الإقليمي والأفريقي للشرطة الجزائرية في المطلب السابق والهدف منه تأمين العمق الاستراتيجي للدولة، وهو ما سنفصل فيه أكثر في بقية هذه الأطروحة، وعموما يمكننا القول بأن مؤسسة الشرطة الجزائرية أضحت فاعلا أساسيا في صناعة الأمن والحفاظ على استقرار المجتمع لذلك أولت الجزائر أهمية خاصة للمديرية العامة للأمن الوطني، انعكس ايجابا على الاستقرار الأمني بها.

المبحث الخامس: رئاسة الجمهورية ووزارة الشؤون الخارجية ودورهما في رسم السياسة الأمنية في الجزائر.

تعد رئاسة الجمهورية من الفواعل الاساسية في رسم السياسة الامنية بالجزائر وتعاظم دورها أكثر في السنوات الاخيرة بعد حل جهاز الامن والاستعلامات والحاقة برئاسة الجهورية وهو ما سنفصل فيه في هذا المبحث.

المطلب الأول: المكانة الدستورية لرئيس الجمهورية في الجزائر.

يقوم النظام السياسي في الجزائر على مؤسسات منظمة بواسطة الدستور، هذا الأخير يبين كيفية تشكيلها واختصاصها وعلاقاتها فيما بينها، من هذه المؤسسات مؤسسة رئاسة الجمهورية على أن لقب رئيس الجمهورية جسدته المادة 39 من دستور 1963م التي نصت بأن السلطة التنفيذية تسند إلى رئيس الدولة الذي يحمل لقب رئيس الجمهورية وتبنت الدساتير اللاحقة هذه التسمية إلى غاية الدستور الحالي.

ويكتسب رئيس الجمهورية في الجزائر مكانة هامة وبارزة على امتداد الفترات الدستورية التي عرفتها الدولة الجزائرية بداية بدستور 1963م ودستور 1989م و1996 ، حيث أن الدستور الحالي استمدها خصوصا من طريقة اختياره، وذلك عن طريق آلية الانتخاب باعتبارها الوسيلة الوحيدة للوصول قمة هرم السلطة السياسية في النظام السياسي الجزائري، حيث اعتمد المؤسس الدستوري على مبدأ الاقتراع العام المباشر والسري من طرف الشعب باعتبار أن الشعب مصدر السلطة والسيادة هذا ما جعل رئيس الجمهورية حائزا على المشروعية اللازمة لضمان انصياع المواطنين.

---

[112] نفس المرجع ص 142

حيث يصبح الرئيس في هذه الحالة مفوضا من قبل الشعب كله وبصفة مباشرة لممارسة السيادة الوطنية كما أن لرئيس الجمهورية المدة الكافية للبقاء في السلطة وهذه المدة تمثل العهدة الرئاسية باعتبارها أحد المبادئ الجوهرية للتداول على السلطة في النظام الجمهوري غير أن التعديل الدستوري لسنة 2016م أعاد النظر في كل الجوانب السابقة وذلك من خلال إعادة النظر في النظام القانوني لانتخاب رئيس الجمهورية كما أعيد ضبط وتنظيم العهدة الرئاسية، ويتمتع رئيس الجمهورية بمجموعة واسعة من الصلاحيات نصت عليها المادة 91 من الدستور الحالي وهي:[113]

1. هو القائد الأعلى للقوات المسلحة.
2. يترأس مجلس الوزراء (دراسة مشاريع القوانين، المصادقة على المراسيم).
3. يتولى مسؤولية الدفاع الوطني.
4. يعين الوزير الأول بعد استشارة الأغلبية البرلمانية وينهي مهامه.
5. يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها.
6. يوقع المراسيم الرئاسية.
7. له الحق في إصدار العفو وحق تخفيض العقوبات أو استبدالها.
8. يمكنه أن يستشير الشعب في كل قضية ذات أهمية وطنية عن طريق الاستفتاء.
9. يبرم المعاهدات الدولية ويصادق عليها.
10. يسلم أوسمة الدولة ونياشينها وشهاداتها الشرفية.

وأيضا قد أعطى الدستور الحالي صلاحيات ثانية وهي صلاحيات التعيين في مختلف الوظائف المدنية والعسكرية، وهو ما نصت عليه المادة 92 من الدستور.[114]

يعين رئيس الجمهورية في الوظائف والمهام التالية:

1. الوظائف والمهام المنصوص عليها في الدستور.
2. الوظائف المدنية والعسكرية في الدولة.
3. التعيينات التي تتم في مجلس الوزراء.
4. الرئيس الأول للمحكمة العليا.
5. رئيس مجلس الدولة.
6. الأمين العام للحكومة.
7. محافظ بنك الجزائر.
8. القضاة.
9. مسؤولو أجهزة الأمن.
10. الولاة.

ويعين رئيس الجمهورية سفراء الجمهورية والمبعوثون فوق العادة للخارج، وينهي مهامهم ويتسلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم، أو زيادة على الوظائف المنصوص عليها في الفقرتين 4 و5 يحدد قانون عضوي الوظائف القضائية الأخرى التي يعين فيها رئيس الجمهورية، كما له مجموعة من الصلاحيات الأخرى نص عليها الدستور مثل تعيين ثلث أعضاء المجلس الدستوري وثلث أعضاء مجلس الأمة وكل أعضاء المجلس الإسلامي الأعلى، وأعضاء الهيئة المستقلة لمراقبة الانتخابات وأعضاء المجالس الاستشارية المنصوص عليها في الدستور مثل المجلس الإسلامي الأعلى والمحافظة السامية للغة الأمازيغية والمجلس الأعلى للغة العربية والمجلس الأعلى للشباب ...فرئيس الجمهورية قد جمع معظم السلطات في يده من خلال هذا الدستور فهو يتمتع بـ:

---

[113] المادة 91 من التعديل الدستوري 2016.

[114] المادة 92 من التعديل الدستوري، 2016.

- ☒ سلطة تنفيذية: فهو يعين الوزير الأول وأعضاء حكومته الذين يسهرون على تنفيذ برنامجه.
- ☒ سلطة تنظيمية: حيث نصت المادة 143 من الدستور على صلاحياته في مجال التنظيم بقولها: "يمارس رئيس الجمهورية السلطة التنظيمية في المسائل المخصصة للقانون.
- ☒ سلطة تشريعية: حيث نصت المادة 142 من الدستور على أن رئيس الجمهورية يشرع بأوامر في مسائل عاجلة في حالة شغور المجلس الشعبي الوطني أو خلال العطل البرلمانية وبعد رأي مجلس الدولة.
- ☒ وأيضا نصت المادة 144 من الدستور على أنه: "يصدر رئيس الجمهورية القانون في أجل 30 يوما من تاريخ تسلمه إياه، أي أن لرئيس الجمهورية سلطة إصدار القوانين.
- ☒ كما منحه الدستور حق تعيين ثلث أعضاء مجلس الأمة وأيضا حل المجلس الشعبي الوطني.
- ☒ القضاء فكما أشرنا في بداية هذا المطلب أن رئيس الجمهورية ووفقا للمادة 173 يترأس المجلس الأعلى للقضاء، كما يتمتع بحق العفو، ولكن وفقا للمادة 175 ألزمه الدستور باستشارة المجلس الأعلى للقضاء الذي رأيا استشاريا قبليا في ممارسة رئيس الجمهورية لحق العفو.
- ☒ سلطة رئيس الجمهورية في إبرام المعاهدات الدولية، إذ يخول له دستوريا الإبرام والتصديق على المعاهدات في صورتين:

1. عقد اختصاص إبرام المعاهدات الدولية لرئيس الجمهورية تحت مراقبة البرلمان وهذا بمقتضى المادة 111 من التعديل الدستوري التي نت على عملية التصديق على المعاهدات الدولية من طرف رئيس الجمهورية ثم عرضها على البرلمان بغرفتيه للموافقة صراحة على نص المعاهدة أو الاتفاقية بعد أن يتلقى رأي المجلس الدستوري بشأنها، وفي هذا الإطار يرى البعض أن موافقة البرلمان على هذه المعاهدات تبقى شكلية فقط وبالتالي فهو لا يملك سوى إجراء التصويت من خلال تقديم رأي بخصوص الاتفاق.
2. انفراد رئيس الجمهورية باختصاص إبرام المعاهدات الدولية عملا بنص المادة 91 من الدستور، فمن حقه سلطة التصديق على كل المعاهدات الدولية دون الرجوع إلى البرلمان.

وفي الأخير يمكن القول أن دستور 2016 قد عزز من المكانة الدستورية لرئيس الجمهورية وأعطاه مجموعة من الصلاحيات في مختلف المجالات التنظيمية والتشريعية والقضائية والدولية كما مكنه من صلاحيات واسعة في الظروف الاستثنائية سنفصل فيها في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: صلاحيات رئيس الجمهورية في إعلان حالة الطوارئ والحصار والحرب.

عند حدوث مخاطر استثنائية فإن الدستور منح لرئيس الجمهورية صلاحيات واسعة تسمح له بمواجهة الأوضاع غير العادية، وذلك لكون التشريع العادي يبح غير ملائم لها، وتختلف صلاحيات الرئيس أثناء الأزمة بحسب درجة خطورة وبحسب نوعية الظروف العيبة التي تمس المصالح الاستراتيجية للدولة بحيث قد يلجأ رئيس الجمهورية إلى إعلان حالة الحصار كما يمكنه إعلان حالة الطوارئ، وقد يصل الأمر إلى إعلان الحالة الاستثنائية وأكثر من هذا قد تبلغ الأحداث أقصى حد من الخطورة بحيث لا تواجه إلا بإعلان حالة الحرب عند حدوث عدوان خارجي، وهذا كآخر إجراء استثنائي للحفاظ على وجود الدولة واستقلال الأمة، ولتحديد هذه الحالات سوف نستعرض أولا صلاحيات الرئيس في إعلان حالة الطوارئ والحصار.

بالرجوع إلى التنظيم القانوني التاريخي لهذه الحالة في مختلف الدساتير الجزائرية نجدها قد وردت في ظل الاحتلال الفرنسي وقبل الاستقلال بموجب قانون 03 أفريل 1955م المعدل بقانون 07 أوت 1955م، وبأمر 15 جانفي 1960م، وهذا القانون جاء ليضاف لحالة أخرى كانت سائدة في تلك الفترة وهي حالة الحصار ويلاحظ أن هذه الحالة التي تعتبر غير عادية رغم ذلك لم توضع في نص المادة 59 من دستور 08 ديسمبر 1963م التي اكتفت بإعطاء الرئيس صلاحية اتخاذ إجراءات استثنائية للحفاظ على الاستقلال والمؤسسات أما المادة 119 من الدستور الجزائري الصادر بموجب الأمر 97/76 المؤرخ في 22 نوفمبر 1976م فقد نصت على ما يلي: "في حالة الضرورة الملحة

يقرر رئيس الجمهورية في اجتماع الهيئات العليا والحكومة حالة الطوارئ أو الحصار وينفذ كل الإجراءات اللازمة لاستتباب الوضع".

وفي المادة 86 من دستور 1989م فقد نت على أنه: "يقرر رئيس الجمهورية إذا دعت الضرورة الملحة حالة الطوارئ والحصار لمدة معينة بعد اجتماع المجلس الأعلى للأمن واستشارة رئيس المجلس الدستوري، ويتخذ كل التدابير اللازمة لاستتباب والوضع، ولا يمكن تمديد حالة الطوارئ أو الحصار إلا بعد موافقة المجلس الشعبي الوطني".

أما نص المادة 91 من التعديل الدستوري لسنة 1996م فقد نصت المادة نفس الصياغة الواردة في المادة 86 من دستور 1989م لكن أضاف ضمانة هامة تتعلق بتنظيم حالة الطوارئ.[115]

أما بالنسبة للتعديل الدستوري لسنة 2016م فلم يميز المؤسس الدستوري بين حالتي الطوارئ والحصار سواء من حيث الإجراءات أو من حيث الحالات الموجبة لإعلانها وقد نصت المادة 105 من دستور 2016م على ما يلي: "يقرر رئيس الجمهورية إذا دعت الضرورة الملحة حالة الطوارئ أو الحصار لمدة معينة بعد اجتماع المجلس الأعلى للأمن واستشارة رئيس مجلس الأمة ورئيس المجلس الشعبي الوطني والوزير الأول ورئيس المجلس الدستوري ويتخذ التدابير اللازمة لاستتباب الوضع، ولا يمكن تمديد حالة الطوارئ أو الحصار إلا بعد موافقة البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا".[116]

إذا المشرع قام بوضع بعض الشروط الموضوعية وأخرى شكلية لتطبيق حالة الطوارئ أو الحصار وهي:

أولا: الشروط الموضوعية لإعلان حالة الطوارئ والحصار:

- **شروط الضرورة الملحة**: حيث لا يحق لرئيس الجمهورية دستوريا إعلان حالتي الطوارئ أو الحصار إلا إذا استدعت الضرورة الملحة ذلك مما يعني أنه لا يحق له اللجوء إلى هاتين الحالتين إلا بعد محاولة معالجة الوضع وفق قواعد الدستور العادية إلا إذا لم يكن هناك خيار آخر لمواجهة هذه الأوضاع، عندها فقط يمكن أن يقرر إحدى الحالتين وتقدير درجة الضرورة الملحة تعود إلى رئيس الجمهورية.[117]
- **تحديد المدة:** لا يمكن لرئيس الجمهورية أن يعلن حالتي الطوارئ والحصار دون الإعلان عن تحديد المدة الزمنية المعنية لسريان هذه الحالة والتي بمجرد انتهائها ترفع وتنتهي إلا إذا استمرت الأوضاع متدهورة بما يوجب استمرار الحالة وهنا يلزم رئيس الجمهورية باللجوء إلى طلب موافقة البرلمان على تمديد تلك المدة وهذا الشرط يعد قيدا هاما على رئيس الجمهورية فإذا رفض البرلمان تمديد هذه المدة يجب على رئيس الجمهورية رفع الحالة المقررة، لكن هذه المادة لم تنص على المدة الأقصى لهذه الحالة منعا لسوء استخدام السلطة وحماية الحقوق والحريات العامة بطريقة مباشرة.[118]

ثانيا: الشروط الشكلية لإعلان حالة الطوارئ والحصار.

---

[115]المرجع نفسه. ص 122.

[116]المادة 105 من التعديل الدستوري 2016.

[117]محمد الصغير بعلي، **الوسيط في المنازعات الإدارية**، (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2009) ص21-22.

[118]لطيفة بركات، الظروف الاستثنائية وآثارها على الحقوق والحريات العامة، مجلة آفاق للدراسات القانونية، العدد1، جامعة مولود معمر تيزي وزو، 2016، ص38.

اجتماع المجلس الأعلى للأمن: إن المجلس الأعلى للأمن هو هيئة دستورية استشارية مهمتها تقديم الآراء لرئيس الجمهورية في كل القضايا المتعلقة بالأمن والدفاع،[119] نص عليه أول مرة دستور 1976م حسب المادة 125 وتم تكريسه من خلال دستور 1989م في المادة 162 منه، وفي هذه الفترة خصص فصل للمؤسسات الاستشارية لوحده، وأيضا نص عليه دستور 1996م طبقا للمادة 173 منه وفي التعديل الأخير لدستور 1996م المعدل سنة 2016م نصت المادة 197 بأن: "يؤسس مجلس أعلى للأمن يرأسه رئيس الجمهورية مهمته تقديم الآراء إلى رئيس الجمهورية في كل القضايا المتعلقة بالأمن الوطني، يحدد رئيس الجمهورية كيفيات تنظيم المجلس الأعلى للأمن وعمله".[120]

أما تنظيمه وتسييره فقد صدر مرسوم رئاسي رقم 89-196 المؤرخ في 24 أكتوبر 1989م يتضمن تنظيم المجلس الأعلى للأمن، حيث يتشكل من:

- رئيس الجمهورية.
- رئيس المجلس الشعبي الوطني.
- رئيس الحكومة، أي الوزير الأول حاليا.
- وزير الداخلية.
- وزير العدل.
- وزير الاقتصاد.
- أركان الجيش الوطني الشعبي.[121]

ويتولى المجلس الأعلى للأمن عدة مهام منها تقديم الآراء إلى رئيس الجمهورية في القضايا المتعلقة بالأمن وتشمل ميادين النشاط الوطني أو الدولي ولاسيما ما يتعلق بـ:

- تحديد الأهداف في مجال أمن الدولة من أجل ضمان سير مؤسساتها وحمايتها من أي خطر يهدد سلامتها واستقلالها على مستوى التراب الوطني والحفاظ على رموز السيادة الوطنية وعدم المساس بها.
- يقدم الوسائل والمعلومات العامة من أجل استعمالها.
- القيام بمختلف الاجراءات التنسيقية العامة لتحضير واختيار الوسائل والموارد المتعلقة في هذا المجال.
- كما يجتمع المجلس الأعلى للأمن وجوبا في الحالات الاستثنائية المنصوص عليها في الدستور خاصة الحصار وحالة الطوارئ.

1- **الاجتماع الوجوبي للبرلمان:** أوردت الفقرة 4 من المادة 107 من الدستور إلزامية اجتماع البرلمان بقوة القانون إثر إعلان الحالة الاستثنائية باعتبار أن هذا الاجتماع يعد وسيلة مهمة لتمكين ممثلي الشعب من متابعة الأوضاع باستمرار، هذا من جهة ومن جهة ثانية كتدعيم لمشروعية قرارات رئيس الجمهورية.[122]

2- **استشارة الوزير الأول:** يعتبر الوزير الأول عضو في مجلس الأمن ورغم ذلك ذكره المؤسس الدستوري ضمن الشخصيات الواجب أخذ رأيها قبل إعلان حالتي الطوارئ والحصار باعتباره الساهر على تنفيذ القوانين أو التنظيمات.

3- **استشارة رئيس المجلس الدستوري:** لأن ذلك القرار ستكون له آثار خطيرة على حقوق وحريات المواطنين وباعتبار أن المجلس الدستوري هو المكلف بالسهر على احترام الدستور فيجب

---

[119] عبد العزيز برقوق، ضوابط السلطة التنفيذية في الظروف الاستثنائية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق فرع القانون الدستوري، كلية الحقوق، جامعة الجزائر. 2002، ص63.

[120] التعديل الدستوري سنة 2016 المادة 197.

[121] **المرجع نفسه.**

[122] المادة 04 من المرسومرقم 89-196 المؤرخ في 24 أكتوبر 1989م يتضمن تنظيم المجلس الأعلى للأمن .

استشارته من أجل تجنب التعسف لكن رئيس الجمهورية ملزم بالاستشارة دون أن يلتزم بالأخذ بنصائحها.

ثالثا: صلاحيات رئيس الجمهورية في تقرير التعبئة العامة وإعلان الحرب.

1- **التعبئة العامة:** يقصد بالتعبئة العامة: "جعل المرافق العامة والخاصة وكل ما يهم المجهود الحربي من أفراد وعتاد وأموال تحت تصرف وطلب الحكومة وبالتالي يمكن تأميم ومصادرة العديد من المفقودات والعقارات تحت شعار المشاركة في المجهود الحربي، كما يمكن تحويل العديد من الصناعات إلى الاختصاصات الحربية."

تقرير التعبئة العامة من الصلاحيات المحصورة لرئيس الجمهورية وهذا بتأكيد الوارد في الدساتير 1976م، و1989م، 1996م، في المواد التالية 121،[123] 88،[124] 94،[125] إذ تنص هذه الأخيرة على: "يقرر رئيس الجمهورية التعبئة العامة في مجلس الوزراء بعد الاستماع إلى المجلس الأعلى للأمن واستشارة رئيس المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة أما التعديل الدستوري لسنة 2016 فقد نص المادة 108،[126] يقرر رئيس الجمهورية التعبئة العامة في مجلس الوزراء بعد الاستماع إلى المجلس الأعلى للأمن واستشارة رئيس مجلس الأمة ورئيس المجلس الشعبي الوطني، فقد حافظ المشرع الجزائري على نفس المادة الواردة في دستور 98 مع تغير شكلي فقط من المادة 94 بدستور 96 إلى المادة 108 بالتعديل الدستوري الأخير، إذ هناك إجراءات شكلية وجب على رئيس الجمهورية للقيام بها قبل إعلان التعبئة العامة وهي:

1. الاستماع للمجلس الأعلى للأمن.
2. تقرير التعبئة العامة في مجلس الوزراء.
3. استشارة رئيس مجلس الأمة ورئيس المجلس الشعبي الوطني.

2- **حالة الحرب:** وتعتبر هذه الحالة أخطر وأشد وضعية تصلها البلاد بحيث تتجاوز كل الحالات الاستثنائية الأخرى التي تطرقنا إليها سابقا، فقد تناولت حالة الحرب المادة 44 من دستور 1963 التي أعطت صلاحية إعلان الحرب لرئيس الجمهورية، "يقوم رئيس الجمهورية بإعلان الحرب وإبرام السلم بموافقة المجلس الشعبي الوطني، حيث وجب على رئيس الجمهورية أخذ موافقة المجلس الشعبي الوطني بينما نظمتها بشكل غير صريح المادة 59 من نفس الدستور التي لم تفرق بين أنواع الحالات الاستثنائية، واكتفت بإيراد عبارة شاملة وعامة وهي "الاجراءات الاستثنائية في حالة خطر داهم يتخذ رئيس الجمهورية كل الاجراءات الاستثنائية الكفيلة بإنقاذ استقلال الأمة ومؤسساتها الجمهورية"[127].

هذا يعني أن الاجراءات الاستثنائية قد تكون حالة طوارئ وقد تكون حالة حصار وقد تكون حالة حرب ...إلخ، وهذا على غير ما ورد في أحكام المواد 122، 123، 124، من دستور 1976م التي وضحت وحددت نوع الإجراء الذي يتخذه رئيس الجمهورية في حالة وقوع عدوان فعلي أو وشيك الحصول حسب ما نصت عليه الترتيبات الملائمة لميثاق الأمم المتحدة، فإن الإجراء الذي يتخذ هو إعلان حالة الحرب من قبل رئيس الجمهورية، وغير بعيد عن هذا المضمون فإن المواد 89، 90، 91 من دستور 1989م نصت على إمكانية اللجوء لخيار إعلان الحرب إذا وقع عدوان فعلي أو كاد يقع.

---

[123] المادة 121 من دستور 1976.

[124] المادة 88 من دستور 1989.

[125] المادة 94 من دستور 1996.

[126] المادة 108 من التعديل الدستوري 2016.

[127] مصطفى رباحي، **الصلاحيات غير العادية لرئيس الجمهورية في ظل دستور 1996، مرجع سابق**، ص 63.

وبعد التعديل الدستوري لسنة 1996م فإن هذه الحالة الحاسمة في حياة الوطن نصت عليها المواد 94، 95، 96 وأضافت شروط أخرى تتولى شرحها في شروط إعلانها.[128]

الاجراءات الواجب اتخاذها قبل إعلان حالة الحرب:

1- **اجتماع مجلس الوزراء:** يعتبر قرار اللجوء إلى الحرب من القرارات التي تهم الأمة لذلك أقر المؤسس الدستوري قبل إعلان حالة الحرب اجتماع مجلس الوزراء لتبادل وجهات النظر والتشاور حول هذا الموضوع، والحكمة من ذلك إشراكهم ولو بطريقة غير مباشرة في اتخاذ القرارات الكبرى المتعلقة بمصير الوطن.
2- **الاستماع إلى المجلس الأعلى للأمن:** وهو المقام الثاني أين تتلخص مهمته في تقديم الرأي إلى رئيس الجمهورية في كل القضايا المتعلقة بالأمن الوطني، هذا الاختصاص المخول لمجلس الأمن الذي تفصح عنه المادة 173 من دستور 1996م المفرعة عن المادة 125 من دستور 1976م،[129] أما التعديل الدستوري الأخير فقد نصت المادة 109 على "الاستماع للمجلس الأعلى للأمن،[130] وفي هذه الحالة يلزم الرئيس على الاستماع إلى رأي المجلس الأعلى للأمن، لكن الأخذ برأيه أولا يبقى لرئيس الجمهورية كل الحرية بالأخذ بمشورتهم أو لا.
3- **استشارة رئيس مجلس الأمة ورئيس المجلس الشعبي الوطني:** ظهر هذا الشرط حديثا في دستور 1996م الذي أنشأ الثنائية البرلمانية وفرض أخذ رأي مجلس الأمة كإجراء شكلي قبل إعلان الحرب، وإن القصد من هذه الاستشارة هو إبلاغ البرلمان بإعلان حالة الحرب وليس على أساس مناقشة قرار رئيس الجمهورية.
4- **استشارة رئيس المجلس الدستوري وتوجيه خطاب للأمة:** تم إضافة استشارة رئيس المجلس الدستوري في حالة إعلان الحرب في التعديل الدستوري الأخير لسنة 2016م،[131] فهذا الشرط لم تنصص عليه الدساتير السابقة ليتولى بعدها رئيس الجمهورية بتوجيه خطاب للأمة وهذا الشرط كان موجودا أيضا في دستور 96 حيث وحب على رئيس الجمهورية توجيه خطاب للأمة ينبهها فيه بالوضعية الجديدة المتمثلة في وقوع عدوان وموجهته بالحرب، ولا يخفى على أحد أهمية هذا الخطاب لأنه يؤدي إلى توجيه الشعب وتماسكه للدفاع عن الوطن وذلك بالالتفاف حول رئيس الجمهورية المسؤول الأول عن الدفاع وحامي الدستور.

إن إعلان حالة الحرب من طرف رئيس الجمهورية تترتب عليه مجموعة من الآثار نذكرها كما يلي:

1. **إيقاف العمل بالدستور:** وهذا لغرض تركيز جميع السلطات في يد رئيس الجمهورية لتمكينه من اتخاذ اجراءات سريعة في مواجهة العدوان الخارجي، وبالتالي التخلي مؤقتا عن مبدأ الفل بين السلطات، وسبب ذلك أن حالة الحرب الشديدة الخطورة تفرض منح ديكتاتورية للرئيس لمواجهتها، بحيث أن خطر انحراف السلطة التنفيذية لا يقارن بخطر الأزمة ذاتها (الحرب) حيث لا يوجد خيار بين الاعتراف بهذه السلطة أو عدم الاعتراف بها، ولذلك يحل التنظيم الديكتاتوري في فترات الأزمة ويتقرر لمصلحة السلطة التنفيذية.[132]
2. **إمكانية تمديد فترة رئاسة الجمهورية إلى غاية انتهاء الحرب:** نظرا لحالة الحرب فإن المدة الرئاسية تمتد وجوبا إلى نهاية الحرب بحيث خلال هذه الفترة يوقف العمل بجميع القوانين العادية بما فيها قانون الانتخابات فضلا عن التشريع الأساسي المتمثل في الدستور الذي نصت

---

[128] **المرجع نفسه**، ص 64.

[129] منيرة بلورغي. **المركز القانوني لرئيس الجمهورية في الجزائر في الجزائر بعد التعديل الدستوري لسنة 1996م وأثره على النظام السياسي. مرجع سابق.** ص 45.

[130] المادة 109، من التعديل الدستوري 2016.

[131] محمد أومايوف، **الطبيعة الرئاسوية للنظام السياسي الجزائري**. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص القانون، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2013) ص 65

[132] مصطفى رباحي، **مرجع سابق**، ص 34.

عليه المادة 110 من التعديل الدستوري الأخير، "يوقف العمل بالدستور مدة الحرب ويتولى رئيس الجمهورية جميع السلطات وإذا انتهت المدة الرئاسية تمدد وجوبا إلى غاية نهاية الحرب.[133]

3. **تولي رئاسة الدولة وممارسة صلاحيات الحرب من قبل رئيس مجلس الأمة في حالة شغور منصب رئيس الجمهورية:** في حالة استقالة الرئيس أو حدوث مانع له خلال الحرب فإن جميع الصلاحيات تنتقل لرئيس مجلس الأمة وهذا ما أكدت عليه المادة 110 صراحة في الفقرة الثالثة التي تنص على: "في حالة استقالة رئيس الجمهورية أو وفاته أو حدوث أي مانع آخر يخول رئيس مجلس الأمة باعتباره رئيسا للدولة كل الصلاحيات التي تستوجبها حالة الحرب حسب الشروط نفسها التي تسري على رئيس الجمهورية، في حالة اقتران شغور رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الأمة يتولى رئيس المجلس الدستوري وظائف رئيس الدولة حسب الشروط المبينة سابقا".[134]

إن هذه الصلاحيات التي اطلعنا عليها في هذا المطلب والمتمثلة في التعبئة العامة وإعلان حالة الحرب التي خولها الدستور الجزائري للرئيس في الحالات الاستثنائية تجعله الفاعل الأساسي في ضبط ورسم السياسة الأمنية للدولة حيث أعطاه الدستور حصرا إعلان حالة الحرب دون سواه كما أعطاه كل الصلاحيات (التنفيذية، التشريعية، ....) عند حدوث الحرب وهو ما يجعل من منب رئيس الجمهورية المنصب الأساسي الذي من خلاله توجه وترسم الساسة الأمنية للدولة.

المطلب الثالث: دائرة المصالح الأمنية (CSS).

قام رئيس الجمهورية وفي مرسوم غير منشور بحل دائرة الاستعلام والأمن (DRS) وعوضها بدائرة المصالح الأمنية حيث تم إعادة هيكلة هذا الجهاز، وتأتي هذه الهيكلة الجديدة للأجهزة الأمنية لتوحيد العمل الاستعلاماتي ضمن الرؤية الجديدة التي تتماشى ومتطلبات "الدولة المدنية"، وتقوم الدائرة الجديدة المكونة من ثلاث مديريات عامة متمثلة في مديرية الأمن الداخلي، ومديرية الأمن الخارجي، ومديرية الأمن التقني، من أجل التنسيق بين الأسلاك الأمنية المشتركة من جيش ودرك وشرطة على أن تتركز مهام المديريات الفرعية فيما يتصل بالتحقيقات في القضايا الحساسة بالأمن الداخلي، وقد تم تعيين قيادات جديدة لهذا الجهاز وهي موضحة في الشكل رقم (...)ادناه:[135]

---

[133] المادة 110 من التعديل الدستوري، 2016.

[134] الفقرة الثانية والثالثة من المادة 110 من دستور 2016.

[135] مقال بعنوان: موقعالجزائر 24 مقالمنشوربعنوان "الجزائر 24" تنفردبنشرالهيكلالتنظيميلدائرةالمصالحالأمنية (CSS) تاريخالنشر 11 فيفري 2016م،تاريخالاطلاع: 2019/01/14معبرالموقع: http://aljazair24.com/national/27632.html.

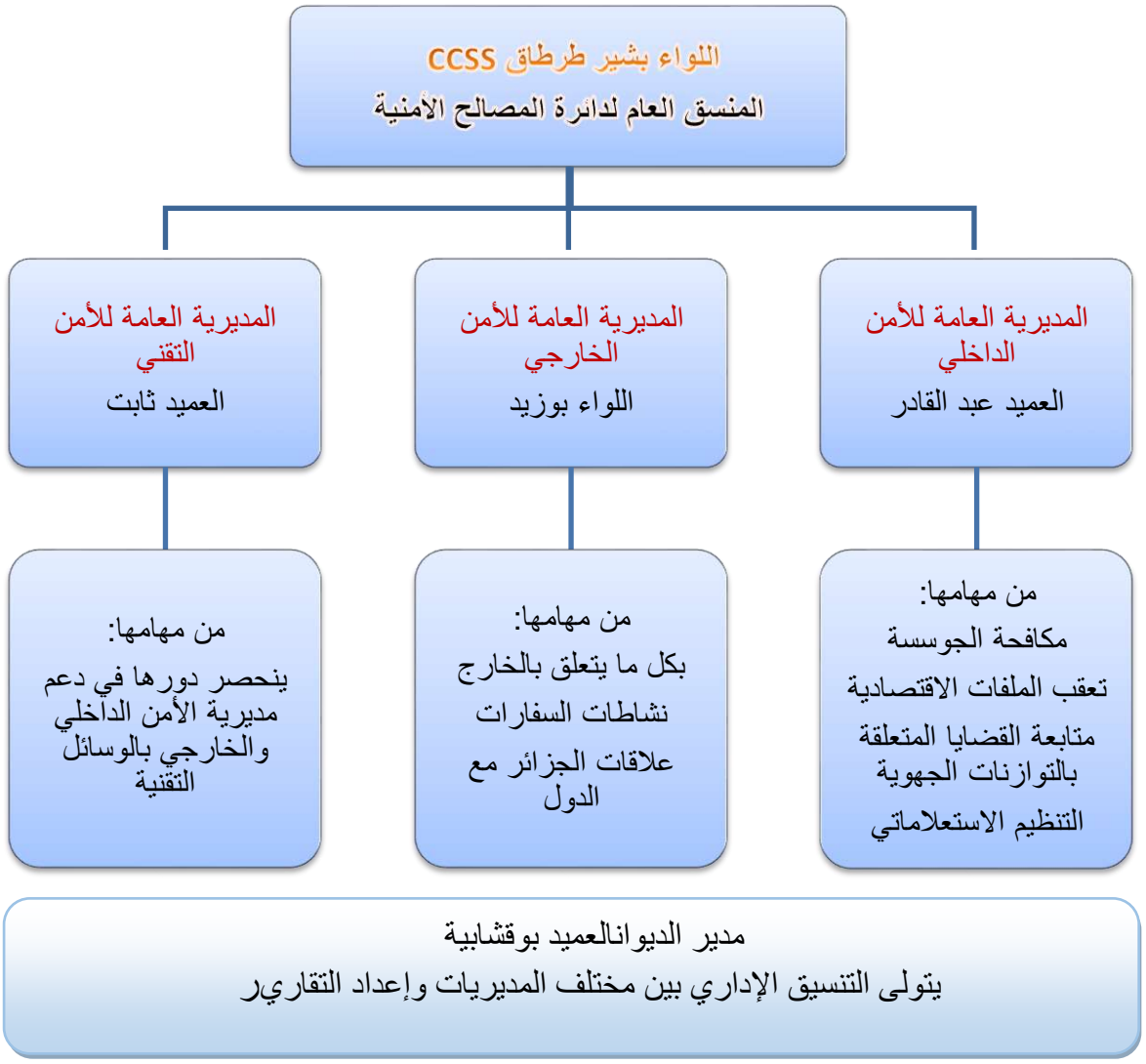

- **المصدر:** موقع الجزائر 24 مقال منشور بعنوان "الجزائر 24" تنفرد بنشر الهيكل التنظيمي لدائرة المصالح الأمنية (CSS) تاريخ النشر 11 فيفري 2016م، تاريخ الاطلاع: 2019/01/14م عبر الموقع: http://aljazair24.com/national/27632.html

من خلال الرسم البياني الذي يوضح هيكلة مدير المصالح الأمنية نلاحظ أنه تم توجيه جميع الأجهزة الأمنية في الجهاز الجديد والمديريات الثلاث التي ذكرناها تتفرع لعدة مديريات فرعية أخرى مثل المديرية العامة للأمن الداخلي التي تتفرع إلى مديريات فرعية ومن مهامها مكافحة الجوسسة وكذا تعقب الملفات الاقتصادية إضافة إلى متابعة القضايا المرتبطة بالتوازنات الجهوية إلى جانب مهام التنظيم الاستعلاماتي، أما مديرية الأمن الخارجي التي هي الأخرى تتفرع إلى مديريات فتتمثل مهامها بكل ما يتعلق بالخارج وكذا نشاط السفارات الجزائرية بالخارج، إلى جانب متابعة علاقات الجزائر مع الدول في حين تقتصر مهام المديرية العامة للأمن التقني على دعم مديريات الأمن الداخلي والخارجي بالوسائل التقنية.[136]

ومع هذه الاصلاحات تم إعادة الضبطية القضائية لجهاز المخابرات بعدما سحبت منهم هذه الصفة سنة 2013م، بحيث تم تمكينهم من توقيف المتهمين وسماع أقوالهم وتسليمهم للجهات القضائية

---

[136] **المرجع نفسه.**

حيث كانوا من قبل يقومون بالتحقيق في كل الجرائم دون استثناء، تكون دائرة الاستعلام والأمن قد استرجعت مصلحة مهمة لديها تستطيع من خلالها القيام بدورها على أكمل وجه[137].

في الأخير يمكن القول أن المؤسس الدستوري قد منح صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية يستطيع من خلالها التحكم في السياسة الأمنية للبلاد فهو حامي الدستور والقائد الأعلى للقوات المسلحة ووزير الدفاع في وقت واحد وهي المناب التي من خلالها يقوم بالتعيين في المناصب العسكرية وينهي مهامهم، وكذلك يرقي في الرتب العسكرية بصفته وزير الدفاع والقائد الأعلى للقوات المسلحة، ويعد حل دائرة الاستعلام والأمن (DRS) سابقا وإلحاقها برئاسة الجمهورية سنة 2015م وتعيين رئيسها مستشارا لرئيس الجمهورية أصبح رئيس الجمهورية أيضا محتكرا أكثر لرسم السياسة الأمنية بإلحاق جميع أجهزة الاستعلام برئاسة الجمهورية وهو ما يجعله الفاعل الأساسي والرئيس في السياسة الأمنية الجزائرية.

المطلب الرابع: وزارة الشؤون الخارجية (البعد الأمني للسياسة الخارجية الجزائرية).

أولا / السياسة الخارجية بعد الاستقلال(المبادئ والأسس).

بعد الاستقلال في 05 جويلية 1962م أصبحت للجزائر مكانة مهمة أفريقيا وعربيا بعد الثورة الكبيرة التي قامت بها لانتزاع استقلالها من فرنسا التي كانت قوة عظيمة آنذاك فقد تبنت الجزائر نهجا خاصا بها بعد الاستقلال ومبادئ تقوم عليها دبلوماسيتها وسياستها الخارجية، فقد قامت الجزائر بعد الاستقلال بإنشاء جهاز خاص مكلف بالعلاقات الخارجية مع الحركات التحررية 1964م حيث عملت الجزائر على دعم حركات التحرر ماديا ودبلوماسيا وتقنيا من خلال تدريب وتأهيل الثوار كما بذلت الجزائر جهودا من أجل القضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي، بحيث استغلت الجزائر نفوذها في منظمة الوحدة الأفريقية لكسب التأييد لمصر مع اسرائيل وكسبت تأييد منظمة الوحدة الأفريقية لقضية فلسطين[138].

فقد برزت الدبلوماسية الجزائرية خلال فترة حكم الرئيس هواري بومدين حين أطلقت الجزائر مبادرتها من أجل نظام اقتصادي دولي جديد في إطار المؤتمر الرابع لقمة رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز الذي انعقد في العاصمة سنة 1973م، وخلال الدورة الخاصة السادسة للأمم المتحدة المنعقدة في أفريل 1974م حيث أكد الرئيس هواري بومدين على ضرورة إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية العالمية، وكانت الجزائر المحرك الأساسي ورائدة لسياسة ركة عدم الانحياز في هذا الملف، وكانت مواقفها أيضا معارضة للاتحاد السوفياتي سابقا الذي لم يكن يؤيد بعض مبادراتها، كما شكلت مسألة النفط إحدى نقاط الخلاف البارز مع البلدان الغربية، فضلا عن تأميم ثرواتها المنجمية والطاقوية، وقد مارست الجزائر لمدة طويلة سياسة طوعية وصريحة خاصة ضمن البلدان المصدرة للنفط حيث كان لها تأثير بالغ فيما يتعلق باستعادة الدول النامية لثرواتها وهو ما أدى إلى ظهور خلافات عميقة بين الجزائر وبعض القوى الكبرى منها الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية.[139]

هذه كانت التوجهات أو السمات الأساسية للسياسة الخارجية بعد الاستقلال والتي رسخت لمجموعة من المبادئ التي تتميز بها السياسة الخارجية الجزائرية ونذكر منها ما يلي:

---

[2]مقال بعنوان بوتفليقة يختم 2016 بإعادة مكسب لجهاز المخابرات، منشور بتاريخ 2016/12/30م عبر الموقع: https://www.wakteldjazair.com/%d8%a8%d9%88%d8%aa%d9%81%d9%84%d9%8a%d9%82%d9%80%d.

[138]محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الأفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية-الأريتيرية**. (بيروت: دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، 2004) ص140.

[139]صالح بن القبي، **الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم**. (الجزائر: المؤسسة الوطنية للطباعة، د ت) ص10.

1- **العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية:** لقد تميزت السياسة الخارجية بسيطرة العوامل الشخصية عليها إلى حد بعيد وهذا راجع لتجربتها مع الاستقلال، حيث اتسمت بسيطرة مؤسسة الرئاسة على حقل السياسة الخارجية تخطيطا وتنفيذا منذ الاستقلال وهذا راجع إلى منح الدساتير الجزائرية سلطات واسعة للرئيس في تحديد وتوجيه السياسة الداخلية والخارجية للبلاد فدستور 1963م في المادة 48 منه منح لرئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة وتسييرها وتنسيق السياسة الخارجية والداخلية، أما دستور 1989م فنصت المادة 74 منه على أن رئيس الجمهورية يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها وبذلك فإنه يعين سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج ويسلم أوراق الاعتماد للممثلين الدبلوماسيين الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم، وأيضا ما تم تكريسه في دستور 1996م من خلال ما عبرت عنه المادة 77 إذا كانت السيطرة الرئاسية على صناعة القرار في السياسة الخارجية من الناحية الدستورية فإنها تسيطر كذلك من الناحية الفعلية باعتبارها أنها أحد القواعد الهامة في السياسة الداخلية.[140]
وهو ما أكده أيضا التعديل الدستوري لسنة 2016 حيث أعطى صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية حيث يتمتع بدور محوري في السياسة الخارجية فهو المقرر والموجه والموقع والمصدق على المعاهدات الدولية، وهذا وفقا للمادة 91 من الدستور حيث نصت صراحة على أنه[141]: "يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها"، وأنه يبرم المعاهدات الدولية ويصادق عليها"، ونصت المادة 92 على أن رئيس الجمهورية يعين سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج وينهي مهامهم ويتسلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم.[142]

2- **الهوية الوطنية للسياسة الخارجية الجزائرية:** يمكن القول أن مبدأ الاستقلال الوطني هو أهم مبدأ معرف في السياسة الخارجية الجزائرية وهو يعني استقلال القرار السياسي ورفض التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لتحقيق مفهوم السيادة الوطنية وترفض الجزائر أدنى تدخل خارجي في قراراتها الوطنية والاستقلالية التامة في القرارات المتخذة والسلوكيات المنتهجة في الشؤون الخارجية والرفض القاطع للهيمنة أو الخضوع لأي تأثير خارجي كان أو أي طرف، وقد عبر الرئيس هواري بومدين آنذاك صراحة عن هذا المبدأ بقوله: "يجب أن نمتلك القدرة على مقاومة كل القوى الخارجية مهما كان موقعها من التأثير على سياساتنا وقراراتنا، بالنسبة لنا الاستقلال الوطني يعني رفض التدخل في شؤوننا الداخلية وأي محاولة للتأثير على سياساتنا وعلى القرارات مهما كانت داخلية أو خارجية، الاستقلال الوطني يمثل لدولتنا شعبا وثورتنا أحد المثل العليا التي يجب أن نحفظها ونعززها.[143]

ولعل أكثر ما يثير الانتباه هو أن هذا المبدأ كان يعني في الاتجاه المقابل حرص السياسة الخارجية الجزائرية الثابت على احترام سيادة الدول الأخرى واستقلاليتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ومنذ تأسيس الدولة الجزائرية كان مبدأ عدم التدخل مبدأ أساسيا ومحوريا بالنسبة لسياستها الخارجية انطلاقا من اعتقاد مفاده ان السيادة الجزائرية مقدمة وأن تطبيق هذا المبدأ يجب أن يبدأ باحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.[144]

3- **مبدأ عدم التدخل بوصفه ترجمة لعقيدة السياسة الخارجية:** ينص ميثاق الأمم المتحدة ومواثيق مختلف المنظمات الإقليمية التي تملك الجزائر عضوية فيها مثل جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي على مبدا عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتعد الجزائر من ضمن

---

[140]محمد الطاهر عديلة، **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية، 1999-2004**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2005) ص84.
[141]المادة 91 من التعديل الدستوري لسنة 2016.
[142]المادة 92 من التعديل الدستوري لسنة 2016.
[143]رابح زغوني، **أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح، دراسة حالة الربيع العربي**، مجلة سياسات عربية، سنة 2016، ص 84.
[144]**المرجع نفسه.** ص89.

الدول الملتزمة بهذا المبدأ، والحريصة على تطبيقه من مطلق أن التقيد بهذا المبدأ بغرض الاحترام المتبادل للأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ما بين الدول المتجاورة وهو أمر مؤسس لعلاقات حسن الجوار الضرورية لحفظ السلم وخلق الاستقرار الدائم غير أن حرص الدبلوماسية الجزائرية على تطبيق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول في ضوء الالتزامات القانونية الناشئة عن العضوية في المنظمات الدولية والإقليمية لا يمكن أن يؤدي إلى فهم سطحي للمبدأ في الحالة الجزائرية بتفسير أكثر عمقا للمبدأ وانطلاقا من النسق العقيدي الوطني وخبرة المجتمع الجزائري في التعامل مع الاستعمار، ثم امتلاكه ثقافة سياسية تحمل تصورا سليبا للتدخل الخارجي بوصفه يحمل الاضطراب والفوضى للمجتمع الذي يكون عرضة للتدخل ومن أجل ذلك نشأت السياسة الخارجية الجزائرية على مبدأ سياسي ثابت تأسس على رفض التدخل في النزاعات الداخلية قصد مساعدة المجتمعات المشتتة على تجاوز أزمتها واستعادة وحدتها وقد ترجم ذلك إلى عقيدة عسكرية تمنع إرسال الجيش الجزائري خارج الحدود الوطنية حتى لو تعلق الأمر بعمليات حفظ السلام وبنائه[145]، فقد نصت المادة 31[146] من التعديل الدستوري 2016 على أنه تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتبني مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه.

لذلك التزمت الجزائر بالحياد والحفاظ على علاقاتها الجيدة مع الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وأصبح هذا من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

4- **دعم الشعوب في تقرير مصيرها:** قد نصت المادة 30 من التعديل الدستوري 2016م على أن الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والاقتصادي والحق في تقرير المصير، وضد كل تمييز عنصري، ويستمد هذا المبدأ من نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار في سبيل الحصول على تقرير مصيرها وعلى الرغم من بعض ملامح البراغماتية التي أضافها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على السياسة الخارجية منذ توليه للحكم 1999م خصوصا بتنويع الشركاء شرقا وغربا بعيدا عن الفضاء القريب، فإن ذلك لم يمس جوهر عقيدة السياسة الخارجية الجزائرية ولاسيما فيما يتعلق بمبدأ تقرير المصير لأن سيادة الدول تبقى الأساس المتين للأمن والاستقرار وفق المقاربة الجزائرية للسياسة الخارجية.

ثانيا/البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية.

إن الجزائر بثقلها التاريخي والحضاري تلعب أدوارا مهمة عبر سياستها الخارجية إذ أصبحت تلعب أدوارا ذات طابع أمني وتساهم في حل النزاعات بين الدول وهو سنفصل فيه في هذا المطلب:

1- **الوساطة الجزائرية في حل النزاعات في منطقة القرن الأفريقي:** شهدت منطقة القرن الأفريقي صراعات عديدة كان أهم أطرافها إثيوبيا واريتيريا على مدار سنوات من أجل قضايا الحدود وللإشارة فمنذ انطلاق الحرب فإنها لم تحظى بأية معالجة دولية كفيلة بحلها نهائيا لا على مستوى الدول ولا على مستوى منظمة الأمم المتحدة وتعد الأراضي الأريتيرية امتداد للهضبة الأثيوبية حيث تحدها شمالا، ويرجع الصراع بينهما إلى هام 1896 أين وقعت معاهدة أديس أبابا التي حددت الحد الفاصل بينهما لتظهر أريتيريا وحدة مستقلة لكن حاجة أثيوبيا لمنفذ بحري جعلها تعود وتطالب بضم أريتيريا وهو ما دفع المنظمة الأممية لإقامة اتحاد فدرالي بينهما في عام 1950م سمح لإثيوبيا باستخدام موانئ أريتيريا.[147]

---

[145] **المرجع نفسه.** ص 89.

[146] المادة 31 من التعديل الدستوري 2016.

[147] رؤوف بوسعدية، **دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية**، (مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد التاسع، جوان 2016) ص161.

هدأت الأوضاع نسبيا خلال هذه الفترة إلى أن سعت أريتيريا لفرض وجودها من خلال صك عملة خاصة بها مساوية للعملة الأثيوبية مما أثار حفيظة هذه الأخير التي رفضت التعامل بها وتم الاتفاق على استخدام العملة الصعبة في التجارة المشتركة بينهما لكن هذا الأمر سبب صعوبات اقتصادية لأريتيريا ردت عليها بفرض رسوم جديدة على حركة الموانئ فقامت أثيوبيا بغلق حدودها في وجه البضائع الأريتيرية وفرضت تأشيرة على مواطنيها مما أدى إلى انفجار نزاع حدودي جديد بين البلدان.[148]

لقد تدخلت الدبلوماسية الجزائرية لاحتواء الأزمة في القرن الأفريقي بين إثيوبيا وأريتيريا بعد انعقاد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات للقمة 35 لمنظمة الوحدة الأفريقية بالجزائر من 12 إلى 14 جويلية 1999م وتقدمت الجزائر بوثيقة اتفاق بين الدولتين المتنازعتين في إطار منظمة الوحدة الأفريقية، حيث أعلنت أريتيريا قبولها المباشر للوثيقة في حيث تحفظت عليها إثيوبيا بالرغم من إبداء موافقتها المبدئية للوثيقة.

وقد تم تكليف السيد **أحمد أويحي** المبعوث الشخصي للرئيس الجزائري بمتابعة توصيات القمة وبقيت الجزائر تسعى من أجل الوصول إلى حل سلمي للنزاع وتم تشكيل فريق عمل تحت إشراف المبعوث الشخصي للرئيس الجزائري يضم كلا من عضوية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي حيث اجتمع هذا الفريق بالجزائر ونتج عن هذا الاجتماع ترتيبات فنية لتطبيق الاتفاق وطرق تنفيذه، ليقوم بعدها السيد أحمد أويحي بجولة بين الدولتين في شهر أوت 1999م، وتم القيام بمفاوضات غير مباشرة في الجزائر في الفترة من 29 أفريل إلى غاية 05 ماي 2000م بمشاركة وزيري خارجية الدولتين وبحضور ممثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، لتنتهي باتفاق تم توقيعه بين الدولتين في 18 جوان 2000م حيث تم توقيع اتفاق وقف إطلاق النار كما تم الاتفاق على وضع نهائي للمواجهات العسكرية بينهما وأن يمتنع كل طرف عن التهديد باستعمال القوة ضد الطرف الآخر وأن يعمل على احترام التطبيق الحرفي لترتيبات الاتفاق الخاص بوقف المعارك وهو ما نصت عليه المادة الأولى في الفقرتين 1 و2 من اتفاق السلام.[149]

وقد وصف الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة توقيع هذا الاتفاق بأنه "انتصار لصوت العقل والقوة الدبلوماسية" بموجبه يمنع استخدام القوة أو التهديد بين الطرفين، وهو انتصار للدبلوماسية الجزائرية في وقف صراع مسلح بين دولتين.

2- **الأزمة المالية:** يعود تاريخ الأزمة في مالي إلى شهر جوان عام 1990م وكانت في الحقيقة عبارة عن مآسي عاشتها فئة "الطوارق" أين ساءت الأوضاع الاجتماعية وهو ما أدى إلى المطالبة بتحسينها حيث قامت حركة "الأزواد" بتشكيل مناضلين أكفاء ذوي قوة عسكرية ووضعت أمامها تحديات كبيرة للمطالبة بحقوقهم الاجتماعية والاقتصادية.

وبدأت الأزمة المالية سنة 2012 بعد سقوط نظام القذافي في ليبيا حيث شرع مئات المسلحين الطوارق المعروفين باسم "حركة تحرير الأزواد" ممن كانوا يقاتلون في ليبيا في فوف كتائب القذافي بالعودة إلى شمال مالي حيث وقعت اشتباكات بينهم وبين الجيش المالي النظامي وتكبد على إثرها الجيش المالي هزائم متتالية مما أدى بالجيش المالي من المطالبة من أنصار الدين الاسلامية الدعم العسكري لمواجهة حركة الأزواد، ولكن لم تستجب الحكومة المالية لمطالب الجيش النظامي فوقع انقلاب عسكري في العاصمة باماكو في 22 مارس 2012م نفذه مجموعة من العسكريين التابعين للجيش المالي وأطاحوا بالرئيس المالي.

وفي سبيل التوصل إلى حل للأزمة أسست الجزائر مقاربة أمنية مبنية على أساس الحل التفاوضي والتسوية السلمية للأزمة، ثم الرجوع إلى الشرعية الدستورية المخترقة والبحث عن

---

[148] **المرجع نفسه**، 161.

[149] محمد بوعيشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الكبرى في القرن الأفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الأريتيرية**، (بيروت: دار الجيل، 2004) ص76.

حل سياسي دائم يحافظ على الوحدة الوطنية والسلامة الترابية والسيادة الوطنية المالية بعيدا عن أي تدخل عسكري أجنبي.
أسس التدخل الدبلوماسي الجزائري في منطقة الساحل على مبدأ حسن الجوار الذي يعد من المبادئ الرئيسية لها حيث نشطت هذه الأخيرة منذ عقود خلت في سبيل ذلك باحتضانها العديد من عمليات الوساطة بين الطوارق والحكومة المالية وأحيانا تعدت الوساطة إلى الحكومة النيجيرية بسبب الحدود المشتركة، وتوجت الجهود بعقد قمة رباعية في جانت بالجزائر في سبتمبر 1990م،[150] ضمت كل من الجزائر وليبيا ومالي والنيجر، حيث أكدت على عدم استعمال القوة لحل مشكلة الطوارق وتدخلت الجزائر بعدها في أكثر من مرة سنة 1992م وسنة 1994م، وأيضا سنة 2006م بعد تجدد الأزمة وبإشراف مباشر من الرئيس الجزائري انتهت باتفاق سلام في جويلية 2006م وثلاث بروتوكولات تنفيذية في 20 فيفري 2007م، وبعد تجدد الصراع على السلطة في 2012م دخلت مالي مرة أخرى في حالة من الفوضى بعد هجوم حركة الأزواد منتصف جانفي على مجموعة من المدن فكان تدخل الدبلوماسية الجزائرية الذي ارتكز على ثلاث محاور أساسية تتلخص في رفض أي تدخل أجنبي في المنطقة وبعث الحوار المباشر بين الأطراف المتنازعة وضرورة السعي للحل السلمي،[151] لتعقد الجزائر بعد ذلك العديد من جلسات الصلح بين الأطراف المتنازعة بالجزائر انتهت أيضا بتوقيع اتفاقية بينهم، وسنفصل في الأزمة المالية أكثر في الفصل الرابع من هذه الأطروحة.

3- **الوساطة الجزائرية في الأزمة العراقية الإيرانية عام 1975م:** ترجع أصول الخلافات العراقية الإيرانية إلى الخلافات الناشئة حول ترسيم الحدود بين البلدين، وقد بقيت هذه الخلافات مشكلة عالقة في العلاقات بينهما لاسيما حول السيادة الكاملة على شط العرب في عام 1969م ألغى شاه إيران **محمد رضا بهلوي** من جانب واحد اتفاقية الحدود المبرمة بين العرق وإيران عام 1937م وطالب بأن يكون خط منتصف النهر هو الحد بين البلدين لتحتل عام 1941 البحرية الإيرانية الجزر الإماراتية **طنب الكبرى** و**طنب الصغرى** و**أبو موسى**، وقطعت العراق علاقاتها بإيران في ديسمبر 1971م اتشمل الخلافات أيضا احتلال إيران المناطق الحدودية وهي **قوس الزين** و**بير علي** و**الشكره**، وفي عام 1972 بدأ الصراع العسكري بين إيران والعراق، وفي سنة 1975م بادر الرئيس هواري بومدين بالاتصال بالعراق وإيران مقترحا التفاوض المباشر بينهما في الجزائر حول القضايا المختلف عليها ووافق العراق على هذه المبادرة رغبة منه في إنقاذ أمن العراق ووحدته الوطنية وتكللت المفاوضات بعقد اتفاقية الجزائر في مارس 1975م حيث وقعها عن الجانب العراقي نائب الرئيس العراقي صدام حسين، وشاه إيران وهو ما يحسب أيضا للدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الشائكة بالطرق السلمية وعن طريق المفاوضات.

وللجزائر أدوار متعددة أخرى ذات بعد أمني تساهم في خلها عن طريق الجهاز الدبلوماسي سواء في البعد المتوسطي حيث تساهم الجزائر وبشكل فعال في مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية المنتشرة في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط وكذلك على مستوى منطقة الساحل الذي يعاني العديد من الأزمات الأمنية العميقة نتيجة هشاشة الدول بهذه المنطقة خصوصا مالي وليبيا وكذا تصفية الاستعمار بهذه المنطقة وتقصد به أزمة الصحراء الغربية كل هذه العوامل أهلت وأجبرت الجزائر على لعب أدوار مهمة عن طريق الجهاز الدبلوماسي من أجل حل هذه النزاعات بالطرق السلمية والابتعاد عن العنف وسنفصل في هذه الأزمات وكيف تؤثر على الأمن القومي الجزائري في بقية هذه الأطروحة.

---

[150] رؤوف بوسعدية، **دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية. مرجع سابق.** ص163-165.

خاتمة الفصل الأول:

في ختام الفصل الأول الذي تطرقنا فيه للإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الأمنية الجزائرية يمكن أن نستخلص ما يلي:

- ✓ أن تحليل السياسة العامة أصبح اليوم يحتل أهمية كبرى وأنه يمثل عملية منهجية للوصول إلى أنجح الحلول المتاحة للمشكلات والقضايا التي تواجه المجتمعات والحكومات والدول، كما يمثل جهدا نقديا موضوعيا وتقويميا لتحديد خيارات السياسة العامة وأفضلية معطياتها، فتحليل السياسة العامة اليوم له من الأهمية ما يجعله قطاعا أساسيا في حقل السياسة العامة وهو ما تطرقنا إليه بالتفصيل في الشق الأول من هذا الفصل.
- ✓ أما الشق الثاني من هذا الفصل فقد تطرقنا فيه إلى مفهوم الأمن وتطوره، وكذا أطره النظرية، ونستنتج أنه نتيجة للتطور المتسارع الذي يعرفه العصر الحديث أثر بشكل مباشر على الأمن بمختلف مستوياته سواء على مستوى الدول أو على المستوى العالمي، أو على المستوى الفردي، وحتى الثقافي والاجتماعي حيث أصبح الأمن يمس جميع القطاعات، لذلك كان وجوبا على المفكرين التطرق للأمن وبحث حلول للتهديدات المتزايدة التي يشهدها الواقع المعاصر، وهو ما انعكس على التنظير في المجال الأمني عبر تعدد النظريات والأفكار.
- ✓ أما الشق الثالث والأخير من هذا الفصل لقد قمنابتسليط الضوء على أهم المؤسسات الرسمية التي تساهم في صناعة السياسة الأمنية الجزائرية وهي المؤسسة العسكرية ورئاسة الجمهورية والمؤسسة الشرطية والجهاز الدبلوماسي الذي يساهم أيضا في رسم وتنفيذ توجهات الجزائر في السياسة الأمنية، وإن الموقع الجيوسياسي المهم للجزائر جعلها فاعل رئيسي إقليميا وعربيا وأفريقيا ومتوسطيا وفي نفس الوقت فرض عليها العديد من التحديات نتيجة التهديدات والأخطار الجديدة المتعددة التي أصبحت تؤثر على الدول فالأمن اليوم لا يتمثل في حماية الحدود فقط والدفاع عن الوحدة الترابية للدولة بل يتعداه إلى الأمن الثقافي والأمن المجتمعي والأمن السيبراني وهذا نتيجة لتقارب المسافات إثر "العولمة" بين الدول والتطور التكنولوجي الهائل الذي يميز العصر الحالي لذلك كان واجبا على الدولة الجزائرية أن تطور مؤسساتها لتواجه هذه التحديات الجديدة وقد قمنا في هذا الفصل بالتركيز فقط على الفواعل الرسمية المهمة في صنع الأمن الجزائري بحيث سنتطرق لبعض الفواعل غير الرسمية ونقصد بها بالخصوص الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الفصل الثاني من هذه الدراسة، حيث تساهم هذه الأخرى في صناعة السياسة الأمنية ولو بشكل غير مباشر كما أن أداءها ونشاطها له تأثير مباشر على الأمن القومي للدولة.

الفصل الثاني:
فواعل الأزمة الأمنية بالجزائر
(السياسات والمبادرات)

مقدمة الفصل:

شهدت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال العديد من الأزمات السياسية لكنها لم تتطور لتصل إلى المواجهة المسلحة ومع بداية التوجه للتعددية وما رافقها من مخاض عسير بعد استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد وإلغاء المسار الانتخابي مما أدخل الجزائر في دوامة عنف مسلح لم يسبق وأن شهدتها من قبل كاد يعصف بالدولة الجزائرية مع اشتداد الأزمة الأمنية في منتصف التسعينيات من القرن الماضي وهذا ماجعل صانعي القرار يبحثون عن حلول للخروج من هذه الأزمة بطرح العديد من المبادرات وهو ما سنفصل فيه في هذا المبحث مع التركيز على الدور الذي لعبته الفواعل غير الرسمية (الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني) في إيجاد حلول للأزمة ومدى مساهمتها وتأثيرها في صناعة القرار الأمني في هذه الفترة الحرجة من تاريخ الجزائر وهذا وفقا للمباحث التالية :

- المبحث الأول: جذور الأزمة الأمنية في الجزائر.
- المبحث الثاني: مبادرات الفواعل الرسمية والغير الرسمية لحل الأزمة (فترة التسعينات).
- المبحث الثالث: سياسة الوئام المدني (الأهداف والحلول والنتائج).
- المبحث الرابع: ميثاق السلم والمصالحة الوطنية ودوره في حل الأزمة الأمنية في الجزائر.

المبحث الأول: جذور الأزمة الأمنية في الجزائر.

لم تكن نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي سنوات عادية بالنسبة للجزائر فقد كانت سنوات صعبة كادت تعصف بالدولة الجزائرية بعد اندلاع أزمة أمنية معقدة أدخلت الجزائر في نفق مظلم، كان الخروج منه صعبا ومكلفا، وهناك العديد من الأسباب والعوامل التي تشابكت مع بعضها البعض وساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في اندلاع هذه الأزمة والتي سنتناولها بالتفصيل في هذا المبحث وفقا للمطالب التالية:

المطلب الأول: الأسباب الداخلية للأزمة الأمنية في الجزائر.

هناك العديد من الأسباب الداخلية التي أدت إلى انفجار الأزمة الأمنية بالجزائر وتتنوع بين أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية وحتى ثقافية ويمكن شرحها كما يلي:

1- الأسباب السياسية: ظل النظام السياسي الحاكم منذ سنة 1962م إلى غاية سنة 1988م معتمدا على الحزب الواحد المتمثل في جبهة التحرير، قائد الكفاح المسلح ومحقق الاستقلال وأكثر من ذلك المتحكم والمسيطر على الحياة السياسية والمجتمع، حيث أكدت المواثيق الوطنية والرسمية على أن الجبهة هي المؤسسة الأولى التي تتصدر بقية المؤسسات بل هي الدولة بعينها، وهي الوحيدة المحتكرة لجميع أوجه النشاط السياسي ما أعطاها دور الموجه والمرشد السياسي إلى غاية صدور دستور 1989م، وهذا الامتياز الذي خص به حزب جبهة التحرير الوطني أدى بها إلى ربط نفسها بالدولة رافضة وجود أي تيارات سياسية أخرى منافسة لها ترتب عنه العديد من الأزمات إضافة إلى ذلك احتكار السلطة كأحد أهم مميزات النظام السياسي الجزائري وخضوعها عمليا لسلطة وتحكم قائد واحد (رئيسي) يجمع بين منصب رئيس الدولة والأمين العام للحزب كنتيجة حتمية لتعبئته الواسعة لدى الجماهير أو لدوره في النضال من أجل الاستقلال وكذا برامجه الإصلاحية لفائدة الفئات الاجتماعية الأكثر احتياجا، واحدة من الأسباب التي ساهمت في شخصنة السلطة.[152]

قد كانت السلطة متمركزة بشكل رئيسي في رئاسة الجمهورية حيث كانت هذه المؤسسة محورا أساسيا للنظام السياسي الجزائري منذ الاستقلال وهذا على حساب بقية المؤسسات الأخرى بالإضافة إلى هذه المركزية المؤسسة التي تنتهي في الغالب إلى قبضة الرئيس فإن الميزة الثانية لهذه المؤسسات هي ضعف الأداء وانعدام الفعالية ويرجع ذلك إلى عدم الاستقرار داخلها وعدم استقلالية قراراتها وهي في خدمة الهيئة التنفيذية بعيدة عن المهمة الأساسية لها (تمثيل وحماية مصالح المواطن).[153]

هذه الأوضاع التي كانت سائدة في نهاية الثمانينات مع استمرار الصراع داخل دوائر الحكم وأجنحته، هذا الصراع ليس وليد فترة زمنية متأخرة من حياة النظام السياسي الجزائري بل هو متجذر فيه، وترجع أصوله إلى ممارسات هذه النخب أثناء وبعد حرب التحرير، فقد عرف النظام أشكالا متنوعة من الصراعات ابتداء من الصراع بين السياسيين والعسكريين والصراع الجهوي ما بين الولايات آنذاك وصولا لصراع داخل مختلف الأجهزة الحاكمة، حزب جبهة التحرير الوطني والمؤسسة العسكرية.

كل هذه العوامل أدت إلى انهيار شرعية النظام السياسي الجزائري الذي لم يصبح يتمتع بثقة المواطنين ونتج عنه أيضا أزمة مشاركة وهو عزوف المواطنين عن المشاركة السياسية، حيث كانت الثقافة السائدة آنذاك هي التعبئة وليس المشاركة، قصد الاستحواذ على الضمير الجماعي للقاعدة وحماية خيارات الأمة ومواجهة أي محاولة للمساس بها وهو الهدف الظاهري لسياسة التعبئة أمام الهدف الباطني لها والمتمثل أساسا في عدم السماح لأي معارضة نظامية قادرة على مناقشة قرارات النظام السياسي ومساءلته ويمكن أن تهدد الدولة والسلطة والنظام.

ونتج عن أزمة المشاركة السياسية أزمة شرعية شكلت تهديدا حقيقيا للنظام السياسي كونها تتعلق بعدم تقبل المواطنين المحكومين له وهو الذي طالما استمد شرعيته –في خضم التجربة الاستقلالية- من الشرعية الثورية التي كان هدفها الأساسي إخراج البلاد من التبعية والتخلف إلى تحقيق الاندماج الاجتماعي والتكامل الوطني والوحدة الوطنية وبناء الدولة.[154]

ة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية) ص31.

[152]فاتح النور رحموني، **تأثير الإرهاب على الحوارات الأمنية في منطقة المتوسط منذ نهاية الحرب الباردة.** أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015)، ص65.

[153]س

فيان منصوري، **مرجع سابق**، ص 32.

في الأخير يمكن القول أن اغتصاب السلطة واحتكارها من قبل أقلية مسيطرة تتموقع في أجهزة ومؤسسات الدولة والحزب خنق الحريات الفردية والجماعية، وممارسة التضييق على الرأي الآخر فرض قوالب جاهزة ومنع المبادرة والإبداع، وأدى إلى نفي الاختلاف والتمايز وتأكيد أحادية متعسفة في كل المجالات بالإضافة إلى التعسف في استعمال السلطة واحتكار الامتيازات المرتبطة بها نسف الجهاز البيروقراطي وأفشله في أداء مهامه، كل هذه العوامل كانت تصب في زعزعة الثقة وهزها بين الحكام والمحكومين وحتى بين قيادات جبهة التحرير الوطني ومناضليها، وساهم هذا كله في تكريس التناقض بين القرار السياسي والواقع الذي تعيشه الجماهير والطبقات الشعبية كل هذه العوامل كانت من الأسباب المباشرة التي ساهمت في اندلاع الأزمة الجزائرية.

2- **الأسباب الاقتصادية والاجتماعية:** نظرا لارتباط الاقتصاد الجزائري بعائدات النفط فإن مؤشرات النشاط الاقتصادي بينت بوضوح مدى خطورة الأزمة التي عرفتها الجزائر ابتداء من منتصف الثمانينات والتي تجلت مظاهرها من خلال مجموعة من الاختلالات أهمها تقلص مداخيل صادرات السلع والخدمات من 13 مليار دولار أمريكي سنة 1985م إلى 9,5 مليار دولار أمريكي سنة 1989م نتيجة انخفاض سعر البترول من 40 دولار للبرميل إلى 13 دولار سنة 1986م ثم 11 دولار سنة 1988 مع ما رافقه من انخفاض في قيمة الدولار في حد ذاته، وانخفاض احتياطي الجزائر من العملة الصعبة من 2,81 مليار دولار أمريكي سنة 1985م إلى 0,84 مليار دولار سنة 1989م، كما انخفضت نسبة قيمة الديون سنة 1989م إلى 07 مليار دولار وهو ما يمثل 67,3% من مداخيل الصادرات الجزائرية وزيادة معدل البطالة بصفة كبيرة حيث كان سنة 1985م يمثل 16,9% وانتقل سنة 1989م إلى 23,4%.[155]

فالأزمة الاقتصادية وما صاحبها من اختلال التوازنات الاقتصادية انعكست سلبا على الأوضاع الاجتماعية للمواطنين وعدم تناسب النمو الديمغرافي والطلب الاجتماعي على التشغيل والسكن والتعليم والصحة وبين النمو الاقتصادي ساهم في استفحال ظاهرة البطالة، وأسفرت بذلك الأزمة الاقتصادية وانعكاساتها الاجتماعية عن تدهور القدرة الشرائية للمواطن وعبرت عن انحراف مجتمعي بين أقلية زادت غنى وأغلبية سكان جددت ربطها مع أهوال الفقر والاستعباد الاجتماعي، ما نتج عنه انحلال الطبقة الوسطى التي تعتبر عماد الاستقرار السياسي والاجتماعي.

حيث أن الإصلاحات الهيكلية التي مست الاقتصاد الجزائري من جراء سياسات التكيف الهيكلي فيما بعد 1990م كان لها تأثيراتها السلبية على مجمل مكونات الطبقات المتوسطة والدنيا فانتشرت البطالة في صفوف الشباب مع تدني لمستوى إشباع الحاجات الاجتماعية الأساسية وبالموازاة مع ذلك تم رفع الدعم تدريجيا من طرف الدولة على الحاجات الغذائية الأساسية نتيجة تخليها عن احتكارها للتجارة الخارجية حتى البرجوازية الصغيرة لم تنج من هذا التدهور في ظروفها المعيشية، كما أن الإصلاحات بالقطاع الخاص كان لها تأثير خطير على الدخل بالنسبة للطبقات الفقيرة، نتيجة فقدانها لوظائفها التي صاحبت عمليات الإصلاح.

ولقد كان تأثير الأزمة الاقتصادية على الناحية الاجتماعية تأثيرا بالغا وهو من الأسباب الأساسية التي أدت إلى الغضب الشعبي ضد السلطة والخروج في مظاهرات شعبية عارمة في أكتوبر 1988م نتيجة لارتفاع أسعار السلع وعدم وجود مناصب شغل وتدني القدرة الشرائية للمواطن.

3- **الأسباب الثقافية وأزمة الهوية:** يعتبر المتغير الثقافي المؤشر الحاسم في الأزمة الجزائرية وهذا تبعا للدور الذي يؤديه، فنجد سلبية الثقافة السياسية في المجتمع الجزائري أثرت على

---

[155] جويدة حمزاوي، **التصور الأمني الأوروبي " نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة باتنة: كلية ا

نظرة الفرد وتصور رأيهم للنظام السياسي والاجتماعي، فالتشتت الثقافي وتضارب منظومات القيم الاجتماعية والحضارية أدى إلى نشوء تجمعات عصبوية مشكلة من جماعات مغلقة جنحت إلى التنازع ومطالب التغيير باعتبارها قاعدة الصراع السياسي بين الوحدات في المجال السياسي لاسيما في علاقة السلطة والمعارضة.[156]

لذلك فقد كان التجاذب السياسي حول الهوية في المجتمع الجزائري عنصر من عناصر الأزمة ويعود ذلك إلى السياسة الاستعمارية التي عملت على القضاء على مقومات الهوية الوطنية وعلى رأسها الدين الاسلامي واللغة العربية وذلك من خلال تشويه وتحريف مفاهيم الدين بتشجيع الطرق الصوفية قاصرة النظر، ومحاصرة العلماء وحركة التنوير التي يقومون بها وفي مقابل ذلك شجعت على تعلم اللغة الفرنسية وما تحمله من أفكار وقيم، هذه الوضعية شكلت أزمة حقيقية لما استعاد الشعب الجزائري استقلاله حيث وجدت الدولة الجزائرية نفسها أمام عقلين أحدهما محافظ وحساس لكل ما يمس الهوية الوطنية والأخرى ترى في الثقافة الغربية وخاصة الفرنسية المخرج الوحيد من التخلف الذي تعرفه الجزائر.

هذه الازدواجية المفروضة سببت الكثير من التوترات داخل النظام السياسي، زادتها مطالب حركة الثقافة البربرية تعقيدا، وقد نتج عن هذا الوضع ظهور ديناميكيات سياسية اتخذت من المسألة الثقافية محورا لنضالها ووجد كل اتجاه من يمثله في دواليب الحكم ولدى النخب الحاكمة مما صعب من الانسجام وحسن التفاعل مع المدخلات الآتية من المجتمع ومن ثم حدوث العجز والتقصير وحالات الانسداد والانقطاع.[157]

وتشير الكثير من الدراسات المهتمة بالشأن الجزائري إلى أن التناقضات الاجتماعية والثقافية وما ترتب عنها من توترات حول إشكالية الهوية إلى الدور الذي لعبته الدولة الوطنية بعد الاستقلال في إجهاض التجارب التي تحقق التراكم التاريخي والإضافات النوعية بحيث أنها لم توفر مجالات ملائمة لكل الأطراف التي شاركت في النضال السياسي والمسلح ضد الاستعمار فقد كان الخطاب الثوري العنيف الذي واجهت به الحركة الوطنية الاستعمار هو نفسه الذي تداولته السلطة الحاكمة في علاقتها بالمجتمع، فبدلا من استيعاب جميع الأطراف السياسية والثقافية ضمن مشروع التعددية في إطار الوحدة ساد المنطق الثوري الإقصائي الذي ولد ردود فعل مختلفة من طرف العديد من القوى الاجتماعية برزت بصفة أكثر وضوحا مع تجلي أزمة هذه الدولة ولهذا ظهرت إشكالية الهوية بهذه الشدة لتطرح نفسها من جديد تحت عدة مسميات وأشكال تارة بمفهومها الثقافي- اللغوي وتارة أخرى بمفهومها الإثني وحتى الديني.[158]

ومما زاد من توتر الموقف الجزائري هو الدور الذي بدأت تلعبه في بداية الثمانينات بعض الحركات الإثنوثقافية الأمازيغية في المطالبة بكيانها الثقافي في داخل إطار الدولة وهو يذكرنا بنفس الدور الذي لعبته بعض الأطراف الأمازيغية أثناء الحركة الوطنية كما أسلفنا سابقا.[159]

وفي هذا الإطار قد يكون من المفيد الإشارة إلى الاضطرابات والمظاهرات التي أشعلتها عناصر هذه الحركات في جامعتي (الجزائر وتيزي وزو) خلال سنوات 1980-1989م للمطالبة بالاعتراف الرسمي لإحياء الثقافة الأمازيغية داخل البلاد، وواقع الأمر أن

لحقوق والعلوم السياسية، 2010)، ص 87.

[156]فاتح النور رحموني، **مرجع سابق**، ص 65.

[156]عبد النور بن عنتر،**مرجع سابق**، ص 96.

[156]محمد علي الجا

بري، **قضايا الفكر المعاصر**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2

003)، ص 164.

[158]رداف طارق، **الاتحاد الأوروبي من استراتيجية الدفاع في إطار حلف الشمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2002)، ص 95.

[158]سليمان عبد الله الحربي، **مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته " دراسة في المفاهيم وا**

الجماعات الأمازيغية في الجزائر كانت تتخوف من عمليات التعريب اللغوي والحضاري العام للبلاد على أساس أنه كفيل بتهديد أشكال تفردهم الذاتي وثقافتهم الاجتماعية التقليدية ويهدد خصوصية وجود لغتهم الشفوية والمكتوبة ذاتها وذلك سواء في التعليم أو في أجهزة الإدارة ووسائل الإعلام أو في ظروف الحياة العامة على المستوى الوطني.

ومن هنا أدت مظاهر التطور التعريبي السريع للجزائر طوال السبعينات وبالنظر إلى إلغاء تدريس اللغة الأمازيغية منذ الاستقلال، إلا أنه لم يظهر التصعيد الخطير لهذه المسألة إلا في سنوات الثمانينات التي شهدت نوعا من التوجه الليبرالي المقيد من طرف الشاذلي بن جديد فأرسل الطلاب شكواهم في هذا الصدد إلى رئيس الدولة مطالبين بإدارة جامعية ديمقراطية ولعدم تدخل السلطات الإدارية وأجهزة الحزب المحلية في الحياة الثقافية الجامعية، كما تمت المطالبة بتعليم اللغة الأمازيغية كلغة ثانية في المدارس الوطنية فهذه الأحداث ذات الطابع الثقافي الهوياتي عمقت من الأزمة الجزائرية وأحدثت شرخا في المجتمع الجزائري انعكس بالسلب على تماسك ووحدة الشعب وكانت أيضا من الأسباب التي غذت التحرك ضد السلطة في ثمانينات القرن الماضي.

المطلب الثاني: الأسباب الخارجية للأزمة الأمنية في الجزائر.

تعتبر البيئة الخارجية من العوامل الأساسية التي ساهمت في التأثير على النظام السياسي الجزائري ودفعه إلى التوجه نحو اصلاحات جديدة تتلاءم والمتغيرات الدولية الجديدة ويمكن إبراز العوامل الخارجية في النقاط التالية:

1- **انهيار الاتحاد السوفياتي والاتجاه نحو القطبية الأحادية:** شهدت الأوضاع الدولية منذ بداية الثمانينات تطورات حاسمة في العلاقات الدولية خاصة بفعل بوادر النظام الدولي الجديد وما أفرزه من توجهات جديدة للنموذج الديمقراطي الغربي.

لقد لعب الظرف الدولي دورا هاما في إقرار النظام الديمقراطي تحت ضغط اقتصادي محض أحيانا، ومن باب الدعاية أحيانا أخرى، ويحصر هذا الظرف بصفة خاصة فيما أحدثته الأفكار والممارسات التي أدخلها الرئيس السوفياتي السابق **"ميخائيل غورباتشوف" (MikhaïlGorbatchev)**في إطار **البيريسترويكا(Perestroïka)**أو إعادة الهيكلة وكذلك**الغلاسنوست(Glasnost)** أو الانفتاحمن تغييرات جذرية في الاتحاد السوفياتي نفسه وأوروبا الشرقية وتطور الحركة الديمقراطية فيها التي أطاحت بالأنظمة الشيوعية واحتكار الحزب الشيوعي للسلطة ثم انهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه وبالتالي أسفرت الديمقراطية الاجتماعية من حيث الممارسة عن انتشار الاستبداد وتفشي الجمود الفكري والعجز عن توفير نموذج ديمقراطي واحد على الصعيد العالمي يقوم على الأسس التي يقدمها النموذج الغربي.

مع تفكك الكيانات السابقة للعديد من دول العالم بالاتحاد السوفياتي السابق ودول البلقان وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها تتربع على قمة الهرم الدولي مما دفعها إلى الترويج للنظام الجديد إعلاميا وسياسيا منذ أواخر الثمانينات باعتباره شكلا من أشكال التحول الكبير في طبيعة العلاقات الدولية ومضمونها، وذلك لتكريس زعامتها السياسية للعالم وتفردها بالقرار الدولي بحكم قيمة اقتصادها العالمي الذي وصفه الكثير أمثال **فرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama)** بأنه يمثل سقف العالم أو نهايته، لذلك حرصت النظم العربية ومنها النظام السياسي الجزائري على أن تبدوا كأنها تساير هذا التوجه العالمي ولا تقف خارجه مما دفع النظام السياسي الجزائري وفقا لتلك المعطيات العالمية لتبني سلسلة من الاصلاحات جسدها دستور 1989م[160] التي بموجبها انتقلت الجزائر من الأحادية الحزبية إلى التعددية والتحول تدريجيا لنظام ديمقراطي.

لأطر.(لبنان: المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008)، ص 19.

[160]سفيان منصوري، **مرجع سابق.** ص 36.

[160]مفيد محمود شهاب، **نحو مفهوم واقعي للأمن القومي العربي، " ورقة قدمت ضمن**

2- **المديونية الخارجية وضغوط المؤسسات المالية الدولية:** لقد لعبت المؤسسات المالية ممثلة في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي الدور الأساسي في تحول الكثير من دول العالم الثالث إلى الليبرالية وذلك من خلال المشروطية السياسية التي يفرضها على المقترضين، فصندوق النقد الدولي وعبر برنامج التصحيح الهيكلي الذي يعتبر الوصفة الأساسية التي يقدمها لكل الدول المأزومة يقوم بتشجيع نظام الخوصصة ورفع الدعم عن المؤسسات العمومية واشتراط انسحاب الدولة التام من المنظومة الاقتصادية وفسح المجال أمام قوى السوق.

وقد وجدت الجزائر نفسها بسبب أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتردية مع نهاية الثمانينات مضطرة إلى خوض هذه التجربة والانخراط في هذا المسار،[161]ففي ثمانينات القرن الماضي بدأت المؤسسات المالية الدولية بفرض شروط صارمة على القروض التي تمنحها الأمر الذي أثر سلبا على العديد من الدول المقترضة ومن بينها الجزائر التي تضاعفت أزمتها منذ صيف 1991م حتى ربيع 1994م في جميع الأبعاد والميادين نتيجة عجزها المالي واشتداد التبعية للواردات وتفاقم العجز في الميزانية بسبب ثقل الديون الخارجية التي بلغت 86 % سنة 1993م بحيث تدهور الوضع من السيء إلى الأسوأ مما فرض عليها اللجوء إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية باتباع الخطوط العريضة لبرامج التكييف الهيكلي المفروضة من طرف المؤسسات المانحة وأهمها التخلي عن تنظيم الأسعار وتخفيض قيمة العملة والتجارة ورفع أسعار الفائدة وإعادة هيكلة جهاز الانتاج والخصخصة التي اعتمدها صندوق النقد الدولي.[162]

وكذلك اتبعت هذا النهج العديد من الدول الغربية التي كانت تريد فرض النهج الديمقراطي على كافة الدول ففي جويلية 1990م أثناء المؤتمر الفرنسي الأفريقي أثار الرئيس **فرانسوا ميتران(François Mitterrand)** إلى أن: "المساعدات الفرنسية في المستقبل سوف تمنح للدول التي تتحرك صوب الديمقراطية"، وكانت المساعدات الخارجية من أهم العوامل التي ضغطت على دول العالم الثالث ودفعتها إلى التحول الديمقراطي، حيث اشترطت على الكثير من الدول الدائنة على الدول المتلقية لتلك المساعدات أن تتبنى النظم الديمقراطية، ونفس الشيء قامت به الولايات المتحدة حيث صرح في أفريل 1990م **هيرمان كوهين(Hermann Cohen)**مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأفريقية بأنه يجب على الدول الأفريقية أن تتبنى النموذج الديمقراطي، وفي العام نفسه في شهر جويلية أكد وزير الخارجية البريطاني **دوغلاس هيرد(Douglas Hurd)** نفس ما ذهب إليه مساعد وزير الخارجية الأمريكي حينما قال أن المساعدات البريطانية سوف تمنح للدولة التي تتجه نحو التعددية وتحترم القانون وحقوق الانسان ومبادئ السوق.[163]

لذلك كانت هذه الظروف الدولية السائدة آنذاك تحتم على دول العالم الثالث الاتجاه نحو الخيار الديمقراطي الذي فرض عليها من طرف الدول العظمى آنذاك بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية الكبرى، ونتيجة للوضع الاقتصادي المتردي الذي كانت تعيشه معظم الدول النامية استجابت لهذه الضغوط وبدأت في تبني إصلاحات سياسية والاتجاه نحو الخيار الديمقراطي بشكل تدريجي مثل ما حدث في الجزائر بعد تبنيها للتعددية الحزبية في دستور 1989م.

المطلب الثالث: أحداث أكتوبر 1988م والاتجاه نحو الخيار الديمقراطي.

أعمال المؤتمر الدولي الأول : تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد، (بيروت: مركز الدراسات الأوروبي، 1997)، ص 539.

[161]عامر مصباح، **المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن.** (القاهرة: دار الكتاب الحديث ، ط1، 2003)، ص 103.

[162]فاتح الن

ور رحموني، **مرجع سابق.** ص 68.

[163]أحمد الراشدي وآخرون، **المدخل إلى علم السياسة الاقتصادية والاستراتيجية،** (القاهرة: الم

أولا/ أحداث أكتوبر وخلفياتها:

لقد شكلت أحداث أكتوبر تجليا واضحا لحالة الانسداد التي عاشها النظام السياسي في نهاية الثمانينات وكانت إيذانا بانهيار أركان شرعيته، لقد عرفت صائفة 1988م تلاعبات لا حصر لها، قرارات غير مسؤولة وأخطاء فادحة، وأخذ منطق الصراع داخل نظام **الشاذلي بن جديد** منحى خطيرا، وبدأت تتسرب أخبار من شأنها هدم ثقة الشعب في مسؤوليه، فبدأت تروج أخبار سرقة بنك الجزائر الخارجي والمتورط هو ابن الرئيس ونشرت الصحافة أسماء 21 من كبار المسؤولين سبعة منهم في حالة فرار، وقد جرت العملية بمباركة شخصيات تحتل مواقع حساسة في السلطة بما في ذلك وزارة العدل، وتردد في الشارع أن "حاميها حراميها" وتسربت نسخ من ملف القضية إلى الخارج، وكانت أسماء المتورطين تستبدل بأسماء أخرى في كل مرة بما تتطلبه عملية استقطاب الرأي العام، كما راجت أخبار العمولات فقد شاع أن كل تشتريه الدولة الجزائرية من احتياجات غذائية وتجهيزات يخضع لمنطق الرشوة والولاء للدول الأجنبية، وأن أحد أعمدة نظام بن جديد يملك حصة الأسد في المعمل الذي يمول الجزائر بالحليب.

هذه الاشاعات التي كانت تسوق لها بعض أجنحة النظام والهدف منها هو تحريك الشارع وتأليبه أكثر ضد السلطة القائمة آنذاك ودليل ذلك أن الصراع داخل أروقة النظام قد بلغ أوجه وإذ يعتبر خطاب 19 سبتمبر 1988م الذي ألقاه رئيس الجمهورية- **الشاذلي بن جديد**– أمام مكتب التنسيقية الولائية بداية إعلان ثورة كلامية من داخل أجهزة السلطة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية التي عرفتها الجزائر فقد وجه انتقادات لاذعة للحزب الحاكم والحكومة بسبب تقصيرها في أداء مهامها لمعالجة المشاكل التي أضحى يتخبط فيها المجتمع شاجبا أيضا حالة التسيب التي طبعت تصرفات الطبقة البيروقراطية وأفراد المجتمع فيما بعد عامة، مؤكدا الاستمرار في سياسة التقشف لمعالجة الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها الدولة الجزائرية منذ 1986م ولاسيما بعد انخفاض سعر البترول والغاز مما كان له الأثر السلبي على أفراد المجتمع الجزائري وشرائحه المختلفة.

إثر ذلك كله اتسعت حركة الاضطرابات وبدأ الحديث عن تنظيم مظاهرات مناهضة لنظام الحكم يوم 05 أكتوبر 1988م وهو ما حدث فعلا حيث بدأت بوادرها في 04 أكتوبر ليلا بالعاصمة وانتشرت في يوم 05 أكتوبر لتشتد أكثر وتعم كل أرجاء العاصمة ونواحي أخرى من الوطن خاصة في المدن الكبرى مثل (قسنطينة، وهران، تلمسان..) هذه المظاهرات اعتبرها المكتب السياسي اجتماعه يوم 05 أكتوبر بأنها أعمال شغب قامت بها مجموعة من الناس لا تتمتع بالحس المدني، مدفوعة بأيادي خارجية، دون الاشارة إلى الداخل، ومقررا في الوقت نفسه أن سياسة الحكومة هي المخرج الوحيد من الأزمة التي تعيشها البلاد.

ونظرا للقوى الاجتماعية التي مثلت الانتفاضة ومدى الخسائر التي ألحقتها بالممتلكات العمومية قرر الرئيس طبقا للمادة 119 من الدستور إعلان حالة الطوارئ بتاريخ 06 أكتوبر 1988م وفوض كل السلطات إلى القيادة العسكرية التي لم تدخل العاصمة بهذا الشكل منذ انقلاب 1965م وقد فرض الجيش حظر التجوال يوم 07 أكتوبر وأعلن أنه سيستخدم القوة في حالة الضرورة لحماية الأرواح والممتلكات وانتشرت الدبابات والعربات المصفحة في شوارع العاصمة والمدن الأخرى إلا أن هذه الإجراءات لم تؤت أثرا ولم تحل دون امتداد أعمال الشغب إلى المدن الأخرى، وإثر ذلك أعلنت القيادة العسكرية أن وحدات الجيش قد تلقت أوامر بإطلاق النار على مثيري الشغب وعلى كل من لا يمتثلون لاحترام النظام العام.[164]

وهناك من يرى أن أحداث أكتوبر 1988م كان الغرض منها المساس بالجيش ففي هذا الشأن صرح **محمد بتشين** "قناعتي هي أن الهدف المراد تحقيقه كان يتمثل في المساس بسمعة رموز الكفاح

كتب العربي للمعارف، 2003)، ص 06.

164

الوطني" كما صرح **خالد نزار** "والهدف من ذلك هو إخراج الجيش إلى الشارع ومن ثمة توفير الفرصة لتمرير مشروعهم"

وحقيقة زج بالمؤسسة العسكرية في المواجهة الدامية مع جميع المتظاهرين بعد فرض حالة الحصار وتعيين قائد للقوات البرية الجنرال **خالد نزال** مسؤولا عن استعادة النظام وتولي الجيش مسؤوليات ليست من اختصاصه فعوض قوات الشرطة في مهامها لعدم تمكنها على حفظ الأمن، وهو ما يؤكده وزير الداخلية **الهادي خضيري**: "الشرطة الجزائرية كانت مكلفة في الحفاظ على النظام والأمن العمومي والتحقيقات الإدارية لم تكن مكونة ولا مجهزة لتوقع ومواجهة المظاهرات اليومية، إن صيغة الظرف حتم على الجيش دخول العاصمة بالدبابات ومواجهة المتظاهرين بالذخيرة الحية.

لقد ترتب عقب أحداث أكتوبر 1988م العديد من التغيرات مهدت لاختفاء الملامح الأساسية لنظام الحزب الواحد وفتحت الطريق أمام التجربة التعددية، ويمكن رصد ثلاثة أنواع من التغيرات مست مستويات مختلفة:

أولا: فيما يخص النخبة الحاكمة فقد تمت عدة تعديلات هامة على مستوى الأمانة العامة للحزب فقد استبدل السيد **محمد شريف مساعدية** بالسيد **عبد الحميد مهري**، وعلى مستوى قيادة الأركان تم تعيين الجنرال **خالد نزار** عوض **عبد الله بلهوشات**، واستقالة الجنرال **كمال عبد الرحيم** من منصبه كنائب لقائد الأركان، وتم تغيير قادة النواحي وأحال العديد من الجنرالات للتقاعد.

ثانيا: على مستوى الحكومة فقد تشكلت حكومة جديدة في 09 نوفمبر 1988م برئاسة **قاصدي مرباح** تضم 22 عضوا وتحمل الكثير من الدلالات فلم يتجاوز معدل سن وزرائها 48 سنة غالبيتها من الأسماء الجديدة على الساحة السياسية.

وفيما يخص المؤسسات فقد أصدر الرئيس **الشاذلي بن جديد** بيانا رئاسيا بتاريخ 10 أكتوبر 1988م أعلن فيه عن إجراء استفتاء يوم 03 نوفمبر 1988م يتم من خلاله تعديل دستوري يقضي بنقل جزء من صلاحيات الرئيس إلى رئيس الحكومة الذي يصبح بموجب الاستفتاء مسؤولا أمام البرلمان كما تم تحويل حزب جبهة التحرير الوطني من حزب إلى جبهة تضم كل الحساسيات ورفعت بذلك الوصاية على المنظمات الجماهيرية والاتحادات المهنية وإلغاء شرط عضوية الجبهة للترشح للانتخابات في المجالس البلدية والولائية والبرلمان.[165]

ومن أهم النتائج التي تمخضت عن أحداث أكتوبر هو تبني التعددية والانتقال نحو النظام الديمقراطي وهو ما نص عليه دستور 1989م.

ثانيا /دستور 1989م:

لقد جاء الدستور الرابع للجزائر في 1989م ليمثل تجليا صريحا عن المبادئ الأساسية لدستور 1976م ويدشن الحقبة التعددية في تاريخ الجزائر إلا أنه جرى تعطيله في 1992م وقد ظل الدستور معطلا إلى 1996م وهي السنة التي صدر فيها الدستور الخامس وقد هدف إلى إصلاح اختلالات دستور 1989م، واستكمال البناء المؤسسي للدولة وقد نص دستور 1989م على مجموعة من الاصلاحات أهمها[166]:

- ☒ تكريس الفصل ما بين الحزب والدولة وإلغاء التأطير الدستوري للتنظيم السياسي الوحيد ممثلا في حزب جبهة التحرير الوطني، ومن ثم السماح بالتعددية السياسية.

محمد الأمين البشري، **الأمن العربي " ا**
لمقومات والمعوقات". (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2000) ص 34.

[166]عمر أحمد قدور، **شكل الدولة وأثره ف**

- ☒ إلغاء النص على أن رئيس الجمهورية يجسد وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة، وإلغاء النص على أن رئيس الدولة يعين الحكومة ويحدد سياساتها، مع تقليص محدود لصلاحيات رئيس الجمهورية الذي تنازل عن حقه في المبادرة بتقديم القوانين إلى البرلمان، حيث انتقل هذا الحق إلى رئيس الحكومة.
- ☒ إنهاء الدور السياسي للجيش إذ نص دستور 1989م بانحصار مسؤولية الجيش في حفظ الاستقرار والسيادة الوطنية والدفاع عن حدود البلاد، عكس دستور 1976م الذي أعطى المؤسسة العسكرية دورا أساسيا حاسما من خلال إشراكها في بناء الاشتراكية.

وبعد فتح المجال التعددي أمام الأحزاب السياسية تم اعتماد مجموعة من الأحزاب السياسية وهي:

الجدول رقم (01) يوضح الاحزاب المعتمدة بعد التعددية 1989

الرقم	اسم الحزب	الرقم	اسم الحزب
1.	حزب التجديد الجزائري	2.	الحزب اللبرالي الجزائري
3.	الجبهة الاسلامية للإنقاذ	4.	التجمع الوطني الجزائري
5.	الحزب الاجتماعي الديمقراطي	6.	جبهة القوى الشعبية
7.	جبهة القوى الاشتراكية	8.	حركة الشبيبة الديمقراطية
9.	حركة النهضة الاسلامية	10.	الاتحاد من أجل الديمقراطيات والحريات
11.	الحزب الوطني للتضامن والتنمية	12.	التجمع الجزائري البومديني الإسلامي
13.	الحركة من اجل العدالة والتنمية	14.	منظمة قوى الجزائر الثورية الإسلامية
15.	الحزب الاجتماعي الحر الجزائري	16.	التجمع الوطني من أجل التقدم
17.	حزب عهد 54	18.	جبهة الخلاص الوطني
19.	الحركة الوطنية من أجل التجديد	20.	الجيل الديمقراطي
21.	اتحاد القوى الديمقراطية	22.	الحزب الوطني الجزائري
23.	الحزب الاشتراكي للعمال	24.	اتحاد القوى الشعبية
25.	التحالف من أجل العدالة والحرية	26.	الحزب الجزائري للعدالة والتقدم
27.	التجمع العربي الاسلامي	28.	التجمع من أجل الوحدة الوطنية
29.	جبهة أجيال الاستقلال	30.	تجمع ثبات الأمة الجزائرية
31.	حزب الحق	32.	الائتلاف الوطني الديمقراطي (الأحرار)
33.	حزب العدالة الاجتماعية	34.	الجمعية الشرعية للوحدة والعمل
35.	حزب الاتحاد العربي الاسلامي الدمقراطي	36.	الحزب الجمهوري التقدمي
37.	الحركة الاجتماعية للأصالة	38.	الحزب الجزائري (الانسان رأس المال)
39.	الحركة من أجل التجمع الاسلامي	40.	الحزب الجمهوري

41.	حزب الوحدة الشعبية	42.	حزب الأصالة، الجزائر الديمقراطية
43.	التنمية والحرية	44.	الحزب التقدمي الديمقراطي
45.	جبهة الجهاد للوحدة		

☒ المصدر مخلوف بشير، موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر، فترة (1989- 1995م) مرجع سابق الذكر. ص 195-199.

وبالرغم من تنصيص دستور 1989م على أنه يمنع تأسيس أحزاب على أساس ديني أو عرقي أو جهوي إلا أن الممارسة الواقعية أثبتت غير ذلك تماما، فبعد ستة أشهر وبالضبط في 15 ديسمبر 1989م اعتمدت الجبهة الاسلامية للإنقاذ **(FIS)** وهذا خرق للدستور لأنه حزب يقوم على أساس ديني وفي اليوم نفسه اعتمد حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية **(RCD)** وهو حزب يستند إلى قاعدة اثنو-ثقافية فرنكفونية، واعتمدت عليها عدة أحزاب أخرى كما لاحظنا في الجدول السابق طغى عليها العدد أكثر من العمق السياسي والاجتماعي.[167]

ولم يمنع من الاعتماد سوى حزب واحد وهو حزب الشعب الجزائري**(PPA)** الذي اعتبر الوريث الشرعي للخط السياسي القديم لحركة مصالي الحاج (التي تعتبرها السلطة السياسية حركة عميلة للاستعمار الفرنسي نظرا لتحالفها مع قوات ديغول) وذلك تطبيقا لمادة من قانون الأحزاب السياسية التي نصت على عدم إنشاء أي حزب سياسي منافي لتعاليم الدين الاسلامي والهوية الوطنية وقيم ثورة أول نوفمبر 1954م[168].

المطلب الرابع: توقيف المسار الانتخابي واندلاع الأزمة الأمنية في الجزائر.

أولا / الانتخابات المحلية وتوقيف المسار الانتخابي:

من خلال الإصلاحات السياسية السابقة شهدت الجزائر أول انتخابات بلدية في جوان 1990م شكلت الانطلاق الفعلي لعملية الانتقال الديمقراطي وشارك في هذه الانتخابات 11 حزبا سياسيا أهمها الجبهة الاسلامية للإنقاذ وفازت بأغلبية المقاعد بنسبة 55,42 % وتحصل التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية على نسبة 5,65 %.[169]

وبالرغم من فوز الجبهة الاسلامية للإنقاذ بأغلبية المقاعد إلا أنها طالبت بإجراء انتخابات تشريعية لاستكمال مسيرة التحول الديمقراطي، ووافق رئيس الجمهورية على ذلك وحدد يوم 27 جوان 1991م كموعد تاريخي لأول انتخابات تشريعية تعددية في الجزائر، لكن تم تأجيل هذه الانتخابات بذريعة عدم ملاءمة الأوضاع الأمنية والخارجية لإجراء هذه الانتخابات وفي هذه الفترة قامت حكومة **مولود حمروش** بإعداد مشاريع خاصة كقانون الانتخابات رقم 91- 06 وقانون تقسيم الدوائر الانتخابية، الأمر الذي رفضته الأحزاب السياسية وفي مقدمتها الجبهة الاسلامية للإنقاذ فقد رأت بأنه يخدم الحزب الحاكم، واعتبرته انتهاك للمسار الديمقراطي وروح دستور 1989م مما أدى إلى تفجير مواجهة بين النظام السياسي والجبهة الإسلامية للإنقاذ، حيث سرت تأثيراتها إلى بقية الشارع وتنظيماته السياسية والمدنية، لتستقيل حكومة حمروش وتعتقل قيادات في الجبهة الإسلامية وتم إثر ذلك نشر الجيش في الشارع وإعلان حالة الحصار، وعند انتهاء هذه الأخيرة حدد الرئيس بن جديد موعدا جديدا للانتخابات التشريعية في 26 ديسمبر 1991م شاركت فيه الجبهة وبقية الأحزاب

ي تنظيم مرافق الأمن. (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1994)، ص 189.

[169]زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة**. (ليبيا: دار الرواء، 2000)، ص 204.

[169]أحمد ولد دادة وآخرون. **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي**. (بيروت: مركز الوحدة العربية، ط1، 2002) ص44.

[169]وزارة ا

وتحصلت فيه الجبهة الاسلامية للإنقاذ على 188 مقعدا من أصل 430 أي ضعف مقاعد المتحصل عليها من حزب جبهة التحرير الوطني.

إن الفوز الكاسح للجبهة الاسلامية للإنقاذ في الانتخابات التشريعية مع بداية التسعينات قد فتح الباب واسعا للمواجهة بين أنصار هذه الحركة والجيش الوطني الشعبي خاصة بعد اغتيال الرئيس **محمد بوضياف** وتعيين السيد **علي كافي** على رأس المجلس الأعلى للدولة وتعيين السيد **بلعيد عبد السلام** رئيسا للحكومة، وكان الهدف من أصحاب القرار هو إعادة ترميم الفضاء السياسي وإيجاد مخرج ملائم للشرعية، لكن هذا الإجراء بدا وكأنه قد جاء متغيرا خاصة مع تراجع الانتاج بنحو النصف في القطاع العمومي ونقص المواد الأساسية (وكانت خدمات الديون تمتص ثلاثة أرباع المداخيل الخارجية التي تقدر بحوالي 12 مليار دولار) أما التضخم فقد وصل إلى 30 % في السنة وقدرت البطالة رسميا بـ25 % من مجموع القوة النشطة واجتاحت الندرة أغلبية المواد الاستهلاكية والاجتماعية.[170]

لقد جاءت هذه الأحداث بشكل متسارع جدا بعد استقالة الشاذلي بن جديد بعد حله للبرلمان تحت ضغط المؤسسة العسكرية، وإعلان شغور منصب رئيس الجمهورية في جانفي 1992م ليتم بعدها حل كل المجالس المنتخبة واستبدالها بالمندوبيات الشعبية والولائية ليتولى بعدها **محمد بوضياف** رئاسة الدولة والذي اغتيل في 29 جوان 1992م ليتولى بعدها المجلس الأعلى للدولة برئاسة **علي كافي** رئاسة الدولة وقد اتبع المجلس الأعلى للدولة سياسة القبضة الحديدية خصوصا بعد إعلان حالة الطوارئ تجاه التيار الاسلامي المتصاعد محاولة منه للحد من فعالية وتحطيم بنيته التنظيمية وهذا من خلال حملات الاعتقال الواسعة لقادة ومناضلي الجبهة كما تم حل الجبهة الاسلامية للإنقاذ بتاريخ 04 ماي 1992م ردا على الدعوة القضائية التي رفعتها وزارة الداخلية بتاريخ 09 أفريل 1994م ضد الحزب بتهمة السعي وراء تحقيق أهداف بواسطة أعمال تخريبية تهدد النظام العمومي ومؤسسات الدولة.

ثانيا / أهم الجماعات المسلحة في فترة التسعينات:

إن هذه الأحداث دفعت إلى ظهور جماعات مسلحة وقامت بالعديد من الأعمال الإجرامية والمجازر ضد الشعب الجزائري طيلة عشرية كاملة ولا يمكن تلخيص أهم الجماعات المسلحة كما يلي[171]:

1- **الحركة الاسلامية المسلحة (MIA):** تعتبر أول حركة اسلامية مسلحة في الجزائر وتأسست على يد "**مصطفى بويعلي**" 29 ديسمبر 1986م تحت اسم " الحركة الاسلامية لمكافحة الشرور الاجتماعية" وعليه حررت الحركة بيانها الأول بعنوان: "النهي عن المنكر" وقام مؤسسها بويعلي بخلق جماعة ضد كل ما هو مخالف للدين، وتعالت على إثرها مجموعة الاعتداءات على النساء اللواتي يرتدين اللباس الغربي وعلى كل من يتعاطى الكحول، لكن سرعان ما تحول بويعلي وجماعته عن المطالب الأخلاقية إلى المطالب السياسية حيث باشر بتكوين جماعة مسلحة سعت إلى الاستحواذ على الأسلحة والذخائر لتطبيق برنامجها المسلح الذي رسمه لها مؤسسها بويعلي.
2- **الجبهة الاسلامية للإنقاذ(FIS):** تأسست كحزب سياسي وتم الإعلان عن قيامها في 07 مارس 1989م وضمت هيئة التأسيس عباسي مدني، علي بالحاج، سحنون، بن عزوز، فقيه مزاني، الإمام عبد الباقي وقد شملت الجبهة منذ تسيسها تيارات مختلفة وهي الاتجاه السلفي، اتجاه التكفير والهجرة، واتجاه الجزأرة، وقد كان الاتجاه الغالب في الجبهة هو التيار المتشدد

لدفاع الوطني، **تاريخ**
الجيش الوطني الشعبي الوطني من 1954 إلى اليوم. مرجع سابق.
[171]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. **دستور 1976، المادة 82. 1976.** ص 11.
[171]وزارة الدفاع الوطني، **تاريخ الجيش الوطني الشعبي الوطن**

الذي تزعمه علي بالحاج، وقد حضرت الجبهة الاسلامية للإنقاذ مسبقا للعمل المسلح ولم تخف نيتها في اللجوء إلى الجهاد في حال إخفاقها في الانتخابات وقد بدأت بعض التيارات في الجبهة والبويعليون وعناصر التكفير والهجرة بعض أشكال العنف ليست تحت مسمى قيام الدولة الإسلامية فحسب، وإنما للتحضير مسبقا ماديا وبشريا لانطلاقة العمل المسلح.

3- **الحركة لأجل الدولة الاسلامية (MEI):** أسسها **مخلوفي** (البويعلي القديم) سنة 1991م كان نشاطها متمركزا في منطقة الجزائر والقبائل، وفي أعالي سفوح المغرب وبعدما تم نشر بيان حول الاتحاد والجهاد واحترام الكتاب والسنة انضمت هذه الحركة إلى الجماعة الاسلامية **(GIA)** لكن ونظرا للسياسة الدموية المتبعة من قبل **(GIA)** استقلت الحركة عنها ونظرا لتهيكلها تم تفكيكها من قبل قوى الأمن بعد عمليات التطهير التي قامت بها هذه الأخير في نوفمبر 1995م.

4- **حركة الباقون على العهد:** تأسست بمبادرة من السعيد مخلوفي، قمر الدين خربان، أسامة مدني، في جويلية 1991م، وكانت أولى عملياتها الإرهابية المعلنة في فيفري 1992م ونشطت بصورة مكثفة في العاصمة وضواحيها، واستفادت بشريا من المتطوعين الفارين من سجن تازولت بباتنة في جانفي 1994م ورفضت دائما مبدأ الهدنة وشجعت إرهاب الجماعة الاسلامية، حلت هذه المنظمة سنة 1997م.[172]

5- **الجيش الاسلامي للإنقاذ (AIS):** هو نتاج حركات التمرد التي شهدتها الجبهة، تأسس بتزكية من رابح الكبير ، مثله مثل تيار الجزأرة وعمل هذا التيار على عملية حصر المواجهة مع النظام ووجه له اتهامات بشأن المجازر التي ترتكب بحق المواطنين، وضع أعضاؤه السلاح وقرروا وقف القتال سنة 1997م، ليستفيدوا من إجراءات قانون الرحمة.[173]

6- **الجماعة الاسلامية المسلحة (GIA):** هي أكثر الجماعات الإرهابية تطرفا، تعمل بنظام الحرب الشاملة ودون حدود، موجهة ضد جميع فئات المجتمع شعارها الدموي المعروف بشعار اللاءات الثلاث "لاحوار، لا هدنة، لا صلح" أسسها عبد الحق عبادة المدعو "أبو عدلان" في أكتوبر 1992م وضمت الجزائريين الأفغان وقدامى الحركة الاسلامية المسلحة وأنصار جماعة الهجرة والتكفير، تناوب عليها أربع أمراء، من بعد مؤسسها وهم الشريف قوسمي فيفري 1994م إلى سبتمبر 1996م، جمال زيتوني نوفمبر 1994م، إلى جويلية 1996م، عنتر الزوابري جويلية 1996م إلى فيفري 2002م، سيد أحمد مراد جوان 1993م إلى فيفري 1994م وقد صعدت العمليات الإرهابية خاصة في فترة إمارة عنتر الزوابري، حيث شهدت الجزائر أبشع صور التقتيل والمجازر التي راح ضحيتها بالعشرات والمئات بين ستني 1997-1998م.

عاشت الجزائر ظروفا صعبة جدا خلال فترة التسعينات من القرن الماضي نتيجة لانتشار العنف وانعدام الأمن بمعظم أنحاء الوطن، وهذا ما عجل بظهور العديد من المبادرات تهدف إلى إرجاع الأمن سنتعرف عليها في المبحث الثاني.

المبحث الثاني: مبادرات الفواعل الرسمية والغير الرسمية لحل الازمة (فترة التسعينات).

سنتطرق في هذا المبحث إلى واقع النظام السياسي الجزائري بعد توقيف المسار الانتخابي والمبادرات التي قامت بها السلطة بهدف إيجاد حلول للأزمة الأمنية وإرجاع الأمن، وسنركز في هذا المبحث مؤسستين رسميتين هما مؤسسة الجيش والرئاسة باعتبارهما الفاعل الرسمي والأساسي خلال هذه المرحلة.

المطلب الأول: واقع النظام السياسي الجزائري بعد اندلاع أعمال العنف.

ي من 1954 إلى اليوم.

مرجع سابق، ص9.

173ا

تطرقنا في المبحث السابق في آخر مطلب إلى ردود الفعل بعد إلغاء المسار الانتخابي بالنسبة للجبهة الاسلامية للإنقاذ وذكر لأهم الحركات المسلحة التي مارست العنف طيلة العشرية الأخيرة من القرن الماضي وسنتطرق في هذا المطلب إلى النتائج التي ترتبت على هذا العنف والواقع المعاش خلال هذه المرحلة قبل التطرق لمبادرات السلطة لحل الأزمة الأمنية.

أولا: الواقع الأمني: إن العنف الذي ساد الجزائر منذ 1992م كانت له نتائجه الواضحة على المجتمع الجزائري بمختلف شرائحه بحيث ساهم بقدر كبير في تفكك النسيج الاجتماعي وانحلاله، فحسب التقديرات الرسمية عن ضحايا عنف الجماعات المسلحة منذ 1992 حتى 1997م يوجد حوالي 100 ألف ضحية ففي سنة 1997م فقط سجلت مصالح الأمن اغتيال 300 امرأة و150 أستاذ و700 مواطنا، أما السنوات السابقة قد عرفت اغتيال 52 صحفيا وغيرهم من المثقفين والأكاديميين هذه الاغتيالات تسببت في هجرة الآلاف من الجامعيين والمثقفين ... إلخ، مما جعل الجزائر التي تشكوا أصلا من فقر ثقافي تفقد أكثر الناس تأهيلا ونخبة بكاملها تمت إبادتها وتشتيتها في شتى بقاع العالم حيث قدر عددهم بـ 450000 شخصا منهم 15000 إطار من كل الاختصاصات غادر البلاد منذ 1992م كما تم اغتيال 100 أجنبي (من بينهم 18 ضحية من رجال الدين) أما الأطفال ضحايا العنف فقد بلغ عددهم منذ 1994م بـ 1241 طفل منهم 189 رضيعا، و300 يتيما في حين قدر عدد النساء المغتصبات منذ 1993 بـ 1653 امرأة يتراوح سنها ما بين 17 و28 سنة.

ثانيا: الوضع الاقتصادي: لقد تعرضت البنية القاعدية بمختلف منشآتها إلى مستوى تخريب عالي قدر بمئات الملايين من الدولارات وحسب مصادر رسمية جزائرية فإن حصيلة الخسائر المادية في الجزائر تجاوزت نحو 22,4 مليار دولار وهو ما يعني وصول خدمة الدين وخسائر الصراع نحو 10 مليار دولار سنويا، وهو رقم يزيد عن قيمة صادرات البلاد من النفط والغاز لعام 1998م والتي لم تتجاوز مبلغ 9,75 مليار دولار.

لقد شهدت البلاد خلال تلك الفترة موجة عالية من عمليات التخريب حدت من وتيرة الفعاليات الاجتماعية ومن المبادلات الاقتصادية بين المناطق مما أثر على العمليات التنموية سلبا، كما استهدفت العمليات التخريبية أماكن شتى وأهداف متفرقة للضغط على السكان من جهة وكذلك تشتيت قوات الأمن وإجبارهم على التحرك في اتجاهات مختلفة كما تعرضت المجالس لحرائق تحطمت على إثرها المحفوظات الإدارية ووثائق الأحوال الشخصية وهو ما سهل عملية تزوير أوراق الهوية لأشخاص هم أصلا ينتمون إلى المجتمع الجزائري كما طالت عمليات التخريب أماكن حساسة (مطار هواري بومدين، ثانويات، الأسواق، قطارات...).

ولم يسلم حتى قطاع النقل من الجرائم حيث عانى هذا الأخير من ويلات الأعمال الإجرامية البشعة التي كانت تستخدم الحواجز المزيفة من قبل الجماعات المسلحة وتوظف مختلف الأسلحة (أسلحة نارية، سكاكين، سيوف ...) لمقاطعة المسافرين ونهب أوراقهم وهوياتهم وكل ما يمتلكون كما كان يتم قتلهم بطرق شتى ولعل أكثرها قطع الرؤوس وتفخيخها لتكون مجهزة للانفجار عند أول استعمال في مكان الحادث، وعليه فقد شهد قطاع نقل البضائع والمسافرين معاناة كبيرة انعكست بالسلب على النشاط الاجتماعي والاقتصادي.[174]

لقد تم في هذه الفترة ضياع حوالي 70 ألف وظيفة بالإضافة إلى 350 ألف موظف دون أدنى دخل مادي وخسائر مالية كبيرة فقد كانت هذه المرحلة صعبة جدا.

ثالثا: الوضع الاجتماعي:نتيجة للوضع الأمني والاقتصادي غير المستقر الذي كانت تعيشه الجزائر في هذه الفترة فقد أثر بالسلب وبشكل مباشر على الوضع الاجتماعي بصفة عامة في الجزائر حيث أن

لمرجع نفسه، ص12.

[174]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. **دستور 1989، المادة 24. 1989.** ص03.

الوضع الاقتصادي قد أثر بشكل مباشر بمصالح الطبقة المتوسطة بشرائحها المختلفة وخصوصا الطبقة المتوسطة الدنيا وهي التي تمثل شريحة عريضة من أبناء الجزائر ولقد وجد أبناء هذه الطبقة أنفسهم أمام طريق مسدود، فعلى الرغم من حصول نسبة كبيرة على قدر مناسب من التعليم إلا أن فرص العمل أمامهم بدت مغلقة نتيجة لعجز الدولة عن توفير مناصب فرص العمل اللازمة لاستيعابهم، الأمر الذي أوجد حالة من الإحباط واليأس والتشاؤم خصوصا لدى الشباب وأدى إلى انخراط العديد منهم في أعمال العنف الذي تمارسه الجماعات الاسلامية.

وعليه فالعنف السياسي في الجزائر صاحبه عنف رمزي واجتماعي من نوع آخر نتيجة أزمة التغلغل وأثر الأزمة على نفسية الانسان الجزائري مما ساعد على ظهور جماعات اجتماعية مجهولة الهوية تمارس العنف، السرقة، الظلم ...إلخ، تارة باسم الجماعات الدينية وتارة باسم السلطة كما برزت العديد من الظواهر اللاأخلاقية كالدعارة مثلا التي ظهرت بشكل أكثر مؤسسية نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي أفرزتها الأزمة فالعنف السياسي وما خلفه من نتائج اجتماعية، نفسية سلبية أثرت على المجتمع الجزائري جعلته يسير بالموازاة مع العنف الاجتماعي بمختلف أشكاله (المعنوي والمادي) وأصبح العنف كأنه جزء من مكون الشخصية الجزائرية آنذاك وأثر على سلوك المجتمع فيما بعد.

المطلب الثاني: المجلس الأعلى للدولة ومبادرات حل الأزمة.

ترتب على استقالة رئيس الجمهورية بين دورتي الانتخابات التشريعية وتزامن مع حل المجلس الشعبي الوطني وضعا في غاية التعقيد حيث كان من المنتظر أن يتولى رئيس المجلس الدستوري رئاسة الدولة طبقا للمادة 84 من الدستور لكن المجلس الدستور رخص أن يسقط حالة الاستقالة على الوفاة، وأعلن عوضا عن ذلك حالة الفراغ الدستوري، ولعل السلطة الفعلية عمدت إلى هذا الإجراء لتفادي تنظيم انتخابات رئاسية في حدود 45 يوم ومن ثم استكمال الدور الثاني للانتخابات التشريعية بما أن الجبهة الاسلامية لم تحل بعد.

لضمان استمرارية الدولة وتوفير الشروط الضرورية للسير العادي للمؤسسات والنظام الدستوري، دعا المجلس الدستوري بتاريخ 11 جانفي 1992م المؤسسات المخولة بالسلطات المنصوص عليها في المواد 24-75-79-130-153 من الدستور إلى الاجتماع لكن الهيئات المذكورة لم تجتمع على غير العادة، واجتمعت باسم المجلس العلى للأمن وهو هيئة استشارية بنص الدستور، وقد تم الاجتماع على غير العادة تحت رئاسة السيد أحمد غزالي رئيس الحكومة، وبعد كل الاجراءات الشكلية والقانونية أصدر المجلس قرارات مست مصير البلاد وأعلن المجتمعون استحالة مواصلة الخيار الانتخابي وأن المجلس يتكفل بكل قضية من شأنها المساس بالنظام العام وأمن الدولة وأنهم في دورة مفتوحة حتى يصلوا لحل مشكلة شغور منصب رئيس الجمهورية.[175]

ثم ليتم بعدها الاتفاق حول انشاء المجلس الاعلى للدولة كحل لسد الفراغ الدستوري لشغور منصب رئيس الجمهورية حيث حدد إعلان المجلس الأعلى للأمن في 14 جانفي 1992 صلاحيات المجلس الأعلى للدولة بجميع السلطات التي يعهد بها الدستور المعمول به لرئيس الجمهورية وتم تحديد مدته بالمدة المتبقية من فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد ، وتم اختيار الرئيس بوضياف رئيسا له ومعه أربعة أعضاء وهم خالد نزار وزير الدفاع الوطني وعلي كافي الأمين العام للمنظمة الوطنية للمجاهدين وعلي هارون وزير حقوق الانسان وأخيرا تيجاني هدام رئيس إدارة مسجد باريس وقد اعترضت العديد من الأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية على إنشاء المجلس الأعلى للدولة واعتبروه بمثابة خرق واضح للدستور والقانون .

أولا/ فترة حكم الرئيس محمد بوضياف (16 جانفي 1992 إلى29 جوان 1992):

بعد الغاء المسار الانتخابي وإنشاء المجلس الاعلى للدولة كان القائمون على إدارة شؤون الدولة آنذاك في حاجة ماسة الى رجل يوفر لهم الغطاء الشرعية وذو مصداقية ولم يجدو افضل من محمد بوضياف الذي كان في منفاه الاختياري بالمغرب ليتولى رئاسة المجلس الاعلى للدولة وفي نفس الوقت يوفر لهم الشرعية التي تم افتقادها بعد الغاء المسار الانتخابي حيث عاد الرئيس محمد بوضياف للجزائر في 15 جانفي 1992 بعد غياب 27 سنة على الجزائر ليتولى بعدها السلطة مباشرة ويلقى في نفس اليوم خطاب للشعب الجزائري أعلن فيه أنه جاء لإنقاذ الجزائر وبأنه سيحارب الرشوة والفساد واحقاق العدالة الاجتماعية ودعا القوى السياسية للتوحد من أجل مواجهات التحديات الجديدة وطلب من الشعب الجزائري مساعدته في اداء مهامه وأضاف بأنه يده ممدودة للجميع دون استثناء[176].

وضع الرئيس محمد بوضياف في البداية الحوار والمصالحة كأولوية لكنه تراجع عن ذلك وقد فسر الباحث سعيد بوشعير :" بعد أخذ ورد حول إشراك الأحزاب من عدمه في الحوار،انتهى رئيس المجلس الأعلى للدولة إلى أنه يرفض الحوار معها لكونها تطمح في اقتسام السلطة مفضلا اللجوء إلى الشعب لكن في مقابل هذا الموقف من الأحزاب الشرعية ذات التمثيل الشعبي لم يتوانى الرئيس بوضياف في ، مباشرة" مد الجسور مع الأحزاب التي ساندت توجهاته فعندما :" دعا بوضياف إلى تشكيل التجمع الوطني الديمقراطي لملء الشغور السياسي الرهيب عقب تجميد التعددية السياسية الحقيقية والجادة،بادر اليسار الجزائري وعلى رأسه الهاشمي الشريف والحركة البربرية وعلى رأسها سعيد سعدي بالاستحواذ على توجهات التجمع،وكان بوضياف من خلال مدير ديوانه رشيد كريم يعمل على مد جسور مع حزب الطليعة الاشتراكية اليساري بزعامة الهاشمي الشريف والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بزعامة سعيد سعدي" ،قدم الرئيس محمد بوضياف مشروعه التجمع الوطني في خطاب له في 08جوان 1992 أما عن محاوره الكبرى فتتمثل في التالي:

-التجمع ليس حزب سياسي بل هو إطار للقاء كل الجزائريين الذي يؤمنون بقدرات هذا الشعب.

-يناقش التجمع المقترحات المتعلقة بتعميق المسار الديمقراطي وإقامة المؤسسات وتعديل الدستور وتنظيم الانتخابات وضمان التعددية كما يناقش التجمع إقامة نظام اقتصادي وما يتبعه من إصلاحات كما يناقش التجمع إصلاح المنظومة التربوية وإقامة العدالة الاجتماعية...الخ.

-التجمع هو إطار للبحث والحوار وأرضية لإنقاذ البلاد من أزمتها.

-التجمع مفتوح للجميع ولكل الفئات الاجتماعية ولكل الحساسيات بعيدا عن المساومات أو الانتهازية.
-الحوار والمصالحة تكون في إطار التجمع . -التجمع قوة سياسية قادرة على التغيير .

-يتطلب التجمع الوطني إنشاء لجان في كل قرية وفي كل حي وفي كل مكان عمل

وفي الواقع إن هذا المشروع هو مشروع فردي خاص بالرئيس محمد بوضياف وفي تحليله لهذا المشروع يرى الباحث سعيد بوالشعير:"وما من شك في أن التجمع يهدف إلى إقامة مشروع يتماشى ورؤية صاحبه،مما يجعله لا محالة مختلفا عن المشروع الإسلامي وكذا مشروع جبهة التحرير الوطني المستمد من مشروع أول نوفمبر،مع بعض التعديلات التي أدخلها مؤتمر الصومام ومن ثمة فان التوجه الديمقراطي العصراني المطعم بأفكار اشتراكية هو الذي سيعتمده هذا التجمع رغم اشارته الى بيان اول نوفمبر 1954 وقد ملامح ذلك في الاطراف المتعاطفة معه والتي تشكل في اغلبها التوجه الذي اصطلح على تسميته بالديمقراطي ونضيف له الأتاتوركي العلماني "

الشعبية. **دستور 2016، المادة 28. 2016.** ص06.

[176]منصور لخضاري. **السياسة الأمنية الجزائرية. (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)**، ص122.

[176]صالح زياني، **تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة المفكر**، (الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010) ص290.

[176]عبد النور بن عنتر، **عقيدة ا**

وقد اختلفت المواقف بشأن التجمع الذي نادى به الرئيس محمد بوضياف،ويمكن رصد أهم هذه المواقف كالأتي[177]:

-**المجلس الأعلى للدولة:**عارض بعض أعضاء هذا المجلس فكرة التجمع الوطني ولم يخفي علي كافي موقفه حيثيرى أن هذه الفكرة قديمة و تجاوزها الواقع وفي رأيه اهتمامات محمد بوضياف غير الاهتمامات المطروحة آنذاك،ولعل هذا ما يفسر عدم تبني الرئيس علي كافي المشروع بعد توليه منصب رئيس الدولة بعد اغتيال محمد بوضياف.

- **حكومة أحمد غزالي:**ساند رئيس الحكومة مشروع التجمع الذي دعا إليه محمد بوضياف واعتبره بمثابة طريق ثالث يتجاوز التيار الاسلامي والتيار الوطني.

- **الأحزاب السياسية:**عارضت الأحزاب الفاعلة هذا المشروع وخاصة تلك الأحزاب الفائزة في الدور الاول من الانتخابات التشريعية عام 1991 ومنها حزب القوى الاشتراكية الذى :**"كانت لا ترى شرعية للتجمع الوطني لأنه محاولة للعودة إلى الأحادية السياسية"** عارضت الجبهة الإسلامية للإنقاذ هذا المشروع وفي رأيها :" فكرة هذا التجمع لاغية لأنه يصادر رغبة الشعب ،كما أن فكرة التجمع لم تكن واضحة بسبب غياب الأطروحة الكاملة التي تحركه" وتقريبا كان موقف حزب جبهة التحرير الوطني يصب في نفس اتجاه موقف الجبهة الإسلامية للإنقاذ فهو كما عبر عنه عبد الحميد مهري بقوله أن :"تجمع بوضياف مشروع لم يتضح بعد كامل الوضوح ولم يتبلور بعد بالرغم من بيانات وتصريحات حوله واعتبر أن التعددية في الوقت الراهن ضرورية وأنها الضامن الوحيد للانتقال من نظام الحزب الواحد إلى النظام الديمقراطي التعددي.

وقد كان الرئيس محمد بوضياف يحضر للقيام بحملة ضد الفساد وصرح في الكثير من المنابر بأنه يجب محاربة الفساد في العديد من القطاعات ومتها في المؤسسة العسكرية وصرح بأنه وجد العديد من الجنرالات يتحكمون في الاقتصاد الجزائري مع انتشار كبير للرشوة في مختلف القطاعات الاخرى [178] وقام الرئيس بوضياف بتشكيل لجنة واسند اليها مهمة التحقيق في قضايا الفساد ليكشف الرئيس انه لديها ملفات عديدة حول تورط مسؤولين كبار في الرشوة والفساد وبأنه سيحيلهم للقضاء لكن لم تطل فترة حكم بوضياف ليغتال بتاريخ 29 جوان 1991 اثناء القائه خطاب بولاية عنابة ، و حسب الكثير من المحللين فان من اهم اسباب اغتياله هو محاولة محاربته الفساد وانه كان ضحية الاجنحة المتصارعة في السلطة وبالخصوص بالمؤسسة العسكرية ، فقد تم في هذا الصدد خلال هذه السنة (2018) وبعد مرور اكثر من 25 سنة على الاغتيال بتوجيه اتهام للعديد من الاطراف التي كانت فاعلة في المشهد السياسي آنذاك وبالخصوص وزير الدفاع الوطني الجنرال خالد نزار ومدير جهاز الامن والاستعلامات الجنرال توفيق[179] حيث اتهمهما نجل الرئيس بوضياف السيد ناصر بأنهما من كان وراء اغتيال والده الرئيس محمد بوضياف، و قد ارتفعت حدة العنف في الجزائر بعد هذا الاغتيال ليتولى بعدها السيد على كافي رئاسة المجلس الأعلى للدولة.

ثانيا / فترة رئاسة علي كافي (المبادرات وجولات الحوار):

لجزائر الأمنية ضغوطات البيئة الإقليم
ية ومقتضيات المصالح الأمنية، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2018) ص62.

[178]بوحنية قوي، **الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن.** (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2017، ط1) ص203.

[178]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. **دستور 2016، المادة 28، 29، 31. 2016.** ص08.

[178]منصور لخضاري. **السياسة الأمنية الجزائرية، مرجع سابق،** ص128.

[178]خالد بودية، **الجيش الجزائري القوة الثانية عربيا و27 عالميا، موقع جريدة الخبر.** تاريخ الاطلاع 2018/11/04م الساعة 10:00 .https://www.elkhabar.com/press/article/88499/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4

[178]تقرير لوكالة الأنباء الروسية، ع
ربي spotnik، بعنوان: **"تعرف على قدرات ثاني أقوى جيش أفريقي،** عبر الرابط https://arabic.sputnikn

بعد اغتيال الرئيس محمد بوضياف تولى علي كافي رئاسة مجلس الدولة بتاريخ (02 جويلية 1992 الى غاية 30 جويلية 1994) حيث قام الرئيس علي كافي بالعديد الاجراءات للحد من العنف منها انشاء المحاكم الخاصة التي تنظر في قضايا العنف السياسي وقد اصدرت هذه المحاكم العشرات من احكام الاعدام[180] كما تم فتح باب الحوار ايضا في فترة علي كافي بالرغم من قوة التيار الاستئصالي آنذاك وتغلغله في دواليب الحكم حيث تم إنشاءلجنةالحوار في 13 أكتوبر 1993 وتتمثل مهمتها إعدادللندوة الوطنيةترأس هذه اللجنةيوسف الخطيب وضمتثلاثعسكريين وهم "الجنرال "الجنرالمحمدتواتي"،و "الجنرال الطيب الدراجي "أما الأعضاء المدنين ،"صنهاجي ":قاسمكبير "و"عبد القادربنصالح "الذيكانسفيرافي المملكة العربية السعودية،وأجرتلجنة الحوار الوطنيسلسلةمن الحوارات و الاتصالاتمعمختلف الأحزاب و الشخصيات الوطنيةكماحاولت إقناعقيادة الفيسبالمشاركةفيندوةالوفاق الوطني[181] حيث تم عقد العديد من اللقاءات التمهيدية ويمكن تلخيص جهود رئيس مجلس الدولة علي كافي في المحطات التالية وهذا حسب الباحث عبد المؤمن حمودي[182] :

ـالمحطة الأولى: من جوان 1992 الى 30 اكتوبر 1992

تميزت هذه المرحلة بتصاعد العنف وحاولت السلطة القائمة آنذاك الاتصال بمختلف الاحزاب السياسية وإقناعها في بضرورة اللجوء للحوار وانخرطت في هذه المبادرة ستة أحزاب (حزب جبهة التحرير الوطني، حركة النهضة، حركة حماس، التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية،جبهة القوى الاشتراكية، حزب العمال) ويرى الدكتور سعيد بوشعير أنهذا الحوار لم يكن مثمر بالشكل الذي كان يريده المجلس الأعلى للدولة نتيجة الأسباب التالية:

- طلب الأحزاب المشاركة توسيع الحوار إلى كل الأطراف.

- واشتراط الأحزاب السياسية المشاركة في تسيير المرحلة الانتقالية.

وقد رفض المجلس الأعلى هذه الشروط حتى لا يفقد زمام المبادرة.

ـالمحطة الثانية:بدأت هذه المرحلة في 14 جانفي 1993 عندما أعلن الرئيس علي كافي بأن المجلس الأعلى للدولة يهدف إلى إقامة دولة جمهورية ديمقراطية قائمة على التعددية السياسية ومبدأ التداول على السلطة وضمان الحريات والحقوق الفردية.

وقد تبع هذا الإعلان شروع المجلس الأعلى للدولة في حوار يوم13 مارس وقد شارك في هذا الحوار عدة أحزاب سياسية وجمعيات وتنظيمات نقابية واجتماعية. الخ.وقد انقسمت المواقف حول القضايا المتعلقة بالمرحلة الانتقالية إلى ثلاثةمجموعات:

---

ews.com/military/20180107102901736O-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81 تاريخ الاطلاع 2018/11/04 الساعة 10.30

[180]وزارة الدفاع الوطني، **الخدمة الوطنية**، عبر الموقع الرسمي للوزارة https://www.mdn.dz/site_principal/index.php?L=fr.تاريخ الاطلاع 2018/11/04 الساعة.11.30

[180]منصور لخضاري. **السياسة الأمنية الجزائرية، مرجع سابق**، ص171.

[180]عبد الوهاب روابحة. **السياسة العامة الأمنية في الجزائر بين الخطاب والواقع من 1992 إلى 2010م.** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقا
ت الدولية، تخصص دراسات سياسية مقارنة، (جامعة الجزائر 03، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012) ص8
.3

[182]**المرجع نفسه.** ص 84.

[182]منصور لخضا

- **المجموعة الأولى:** تضم الجمهوريين وعلى رأسهم حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وقد طالبت هذه المجموعة بإقصاء الإسلاميين من الحوار وضرورة أن يتجه الحوار إلى كيفية الدفاع عن الجمهورية.

- **المجموعة الثانية:**تضم عدة أحزاب على رأسها حزب جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية وقد طالبت هذه المجموعة بتوسيع الحوار إلى كافة القوى الممثلة للأحزاب بما فيها المعتدلين من الحزب المنحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ كما طالبت هذه المجموعة القيام ببعض الإجراءات التي تهدف إلى تهدئة النفوس والقلوب.

- **المجموعة الثالثة:** تضم عدة أحزاب على رأسها حركة حماس وحركة النهضة وقد طالبت هذه المجموعة بالرجوع إلى الشرعية واحترام اختيار الشعب.

ومجمل القول عن هذه المحطة أنها كانت مهمة حيث أوجدت قواسم مشتركة وحدث إجماع حول عدة مبادئ أساسية:"الطابع الجمهوري للدولة واحترام مبادئ الديمقراطية والتعددية السياسية،واحترام حقوق "... الإنسان ومبدأ التداول على السلطة والاتفاق على مرحلة انتقالية والتنديد بالإرهاب"[183].

-المحطة الثالثة: 24 ماي الى 15 جوان 1993

بدأت هذه المحطة في 15 ماي 1993 مع صدور بيان المجلس الأعلى للدولة الذي حدد فيه جولة أخرى من الحوار وقد تولى المجلس الأعلى للدولة بعد هذه الجولة مهمة إعداد مشروع تمهيدي يتضمن محاور الإجماع الوطني أرسل إلى أطراف الحوار يوم 21 جوان 1993 للإثراء وهذا للمصادقة عليه في المرحلة الأخيرة من الحوار ولعل أهم ما ورد في هذا المشروع هو محور يتعلق بالجانب الإيديولوجيحيث أشار هذا المحور إلى مشروع المجتمع وطبيعة النظام السياسي وموضوع الهوية والنموذج الاقتصادي واللغة و المنظومة التربوية ومحور يتعلق بالمرحلة الانتقالية حيث أشار المشروع إلى برنامج المرحلة الانتقالية وكيفية تسيير المرحلة الانتقالية من خلال إقامة ثلاث هيئات هي الهيئة الرئاسية و المجلس الاستشاري الوطني أو المجلس الانتقالي وأخيرا حكومة انتقالية.

المحطة الرابعة :13 اكتوبر1993

بدأت هذه المحطة مع صدور بلاغ من طرف المجلس الأعلى للدولة في 13 أكتوبر1993 تم بموجبه انشاء لجنة الحوار الوطني التي ستتولى الحوار مع الأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني والشخصيات الوطنية وهذا قصد الاتفاق على أرضية حول تنظيم المرحلة الانتقالية كما قاطعت عدة أحزاب سياسية الحوار مع هذه اللجنة منها حزب جبهة التحرير الوطني وحزب القوى الاشتراكية وحزب التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية والحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر.

-المحطة الخامسة: 23 نوفمبر 1994

بدأت هذه المحطة مع البيان الذي أصدره المجلس الأعلى للدولة في 23 نوفمبر 1994،وهذا بعد اجتماعه مع اللجنة،حيث أكد فيه المجلس الأعلى للدولة على إدماج كل التيارات السياسية التي تحترم القانون في الحوار وهو لم يقصي بذلك قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وكان موقف قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في هذه المحطة هو وضع شروط خمسة لمشاركة الحزب في أي حوارمنها:

- إطلاق سراح المسجونين السياسيين وإلغاء القوانين الصادرة منذ جانفي 1992.
- إنشاء لجنة حرة مستقلة تمثل القوى السياسية الحية للبلاد.
- كما طالبو بمحاكمة المسؤولين عن الأعمال الدموية.
- وأخيرا فتح الحوار في بلد محايد وليس في الجزائر.

ري. **السياسة الأمنية الجزائرية، مرجع س**

وقد كان رد المجلس الأعلى للدولة على هذه الشروط هو تحديد مبادئ ينبغي احترامها لقبول الانضمام إلى ندوة الوفاق الوطني اهمها احترام النظام الجمهوري للدولة الجزائرية والتداول على السلطة، واحترام الحريات الفردية مع رفض احتكار اللغة والدين.

- المحطة السادسة :05 جانفي الى 11 جانفي 1994

عرفت هذه المحطة عقد عدة لقاءات بين لجنة الحوار الوطني مع الأحزاب السياسية والجمعيات الاجتماعية و المهنية في الفترة من 05 الى 11 جانفي 1994 وكان الغرض من هذه اللقاءات إثراء المشروع السابق ولعل اهم ما ميز هذه المحطة هو الاتي:

-حذف العناصر المتعلقة بمشروع المجتمع (المرأة، التربية...) مع الإبقاء على عناصر الهوية.

- رفضت عدة أحزب المشاركة في هذه الندوة و منها: حزب العمال،التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية،الحزب الجزائري من أجل العدالة،الحركة الديمقراطية الجزائرية،حماس، حزب التجديد الجزائري،والتجمع الوطني الدستوري[184]

وقد كان ختام هذه المحطة الإعلان عن تاريخ انعقاد ندوة الوفاق الوطني في م والتي حدد تاريخها في 25 و26 جانفي 1994 والتي ستحدد مؤسسات المرحلة الانتقالية وبذلك تنتهي عهدة المجلس الاعلى للدولة.

وقد أعلنتكلمن "جبهة التحرير الوطني"و"جبهة القوى الاشتراكية " و"حركة النهضة الإسلامية"و"التجمعمن أجل الثقافة والديمقراطية "عنعدممشاركتهافي أشغال الندوةبسببعدمتلبية النظام الحاكملأيمطلبمنمطالبها ،و أضحت هذه الندوةفينظرها وسيلةلإعادةتجديد المؤسسات ،وإضفاء طابع المشروعيةعليهابتزكيةمن الأحزابمايمكننفس النخبةمن الاستمرارفي الحكم وحاولتلجنة الحوار الوطني أن تجري اتصالاتمع المنشقينعن الجبهة الإسلاميةللإنقاذ ،معتقدة أن الحوارمعهمكفيلبالوصول إلى الهدفـفي إشراكجبهة الإنقاذفي ، وبذلكبدأت الاتصالاتمع هؤلاءوتم اصدارأحكاممخففةعلىقادتهاحيثتم إطلاقسراح اثنينمنقادة الإنقاذ وهما "عليجدي وعبد القادربوخمخم"،كمحاول إقناعقيادة الجبهة الإسلاميةللإنقاذبالمشاركةفيندوة الوفاقالوطني التيكانتمشروطةبنبذ العنف[185] وتم برمجة ندوة الوفاق الوطني في 25 و26 جانفي 2019 .

ثالثا / ندوة الوفاق الأولى :1994

انعقدت ندوة الوفاق الأولى في 25 و26 جانفي 2019 وتم تعين السيد اليمين زروال رئيسا لتسير المرحلة الانتقالية القادمة وفي نهاية الندوة تم وضع مجموعة من الاهداف يجب الوصول اليها وهي[186]:

- الاسترجاع الحازم للسلم المدني.

ابق، ص131.

[184]بوابة الدرك الوطني بموقع وزارة الدفاع https://www.mdn.dz/site_principal/index.php?L=fr تاريخ الاطلاع 2018/12/18. الساعة 10.00

[185]بوابة القوات البرية بموقع وزارة الدفاع https://www.mdn.dz/site_principal/index.php?L=fr تاريخ الاطلاع 2018/12/18. الساعة 11.00

[186]بوابة القوات الج

- الرجوعفي أقرب الظروف الممكنةللمسار الانتخابيفي إطار ديمقراطييسمحبالتعبير الحرعن الاختيارات وفقالجدول زمنيمحدد.
- الحفاظعلىمكتسبات الندوة الوطنية و تطويرها وتعزيز الوفاق الوطني وذلكبالصبر المنسجملمؤسسات المرحلة الانتقاليةومتابعة الحوار الوطني.
- ضمان امن الأشخاص والممتلكات واستتباب الامن المدني .

وخلال الندوةلوحظ انسحاببقية التشكيلات السياسية الأخرى التيقررت المشاركةفيها ،إذ سجلخلال اليوم الأولمن الندوة انسحابكلامن "حركةحماس"و"حزبالتجديد الجزائري"و"التجمع الوطني الدستوري "الذييضم12 تشكيلة حزبية صغيرة صغيرة،ويعود انسحاب هذه الأحزابمن الندوة إلى التعديل الذي أجريعلىمشروع أرضية الوفاق الوطنيقبل المصادقةعليه وبالتحديد المادة السادسةمنه و المتضمنة أسلوبتعيين رئيس الدولة و إن كانت السلطةقدفشلتفي استقطاب الأحزاب السياسية،فإن طابع المشروعيةعلى الندوةقدتمضمانهمنخلال الدعم الواسعللتنظيمات الجماهيرية والمهنيةلأرضية الوفاق الوطني،وهومايمكن التماسهمن الحضور القوي لهذه الحركات.

عموما يمكن القول أن فترة حكم علي كافي لم تقدم حلولا حقيقية للازمة بل في كثيرا من الاحيان زادت من حذة الاحتقان خصوصا بعد انشاء المحاكم الخاصة وايضا اصدار العديد من المراسيم المهمة مثل فرض حالة الطوارئ[187] والمرسوم التشريعي رقم 92-03 الصادر في 30 سبتمبر 1992 المتعلق بمكافحة الارهاب والتخريب[188] والمرسوم التشريعي رقم 93-05 المؤرخ في 19 أفريل 1993[189] المعدل والمتمم للمرسوم السابق والذي اضاف بعض الاحكام التي تتناسب مع هذه المرحلة التي عرفت انتشارا اكثر للعمليات الارهابية وقد وجهت العديد من الانتقادات من طرف الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات الوطنية التي رفضت هذه المراسيم باعتبارها من صلب صلاحيات رئيس الجمهورية .

المطلب الثالث: مبادرات الرئيس زروال لمعالجة الازمة الامنية والفواعل المشاركة بها.

عندما استلم الرئيس اليامين زروال مهام رئاسة الدولة الجزائرية في 30 جانفي 1994 , كانت الجزائر تعيش وضعا اقتصاديا خانقا للغاية , فهي لم تعد قادرة لا على تسديد ديونها ولا على توفير المتطلبات الأساسية للشعب الجزائري , وكانت خزينة الدولة خالية من العملة الصعبة باعتراف كبار المسؤولين , كما أنّ المؤسسات التي كانت تابعة للقطاع العام كان قد انتابها الشلل بشكل كامل . فالدولة الجزائرية التي أنهكتها الاختلاسات وسوء التخطيط والمديونية والتذبذب بين اقتصاد السوق والاقتصاد الموجّه , وجدت نفسها في في بداية 1994 على حافة الهاوية والإفلاس[190] .

كما انه في هذه السنة 1994 كان الجيش الاسلامي للإنقاذ الذراع العسكرية للجبهة الاسلامية للإنقاذ وبقية الجماعات الاسلامية المسلحة وتحديدا الجماعة الاسلامية المسلحة قد أنهت سنتين من صراعها العسكري مع القوات النظامية، وقد ألحقت هذه الجماعات أضرارا كبيرة بمقدرّات الجزائر , كما تمكنّت من اقامة شبكات عسكرية في كل ولايات القطر الجزائري, وأصبح لكل منطقة قائد عسكري الى درجة أنّ الجزائر في ذلك الوقت كان يحكمها صباحا القوات النظامية وليلا عناصر الجماعاتالاسلامية المسلحة.

وية بموقع وزارة الدفاع http
s://www.mdn.dz/site_principal/index.php?L=fr تاريخ الاطلاع 18 /2018/12.الساعة 11.15

[188]بوابة قوات الدفاع الجوي عن ا
لإقليم بموقع وزارة الدفاع https://www.mdn.dz/site_principal/index.php?L=fr 2018/12/18.

[189]بوابة الحرس الجمهوري بموقع وزارة الدفاع
HYPERLINK "https://www.mdn.dz/site_principal/index.php?L=fr"
https://www.mdn.dz/site_principal/index.php?L=fr 2018/12/18.

[190]بوابة القوات البحرية بموقع وزارة الدفاع

ولم تفلح القوات الخاصة التي عرفت باسم –النينجا- والتي كان يشرف عليها الجنرال محمد العماري في وضع حدّ لفوضى القتل والعنف الأعمى. وفشل سياسة الحلول الأمنية جعلت الجنرال اليامين زروال يعلن أنّ الحل الأمني وصل الى طريق مسدود ولابدّ من اللجوء الى الحوار , وكان بنفسه قد التقى زعماء الجبهة الاسلامية للإنقاذ عندما كان على رأس وزارة الدفاع, وأفضت هذه الاتصالات في وقت لاحق الى اطلاق سراح اثنين من قادة الجبهة الاسلامية للانقاذ هما علي جدي وعبد القادر بوخمخم.

و عندما بدأ الرئيس اليامين زروال يتحدث عن الحوار في خطاباته السياسية , اتهمه بعض السياسيين بأنّه يناور ليس الاّ , والهدف من وراء ذلك هو اعادة الروح للدولة الجزائرية التي ألمّت بها سكرات الموت , وفي الوقت الذي كانت فيه الرئاسة تتحدث عن الحوار , كانت الأجهزة الأمنية تضرب بيد من حديد وتتحرك من منطلق الاستئصال الأمر الذي أوجد تشويشا لدى الشارع الجزائري الذي لم يستسغ فكرة الجمع بين منطق النار ومنطق الحوار[191]وهو ما ذهب اليه الرئيس اليامين زروال بعقد ندوة الوفاق الوطني 2 في اوت 1995 لكن قبل التفصيل في هذه الندوة سبقها مبادرة لأحزاب المعارضة بعقد ندوة خارج الجزائر في روما بايطاليا او ما عرفت بندوة سانت ايجديو .

اولا/ ندوة روما (سانت ايجديو) جانفي 1995 :

نظرا لتدهور الاوضاع الامنية في هذه الفترة لجأت الاحزاب السياسية المعارضة للخارج لعقد ندوة وإيجاد حل للازمة الامنية الجزائرية حيث عقدت هذه الندوة في 13 جانفي 1995،شارك فيهقياداتمنالآفلانوالأفاسوحزبالعمالإضافةإلىالنهضةوالحركةمنأجلالديمقراطيةفيالجزائرلأحمدبنبله والرابطة الجزائرية للدفاع عن الحقوق الإنسان لعلي يحي عبد النور بالإضافة إلى ممثلين عن الفيس بقيادة أنور هدامولميحضركلمنحزبالتجديدوحركةحماسحيثبرر الشيخمحفوظنحناحعدممشاركتهفيالندوةبأنهلميتلقىالدع وةللمشاركة .

طرحت التشكيلات السياسية المشاركة في اللقاء الأول بروما أفكار من أجل إيجاد حل للأزمة و العودة إلى الشرعية و الضغط على السلطة من أجل تقديم تنازلات قبل إجراء أية انتخابات وجاءت ندوة "سانت إيجيديو "كنقض لندوة الوفاق الأولى،ودعت هذهالجماعةكلالحساسياتالسياسيةللتحاورمعالسلطةكمارأتالجبهةالإسلامية للإنقاذ أن ندوة روما يمكن أن يكون الأساس الذي يبدأ منهحلالأزمة،وطالبتبإطلاقسراحالمعتقلينوقادةالجبهةوالاعترافبهاعلىالساحةالسياسية.
وفيلقاءروماالثانيوقعتالأطرافالمشاركةعلىعقدوطنييلتزمفيهالجميعباحترامبادئأولنوفمبروالتداولالسلمي على السلطة والاعتراف بالأمازيغية واحترام العناصر الهويةالوطنية (الإسلام،العربية،الأمازيغية) وإبعاد الجيش على السياسة .

اعتبر عبد الله جاب الله رئيس حركة النهضة الإسلامية الذي شارك في ندوة روما بأن الاجتماع كان علميا توج بوثيقة اشتملت على أهمالخطوات و الإجراءات التي تراها المعارضة كفيلة بوضع الجزائر على الطريق الصحيح لمعالجة الأزمة القائمة معالجة سليمة و شاملة وعادلة وعن اختيار روما قال عبد الله جاب الله أن كان من الأفضل أن يتم اللقاء داخل الوطن،لكن هذاالأمر لم يتيسر على اعتبار أن هناك أطرافا رئيسة غير متواجدة في الجزائر فتحتم الذهاب للالتقاء في روما و أعتبر أنه لأول مرة في تاريخ الأحزاب في العالم تجتمع أحزاب تمثل حساسيات مختلفة و تيارات متعددة لمعالجة الازمة .[192]

فقد عرفت هذه الندوة مشاركة احزاب وشخصيات وازنة خاصة الزعيم التاريخي حسين ايت احمد و عبد الحميد مهري الامين العام لجبهة التحرير الوطني الذي اصبح حزبا معارضا في هذه الفترة

PERLINK "https://www.mdn.dz/site_principal/index.php?L=fr"
https://www.mdn.dz/site_principal/index.php?L=fr تاريخ الاطلاع 2018/12/18. الساعة 12.30

[191]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشع
بية، المرسوم رقم 84-358، المؤرخ

وهو ما سبب اضطرابا وشرخا في الاراء داخل الوطن وهناك من ذهب لحد تخوين المشاركين في هذه الندوة التي نتج عنها ميثاق ودعوة السلطة القائمة انذاك لضرورة العودة للمسار الانتخابي وفي هذا الصدد يضيف عبد الله جاب الله "ان مشاركتنا في سانت ايجيديو الى جانب الراحلين ايت احمد وعبد الحميد مهري نتج عنها اتهامنا بخيانة الوطن الى جانب اننا كنا من الذين صاغوا فيما بعد وثيقة الحريات عقب الانسحاب من رئاسيات 1999"[193]

فحزب جبهة التحرير الوطني في هذه الفترة بقيادة عبد الحميد الوطني اتخذ العديد من المواقف التي ازعجت السلطة انذاك حيث رفض عبد الحميد مهري كل حوارات السلطة في التسعنيات بجميع اشكالها وبشتى انواعها ولم يساير أطروحتها القائمة ورفض اقصاء الجبهة الاسلامية للانقاذ وجبهة القوى الاشتراكية من الحوارات الرسمية المطعمة بالاقصاء والمعمقة ضد أي تسوية سياسية تمكن المغضوب عليهم من العودة للحياة السياسية وهو المقتنع بأن هذه الحوارات التي تقصي الفيس ببعده الاسلامي والأفقاس ببعده الأمازيغي والافلان ببعده الوطني[194] لن تكون حوارات جدية تفضي لاجاد حل للازمة الجزائرية وفي هدا الصدد يرى ايضا الدكتور عبد الرزاق مقري رئيس حركة مجتمع السلم حاليا بأن " لم يكن الأستاذ عبد الحميد مهري ينظر إلى مشروع سانت إيجيديو على أنه انفعال سياسي للانتقام ولا للضغط على النظام السياسي لمكاسب آنية مصلحية.

كان عبد الحميد مهري ينطلق من تجربة طويلة في الحركة الوطنية وفي الثورة التحريرية وفي الحزب الواحد بعد الاستقلال. كانت شخصيته التوافقية في كل هذا المسار النضالي هي التي تملي عليه سياساته ومواقفه. كان يعلم أن سبب أزمات الحركة الوطنية وصراع الأشقاء أثناء الثورة والأخطاء التي ارتكبت فيها رغم نجاح هدف التحرير، وفشل جبهة التحرير في البناء ونهضة الوطن، هو دائما سياسة الأمر الواقع ونزعة الصراع وإلغاء الآخر وحرب العصب والأجنحة والجهوية والعشائرية" ويضيف " لقد كان مشروع عقد روما مشروعا تاريخيا، اجتمعت فيه الطبقة السياسية الأقوى انتخابيا في ذلك الوقت رغم اختلافاتها الأيديولوجية والسياسية كما لم تفعل من قبل. غير أن عيبه أنه كان عاجزا على حل المشكلة في غياب الطرف الآخر في الأزمة، وهو النظام السياسي. والطموحات التي تعلقت به تشبه الطموحات التي تعلقت بتنسيقية الحريات والانتقال الديموقراطي بغير حق وبغير إرادة من أسسوا التنسيقية. كان يمكن اعتبار عقد روما في سانت إيجيديو مرحلة من مراحل النضال وأداة للضغط على السلطة لتعديل موازين القوة بهدف التفاوض والتوافق في الأخير لا القطيعة، تماما مثلما كان رأينا في هيئة التشاور والمتابعة، ثم تليها مشاريع أخرى تلو المشاريع حتى يتحقق الهدف. أما من اعتبر سانت إيجيديو فرصة لحل المشكلة بالشكل الذي بدت به النقاشات وبخطاب بعض من كانوا فيه فهو رفع لسقف سياسي لا يمكن إدراكه يتسبب في خيبات أمل الجماهير والإحباط والتوقف عن الفعل إذ مآل التقوقع في لحظات تاريخية مضت وتصلب الرأي هو دعم للظالم الأقوى لكي يسحق الجميع[195].

في 28 نوفمبر 1984م، إعادة التنظيم الإقليمي للنواحي العسكرية.الجريدة الرسمية العدد 63، (05 ديسمبر 1989) ص 2092-2093.

[193]عثمان لحياني، **موازنة الدفاع الجزائرية، 10,5 مليار دولار ممنوع مناقشتها**، موقع العربي الجديد عبر الرابط:
ttps://www.alaraby.co.uk/politics/2018/10/31/%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9-10-3-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D9%85%D9%86%D9%88%D8%B9%D8%A9-%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%82%D8%B4%D8%AA%D9%87%D8%A7"
https://www.alaraby.co.uk/politics/2018/10/31/%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9 تاريخ الاطلاع: 2018/12/25, الساعة 10:39.

[194]تقرير لموقع مجلة المنار، **الجيش المصري أقوى من الإسرائيلي عددا وعتادا وإن كان أقل إنفاقا**، عبر الرابط http://www.manar.com/page-41011-ar.html: تاريخ الاطلاع: 2018/08/25 =، الساعة 09:10.

[195]تقرير منشور على موقع عربي Spoutnikبعنوان **تعرف على قدرات ثاني أقوى جيش أفريقي**، عبر الرابط:
https://arabic.sputniknews.com/military/201801071029017360-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81 تاريخ الاطلاع 2018/12/25 على الساعة 14:50.

لم تنجح المعارضة الجزائرية عبر عقد روما 1 و2 في فرض حل على النظام السياسي الجزائري بل قوبلت مبادرتها بالتخوين واتم اتهمها بالسعي الى تدويل القضية الجزائرية وهو ماسبب في افشال هذه المبادرة ولم يتعاطى معها النظام بشكل ايجابي.

ثانيا/ الانتخابات الرئاسية 16نوفمبر 1995:

أجريت أول انتخابات رئاسية بنظام التعددية الحزبية منذ استقلال الجزائر عام 1962 في عهد الرئيس اليامين زروال، الذي قرر التعجيل بإجرائها دون الانتظار إلى أن تنقضي مدة الفترة الانتقالية لرئاسته والمحددة سلفا بثلاث سنوات[196]، تم تنظيم الانتخابات الرئاسية في 16 نوفمبر 1995 في أجواء خاصة جدا في حياة "الدولة" و "الأمة"، فالعنف الإرهابي كان في أوجه ، بتصعيد الجماعة الإسلامية المسلحة "الجيا" عمليات القتل والتخريب إلى مستويات غير مسبوقة بانتهاج سياسة المجازر الجماعية والقتل العشوائي ، مما حول البلد برمته إلى ساحة حرب مفتوحة.

وكان النقاش العام يدور حول مبادرة العقد الوطني بروما أو سانت إيجيديو، التي استقطبت رموز المعارضة وقدمت "ورقة طريق" لحل الأزمة، لكن السلطة رفضت التعامل معه، واكتفت بوصف وزير الخارجية في تلك الفترة أحمد عطاف بأنها "لاحدث". كما تميزت فترة ما قبل رئاسيات 95 بفشل ندوتي الحوار الوطني (سبتمبر 94 جانفي 95) وبدأ التحضير لرئاسيات نوفمبر 1995, وكان الجنرال زروال أول المرشحين لتولي منصب رئيس الجمهورية، وبدأت السلطة تحشد له الدعم من قبل الجمعيات والنقابات والفنانين والرياضيين، وشرائح أخرى.. وكان وضع الجنرال المرشح اليامين زروال (وبالأحرى الجهة التي تقف خلف ترشيحه) صعبا للغاية، باعتبار أن جبهة التحرير رفضت تزكية زروال وتركت الخيار للمناضلين في القواعد للانتخاب على من يشاءون.[197]

من جهة أخرى أعلن كل من الراحل محفوظ نحناح ترشحه لمنافسة زروال، وكذلك سعيد سعدي ونور الدين بوكروح بالنسبة للشيخ نحناح، كانت الفرصة مواتية لتحقيق عدة أهداف جملة واحدة، على رأسها التقارب أكثر مع السلطة للاستفادة من دعمها لصالح حركته التي أصبحت تمثل بديلا عن جبهة الإنقاذ المحلة، أو هذا ما تمناه الشيخ الراحل والجهات التي تدعمه في السلطة، وبالفعل فقد استفاد مرشح "حماس" من دعم قواعد عريضة من أنصار" الفيس"، أما ترشح سعدي زعيم الأرسيدي فكان منتظرا بعد إعلان الأفافاس مقاطعة الانتخابات، حيث يفيد سعدي بكسر مقاطعة القبائل ويستفيد من دعم إضافي من السلطة التي كانت فعلا بحاجة إلى ممثل قوي بمنطقة القبائل كما شارك بوكروح عن حزب التجديد الجزائري ووجد دعما وتفهما من قبل بعض الفاعلين حيث خاض غمار الانتخابات دون رهان حقيقي[198] واسفرت الانتخابات عن فوز المرشح اليامين زروال بالرئاسة وهذا وفقا للنتائج المبينة في الجدول ادناه :

الجدول رقم(02) يوضح نتائج الانتخابات الرئاسية لسنة 1995

المرشح	الحزب	الاصوات	النسبة

---

[195]الجزائر سادس أكبر دولة في العالم من حيث عدد أفراد الشرطة، مقال منشور عبر الموقع https://www.elhiwardz.com/international/45450/ "/international/45450.com. تاريخ الاطلاع: 2019/01/02. الساعة 11:10.

[196]المرسوم التنفيذي رقم 10-322 المتضمن القانون الاساسي للشرطة : مرجع سابق.

[196]الموقع الرسمي للشرطة الجزائرية، الفرق المتنقلة للشرطة القضائية، عبر الموقع: https://www.algeriepolice.dz/?%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D9%82%D8%A9-% تاريخ الاطلاع:2019/01/03.الساعة 15.30

[196]عبد السلام سكية. اللواء هامل يجري حركة جزئية ونوعية على مخابرات الشرطة، مقال من شور ببوابة الشروق بتاريخ 2016/1/12م https://www.echoroukonline.com/%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%88%D8%A7%D8%A1-%D9%87%D8.

[197]مجلة الشرطة الجزائرية، العدد 123، ماي 2014، ص29.

[197]الموقع الرسمي للشرطة الجزائر

اليامين زروال	مرشح حر	7088616	61
محفوظ نحناح	حركة مجتمع السلم	2971974	25.6
سعيد سعدي	التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية	1115796	9.6
نور الدين بوكروح	حزب التجديد الجزائري	443144	3.8

المصدر: بشير مخلوف، **موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر فترة (1989-1995) دراسة في التمثلات السياسية لواقع التعددية الحزبية عند بعض المنتسبين للجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة، مرجع سابق ص290**

و بعد مرور اكثر من 15 سنة من هذه الانتخابات هناك العديد ممن كانوا في السلطة بأنهم اعلنوا انها انتخابات مزورة وانه مزورو لصالح الاستقرار ولبقاء الدولة وهو ما اعلن عنه الوالي السابق بشير فريك الذي اكد بأنهم جاءتهم اوامر من وزارة الداخلية عندما كانوا ولاة بمساعدة كل من سعيد سعدي و نور الدين بوكروح من اجل ايصالهم للنصاب القانوني للانتخابات الرئاسية (75 الف توقيع موزعة على 25 ولاية) ثم التزوير والتعبئة لصالح المرشح الحر اليامين زروال وان المرشح محفوظ نحناح قد فاز في العديد من الولايات وان الولاة قدموا نتائج مزورة يثبتون فوز ا اليامين زروال[199] .

ليستلم اليامين زروال مهامه كرئيس للجمهورية في اجواء مشحونة تميزت بمحاربة الارهاب وفي نفس الوقت دعوة الرئيس الى الحوار الوطني وهو ما تجسد في ندوة الوفاق الثانية وهو ما سنفصل فيه في النقطة الموالية.

ثالثا / ندوة الوفاق الثانية :14 و 15 سبتمبر 1996

انعقدت ندوة الوفاق الثانية في 14 و15 سبتمبر 1996 حيث باشرت رئاسة الجمهورية اجراء جولات من الحوار الوطني منذ 30 مارس 1996 و في 29 جويلية 1996 وجه الرئيس اليامين زروال دعوة للاحزاب السياسية للالتقاء بهم ابتداء من 03 اوت 1996 بهدف ترقية الحوار وقد تم في نفس السنة تنصيب اربع لجان هي :

1- لجنة الوفاق الوطني
2- لجنة قانون الاحزاب
3- لجنة الانتخابات
4- لجنة تعديل الدستور

قدمت هذه اللجان تقريرها النهائية لرئيس الجمهورية في 27 اوت 1996 ليصدر عن الرئاسة في 05 سبتمبر 1996 بيانا يوجه الرئيس من خلاله دعوة الى الشخصيات الوطنية و الاحزاب السياسية والمنظمات والجمعيات الكبرى من اجل المشاركة في ندوة الوفاق الوطني حيث تضمنت اسس العمل السياسي والحزبي المستقبلي وكذلك اطر ومبادئ ممارسة التعددية الديمقراطية.

وحسب السعيد بوشعير فقد انعقدت هذه الندوة في الظروف التالية[200] :

ي، مديرية الأمن العمومي، عبر الموقع:
https://www.algeriepolice.dz/?%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%8A%D8%B1%D9%8 %. تاريخ الاطلاع: 2019/01/10م. الساعة 16.00

[199] **المرجع نفسه.**

[199] مجلة الشرطة الجزائرية، العدد 125، نوفمبر 2014، ص 40-41

[199] قرار وزاري مشترك مؤرخ في 15 محرم عام 1428 الموافق لـ 03 فبراير 2007م ويتمم القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 22 ربيع الأول عام 1418 هـ الموافق لـ 27 يوليو سنة 1997 الذي يحدد قائمة المؤسسات العمومية للتكوين المتخصص المؤهلة لتنظيم المسا

-السلطة هي التي حددت بشكل انفرادي جدول أعمال الحوار الأول:خاص بتقييم الوضعية الوطنية والثاني:يتعلق بتعزيز الديمقراطية التعددية واستكمال الصرح المؤسساتي للدولة.

-إبعاد الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة من الحوار باعتبارها فقدت الشرعية.

-مذكرة الرئاسة الموزعة على الأحزاب والشخصيات الوطنية فرضت من القمة بدلا من أن تكون نتيجة حوار بين السلطة والأطراف المعنية.

-رفض فتح الحوار حول الأزمة المتعددة الأشكال كما طالبت بذلك عدة أحزاب مثل الجبهة الإسلامية للإنقاذ وحزب القوى الاشتراكية.

-الندوة اقتصرت على مراسيم الإمضاء على الأرضية من قبل الأطراف الحوار المشاركين دون مناقشتها.

-تأييد الشخصيات والأحزاب الصغيرة والتنظيمات الممثلة في المجلس الوطني الانتقالي لأرضية الوفاق الوطني

تمت صياغة دستور 1996 على اساس الوثيقة التي وقع عليها مختلف الشركاء في ندوة الوفاق الوطني الثانية ومن اهم النقاط البارزة في هذا الدستور هي عدم استخدام مقومات الهوية الوطنية لأغراض سياسية وأثارت المادة 102 من الدستور الكثير من الجدل لأنها تعطي حق الفيتو لمجلس الامة على القوانين التي يصادق عليها المجلس الشعبي الوطني وقد وقع المشاركون في ندوة الوفاق الثانية على مجموعة من المبادئ وهي:

- احترام مبادئ اول نوفمبر
- احترام الدستور وقوانين الجمهورية.
- نبذ العنف كوسيلة تعبير او عمل سياسي.
- تبني التعددية السياسية التي تقتضي تنوع الآراء وتكريس ارادة الاغلبية

خرجت هذهالندوة باتفاق حول جدول زمني أول للمواعيد الانتخابية،وترك أمر تحديدها لرئيس الجمهورية وذلك بتكييف هدهالمواعيد مع الظروف وكانت ندوة الوفاق الوطني الثانية أكثر نجاحا من الأولى،وقد اعتبرها البعض مكسبا جديد يندرج في سياق المبادئ الأساسية و الثوابت الوطنية التي تدعم على أساسها الديمقراطية التعددية ، ويستكمل بناء الصرح المؤسساتي[201] .

رابعا / قانون الرحمة :

وبين خيار الحوار والحل السياسي للوضع المتفجر الذي كانت تعيشه البلاد، ممثلا بعدد كبير من التشكيلات السياسية والحزبية، وبغالبية ساحقة من أبناء الشعب الذي كان همه الوحيد إيقاف شلالات الدم التي طالت كافة مكوناته وشرائحه، هذا التزاوج وبالإضافة إلى ضغط العسكر من أمامه والخطر الارهابي من ورائه، دفعه إلى اعتماد إستراتيجيتين متوازيتين الأولى تدعو إلى دحر الجماعات الإرهابية المسلّحة واستحداث فرق الدفاع الذاتي، والثانية أخذت طابع الحل السياسي بسن قانون الرحمة وهذا وفقا للأمر رقم 95-12 المتضمن تدابير الرحمة قد جاء في 12 مادة مقسمة على ثلاثة فصول يتناول الاول تدابير الرحمة اما الثاني فقد تعرض للإجراءات في حين الفصل الثالث خصص للأحكام الانتقالية[202] وقد مهد الطريق أمام توبة مئات المسلحين، وهو ما تلاه في مرحلة لاحقة إجراء هدنة معلنة بين الدولة وما كان يعرف بالجيش الإسلامي للإنقاذ، انتهت بوضع السلاح من

بقات على أساس الاختبارات والا
متحانات المهنية للالتحاق بمختلف أسلاك الأمن الوطني، الجريدة الرسمية العدد 16 المؤرخ في 17 صفر عام 1428 هـ ا

طرف أعداد كبيرة منهم[203]، ففي 01 اكتوبر 1997 اعلن مرزاق مداني زعيم الجيش الاسلامي للإنقاذ هدنة مع الجيش الجزائري والالتزام بها لمدة عامين لكن الهدنة بقيت تفتقر الى غطاء سياسي وقانوني الى ان جاء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وصادر قانون الوئام المدني في 13 جوان 1999[204] لكن مشروع زروال سقط في الصراع الدائر داخل كواليس السلطة والضغط الممارس عليه من طرف جهات الكل أمني الذين لا يرغبون في مناقشة أي حل آخر للخروج من نفق الأزمة غير خيار السلاح والاستئصال.

اخيرايمكن القول ان مهمة الرئيس اليامين زروال لم تكن سهلة , ذلك أنّ أنصار الحلول الأمنية داخل المؤسسة العسكرية ودوائر القرار كانوا مستعدين لكل الاحتمالات والجبهة الاسلامية للإنقاذ التي رحبّ قادتها عباسي مدني وعلي بلحاج بالنوايا الحسنة لزروال كانت تنتظر منه أن يبادر الى اطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين بما في ذلك جميع قادة الجبهة الاسلامية للإنقاذ المعتقلين,ورفع حالة الطوارئ والإجراءات الاستثنائية ، وكان قادة جبهة الانقاذ الاسلامية يطالبون بأن يسمح لهم الالتقاء بالقادة الميدانين للجيش الاسلامي للإنقاذ حتى يتمكنوا من تقييم الوضع واتخاذ القرار المناسب ومن جهته كان زروال يطالب قادة الانقاذ بإصدار بيان يندون فيه العنف الاعمى الذي تشهده الجزائر لكن لم تنجح هذه الاتصالات ليتم بعدها تكثيف محاربة الارهاب[205]
وكانت هذه العودة الى سياسة العصا الفولاذية تعكس في الواقع التجاذبات بين مراكز القوة ولو كانت هذه المراكز متوافقة على سياسة المصالحة والحوار لنجح الحوار ، لكن كثيرا ماكان الصقور يعتبرون الحوار مجرد مناورة في محطة سياسية معينة ، وساعة يتم الانتقال الى المحطة الأخرى تترك مناورة الحوار جانبا .

من الأشخاص البارزين الذين كان يعتمد عليهم الجنرال اليامين زروال الجنرال محمد بتشين الذي كان مستشارا للرئيس زروال وكان يعتبر العقل المدبر ورجل النظام القوي منذ تولّي الرئيس اليامين ، وأصبح بتشين أقرب معاوني زروال وموضع ثقته الكاملة وتتهم مراكز القوة في الجزائر محمد بتشين بأنّه كان يتطلع للرئاسة وأنّ زروال كان يمهّد له الطريق ليكون خلفا له ، وكان على رأس المعارضين للجنرال محمد بتشين الجنرال محمد العماري وحلفاؤه في المؤسسة العسكرية . ولأنّ الصقور كانوا يلجؤون الى الصحافة الفرانكفونية لتصفية حساباتهم فقد شنّت هذه الأخيرة حملة على اللواء محمد بتشين وفتحت العديد من ملفاته المالية وحتى الأمنية ، وجاء هذا الصراع الخفي بين مراكز القوة قبل فترة وجيزة من انتهاء ولاية الرئيس اليامين زروال , حيث كان الرئيس الجزائري قد فاجأ الجميع في 11 أيول –سبتمبر 1998– بأنّه سيختصر ولايته الرئاسية التي كان يفترض أن تنتهي في سنة 2000 , وأعلن أيضا أنّه سيجري انتخابات رئاسية مبكرة**[206].**

لموافق لـ 07 مارس 2007م.

[203]الجريدة الرسمية 19 فبراير 1997م العدد 10، 17.

[203]مقال منشور ضمن محرك البحث الإخباري جزايرس بعنوان مديرية الموارد البشرية للأمن الوطني السهر على تسيير أزيد من 88 ألف موظف تاريخ النشر 2012/11/05م عبر الموقع:
https://www.djazairess.com/" djazairess.com/.

[204]الموقع الرسمي للمديرية العامة للأمن الوطني، مديرية الموارد البشرية الهيكلة عبر الموقع:
https://www.algeriepolice.dz/?%D9%85%D8%AF%D %A7%D9%84%D9%85%DA7%D8%B1%D8%AF

[204]المرجع نفسه.

[204]علي بن محمد، استحداثGOSPبديلاعنالجيسGIS، مقال منشور بتاريخ 24 ماي 2016 عبر الموقع:
https://www.algeriachannel.net/2016/07/24/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%تا.
ريخ الاطلاع 2019/01/12. الساعة 16.30

[204]أحمد مراح، مخابر متنقلة للشرطة العلمية في 48 ولاية، مقال منشور بموقع النهار بتاريخ: 2018/04/23م، عبر الرابط التالي:
https://www.ennaharonline.com/%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%B.

[204]مجلة ال
شرطة الجزائرية، مارس 2014، العدد 122، ص 9-10.

[205]مجلة الشرطة الجزائرية، مارس 2018، العدد 140، ص 69.

[205]مجلة الشرطة الجزائرية، جانفي 2017، العدد 134، ص62.

[206]الموقع الرس

ختاما لهذا المبحث يمكننا القول ان هذه الفترة الحساسة من تاريخ الجزائر التي تميزت بأزمة امنية وسياسية حادة كادت تعصف بالدولة الجزائرية ان الفواعل الرسمية وبالأخص المؤسسة العسكرية هي التي كانت مسيطرة على رسم وصناعة السياسة الامنية في هذه الفترة ،وان الاحزاب السياسية بالرغم من انها كانت طرفا اساسيا في الازمة وبالأخص الجبهة الاسلامية للإنقاذ لكن الملاحظ هو ان الاحزاب السياسية قد بادرت في بعض الاحيان مثل مبادرة لقاء روما و استجابة بعض الاحزاب السياسية سواء في ندوة الوفاق الوطني الأولى أو الثانية إلا اننا يمكن اعتبار دورها ثانويا لان اتخاذ القرار الحقيقي كان بيد المؤسسة العسكرية التي كانت تعرف ايضا اختلافا بين قادتها في من يرى بضرورة الحل الامني وهناك من يدعم بضرورة التوجه للحوار وهو ما أثر على نجاح مبادرة الرئيس زروال الذي تم دفعه للاستقالة بعد شن العديد من الحمالات للأشخاص المقربين منه مثل الجنرال بتشين وآخرين فهذا الصراع بين اجنحة السلطة اثر على المبادرات في هذه المرحلة ولم يكن صوت الفواعل الغير رسمية (الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني) مسموع بقوة .

المبحث الثالث: سياسة الوئام المدني (الأهداف والحلول والنتائج).

بعد العديد من المبادرات التي تم التسويق لها من أجل حل الأزمة الأمنية والتي اطلعنا عليها في المبحث السابق تم إقرار هذه الآلية الجديدة"الوئام المدني" لحل الأزمة الأمنية ووقف إراقة الدماء بالجزائر، وهذا ما سنفصل فيه في هذا المبحث ولكن قبل التطرق لقانون الوئام المدني سنتعرف على الظروف التي سبقت تطبيق سياسة الوئام المدني.

المطلب الأول: وضع الجزائر قبل إقرار قانون الوئام المدني.

قبل التوجه لتطبيق سياسة الوئام المدني كانت هناك العديد من العوامل والظروف التي ساهمت في تغير الوضع ابتداء من سنة 1997م يمكن ذكر أهمها كما يلي:

1- تصاعد العمليات الإرهابية ضد المدنيين، لم تعرف الجماعة الاسلامية المسلحة لحظات تطرف وجهالة أكثر من تلك التي عرفتها بعد أن تولى قيادتها المدعو عبد الرحمن أمين جمال زيتوني، والمسمى أبا طلحة عنتر الزوابري، الذي قاد الجماعة بعد ذلك في 18 جويلية 1996م وانتقل العنف من بعد ذلك من وسيلة لاستعادة نصر مسلوب وإقامة دولة اسلامية إلى مجرد أعمال تقتيل جماعي تستهدف المدني والعسكري والأمني والمثقف والصغير والكبير دون غاية سياسية واضحة أو نتيجة استراتيجية متوقعة.[207]
2- اشتداد الصراع بين الجماعات المسلحة نتيجة للانشقاق الكبير والاختلافات الواضحة في طرق وآليات العمل المسلح، وكذا الأهداف الاستراتيجية غير الواضحة، اشتدت العداءات والصراعات حيث بلغت ذروتها في هذه الجماعات التي أصبحت متناحرة فيما بينها مخلفة عددا كبيرا من القتلى وهو ما سهل المهمة لدى قوات الجيش التي عملت على كسر شوكة هذه الجماعات ولو نسبيا مما كان سببا أساسيا في تقليص عدد عناصرها والحد من نقاط تحركها وحرية نشاطها وهو ما أفقدها الوسائل اللوجيستيكية الضرورية لتنفيذ اعتداءاتها.[208]
3- إعلان الجيش الاسلامي للإنقاذ الهدنة حيث ساهم هذا القرار وبشكل كبير في تخفيف حدة العنف السياسي في الجزائر، هو إعلان الجيش الاسلامي للإنقاذ بقيادة أميره "مدني مرزاق" الهدنة من جانب واحد ابتداء من 01 أكتوبر 1997م حيث لقي نداء مرزاق دعم مجموعة

مي للشرطة الجزائرية، تاريخ الشرطة الجزائرية، عبر الموقع،
.ice.dz/" https://www.algeriepolice.dz/

[208]المرجع نفسه.

[208]الموقع الرسمي للشرطة الجزائر

أخرى من الكتائب سواء منها المستقلة أو التابعة للجماعة الاسلامية المسلحة، والتي كان منها الجبهة الاسلامية للجهاد في العاصمة، وكتيبة الرحمن التي يقودها مصطفى كرطالي في منطقة الأربعاء، وكتيبة الفرقان بالشلف، والرابطة الاسلامية للدعوة والجهاد التي يقودها علي بن حجر في منطقة المدية، والذي يقود في شهادته: "التزمنا بالهدنة بعدما أعلن الجيش الاسلامي للإنقاذ في سبتمبر 1998م، وقد قمنا بعد أيام قليلة من ذلك وقررنا الالتزام بها لكن هذه الهدنة لم تتم ترجمتها إلى اتفاق واضح وصريح ويرجع ذلك لأن الاتصالات لم تتم بموافقة الرئيس اليامين زروال الذي فضل إعطاء غطاء سياسي لهذا الاتفاق، فهناك طرف عسكري بيده زمام الأمر بالدولة ويقوم بمفاوضات مع جيش الإنقاذ وتحدث أمور في الواقع يراها الناس توضح أن الهدنة واقعة فعلا، إلا أن لسان الحال السياسي للسلطة آنذاك في 1997م كان يقول بعدم وجود الهدنة وقد أعلن عن طي ملف الجبهة الاسلامية للإنقاذ نهائيا في خطاب الرئيس اليامين زروال سنة 1997م.

4- مفاجأة الرئيس بإعلانه عن تقديم الانتخابات الرئاسية وتقليص فترة حكمه حيث تم تنظيم الانتخابات الرئاسية سنة 1999م وهذا بعد اشتداد الصراع الداخلي بين مختلف أركان النظام خصوصا سنة 1998م حيث تعرض المقربين من الرئيس اليامين زروال إلى حملة إعلامية شرسة منهم مستشاره الجنرال محمد بتشين، مع توالي الضغوط الدولية على الجزائر خصوصا من منظمة العفو الدولية في 18 نوفمبر 1997م وكذلك الفدرالية الدولية لحقوق الانسان، وظهر السؤال الخطير: من يقتل من في الجزائر؟، ويعود المبرر حول هذه الشكوك هو حجم تلك المجازر التي اشتدت في الجزائر بين 1994- 1998م، كل هذه العوامل كانت عوامل ضاغطة على الرئيس اليامين زروال لإجراء انتخابات رئاسية مسبقة سنة 1999م تمخض عليها انتخاب عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجزائر والذي وعد بالقضاء على العنف بطرحه العديد من المبادرات منها قانون الوئام المدني، ومن الظروف التي ساعدت على الاتجاه إلى إقرار قانون الوئام المدني نذكر:

- ☒ إعداد القانون يدخل في توجهات السلطة لمواجهة أعمال العنف وعزل المعارضة المسلحة.
- ☒ هذا القانون جاء لإعطاء التغطية القانونية والسياسية للهدنة المعلن عليها عام 1997م من الجيش الاسلامي للإنقاذ.
- ☒ الدعم الكبير للرئيس عبد العزيز بوتفليقة باعتباره مرشح الاجماع الوطني الذي يحظى بتأييد خمسة أحزاب وهي جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي وحركة النهضة وحركة مجتمع السلم وحزب العمال، إلى جانب تأييد ودعم عدد كبير من المنظمات الوطنية كمنظمة المجاهدين وأبناء الشهداء.
- ☒ دعم جمعيات ضحايا الإرهاب للرئيس وفي هذا السياق تقول ليلى عسلاوي: "المشروع الذي نعتبره مرة أخرى لبنة وخطوة أولى لاسترجاع أمن واستقرار الجزائر" وفي نفس النهج تفسره سعيدة بن حبيلس: "نساهم في الحوار كجزائريين والاقتراح هو من طرف رئيس جمهورية جزائرية، ومن طرف المشرع الجزائري، ونحن في الجزائر وتحت الراية الجزائرية نناقش ونجد حلا ونقول نعم لهذا القانون".

أما عن دور قادة الحزب المحل الجبهة الاسلامية للإنقاذ في إعداد مشروع الوئام المدني يقول أنور هدام: "وأنني كباقي قيادات الجبهة الاسلامية للإنقاذ لم أشارك في تلك المفاوضات ولم أستشر فيها أصلا، مع أنني كنت من دعاة الحل السياسي ووقف إطلاق النار، إلا أن الهدف من تلك المفاوضات لم يكن يوما من أجل الوئام المدني، وإلا فلم تم إبعاد قيادات الجبهة في تلك المفاوضات.

المطلب الثاني: مضمون وأهداف سياسة الوئام المدني.

يعد قانون الوئام المدني الذي جاء به السيد عبد العزيز بوتفليقة من المشاريع الكبرى التي أراد من ورائها استعادة الأمن والاستقرار كمرحلة أولى ثم تحسين صورة الجزائر في الخارج إعادة

مكانتها حيث أدخل القانون حيز التنفيذ يوم 13 جويلية 1999م ليوضع الاستفتاء الشعبي بعدما أصر رئيس الجمهورية إعطاء غطاء سياسي ودستوري (قانوني) لمسعاه، وقد عكس نتائج استفتاء 16 سبتمبر 1999م رغبة الشعب الجزائري لإنهاء سنوات العنف والإرهاب حيث ضاهت نتائج هذا الاستفتاء (98,3 %) استفتاء الاستقلال في 03 جويلية أكثر من 99 % حيث عرف مشاركة كبيرة وهذا من أجل وقف العنف المستشري في الجزائر.

وقد عرف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة سياسة الوئام المدني في 29 ماي 1999م في خطاب موجه للأمة أعلن عن نيته في تبني سياسة لصالح المسلحين الراغبين في التوبة، ومن جملة ما جاء في الخطاب: "انطلاقا من إيمان عميق بقيم التسامح أتوجه رسميا إلى من عادى الله والوطن وأؤكد بصفة قاطعة أنني مستعد كامل الاستعداد للإقبال عاجلا على اتخاذ كل التدابير التي تخولهم للعودة الكريمة إلى احضان أمتهم في كنف احترام قوانين الجمهورية"، كما عرضها في خطاب ألقاه بمناسبة إحياء ذكرى استشهاد العقيد لطفي في 28 مارس 2000م بقوله: "هي بناء مرصوص لطي مرحلة قائمة من تاريخنا وولوج مرحلة ما بعد الإرهاب والدمار وتجاوز الرؤية الاستئصالية واليأس المستفحل في قلوب شبابنا إلى الاعتزاز".

كما عرفها في الخطاب الذي ألقاه بمعهد جنوب أفريقيا للشؤون الدولية بجوهانسبورغ في 18 أكتوبر 2001م قائلا: "الوعي بالذات وممارسة الحياة بشرف هي مسعى يهدف إلى وضع حد للعنف وتلقيين الجزائريين مجددا إرادة العيش معا وتسوية خلافاتهم بالطرق السلمية، وعرفها أيضا في خطاب ألقاه في 24 أوت 1999م في الذكرى المئوية لميلاد فرحات عباس بقوله: (هي إسمنت المجتمع المتماسك وتعبير عن درجة التفاؤل الإيجابي داخل هذا المجتمع في شتى المجالات.[209]

اولا / أهداف سياسة الوئام المدني: لقد تم تحديد العديد من الأهداف الداخلية والخارجية نذكر منها:

أ- الأهداف الداخلية:

- ☒ تهدف سياسة الوئام إلى إيقاف آلة الموت والدمار وحقن دماء الجزائريين واسترجاع السلم والأمن والطمأنينة إلى ربوع البلاد، والتفرغ إلى إعادة إعمار ما خربه الإرهاب في المناطق المتضررة وتوجيه طاقات البلاد نحو البناء بدل التدمير.
- ☒ معالجة الأزمة السياسية والأمنية وإرساء أسس الوحدة الوطني وذلك عن طريق ترسيخ ثقافة التعاون والتسامح والاحترام المتبادل وتقبل الطرف الآخر على اختلاف توجهاته الأيديولوجية والسياسية والقضاء على ثقافة الحقد والانتقام في المجتمع الجزائري.
- ☒ فتح الطريق أمام الأشخاص المتورطين في الأعمال الإرهابية والراغبين في التخلي عن نشاطاتهم الإجرامية للتوعية وإيجاد السبل الطفيلة لإعادة إدماجهم في أحضان المجتمع.
- ☒ استرجاع الأسلحة والذخائر التي استعملتها العناصر التائبة في محاربة الدولة وكذلك الاستفادة من هذه العناصر في محاربة شبكات الدعم والاسناد والتمويل التي يستعين بها الإرهابيون للاستفادة منهم في محاربة الجماعات الرافضة للوئام والسلم.
- ☒ نزع الغطاء السياسي عن أعمال الإرهاب في الجزائر وذلك من خلال مساندة الجبهة الاسلامية والجيش الاسلامي للإنقاذ سياسة الوئام، مما يفقدها مبرر الدفاع عن حق الجبهة الاسلامية للإنقاذ في إقامة الدولة الاسلامية.
- ☒ استعادة الحياة الطبيعية للجزائريين وزرع الأمن والطمأنينة في نفوسهم وإخراجهم من أجواء الرعب في المدن الكبرى وإعادة إسكان الأرياف وذلك من خلال القضاء على الإرهاب وتجفيف منابعه.

ية، تاريخ الشرطة الجزائرية، عبر الموقع، https://www.algeriepolice.dz/.

[209] المرجع نفسه.

[209] مجلة الشرطة الجزائرية، مار

- ☒ إرساء أسس دولة القانون وإعادة الهيبة والمصداقية للدولة ومؤسساتها واستعادة وظائفها الدستورية في تسيير شؤون البلاد إضافة إلى دعم المنظومة القانونية السارية المفعول في الجزائر بإجراءات جديدة تواكب التطورات الحاصلة وتلبي متطلباتها.
- ☒ إعادة الاستقرار السياسي للنظام الجزائري والتفرغ لإنعاش الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وذلك بإعادة ترقيع النسيج الاجتماعي وتوفير الشروط الأمنية اللازمة لزيادة وتقوية الاستثمار في القطاع الخاص.
- ☒ الاعتراف بحقوق ضحايا الإرهاب والتكفل بهم اجتماعيا من خلال التعويضات والإعانات التي أقرها قانون الوئام المدني.

ب- الأهداف الخارجية:

- ☒ تهدف سياسة الوئام المدني إلى تحسين صورة الجزائر على المستوى الدولي والتي تشوهت بفعل الأزمة السياسية التي كادت تعصف بأركان الدولة.
- ☒ فك العزلة المفروضة على الجزائر دوليا وإقليميا واسترجاع مكانتها الدولية السابقة بين الأمم.
- ☒ استعادة الجزائر لدورها المتميز السابق على مستوى المنظمات الدولية والإقليمية كجامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات.
- ☒ رفع الحصار الدولي غير المعلن المضروب على الجيش الجزائري من طرف الدول الكبرى التي تمتنع عن بيع الأسلحة والمعدات المتطورة لمكافحة الإرهاب وتحسين صورته دوليا بعد حملة التشويه التي تعرض لها.
- ☒ تهيئة بيئة أمنية وسياسية واقتصادية مشجعة على جذب الاستثمارات الأجنبية وخاصة خارج قطاع المحروقات.
- ☒ توفير الشروط الأمنية والسياسية والاقتصادية اللازمة من أجل تسريع وتيرة المفاوضات بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ثانيا / مضمون قانون الوئام المدني: أصدرت السلطات مشروع قانون رقم 99-08 المؤرخ في 13 جويلية 1999[210]م يتعلق باستعادة الوئام المدني حيث خصص المجلس الشعبي الوطني لهذا المشروع تسع (09) جلسات للمناقشة العامة تدخل خلالها 155 نائبا ثم جاء التصويت في 08 جويلية 1999م إذ كان عدد المصوتين 305 منهم المصوتون بنعم 288 والباقي ممتنعون، وتتمحور نصوص هذا القانون على التدابير الثلاثة الأساسية والتي تتضمن:

- ☒ الاعفاء من المتابعات.
- ☒ الوضع رهن الإرجاء.
- ☒ تخفيف العقوبات.

1- الإعفاء من المتابعة: يستفيد من الإعفاء من المتابعة القضائية كل شخص منتمي إلى جماعة أو منظمة إرهابية مذكورة في المادة 87 مكرر 03 من قانون العقوبات داخل وخارج الوطن، الذي لم يرتكب أو يشارك في إحدى الجرائم الواردة في المادة 87 مكرر من قانون العقوبات أدت إلى قتل شخص أو سببت له عجزا دائما، أو اغتصابا أو لم يستعمل متفجرات في الأماكن العمومية على ضرورة إخطار السلطات المختصة بتوقيفه التلقائي عن كل نشاط إرهابي وذلك في أجل 06 أشهر من تاريخ صدور قانون الوئام المدني.[211]

كما يستفيد أيضا من الإعفاء كل شخص كان بحوزته أسلحة أو متفجرات أو وسائل مادية أخرى وقام بتسليمها للسلطات المختصة، ويشترط في هذه الفئة ألا يكون الأشخاص

س 2014، العدد 22، مرجع سابق، ص12.

[210]مجلة الشرطة الجزائرية، مرس 2018، العدد 62، مرجع سابق، ص46.

[210]مجلة الشرطة الجزائرية، مرس 2

014، العدد 23، مرجع سابق، ص19.

[211]مجلة الشرطة الجزائرية، مرس 2014، العدد 122، مرجع سابق، ص12.

[211]مجلة الشرطة الجزائرية، مرس 201

المنتمون إليها قد ارتكبوا جرائم دم أو شرف وأعلنوا صراحة عن توبتهم كذلك فإن الاستفادة من هذا النوع من التدبير لابد من التقيد وفقا للمادة 05 من القانون بمجموعة من الالتزامات بمعنى تخفيف العقوبة يكون مقابل الحرمان من ممارسة بعض الحقوق وفقا للمادة 08- 02 من قانون العقوبات لمدة عشر سنوات ابتداء من صدور قرار الإعفاء من المتابعة على النحو التالي:

- ☒ الحرمان من حق الانتخاب والترشح.
- ☒ الحرمان من كل الحقوق المدنية والسياسية.
- ☒ الحرمان من أي وسام.[212]

2- **الوضع رهن الإجراء:** هو تدبير جديد بالنسبة للقوانين العادية، وما يمكن الاشارة إليه في هذا الصدد هو أن للعقوبة هدف معنوي وتربوي، فالاعتراف بالخطأ وإعلان الولاء إلى الدولة والعزم على الرجوع إلى المجتمع، فهذه الشروط من أجلها أسس هذا القانون فكرة لاختبار ومعرفة إذا كان هذا الشخص قد استقام أو لا لإدماجه أو إعادة النظر في مصيره، هذا ما يتطابق مع أسس فلسفة القانون المتمثلة في مبدأ المتابعة.[213]

تتشكل لجنة الإرجاء من:

- النائب العام المختص إقليميا رئيسيا.
- ممثل عن وزير الدفاع الوطني.
- ممثل عن وزير الداخلية.
- قائد مجموعة الدرك الوطني للولاية.
- رئيس الأمن الولائي.
- نقيب المحامين أو ممثله المؤهل.

وتنص المادة 18 أنه في حالة تهرب شخ خاضع للإرجاء من أحد التدابير المفروضة عليه، بإمكان اللجنة المخطرة أن تعلن إلغاء الإرجاء كما تنص المادة 23 أن مفعول الإرجاء ينتهي في كل الحالات بانتهاء المحددة له ويترتب على انقضاء الإرجاء التقادم النهائي للدعوة العمومية بالنسبة للأفعال التي بررته.

3- **تخفيف العقوبة**: هي تدبير استثنائي وعليه أن يكون محددا في الزمن حتى لا يفهم المعني أنه في الاستفادة من تدابير أكثر مرونة، وتجدر الإشارة إلى أن تخفيف العقوبة يعني تخفيف الحد الأقصى للعقوبة بالنصف والاستفادة من هذه التدابير يترجم حلم الدولة وإصرارها على استتباب الطمأنينة لدى مواطنيها.

لقد نص المشرع في القانون على ظروف التخفيف التي قد يستفيد منها كل من قاموا بالأعمال الإرهابية مهما كان نوعها كما حدد العقوبة بين حديها الأقصى والأدنى لها في المواد (29، 28، 27) وتقسم إلى ثلاث فئات وهي:

- الأشخاص الذين انتموا إلى إحدى المنظمات الإرهابية والذين ارتكبوا جرائم القتل الفردي أو الاغتصاب والذين لم يسمح لهم بالاستفادة من نظام الإجراء (المادة 27).
- الأشخاص الذين سبقوا وأن انتموا إلى إحدى المنظمات الإرهابية والذين ارتكبوا جرائم القتل الفردي أو الاغتصاب واستفادوا من تدابير الوضع رهن الإرجاء واجتازوه بنجاح (المادة 28).

8، العدد 140، مرجع سابق، ص70.

[212]مجلة الشرطة الجزائرية، مارس 2018، العدد 140، مرجع سابق، ص70.

[212]مجلة الشرطة الجزائ

رية، مارس 2014، العدد 122، مرجع ساب

- الأشخاص الذين سبق وأن انتموا إلى إحدى المنظمات الإرهابية والذين ارتكبوا جرائم القتل المتكرر والقتل الجماعي واستعملوا المتفجرات في الأماكن العمومية.[214]

وأيضا قد أقر قانون الوئام المدني أيضا تدابير لصالح بعض الفئات الأخرى مثل ضحايا الإرهاب حيث جاء في المادة 40 من قانون الوئام المدني: "في حالة تحريك الدعوى العمومية أو ذوي حقوقهم أن يتأسسوا كطرف مدني وأن يطالبوا بالتعويض الذي يحق بهم ..."، ويقصد هنا بالتأسيس كطرف مدني مطالبة الضحية بتعويض الأضرار الجسدية والمعنوية التي لحقت بهم جراء فعل إجرامي وعليه وحسب هذه المادة أصبح بإمكان ضحايا الإرهاب أو عائلاتهم المطالبة بالتعويض، وتتكفل الدولة بدفع التعويضات وفقا لنفس المادة التي تنص على: "يكون الدفع على عاتق الدولة التي تحتفظ بدعوة الرجوع ضد المدني، لكي تسترجع عند الاقتضاء المبالغ التي دفعتها ..." بمعنى أن دفع هذه التعويضات لا يكون على عاتق الإرهابيين الذين تسببوا في الأضرار، بل عاتق الدولة، ومن الأسباب التي أدت بالدولة لتبني هذه السياسة نذكر:

- ☒ تفادي المواجهة المباشرة بين ضحايا الإرهاب ومرتكبي الأعمال الإرهابية، وتفادي ظاهرة الانتقام.
- ☒ عدم قدرة الكثير من الإرهابيين التائبين على دفع مبالغ التعويضات نظرا لضخامتها.
- ☒ رغبة السلطة في كسب تأييد الجماعات المسلحة لسياسة الوئام، وخوفها من التأثر السلبي لقضية التعويضات على درجة استجابتها في حال إلزامها بدفع هذه التعويضات، مع العلم أن العشرية السوداء أو عشرية الدم، قد خلفت أكثر من 150 ألف قتيل ومليون ضحية من أرامل ويتامى ومعوقين ومعطوبين، لذلك كان واجبا على الدولة أن تخصص لهم حيزا من هذا القانون.

المطلب الثالث: تقييم سياسة الوئام المدني.

اولا/ مواقف الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني:

لقد تعددت المواقف واختلفت حول سياسة الوئام المدني بالرغم من أنه قد تم الاستفتاء حول القانون وكان له تأييد شعبي كبير، فبالنسبة للأحزاب السياسية التي دعمت الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للترشح في سنة 1999م بالرغم من تأييدها لسياسة الوئام المدني إلا أنها أيضا وجهت بعض الانتقادات للرئيس المنتخب حديثا حيث صرح المين العام لجبهة التحرير الوطني السيد بوعلام بن حمودة بأن الرئيس بوتفليقة لم يستشره منذ 20 شهرا،[215] وأيضا حركة مجتمع السلم التي انتقدت تفرد بوتفليقة بالحكم بقول رئيسها الشيخ محفوظ نحناح: "نحن في الحكومة ولا نشارك في الحكم"، أما بالنسبة للآراء الأخرى فقد صرح السيد أحمد طالب الإبراهيمي رئيس حركة الوفاء بأن القانون لم يأت ليصفي النفوس ويصلح ذات البين بل جاء ليكرس صيغة الغالب والمغلوب وهو ما سيؤدي إلى إبقاء نار الأحقاد تحت الرماد بدلا من إطفائها.[216]

وهناك من أعلن معارضته الصريحة لسياسة الوئام المدني لأنه يعتبرها تمهيدا لعودة الجبهة الاسلامية للإنقاذ إلى المشهد السياسي ومن بينهم نذكر:

ق، ص53.

[214]مجلة الشرطة ا

لجزائرية، مارس 2017، العدد 134، مرجع سابق، ص 77-78.

[215]المرجع نفسه. ص79.

[215]المرجع نفسه. ص141.

[215]نفس المرجع ص 142

[215]المادة 91 من التعديل الدستوري 2016.

[215]المادة 92 من التعد

يل الدستوري، 2016.

[216]

- ☒ الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان والتي يرأسها السيد علي يحي عبد النور حيث وفي مقابلة أجريت مع السيد خليل عبد المؤمن مع الرابطة المكلف بالاتصال في 03 ماي 2004م رفض الوئام المدني لأنه جاء على حساب الحقيقة وانتقد صيغة سؤال استفتاء 16 سبتمبر 1999م الذي جاءت غامضة حسبه ووضعت بطريقة جعلت من المصوتين ضد القانون وكأنهم صوتوا ضد عودة السلم للبلاد.
- ☒ جمعية المفقودين (SOS) حيث رفضت الجمعية قانون الوئام، وأرجعت رئيستها فاطمة يونس في مقابلة أجريت معها هذا الموقف لتجاهل القانون لفئة المفقودين ولكونه في نظرها جاء على حساب الحقيقة وعبرت عن قناعتها باستحالة تجسيد الوئام أو المصالحة دون إظهار مصير هؤلاء المفقودين.[217]
- ☒ أما بالنسبة لموقف قادة الحزب المنحل الجبهة الاسلامية للإنقاذ فقد تقارب موقفهم بشأن التقليل من شأن هذا القانون فقد علق عليه علي بالحاج بقوله: "أما فيما يخص قانون الوئام فأنا أسميه قانون اللئام لأن الذين وضعوا السلاح ونزلوا من الجبال وكانوا يظنون أنهم ستعطى لهم حقوقهم، لا زالوا يشتكون إلى اليوم"، أما علي بن حجر أمير الرابطة الاسلامية للدعوة والجهاد فقد عبر عن موقف جماعته بقوله: "بعد تفكير عميق ومشاورات ... استجبنا لنداء الهدنة مكرهين.

ثانيا / نتائج سياسة الوئام المدني:

رغم تعدد المواقف واختلافها فقد حقق قانون الوئام المدني العديد من الإنجازات نذكر منها:

- ☒ تحسن الوضع الأمني وانحصار ظاهرة الإرهاب في الجزائر وهو أحد أهم إنجازاتها، حيث انخفضت العمليات الإرهابية بشكل كبير مقارنة بما كان سابقا، وذلك بفضل إلقاء السلاح من طرف الجيش الإسلامي للإنقاذ وحل نفسه والتحاقه بهذا المسعى وكذا الرابطة الاسلامية للدعوة والجهاد وكتيبة الرحمن وبعض الكتائب التابعة لكل من الجماعة الاسلامية المسلحة والجماعة السلفية للدعوة والقتال.
- ☒ نزع الغطاء السياسي عن ظاهرة الإرهاب حيث فقدت هذه الجماعات غطاءها السياسي خاصة بعد ترحيب الجبهة الاسلامية للإنقاذ بهذه السياسية ووضع جناحها المسلح للسلاح في إطارها، مما جعل الجماعات الرافضة لها في موقف حرج بحيث فقدت شرعية وجودها وأصبحت ضالة عن الطريق حتى في نظر الجبهة التي كانت تحتج بالدفاع عن حقها في الحكم، ولقد وجه قائد الجبهة الاسلامية للإنقاذ عباسي مدني نداء للجماعات الرافضة لوضع السلاح والالتحاق بمسعى الوئام مما يعني حرمانها من استعمال ورقة الدفاع عن حق الجبهة في الحكم ورفع السلاح باسمها لذلك اكتست السلطة شرعية مكافحتها رغم الأصوات المعارضة لها داخليا وخارجيا.
- ☒ عودة الحياة الطبيعية والاستقرار إلى العاصمة والمدن الكبرى مما ساهم في استئناف الحياة الطبيعية بها مما دفع بالدولة إلى التخفيف من الإجراءات الأمنية المفروضة حيث ألغيت العديد من نقاط التفتيش التي كان يقيمها الجيش في الطرق الوطنية كما انتعشت حركة السفر بين جهات الوطن نتيجة الانفراج الأمني.
- ☒ تمكين الدولة من التفرغ للإصلاحات السياسية والاقتصادية والمجتمعية من أهداف سياسة الوئام تحقيق الاستقرار السياسي للنظام الجزائري ومؤسساته وتوجيه جهوده نحو الاصلاح، وقد سمح هذا الوضع للدولة بالشروع في الاصلاحات السياسية والاقتصادية والمجتمعية خاصة بعد التحسن الأمني الكبير ومن هذه الاصلاحات نذكر إنشاء لجنة إصلاح العدالة في 09 أكتوبر 1999م ولجنة إصلاح هياكل الدولة في 22 نوفمبر 2000م.

المرجع نفسه. ص 122.

[217] المادة 10

- ☒ التحسن النسبي لقطاع السياحة بالجزائر، لقد اعتبرت سنة 1995م أسوأ سنة للسياحة بالبلاد حيث انخفض عدد السياح الذين دخلوا الجزائر إلى 51576 سائحا، ولكن بدخول الألفية الثالثة عرفت الأرقام تصاعدا سريعا حيث تعتبر سنة 2003 من أزهى السنوات التي عرفتها السياحة الجزائرية، حيث ارتفع عدد السياح إلى 166901 سائحا فقد تجاوز الرقم المليون سائحا وهو رقم قياسي لم تسجله البلاد منذ 1991م.
- ☒ عودة الدبلوماسية الجزائرية، حيث ساهمت في تأسيس الاتحاد الافريقي كما لعبت دورا أساسيا في حل النزاع الإثيوبي-الأريتيري ثم احتضنت حفل التوقيع الرسمي على اتفاق السلام بين البلدين بتاريخ 12 ديسمبر 2000م وهذا دون نسيان مبادرة النيباد التي تهدف إلى النهوض بأفريقيا اقتصاديا حيث يعد الرئيس بوتفليقة أحد مؤسسيها أما بالنسبة للجامعة العربية فقد احتضنت عدة ملتقيات ومؤتمرات عربية منها الدورة 17 لمجلس وزراء الداخلية العرب يوم 29 جانفي 2000م كذلك الحال بالنسبة لمنظمة الأمم المتحدة حيث أصبحت الجزائر عضوا غير دائم بمجلس الأمن إلى غاية 2006م.
- ☒ رفع الحظر الجوي عن الجزائر من مظاهر فك العزلة الدولية عن الجزائر والذي كان غير معلن، حيث فرض عليها بعد مغادرة معظم الخطوط الجوية مطارها الدولي إثر حادثة اختطاف طائرة فرنسية سنة 1994م لتعود شركة الخطوط الجوية الفرنسية للعمل بتاريخ 28 جوان 2003م لتضع بذلك حدا لتسع سنوات من المقاطعة.
- ☒ رفع الحظر الدولي المفروض على الجيش الجزائري: خاصة في مجال التسلح وإخراجه من عزلته حيث اتخذت عدة دول كبرى قرار استئناف بيع السلاح للجيش الجزائري، ومنها فرنسا التي منحته دفعة من الأسلحة سنة 2003م كان قد طلبها من قبل كما استفاد عسكريون جزائريون من دورات تكوينية متواصلة بمعاهدها العسكرية، كذلك الحال بالنسبة لبريطانيا التي قررت هي الأخرى رفع الحظر المفروض على الجيش الجزائري في مجال التسلح، كما أبرمت الجزائر عدة اتفاقيات مع الهند وروسيا وجمهورية التشيك لتزويدها بالأسلحة، هذا دون نسيان تطور علاقات الجزائر العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية بفضل نتائج سياسة الوئام المدني خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر.
- ☒ إسقاط الجزائر من قائمة الدول ذات المخاطر الكبرى، حيث ساهمت سياسة الوئام المدني في إقناع الهيئات المالية والاقتصادية بإسقاط الجزائر من قائمة الدول ذات المخاطر الكبرى حيث كانت تصنف في المرتبتين 06 و07 وهما تمثلان أقصى درجات الخطورة لكن الأوضاع تغيرت جذريا حيث صنفت مؤسسة الشركة الفرنسية للتأمين على التجارة الخارجية كوفاس الجزائر سنتي 2002 و2003م ضمن الدول ذات المخاطر المتواضعة وتحديدا في المرتبة 04، والتصنيف نفسه وضعته مجموعة هيرس الألمانية وسانشي الإيطالية، هذا التغير في التصنيف من شأنه أن يشجع المستثمرين الأجانب على دخول السوق الجزائرية.
- ☒ استبعاد فرضية تدويل القضية الجزائرية وتراجع ضغط المنظمات الدولية، وهو ما ساهم في التخفيف من حدة الضغط الذي كانت تمارسه المنظمات الدولية غير الحكومية على السلطة الجزائرية، بحيث أشارت في الكثير من تقاريرها إلى الانفراج الأمني المحسوس في البلاد وتحسن وضعية حقوق الانسان بها مقارنة بفترة منتصف التسعينات.

ثالثا / الانتقادات الموجهة لسياسة الوئام المدني:

لقد تعددت واختلفت المواقف والآراء حول سياسة الوئام المدني مثل ما تطرقنا إليه في بداية هذا المطلب من خلال رصد مختلف الآراء الحزبية والمنظمات الجماهيرية، ورغم أن هذا القانون قد ساهم ولو بشكل جزئي في استتباب الأمن إلا أنه به العديد من النقائص وفي هذا الصدد يرى الدكتور فاروق أبو سراج الذهب القيادي بحركة مجتمع السلم بأن هذا القانون محدود الفعالية ويقول: "نظرا لمحدودية نتائج قانون الوئام المدني، وانكسار أمل الشعب الجزائري في الخروج الحقيقي من الأزمة، كما جاءت هذه المبادرة تحريرا لمسعى الوئام من أسر الآجال الأمنية ورفضا لتجربة الكل الأمني الفاشلة ودعت

إلى إيجاد آليات جديدة لتسيير الإجراءات السياسية والاجتماعية والقانونية لضمان المزيد من التفاعل مع الوئام المدني".[218]

وبالرغم من أن حركة مجتمع السلم كانت شريكا في تزكية وترويج سياسة الوئام المدني إلا أنها وجهت لها العديد من الانتقادات ونفس الشيء بالنسبة لحزب جبهة التحرير الوطني وباقي المنظمات التي ترى أن سياسة الوئام المدني غير كافية لأنها لم تتمكن من القضاء على جذور الإرهاب وتجفيف منابعه مثلما تهدف إليه وخاصة التطرف والفقر والبطالة والتهميش وغيرها من الظواهر السلبية المولدة للإرهاب، كما تجاهلت سياسة الوئام المدني لفئة ضحايا المأساة الوطنية وقضية المفقودين وتركيزها على الحل الأمني على حساب الحل السياسي الشامل للأزمة بحيث لم يتطرق لا قانون الوئام المدني ولا المراسيم التنفيذية الثلاثة ولا مرسوم العفو لهذه الفئة، هذا التجاهل كان سببا لرفض بعض الجمعيات المدافعة عن المفقودين لهذه السياسة، فميدانيا فشلت في حل هذه القضية كما لم تشمل تدابير سياسة الوئام المدني كافة الضحايا بل اقتصرت على ضحايا الإرهاب فقط، مع تجاهل سياسة الوئام أيضا لحقوق عناصر الدفاع الذاتي رغم أن معظمهم أيدوا سياسة الوئام المدني، إلا أن الكثير من أعضاء مجموعاتها عبروا عن استيائهم لتجاهلها لوضعيتهم ولحقوقهم وتضحياتهم، وازداد هذا الشعور بعد شروع الدولة في استرجاع بعض الأسلحة التي كانت بحوزتهم مما عرض بعضهم لعمليات انتقام من قبل بعض المستفيدين من تدابير هذه السياسة من قبل الإرهابيين الناشطين.[219]

كما عبروا عن استيائهم من تأخر دفع المنح وتدهور معيشتهم مع عودة بعض التائبين إلى العمل المسلح مع الفشل أيضا في التسوية الاجتماعية والمهنية لوضعية أغلب المستفيدين منها وهو ما أكده زعيم الجيش الاسلامي للإنقاذ المنحل مدني مرزاق حيث صرح بأن معظم التائبين ورغم حصولهم على وثائق الهوية وتسوية وضعيتهم إداريا إلا أنه لم يتم إدماجهم في مناصب عملهم السابقة.[220]

ومن أهم الانتقادات الموجهة لسياسة الوئام المدني أنها ساهمت في تراجع السلطة القضائية وإضعافها ومنعها من أداء بعض وظائفها الدستورية وذلك على النحو التالي[221]:

أ- من خلال تركيبة لجان الإرجاء، بحيث إن لجان الإرجاء المنصوص عليها في المادة 15 من قانون الوئام المدني أدت إلى كسوف السلطة القضائية وحجبها عن أداء مهامها الدستورية وذلك أن لجان الإرجاء تضم على مستوى كل لجنة ستة (06) أعضاء بما فيهم رئيسها وهو النائب العام المختص إقليميا، أما الخمسة الباقون فهم: ممثل وزارة الداخلية وممثل وزارة الدفاع الوطني وقائد الدرك الوطني للولاية ورئيس الأمن الولائي ونقيب المحامين أو ممثله المؤهل، وكما نلاحظ فإن هذه اللجان يطغى عليها الطابع الإداري والأمني والعسكري على حساب جهازي القضاء والعدالة، حيث نجد أن أربعة أعضاء من بين 06 يمثلون الإدارة والأمن رغم أن السلطة القضائية هي المخولة قضائيا بحماية المجتمع والحريات والمحافظة على الحقوق الأساسية مما يعني أن لجان الإرجاء قامت بسلب السلطة القضائية أحد أهم اختصاصاتها.

ب- من خلال سريان سياسة الوئام المدني، فلقد ذكرنا سابقا أن سياسة الوئام المدني تم تحديد العمل بها لمدة 06 أشهر بتاريخ 13 جانفي 2000م كآخر أجل للاستفادة منها، لكن في الواقع ظلت

---

5 من التعديل الدستوري 2016.

[218]محمد الصغير بعلي، **الوسيط في المنازعات الإدارية**، (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2009) ص21-22.

[218]لطيفة بركات، الظروف الاستثنائية وآثارها على الحقوق والحريات العامة، مجلة آفاق للدراسات القانونية، العدد1، جامعة مولود معمر تيزي وزو، 2016، ص38.

[218]عبد العزيز برقو

ق، ضوابط السلطة التنفيذية في الظروف

الاستثنائية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق فرع القانون الدستوري، كلية الحقوق، جامعة الجزائر. 2002، ص63.

[220]التعديل الدستوري سنة

2016 المادة 197.

[221]المرجع نفسه

تطبق بعد انتهاء مدة سريانها، ويخالف المادة 147 من دستور 1996م التي تنص على أن القاضي لا يخضع إلا للقانون ويخالف المادة 158 التي تنص على أن السلطة القضائية مستقلة وتمارس في إطار القانون لأن استمرار القاضي في تطبيقها رغم انتهاء آجالها أثبتت تبعية القضاء وخضوعه للضغوطات والأوضاع السياسية.

كل هذه النقائص الموجودة في سياسة الوئام المدني والتي رغم ما حققته من إيجابيات على أرض الواقع إلا أنها لم تنهي الأزمة بشكل نهائي، دفعت السلطة إلى الذهاب نحو سياسة المصالحة الوطنية لعلها تساهم في حلحلة الأزمة واستتباب الأمن بشكل كلي وهو ما سنتطرق إليه في المبحث الموالي.

المبحث الرابع: ميثاق السلم والمصالحة الوطنية ودوره في حل الأزمة الأمنية في الجزائر.

ليست تجربة المصالحة الوطنية إبداعا جزائريا غير مسبوق، فهناك تجارب عدة في هذا الصدد، طورتها مجتمعات ودول وأنظمة سياسية في مناطق من العالم كانت قد عرفت عدم استقرار داخلي نتيجة صراع بين مكوناتها الدينية أو الإثنية أو نتيجة أسباب سياسية أو أيديولوجية.

يمكن أن نمثل لذلك بالتجربة الإسبانية بعد أعوام من الحرب الأهلية وحكم الجنرال فرانكو وتجربة المصالحة الوطنية في جنوب أفريقيا، وهي التي أنهت ثلاثة قرون من الاستقطاب العرقي بين السود والبيض وأحلت نظاما سياسيا ديمقراطيا محل نظام الأبارتايد[222]، وتجارب دول أمريكا اللاتينية (الأرجنتين، البيرو، الأوروغواي، السلفادور) خلال فترة الثمانينات وعلى رأسها تجربة التشيلي في الانتقال السياسي والديمقراطي وهي التي أنهت الحكم العسكري الديكتاتوري لنظام **بينوشيه(Augusto Pinochet)** وغيرها من التجارب الدولية الأخرى.

لذلك وجب علينا قبل التفصيل في تجربة المصالحة الوطنية بالجزائر التعرف على مفهومها وأبعادها وهو ما سنتطرق إليه في المطلب الأول من هذا المبحث.

المطلب الأول: التعريف بميثاق السلم والمصالحة الوطنية.

أولا/ مفهوم المصالحة الوطنية :

تعتبر المصالحة موضوعا متعدد التخصصات ما يعني مشاركة الباحثين من مختلف الحقول المعرفية في دراستها ، وقد برزت المصالحة كموضوع بحث في السنوات الأخيرة بسبب الحاجة إلى دراسة شروط السلام المستقر والدائم في حل النزاعات الوطنية أو الدولية وتوصل العديد من الباحثين وصناع السياسات إلى أن حل النزاعات ينهي النزاع لكنه لا يضمن عدم انبعاثه من جديد ، ولأن المصالحة تساهم في استقرار السلام وتحويل العلاقات بين الأعداء السابقين فهي تتعدى إذن حل النزاع وتهتم بعوائق إرساء العلاقات السلمية ، ونجاح المصالحة يظهر في التغيير الذي يطرأ على هوية الأطراف وهي تعني في شكلها البسيط إعادة الانسجام بين الأطراف المتنازعة بعد حل النزاع أو تحويل العلاقات من الطابع العدائي إلى الطابع الودي.[223]

فالمصالحة هي وسيلة من وسائل حل الخلافات بين الأشخاص والأطراف المتصارعة حلا وديا وسلميا وهي تمتاز عن غيرها من الوسائل الرسمية لتسوية الخلافات وحل المنازعات بأنها الأكثر بساطة ورشادة من حيث التكاليف والجهود والوقت والفعالية والشمولية ومن حيث جذرية الحل.

---

[222] المادة 04 من المرسومرقم 89-196 المؤرخ في 24 أكتوبر 1989م يتضمن تنظيم المجلس الأعلى للأمن .

[223] المادة 121 من دستور 1976.

[223] المادة 88 من دستور 1989.

[223] المادة 94 من

وتكون المصالحة كوسيلة من أجل حل منازعات حول موضوع أو موضوعات اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو قانونية داخل الدولة الواحدة وقد تكون ذات بعد وطني شامل تستهدف استرجاع الثقة على امتداد الساحة السياسية والجغرافية واستعادة اللحمة بين رجالات الأنظمة السياسية على اختلاف توجهاتهم.

ويقدم الباحث مارو تعريفا للمصالحة الوطنية جاء فيه: "هي إعادة الثقة رغم الانقسام المبدئي.[224]

ويميز كيليان عناصر المصالحة التي يدعوها "السلام الإيجابي" كما يلي:

- ☒ حل النزاع برضى الأطراف وحاجاتهم الأساسية ويفي بتطلعاتهم الوطنية.
- ☒ القبول والاحترام المتبادلين لحياة ورفاهية الطرف الآخر.
- ☒ تطوير مفهوم متفق عليه حول أمن وكرامة كل طرف.
- ☒ توسيع مجالات التعاون المشترك في مختلف المستويات.
- ☒ مأسسة ميكانيزمات حل النزاع.

فالمصالحة هي صيغة للتكامل بين الخيارات الضرورية للدولة وواجباتها الاجتماعية تجاه المواطنين وهي توطين النفس قبل التعايش والتجلي بالتسامح واحترام أفكار ومعتقدات الآخرين.

وللمصالحة الوطنية مجموعة من الأهداف وهذا مثل ما اقترحها كل من بارتال وبينيتيك نذكر أهمها:[225]

1- وقف المواجهة العنيفة لصالح طرق التنافس السلمية، ولا يمكن الحديث عن مصالحة إذا لم تبدأ باتفاق لوقف الاعتداءات من الطرفين وتجعل مسألة استرجاع الأمن وحماية حقوق الانسان أهمية كبرى فيما بعد النزاع، ولذلك تفعل القوانين للوقاية من عودة العنف والتمييز وكل سياسات الإقصاء وفي الكثير من المجتمعات المنقسمة يحتاج الوضع إلى اتخاذ خطوات عملية لضمان مشاركة كل الجماعات في الحكم والشغل والنظام التربوي.
2- تجنيد العقد الاجتماعي الهدف الأساسي للمصالحة الوطنية في المستوى الاجتماعي هو تجديد العقد الاجتماعي الضمني الذي أثبت فشله بالوصول إلى مرحلة الصراع، ويتضمن العقد الجديد حقوق والتزامات الدولة والمحكومين بنظرة جديدة ففي المجتمعات الفعالة يوافق المواطنون على التنازل عن بعض حرياتهم ويلتزمون بقوانين الدولة، في المقابل يحظون ببعض الحقوق وبحماية الدولة، أما المجتمعات المنقسمة تحت تأثير الصراعات المزمنة فيعيد فيها المواطنون الثقة في قدرة الحكومة حمايتهم وحماية حقوقهم ويمتنعون عن الالتزام بالقانون، تمثل فترات ما بعد الصراع فرصة سانحة لصياغة عقد اجتماعي جديد يفتح الباب أمام علاقات سلمية مستقرة ودائمة.
3- إصلاح المؤسسات الاجتماعية، بهدف تجديد العقد الاجتماعي بين المواطنين والدولة إلى إصلاح المؤسسات الجوهرية لمجتمع فعال وظيفيا، والمؤسسات الاجتماعية المقصودة بالإصلاح هي: الحكومة والنظام القضائي والنظام التربوي ووسائل الإعلام والمؤسسات الاقتصادية (البنوك والصناعات الصغرى والكبرى) والمنظمات غير الحكومية وكل المؤسسات الأساسية في المجتمع.
4- دعم ثقافة السلم: ويتم ذلك بتعزيز قيم الاندماج في محاور الالتقاء بين أفراد الجماعات كالمنظومة الصحية والخدمات الاجتماعية والمؤسسات الحكومية والتربوية ومواجهة ثقافة

دستور 1996.

[224]المادة 108 من التعديل الدستوري 2016.

[224]مصطفى رباحي، **الصلاحيات غير العادية لرئيس الجمهورية في ظل دستور 1996، مرجع سابق**، ص 63.

[224]**المر**

جع نفسه، ص 64.

[225]منيرة بلورغي. **المركز القانوني لرئيس الجمهورية في الجزائر في الجزائر بعد**

الصراع التي تزدهر في فترة الانقسام العنيف وتساند ثقافة الصراع، الجماعات الصغيرة التي ترتبط مصالحها باستمرار الصراع أو النزاع ونجاح المصالحة يمر عبر تحديد هذه الجماعات وتحييدها أو تهميشها ونزع سلاحها إذا كانت مسلحة.

5- تخفيف حدة الألم والمعاناة الفردية، إذ يكمن هدف المصالحة على المستوى الفردي إجمالا في تخفيف الألم والمعاناة التي مست الأفراد أيام النزاع وإمدادهم بالإرادة والوسائل للتحرك في اتجاه التعايش السلمي، تساهم خطوات محددة في تحقيق هذا الهدف.

الاستجابة للحاجات السيكولوجية الأساسية كالتقدير والقبول الاجتماعي والشعور بالأمن.[226]

التخفيف من مستوى المشاعر السلبية الهدامة المتأتية من النزاع (الخوف، الشعور بالذنب، الكراهية، الغضب ...)

☒ بذل الجهود لتقوية الأمل في مستقبل مشترك بأهداف مشتركة.

☒ منح الفر لتسوية النزاعات المستقبلية بين أفراد الجماعات المختلفة عبر مراكز الوساطة.

☒ اعتماد آليات تهدف إلى التخلص من الأحكام المتبقية والصور النمطية وأشكال سوء التفاهم الأخرى، تأخذ بعين الاعتبار أيضا السعي إلى تقوية التفاهم بين الجماعات وتقبلها لبعضها وترقية أطر التعايش السلمي.

ثانيا /المصالحة الوطنية في الجزائر:

بعد تطرقنا لمفهوم المصالحة بصفة عامة نتطرق الآن لتعريف المصالحة الوطنية بالجزائر.

لقد عرفها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في 01 ماي 2007م بمناسبة عيد العمال قائلا: "المصالحة الوطنية خيار واع يضع المصلحة العليا للدولة فوق كل اعتبار، ويتعلق الأمر بخيار استراتيجي من شأنه أن يساعد على إلتئام جروح شعب بأسره، الذي يتصالح بهذا الشكل مع ذاته لمواجهة التحديات الحقيقية التي تطرحها التنمية متطلبات المنافسة الدولية على اختلاف أشكالها، ليست المصالحة الوطنية تخل أو تهرب من المسؤولية بل هي خيار استراتيجي واحتضنه شعبنا.

ويرى الدكتور محمد لعقاب بأن: "المصالحة الوطنية كمفهوم ظهرت مع الأزمة السياسية الناجمة عن إلغاء المسار للانتخابات التشريعية في 26 ديسمبر 1991م وما تلاها من بروز للظاهرة الإرهابية اعتبارا من 11 يناير 1992م الذي أدى إلى تدهور خطير في الوضع الأمني، بمعنى أن المصالحة الوطنية ولدت كمطلب سياسي وإعلامي وشعبي كرد فعل على تدهور الوضع الأمني من جهة وكسياسة لتطويق الأزمة السياسية الأمنية التي وصلت إليها البلاد من جهة أخرى، بمعنى أنها سياسة تقوم على رفض لغة السلاح والأخذ بسلاح السياسة فالأزمة الجزائرية أزمة سياسية وكان لابد من حل سياسي إلا أن المصالحة الوطنية أخذت عدة تسميات قبل أن تستقر على ما هي عليه الآن، تدابير الرحمة، قانون الوئام المدني، قانون المصالحة الوطنية في انتظار الوئام الوطني.[227]

والمصالحة في رأي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لا تعني نسيان المآسي التي عاشتها البلاد، وهي تعني عنده حرمان كل من رفع راية الجهاد ضد الدولة ومؤسساتها من أي نشاط سياسي، وهي تعني تكفل الدولة بكل ضحايا المأساة الوطنية دون إقصاء منكوبي المحنة الوطنية، وهي تعني العيش بسلام والتصالح مع الذات وإعادة السلم إلى ربوع الوطن، وكذلك عزل ومحاربة الجماعات الإرهابية دون هوادة كما أنها تساهم في تعزيز الوحدة والهوية الوطنية كما أنها المخرج الوحيد الذي أتاحته التوازنات الوطنية، وأخيرا فالمصالحة عند الرئيس بوتفليقة هي التسامي على جراح الماضي ومعالجة

التعديل الدستوري لسنة 19

96م وأثره على النظام السياسي. مرجع سابق. ص 45.

[227]المادة 109، من التعديل الدستوري 2016.

[227]محمد أومايوف، **الطبيعة الرئاسوية للنظام السياسي ا**

آثار المأساة الوطنية، والعمل على استتباب السلم وتعزيز المصالحة والتماسك الوطني من أجل مواجهة تحدي التنمية الوطنية.[228]

المطلب الثاني: مضمون وأهداف ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.

أولا: مضمون الميثاق.

أ- **وصف ميثاق السلم والمصالحة الوطنية:** ميثاق السلم والمصالحة الوطنية هو الوثيقة التي عرضت على الشعب للاستفتاء فيها في 29 سبتمبر 2005م والهدف منه هو وضع نهاية للأزمة الأمنية وتم تحرير الميثاق في 16 صفحة جاءت كما يلي[229]:

1- **الديباجة:** جرى فيها التأكيد على أهمية نضالات الشعب الجزائري لأجل الحرية والكرامة وما تعرض له بسبب آفة الإرهاب الذي كان يرمي إلى تقويض مكسب الدولة والسلم الاجتماعي وجدوى المصالحة بوصفها ضامنا للسلم وشرطا للتنمية وأن الشعب بتزكيته هذا الميثاق يعبر عن عزمه على إنهاء المأساة الوطنية وإرساء جزائر الغد.

2- عرفان الشعب الجزائري لصناع نجدة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: في هذا المحور نجد الإشادة بدور المؤسسة العسكرية والجيش والأسلاك الأمنية المختلفة وتضحياتها لإنقاذ الجمهورية وتأكيد عدم السماح بمس مؤسسات الجمهورية تذرعا بما خلفته المأساة الوطنية.

3- الإجراءات الرامية إلى استتباب السلم: تتلخص في بعض الترتيبات القانونية لتسوية وضعيات التائبين والمحكوم عليهم عبر آليات منها إبطال المتابعات القضائية وإبدال العقوبات والإعفاء من العقوبة والعفو.

4- الإجراءات الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية وهي إجراءات تسعى للقضاء على بذور البغضاء، وتشمل إنهاء المضايقات وإعادة المفصولين إلى مناصبهم وتسوية وضعياتهم الاجتماعية ومنع النشاط السياسي على من شارك في أعمال إرهابية ومن كانت له مسؤولية في العبث بالدين وبتعاليم الإسلام.

5- إجراءات دعم سياسة التكفل بملف المفقودين المأساوي من خلال رفض رمي الدولة بالمسؤولية عن التسبب في الاختفاء والتغييب مع تحمل الدولة مصير هؤلاء على ذمتها وتمكين ذوي حقوقهم من تجاوز المحنة من خلال النص على حقهم في التعويض.

6- الاجراءات الرامية إلى تعزيز التماسك الوطني: تشمل القضاء على عوامل الإقصاء خصوصا المواطنين الذين تورط ذووهم في الإرهاب والتكفل بأسر الإرهابيين كما ذكر الميثاق في هذا المحور الشعب برفض أي تدخل أجنبي وبأن ينسلك أفراده في مسعى البناء الوطني والدفاع عن نظامه الجمهوري التعددي وأكد أن الدولة ستعمل على ترقية شخصية المجتمع وهويته عبر النهوض بالجوانب الدينية والثقافية واللسانية.

أما بالنسبة للهيكلة القانونية العامة لميثاق السلم والمصالحة الوطنية فقد تمت من خلال الأمر الرئاسي رقم 06-01 المؤرخ في 27 فيفري 2006م والذي تم إصداره تحت عنوان "تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية" والمرسوم الرئاسي 06-93 المتعلق بتعويض ضحايا المأساة الوطنية والمرسوم رقم 06-94 المتعلق بتقديم الدولة إعانة إلى الأسر المحرومة التي ابتليت بضلوع أحد

لجزائري. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص القانون، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2013) ص 65

[228]مصطفى رباحي، **مرجع سابق**، ص 34.

[228]ال

مادة 110 من التعديل الدستوري، 2016.

[229]الفقرة الثانية والثالثة من المادة 110 من د

أقربائها في الإرهاب، وأخيرا المرسوم رقم 06-95 المتعلق بشروط تنفيذ المادة 13 من الأمر الرئاسي رقم 06-01 ويكمل هذا الجهاز الإطار القانوني الموجود عام 1999م الذي يتكفل بضحايا الإرهاب من خلال المرسوم التنفيذي رقم 99-44 المؤرخ في 13 فيفري 1999م المتعلق بتعويض الأشخاص الذين وقعوا ضحية أضرار جسدية ومادية لحقت بهم من جراء أعمال إرهابية أو حوادث وقعت في إطار مكافحة الإرهاب.[230]

ب أهم المراسيم المتممة لميثاق المصالحة الوطنية:

1-قد أعفى المرسوم رقم 05-278[231] من المقاضاة كل فرد من الجماعات المسلحة الذي يسلم نفسه خلال الفترة من 13 جانفي 2000 إلى 28 فيفري 2006م كما أنه تضمن توسيعا لنطاق قائمة الجرائم المؤهلة للعفو لتشمل حادثة قتل واحدة أو اثنتين وأفعال التعذيب التي تسببت في ضرر دائم حيث تجاوزت الاستثناءات المنصوص عليها في قانون الوئام المدني، وبموجب الشروط الواردة في هذا المرسوم، لا يعفى من المقاضاة سوى أولئك الذين ارتكبوا أفعال المجازر الواردة في هذا المرسوم، لا يعفى من المقاضاة سوى أولئك الذين ارتكبوا أفعال المجازر الجماعية أو حرضوا عليها (المادة 10)، ووفقا لبيانات رسمية فإن نحو 300 من أعضاء الجماعات المسلحة سلموا أنفسهم قبل حلول الموعد النهائي.

2-نظم مرسوم تعويض ضحايا المأساة الوطنية رقم 06-93 المؤرخ في 28 فيفري 2006م كيفيات تعويض ذوي حقوق المأساة الوطنية (المفقودين) بعد التصريح بالوفاة بما فيهم التابعين لوزارة الدفاع الوطني أو غيرهم وحدد أربعة أشكال للتعويض تتكفل بها خزينة الدولة: معاش الخدمة، المعاش الشهري، رأسمال الإجمالي أو رأسمال الوحيد، يمكن أن يصل مبلغ تعويض المستفيدين من نظام رأسمال الإجمالي إلى 120 مرة 16000دج أي ما يعادل مليون وتسعمائة وعشرون ألف دينار جزائري.

1- نظم المرسوم الرئاسي رقم 06-94 المؤرخ في 28 فيفري 2006[232]، إعانة الدولة للأسر المحرومة التي ابتليت بضلوع أحد أقاربها في الإرهاب للحصول على الإعانة بشرط الحصول على شهادة إدارية من والي الولاية تثبت حرمان العائلة بعد تحقيق اجتماعي على خلاف ذوي الحقوق المعنيين بالمرسوم 06-93 الذين يستفيدون من تعويض آلي دون الخضوع للتحقيق حول الوضع الاجتماعي وتقديم تصريح حول مداخيل العائلة، يمكن أن يل مبلغ التعويض حسب هذا المرسوم إلى مليون ومائتي ألف دينار جزائري.
2- تكريس الحصانة القانونية للأسلاك الأمنية المختلفة من أي متابعات محتملة أمام الجهات القضائية سواء كان ذلك داخل الوطن أو خارجه حيث تم التنصيص بموجب المادة 45 من الأمر رقم 06-01 أنه لا يجوز الشروع في أي متابعات بصورة فردية أو جماعية في حق أفراد قوى الدفاع والأمن للجمهورية بجميع أسلاكها بسبب أعمال نفذت من أجل حماية الأشخاص والممتلكات ونجدة الأمة والحفاظ على مؤسسات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

ستور 2016.

[230]مقال بعنوان: موقعالجزائر 24 مقالمنشوربعنوان "الجزائر 24" تنفردبنشرالهيكلالتنظيميلدائرةال مصالحالأمنية (CSS) تاريخالنشر 11 فيفري 2016م،تاريخالاطلاع: 2019/01/14معبرالموقع: http://aljazair24.com/national/27632.html.

[231]**المرجع نفسه.**

[2]مقال بعنوان بوتف

ليقة يختم 2016 بإعادة مكسب لجهاز المخابرات، منشور بتاريخ 2016/12/30م عبر الموقع: https://www.wakteldjazair.com/%d8%a8

3- الترتيبات الوقائية لعدم تكرار المأساة حيث نص القانون بموجب مادته السادسة والعشرين على منع الممارسة السياسية على جميع الأشخاص المسؤولين عن الاستعمال المغرض للدين الذي أفضى إلى الأزمة وكذا الذين شاركوا في أعمال إرهابية.

حتى بالنسبة للأشخاص المسجونين لارتكابهم أعمالا إرهابية ينفذ قطاع العدالة الجزائري داخل السجون عدد من الإجراءات يفيد القضاء على الراديكالية ويتعلق الأمر بعدد من الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى الحد من تأثير المسجونين الذين ينادون إلى التطرف العنيف أو المتورطين في أعمال إرهابية وضمان إعادة إدماجهم في المجتمع من خلال الأعمال التي تهدف إلى:

1- توحيد الأدوات المستخدمة والسبل المتبعة مع المسجونين باعتماد نفس المعاملة التي يتعامل بها الشرائح الأخرى مع المسجونين وذلك عملا بالقانون رسميا فيما يتعلق بظروف الاحتجاز والتقديم، الرعاية الصحية، النظافة الصحية، الطعام والحفاظ على الأواصر من خلال السماح بالزيارات والحق في المراسلة.
2- إحباط أية نية أو محاولة للتجنيد في صفوف المسجونين وذلك من خلال فصل الأشخاص المتورطين في أعمال الإرهابية عن الفئات الأخرى من المسجونين وذلك عن طرق عزلهم في قاعات وأماكن منفصلة.
3- عزل المسجونين الإرهابيين الأكثر خطورة (قادة الجماعات الإرهابية والمحكوم عليهم بالإعدام والمحكوم عليهم بالسجن المؤبد عن باقي المسجونين من نفس الفئة بغية تفادي أي شكل من أشكال التأثير السلبي أو انتقال للأفكار المتطرفة.
4- تقريب المسجونين المتورطين في أعمال إرهابية من الأئمة الضالعين في العلوم الدينية الصحيحة بغية حث الأشخاص الأكثر راديكالية على التوبة الأيديولوجية في المقام الأول، بالإضافة إلى تشجيعهم على الاستفادة من أحكام قانون ميثاق المصالحة الوطنية التي تنص على إعادة إدماجهم اجتماعيا وتقديم أفضل تعليم ديني لهم في إطار قيمنا وتقاليدنا الإسلامية القائمة على التقوى والسلام والمغفرة والتسامح.

ثانيا: أهداف سياسة المصالحة:

للمصالحة الوطنية مجموعة من الأهداف الداخلية والخارجية نذكر منها:

أ- **على المستوى الداخلي:** تسعى سياسة المصالحة الوطنية داخليا لتحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

☒ إطفاء نار الفتنة التي أسالت الكثير من الدماء وخربت الكثير من الممتلكات وشوهت صورة الجزائر، كما تسعى لإحياء قيم الحوار والتسامح والإخاء بين أفراد المجتمع وإحلال السلم والأمان في ربوع الوطن.
☒ إيجاد مخرج للأزمة الجزائرية ضمن إطار الوحدة الوطنية والالتفاف حول منهج التصالح بين كل الجزائريين بمختلف مشاربهم وتوجهاتهم.
☒ تقبل الرجوع الطوعي للأشخاص المتورطين في الأعمال الإرهابية ثم أقلعوا عن أعمال العنف والإرهاب وذلك بإدماجهم داخل المجتمع.
☒ التأسيس لثقافة العيش المشترك وبناء ما تهدم من الوطن بدل العيش للذات أو المجموعة وتخريب الوطن ونشر ثقافة التسامح والحوار وقبول الآخر بدل الكره والتباعد ورفض الآخر مهما كان لونه وعرقه وجنسه ومذهبه ودينه.
☒ استعادة أدوار الدولة الدستورية في التسيير والقيادة لتحقيق المصداقية وكسب الاحترام والهيبة تجاهها.
☒ تجديد هيبة النظام السياسي وإرساء استقراره من أجل التفرغ إلى إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعد الانتهاء من معالجة الوضع الأمني.

- ☒ جمع السلاح من التائبين بموجب تدابير السلم والمصالحة الوطنية درء للفتنة وصونا لأمن المجتمع واجتنابا لخطر إعادة تشكيل الجماعات المسلحة.
- ☒ حماية مؤسسات الدولة من الاتهامات بشأن ضلوعها في ارتكاب مجازر جماعية وفي ظاهرة المفقودين حفاظا على أركان الدولة وعلى شرف أعوانها الذين خدموها بإخلاص وتفان أثناء الأزمة.
- ☒ الفصل حسب توازنات المرحلة في قضية حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة بعدم العودة إلى الحياة السياسية ورفض مشاركة قيادته في أي نشاط سياسي.
- ☒ التأكيد على الطابع الجمهوري للدولة الجزائرية وذلك من خلال ميثاق السلم والمصالحة الوطنية حيث وصفها بأنها جمهورية ديمقراطية شعبية ذات نظام ديمقراطي تعددي وبالتالي الفصل في قضية الدولة الاسلامية المنشودة في الجزائر، حيث أن الميثاق قد غض الطرف عما جاء في بيان أول نوفمبر وهو "الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة في إطار المبادئ الاسلامية".
- ☒ التأكيد على عدم الزج بمكونات الشخصية والهوية الوطنية في الممارسات السياسية والخاصة، والتكفل بها من طرف مؤسسات الدولة عبر الاهتمام بالتاريخ الوطني والعناية بالجوانب الدينية والثقافية واللغوية والوطنية.
- ☒ الاقتصار على التعويض المالي لضحايا المأساة الوطنية دون المطالبة بتعويض آخر بسبب المسؤولية المدنية للدولة وهذا التعويض تتكفل به الدولة.

ب- على المستوى الخارجي:

- ☒ ترميم وتحسين صورة الجزائر الدولية بعد التشوه الكبير الذي أصابها من جراء أعمال العنف والإرهاب والتجاوزات التي عرفتها خلال العشرية السوداء.
- ☒ استعادة مكانة الجزائر الدولية وفك الحصار والعزلة اللذين ضربا عليها نتيجة للأزمة الحادة التي شهدتها البلاد سنوات التسعينات.
- ☒ العمل على الحضور بصفة دائمة للجزائر في المحافل الدولية وفي المنظمات الإقليمية والدولية، وذلك من خلال إقرار الحل السلمي الذي يعطي قوة للدولة في معالجة أزمتها الداخلية لدورها على المستوى الدولي والعالمي.
- ☒ تهيئة المناخ والبيئة بتوفير الشروط الضرورية سياسيا وأمنيا وقانونيا لجلب الاستثمار الأجنبي الذي من شأنه المساهمة في زيادة الانتاج وتقليص نسبة البطالة وإنعاش الاقتصاد الوطني.
- ☒ توفير الشروط الموضوعية أمنيا وسياسيا واقتصاديا من أجل إغراء الاتحاد الأوروبي لإعطاء أفضلية في تعامله مع الجزائر كبوابة لأفريقيا وكقلب للمغرب العربي.
- ☒ خلق مناخ وبيئة سياسية وأمنية واقتصادية تكفل للجزائر التفاوض من موقع قوة من أجل انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة.
- ☒ بعث جو من الثقة في الدولة الجزائرية يضمن تأييد واعتراف صريحين من الدول الغربية بضرورة التعامل معها في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية خاصة مع أمريكا ودول الاتحاد الأوروبي.
- ☒ تبرئة الجيش وقوات الأمن مما ينسب إليها من تجاوزات مست الأشخاص والممتلكات، وتحسين صورة الجيش الجزائري دوليا والاعتراف له بالفضل والجميل لحفاظه على هياكل الدولة وعلى بقاء الجمهورية ومسح الصورة المشوهة التي روجت عنه دوليا.

المطلب الثالث: مواقف الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني من ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.

لقد تعددت المواقف واختلفت حول ميثاق السلم والمصالحة الوطنية كما يلي[233]:

.%d9%88%d8%aa%d9%81%d9%84%d9%8a%d9%82%d9%80%d

[233] محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الأفريقي و**

اولا/ الأحزاب السياسية:

- ☒ حزب جبهة التحرير الوطني: وهو من الأحزاب المؤيدة والمساندة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، لقد ثمن الأمين العام للحزب السيد عبد العزيز بلخادم مضمون الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية معتبرا أنه رسخ معنى المصالحة ووطد حقيقة التضامن بين أفراد الشعب الجزائري من أجل تجاوز الأزمة.
- ☒ حزب التجمع الوطني الديمقراطي: اعتبر الأمين العام للحزب السيد أحمد أويحي أن الميثاق الذي زكاه الشعب بأغلبيته الساحقة، سيؤدي إلى حل الأزمة نهائيا، كما رحب بردود الأفعال المهنئة للجزائر وشعبها.
- ☒ حركة مجتمع السلم: رحبت الحركة بنتيجة الاستفتاء 97,38 % حيث قالت أن هذه النسبة تغلق الباب في وجه المعارضين للمصالحة، وتفتح بابا جديدا للجزائر من أجل مواصلة البناء والتسيير واعتبرت الاستفتاء وقفة تاريخية.
- ☒ حركة الإصلاح الوطني: اعتبر رئيس حركة الاصلاح الوطني السيد عبد الله جاب الله أن نتائج الاستفتاء رسالة من الشعب تدل على تمسكه بالمصالحة كما طالب السلطة بتحقيق الأهداف التي جاء بها الميثاق.
- ☒ حزب العمال: اعتبرت الأمينة العامة لحزب العمال السيدة لويزة حنون بأن الميثاق هو تجسيد لوحدة الشعب ويعد من الخطوات الأولى لتجاوز الأزمة، واعتبرت عودة السلم أهم شرط من أجل المستقبل الواعد للبلاد.
- ☒ حزب جبهة القوى الاشتراكية: لقد عبر الزعيم التاريخي للحزب حسين آيت أحمد عن موقف حزبه في رسالته الموجهة إلى الجزائريين والجزائريات في 22 مارس 2011م تحت عنوان: "من أجل بديل ديمقراطي وسلمي" بقوله: "إنه لخطير اعتبار سنوات الرعب والجنون عثرة مسار بسيطة يجب أن تطوى عليها الصفحة بطريقة محتشمة، إن تصديق إمكانية حدوث ذلك لهو إهانة لهذا الشعب وفطنته السياسية على حد سواء.
- ☒ حركة الوفاء والعدل: يرى في هذا الصدد الدكتور نورالدين خبابة أحد مؤسسي الحركة سنة 1999م بأن ميثاق السلم والمصالحة الوطنية لا يقوم على إرساء الحقيقة وإنما على قلب صفحة ماضي سنوات الدم والدموع التي عرفتها الجزائر خلال حقبة الإرهاب في تسعينات القرن الماضي.
- ☒ الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة: لقد انقسمت الآراء في الجبهة بين مؤيد ورافض حيث أعلنت بعض القيادات مساندتها للميثاق واعتبروه فرصة تاريخية لا تعوض حيث اعتبر عبد القادر بوخمخم القيادي في الجبهة أن معارضة الجبهة للميثاق أمر غير منتظر، ولا ينبع من منطق عقلي ومن القيادات المؤيدة له في هذا الطرح نذكر رابح كبير، مدني مرزاق، أحمد بن عائشة، أما القيادات المعارضة فقد عبر علي بالحاج عن موقفه بقوله: "أما قانون السلم والمصالحة الوطنية، فهذه كذبة كبرى لا يمكن أن ينكرها أحد، أما أنا فأسمي هذا القانون المخادعة الكبرى، لأن المصالحة تكون بين المتخاصمين ولا تكون إلا بعد مصارحة ومكاشفة ومعرفة ما حدث كما جرى في جنوب أفريقيا وفي الأرجنتين وكما حدث إسبانيا بعد الحرب الأهلية، وفي لبنان..."[234].

أما أنور هدام القيادي أيضا في الحزب المنحل فيرى أن هذا المشروع هو مبادرة منفردة ولم يرق إلى التطلعات وقد عبر عن ذلك في العديد من المحطات منها البيان المنشور له في 17 أوت 2007 والذي جاء فيه: "الوفاء بالوعود والعهود المقطوعة والمستفتى عليها في الاستحقاقات

إدارة الحرب الإثيوبية-الأريتيرية. (بيروت: دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، 2004) ص140.

[234] صالح بن القبي، **الد**

السابقة خاصة منها ما تعلق بمشروع المصالحة الوطنية الذي نسمع له جعجعة ولا نلمس له طحينا.[235]

إذا كما نرى أن المواقف بين الأحزاب الرئيسية الفاعلة في المشهد السياسي آنذاك قد تعددت آراؤها واختلفت حول ميثاق السلم والمصالحة الوطنية فالأحزاب التي أيدت وساندت الرئيس عبد العزيز بوتفليقة منذ توليه السلطة في أفريل 1999م وهي حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطي، وحركة مجتمع السلم، قد رحبت بالميثاق وروجت له وساهمت في التعبئة الشعبية خصوصا وأن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة قد نظم العديد من التجمعات الشعبية الكبرى في مختلف ولايات الوطن للترويج لمشروع السلم والمصالحة الوطنية.

ومن القواعد التي كان يتكئ عليها في التعبئة هي أحزاب التحالف الرئاسي السابقة الذكر، أما الأحزاب المعارضة والتي أعلنت معارضتها الصريحة لمشروع الميثاق لأنها ترى أنه غير كاف لحل الأزمة الأمنية وأن المسألة أعقد من ذلك مثل حزب جبهة القوى الاشتراكية الذي عبر عن مواقفه بأن الأزمة أعمق من أن تعالج في مشروع ميثاق السلم والمصالحة الوطنية وبالتالي لم يؤيد الحزب هذا المشروع أما الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة كما لاحظنا أن المواقف فيها منقسمة بين مؤيد ورافض فالمؤيدون يرون أن ميثاق السلم والمصالحة الوطنية خطوة ولبنة أساسية ورئيسية من أجل الذهاب إلى حلول أعمق وكذلك لحل الأزمة بشكل نهائي والشق الثاني من القيادات وعلى رأسهم علي بالحاج وأنور هدام فيرون أن ميثاق السلم والمصالحة الوطنية ما هو إلا خديعة من طرف السلطة وأنه قبل الذهاب لأي مشروع يجب أن يكون هناك مصارحة بين طرفي الصراع والأزمة وهي السلطة والجبهة الإسلامية للإنقاذ على حد تعبير علي بالحاج وبعد المصارحة والمكاشفة بينهما يتم بعدها الاتفاق ثم الذهاب لوضع الحلول العملية المتفق عليها.

ثانيا/ منظمات المجتمع المدني:

1- **الاتحاد العام للعمال الجزائريين:** اعتبر الاتحاد العام للعمال الجزائريين أن الشعب بتزكيته للميثاق حقق أكبر انتار في تاريخه المعار وأكد البيان بأنه يتوجب من هذه اللحظة تجسيد مبادئ هذا الميثاق على أرض الواقع من أجل بناء الجزائر في كنف التعاون والتسامح.
2- **التنسيقية الوطنية لأبناء الشهداء:** حيث أكد أمينها العام السيد خالد بونجمة تأييد المنظمة للميثاق معتبرا أن النتائج المترتبة عن المصالحة الوطنية من أمن واستقرار تمثل قوة للتغيير.
3- **المنظمة الوطنية لضحايا الإرهاب:** عبرت المنظمة في بيان لها أن الميثاق يتكفل وينصف الضحايا في جو من السلم والأمن معتبرة أن مساندتها للميثاق تهدف إلى إصلاح المجتمع وإخماد نار الفتنة.
4- **المنظمة الوطنية الحقوقية للدفاع عن ضحايا المأساة وتحالف أهالي المفقودين ولجنة اتحاد العائلات والمفقودين:** أعلنت هذه المنظمات مساندتها للميثاق من أجل حل الأزمة والتعايش بين أبناء الشعب حيث بينت في بيان مشترك أن تجاوز الأزمة لا يكون إلا بتنازل كل طرف خدمة لمصلحة المجتمع.
5- **الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان:** لقد اعتبر المحامي **بوجمعة غشير** رئيس الرابطة أن التوازنات التي يتحدث عنها الميثاق ليست توازنات مجتمعية لذلك لا يجب أن تخضع للمصالحة بل يجب أن تخضع للحقيقة والعدالة والإنصاف كما أنه لا يجب نسيان الماضي، وأكد انه من حق الشعب معرفة المجرمين وإحالتهم على العدالة لإنصاف الضحايا.
6- **الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان:** حيث اعتبر السيد مصطفى بوشاشي رئيس الرابطة أن المصالحة المفوضة لا تأتي بالحل وأن المصالحة تكون عن طريق الاعتراف

بالخطأ ولا تكون على حساب الضحايا واعتبر أن المصالحة التي تحل أزمة العنف تبدأ بحوار سياسي جاد بين كل أفراد المجتمع.

إذن نلاحظ من خلال مختلف مواقف منظمات المجتمع المدني أنها أيضا اختلفت وتعددت المواقف حولها مثل الأحزاب السياسية فهناك من أيدت المسعى ورحبت به مثل الاتحاد العام للعمال الجزائريين ومنظمة أبناء الشهداء وغيرها وهي من المنظمات أيضا المساندة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة في مختلف المحطات وهناك من عارض مسعى المصالحة الوطنية ويرى بأنها غير كافية ولا تعطي لكل ذي حق حقه مثل الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان والرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان وأيضا منظمات عائلات الضحايا والمفقودين التي هي الأخرى ترى أنه لم يتم إنصافها بالشكل المطلوب وظلت تطالب بكشف الحقيقة كاملة خاصة للمفقودين، فالآراء ظلت متباينة ومختلفة بينهم لكنها لم يكن لها التأثير الكبير في تجسيد ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.

ثالثا: المواقف الدولية.

منظمة العفو الدولية: لقد عبرت منظمة العفو الدولية عن اعتراضها للكثير مما ورد في ميثاق السلم والمصالحة الوطنية حيث قدمت ملاحظات في 01 نوفمبر 2007م حيث دعت لجنة حقوق الإنسان السلطات إلى إلغاء أي حكم من أحكام الأمر 06-04 المتضمن تطبيق ميثاق السلم والمصالحة الوطنية ولا سيما المادة 46 من شأنه الإخلال بحرية التعبير وبحق أي شخص في الحصول على الإنصاف الفعال من انتهاكات حقوق الإنسان على المستوى الوطني والدولي معا وفي ملاحظتها الختامية حول الجزائر لعام 2007م أعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها من انتهاكات لحقوق الانسان قد ارتكبت ولا تزال ترتكب في ظل حصانة تامة وأن الأمر رقم 06-01 لسنة 2006م يعزز الإفلات من العقاب ويحرم الضحايا من الحق في الحصول على إنصاف فعال وقد أوصت اللجنة السلطات للقيام بما يلي بشكل خاص:

- ☒ عدم وقوف المادة 45 من الأمر رقم 06-01 لسنة 2006م عقبة أمام الحق الفعال وفقا للمادة 02 من العهد والتأكيد على وجه الخصوص على تعديل المادة 45 بحيث تنص على عدم سريانها على جرائم مثل التعذيب، القتل، الاختطاف، وعلاوة على ذلك ينبغي للدولة أن تحرص على إعلام الجمهور العام بأن المادة 45 لا تنطبق على الإعلانات أو الملاحقات لارتكاب جرائم التعذيب والإعدام خارج نطاق القانون.[236]

الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان والمركز الدولي للعدالة الانتقالية واللجنة الدولية للقانونيين: حيث أدانت هذه المنظمات هذا المرسوم الذي يكرس الإفلات من العقاب على أعمال تعتبر جرائم بموجب القانون الدولي وأضافت أن حقوق الإنسان وحمايتها لا يمكن إخضاعها إلى تصويت الأغلبية.

جامعة الدول العربية: اعتبرت جامعة الدول العربية على لسان أمينها العام السيد **عمروموسى** أن الميثاق الذي حظي بتزكية الشعب يمثل الطريق الأساسي نحو السلم والمصالحة كما اعتبره حدثا مهما وخطوة هامة لمعالجة مآسي الماضي والتوجه نحو التنمية وتحقيق العيش الكريم للمواطن الجزائري في كنف الأمن والاستقرار.

أما بالنسبة للدول الكبرى فقد أعربت فرنسا عن مساندتها لاختيار الشعب الجزائري واعتبرت على لسان الناطق الرسمي باسم خارجيتها آنذاك السيد **جان باتيست ماتيي (Jean-Baptiste Mattéi)** أن الاستفتاء هذا الخاص بميثاق السلم والمصالحة الوطنية إنما هو استشارة ديمقراطية للشعب الجزائري داخل الوطن، ويعبر هذا الموقف عن تمسك فرنسا بمصالحها الكبيرة في الجزائر خاصة في

ن الأمس واليوم. (الجزائر: المؤسسة الوطنية للطباعة، د ت) ص10.

[236]محمد الطاهر عديلة، **أهمية ال**

ظل المنافسة الأمريكية المتزايدة بالإضافة إلى العامل التاريخي، أما روسيا في بيان صادر عن خارجيتها رأت أن المصادقة على الميثاق تؤكد فيه على أهمية المصالحة لبلوغ السلم في الجزائر كما أنه يؤكد الإجماع الوطني ويؤسس لمستقبل تحقق فيه الجزائر تطورها وتقدمها، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد عبرت عن احترامها الشعب الجزائري واعتبرت أن اختيار الشعب هو القرار المثالي، هذا التغيير في موقف الولايات المتحدة الأمريكية خاصة وبعد موقف المجموعة الدولية عامة كان وراءه أحداث 11 سبتمبر الشهيرة حيث عرف العالم ككل معنى المآسي التي يخلفها الإرهاب وأنه ليس حكرا على شعب بعينه.

المطلب الرابع: المصالحة الوطنية في الجزائر، تقييم حصيلة.

أولا: نتائج المصالحة الوطنية (الإيجابيات):

1- أسفر قانون المالحة الوطنية عن نزول أزيد من 2200 شخص من الجبال وإن كان هذا العدد أقل بكثير من عدد النازلين إثر تبني سياسة الوئام المدني، حيث بلغ عددهم 6000 شخص، فإنه يمكن إرجاع ذلك إلى اتفاق الهدنة بين الجيش الوطني الشعبي والجيش الإسلامي للإنقاذ مع عناصر من الرابطة الإسلامية للدعوة والجهاد لعلي بلحجر، وقد اعتبر النظام عدد 2200 نازلا من الجبال رقما إيجابيا وفي نوفمبر 2006م صرح وزير الداخلية نورالدين زرهوني في مؤتمر صحافي أن 80 % من الإرهابيين سلموا سلاحهم، إلا أنه لم يعط أي رقم في هذا الشأن، وفي نفس الصدد صرح عزيز مروان المسؤول عن الإشراف وتطبيق ميثاق السلم والمصالحة الوطنية أن 17 ألف إرهابي ألقوا سلاحهم سنة 2007م غير أن التقارير التي صدرت في صحف جزائرية وفرنسية أوحت أن عدد الذين استسلموا في تلك الفترة هو بين الألفين وثلاثة آلاف من عناصر الجيش الإسلامي للإنقاذ.[237]
أما بخصوص القتلى ففي عام 2006م أقرت الحكومة بمقتل 17 ألف متمرد خلال المواجهات في حين أن عدد الإجمالي للمتمردين قدر بحوالي 27 ألف في 1993م.[238]

2- لقد جاءت سياسة المصالحة الوطنية في إطار العمل بمبدأ "التعويض المادي" وعل هذا فقد خصصت الدولة لأجل بلوغ هذا الهدف مبلغا إجماليا قدر بـ 100 مليار دولار مع العلم أن عشرية المأساة الوطنية خلفت ما بين 150 ألف إلى 200 ألف قتيل مع تسجيل سبعة آلاف حالة فقدان، أما عن الخسائر المادية الناجمة عن العمليات الإرهابية فقدرتها السلطات بأزيد من 20 مليار دولار وبناء على ذلك وبالنظر إلى حجم الخسائر والمبلغ المخصص للتعويض كانت النتائج كالتالي:

☒ قدر عدد الملفات المودعة لدى وزارة التضامن من قبل المفصولين عن العمل (بسبب اشتراكهم في أعمال مرتبطة بالإرهاب) ومن قبل العائلات المعوزة (التي تورط أحد أفرادها بالإرهاب) بـ 23396 ملفا، وقد خصصت الوزارة لأجل تعويض هاتين الشريحتين مبلغا إجماليا قدر بأزيد من سبعة ملايير دينار جزائري، إذ خصصت للمسرحين 03 ملايير دينار وبلغ عدد الملفات المودعة لدى الوزارة بـ 10296 ملف لطلب التعويض تم قبول 5672 ملف وصفيت وضعية 5074 ملف بصفة نهائية وذلك حسب تصريحات وزير التضامن الوطني والجالية بالخارج الدكتور جمال ولد عباس فأزيد من 1431 عاملا تم طردهم خلال فترة التسعينات تمت إعادتهم إلى مناصبهم ودفعت لهم كل التأخيرات عن التأمينات في الوقت الذي بلغ عدد الذين استفادوا من التعويض من دون الرجوع إلى مناب عملهم 3661 عاملا.

عوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية، 1999-2004، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة قسنطينة، كلية الحقوق وا لعلوم السياسية، 2005) ص84.

[238]المادة 91 من التعديل الدستوري لسنة 2016.

[238]المادة 92 من التعديل الدستوري لسنة 2016.

[238]رابح زغوني، **أزمة الس**

أما الشريحة الثانية المتمثلة في العائلات المعوزة بلغ عدد الملفات 17000 ملف، وتم معالجة بصفة نهائية 5565 ملف أما الملفات المتبقية تم رفضها بسبب التصريحات والمعلومات الكاذبة التي قدمها أصحابها.[239]

- ☒ أما ملفات المفقودين فقد تم تعويض 555000 عائلة من أل 6145، وللإشارة فإن آجال المصالحة الوطنية انقضت بصفة نهائية في جوان 2008م وفيما يتعلق بالحالات الممكنة من نزول عدد جديد من المسلحين من الجبال قد تدرج إما ضمن إجراءات العفو أو توقيف الدعوة القضائية واستبدال العقوبة فإن الفصل فيها من ذلك الموعد فصاعدا من صلاحيات رئيس الجمهورية حسب ما نصت عليه المادة 45 من الميثاق إلى جانب عدد كبير من الملفات التي لا زالت عالقة مثل ملفات معتقلي الصحراء والمتضررين ماديا واقتصاديا من المأساة وكذا الأشخاص الذين اتهموا بقضايا لها علاقة بالإرهاب ومكثوا مدة تتراوح ما بين 06 أشهر إلى خمس سنوات في السجن المؤقت كل هذه الحالات لم ترد فيها أية أحكام.
- ☒ تعني المصالحة مشروع حضاري واقتصادي شامل، فلم يكن مصطلحا يعني فقط استتباب الأمن والاستقرار والطمأنينة فحسب بل كانت تعني طي صفحة دموية والسير باتجاه المشاريع التنموية بعد أن فتحت صفحة بيضاء من الأمل والاستقرار وبعد ترتيب البيت السياسي ثم الانتقال إلى دولة المؤسسات بمشاريع لا يمكن أن توصف إلا بالضخمة، ففي أزمة السكن التي راودت الجزائري منذ الاستقلال وليس من العشرية السوداء التي عرفت تفاقما للأزمة بعد أن نزحت آلاف العائلات وقررت الهروب من سكناتها الريفية ومن ويلات الإرهاب إلى المدن الكبرى التي لم تعد قادرة سكنيا على استيعاب وللحد من كل هذا تم خلال الفترة 2001-2009م فقط تسليم مليون و45 ألف سكن من بينها 59 % سكنان حضارية و41 % سكنات وظيفية، وقد بلغت الحظيرة الوطنية للسكنات مع نهاية سنة 2009م مجموع 9 مليون سكن.

ولضمان عودة الفلاحين إلى أراضيهم قررت الدولة اعتماد سياسات فلاحية مختلفة منها التجديد الريفي، وما كانت لتنجح لولا استتباب الأمن وعودة الطمأنينة ليعود السكن الريفي مدعم بحلة جديدة مطمع العشرات من العائلات التي اختارت الرجوع إلى الأرض فخلال سنة 2009 وحدها تم إنجاز 1330 مشروع جواري للتنمية الريفية المدمجة أطلقت 4811 بلدة في إطار التنمية المستدامة والمتوازنة للأقاليم وتحسين ظروف معيشة السكان.[240]

- ☒ استعادة الجزائر لمكانتها الدولية: حيث تمكنت من أن تصبح نموذجا دوليا في تطبيق المصالحة الوطنية التي يكاد يستحيل تطبيقها في عدد من دول العالم بغض النظر عن تجربتها في محاولة الإرهاب التي تعد مرجعية كبيرة لقوى العالم وهو ما عبر عنه رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة خلال الانتخابات الرئاسية السابقة قائلا: لقد وعدت بأن أعيد الطمأنينة إلى قلوب الجزائريين بعد سنوات الإرهاب وقد تحقق ذلك كما عاهدت بأن تستعيد الجزائر مكانتها على الساحة الدولية بعد أن كانت محاصرة من طرف دول أوروبية وحتى بعض الأشقاء وقد تم ذلك".

ومن بين أهم المؤشرات على عودة الجزائر للعب دور فعال على الساحة الإقليمية والدولية احتضانها لعدد من اللقاءات العامة سواء في الجانب العسكري أو الاقتصادي أو باقي المجالات حيث تم تبني المواقف الجزائرية بسبب قوة طرحها بعد أن تمكنت الجزائر من استرجاع دورها على الساحة الدولية بشكل نهائي مما جعلها محل اهتمام متزايد للشراكة من طرف

ياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح، دراسة حالة الربيع العربي، مجلة سياسات عربية، سنة 2016، ص 84.

[239] **المرجع نفسه.** ص89.

[240] **المرجع نفسه.** ص 89.

[240] المادة 31 من التعديل الدستوري 2016.

[240] رؤوف بوسعدية، **دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الن**

مختلف الدول وهو ما جعلها تكرس من جديد تواجدها وتأثيرها في مختلف فضاءات العلاقات الدولية اللذان يميزان مسارها التاريخي.[241]

ثانيا: الانتقادات الموجهة لميثاق السلم والمصالحة الوطنية: هناك جوانب قصور مهمة يمكن لأي متابع أن يلاحظها على التجربة الجزائرية إذا ما قورنت بتجارب أخرى قريبة منها مثل التجربة التشيلية أو التجربة الجنوب أفريقية أو حتى التجربة المغربية أو تجارب أخرى كثيرة.

بداية يمكن لأي متابع أن يلاحظ رؤية مشروع المصالحة الوطنية في الجزائر وهي رؤية جمعت بين المسارين السياسي والأمني لكنها لا تعني تحويل الصراع على المستوى السياسي لمحاولة إيجاد حل يمس الأسباب الأساسية ولا يكتفي بملامسة الأعراض فحسب وإنما تعني نقل الصراع جزئيا إلى المستوى السياسي مع الحفاظ على المواجهة الأمنية هذه الازدواجية أفرغت تدابير المصالحة الوطنية في الجزائر من الكثير من أبعاده الحقيقية المتمثلة في نقل الصراع إلى حيزه السياسي حيث يستغنى عن الصراع المسلح بالتنافس السياسي من أجل تحقيق أهداف كل طرف.

انتهت تجارب المصالحة في أغلبية البلاد التي عرفت أزمات سياسية وأمنية إلى إقرار مسارات للتصالح استعيض فيها عن الصراع العنيف الذي ميز حقيقة ما قبل المصالحة بمسار للتسوية السياسية انتظمت فيه أمور الدولة والمجتمع لتعبر نحو مرحلة تمهيدية لتحقيق الانتقال الديمقراطي ومن ثم تثبيت الديمقراطية وتحقيق التداول السلمي للسلطة، اما في الجزائر وبغض النظر على بعض الخصائص الإيجابية في مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة وهي جوانب لا يمكن إنكارها إذا استطاع هذا المشروع تخفيض منسوب العنف والحد من الكثير من الظواهر السلبية الموروثة عن مرحلة النزاع المسلح وفتح المجال لمناخ جديد في جزائر الألفية الجديدة، فإن عدد نقاط الضعف التي سجلتها الجهات السياسية والحقوقية ما زال يلقي بظلاله على هذا المشروع ويمكن ذكر بعض النقائص التي شابت ميثاق السلم والمصالحة الوطنية كما يلي:[242]

- ☒ حصر المعالجة في جوانبها الأمنية وآثارها الإنسانية والاجتماعية، ويتبين من خلال مراجعة مسحية للأوامر والمراسيم الصادرة إذ ترمي كلها تقريبا إلى معالجة مسألة تعويض الضحايا والمفقودين وتكفل الدولة بإعانة الأسر المحرومة من أقارب وبكيفيات التصريح للأشخاص الذين يمثلون أمام السلطات الأمنية والقضائية حال تسليم أنفسهم وتخليهم عن النشاط المسلح ولا تكاد تعثر في هذا الصدد على إجراءات ومقاربات تأتي على معالجة الجوانب الأعمق من الأزمة وتدعيم استدامة السلم في المجتمع وتكرسه خيارا نهائيا وثقافة معيشة.
- ☒ الميثاق كرس مفهوم المواطنة الناقصة من خلال منح العفو لصالح أعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ والسماح لهم بالعودة إلى الوطن ولكنه منعهم من ممارسة حقوقهم السياسية ومن إعادة حزبهم إلى الساحة الوطنية وهذا الإجراء وإن كانت له مبرراته السياسية إلا أنه يمنحهم مواطنة ناقصة، فبعد التصويت على هذا الميثاق أصبح أول وثيقة يستفتي فيها الشعب منذ الاستقلال تحمل حظرا أبديا للعمل السياسي وهو أمر سلبي من الناحية القانونية، ومنافي للديمقراطية وذلك لأن الوضع الطبيعي هو أن يستدعى الشعب للاستفتاء على وثيقة فيها تعزيز للحريات وليس تقليصا لها، فالميثاق حمل طرفا واحدا مسؤولية نشوب الأزمة يتمثل في الذين استعملوا الدين لأغراض سياسية في إشارة ضمنية للجبهة الإسلامية للإنقاذ وبرأ السلطة منها وكرس منطق الغالب والمغلوب حيث أكد بأن الدولة الجزائرية انتصرت على خصومها الذين فشلوا في تطبيق ايديولوجيتهم في حين أن المصالحة الحقة لا تعمل بهذا المنطق.[243]

زاعات الإقليمية، (مجل
ة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد التاسع، جوان 2016) ص161.

[242]**المرجع نفسه**، 1
.61

[243]محمد بوعيشة، **الدبلوماسية**

- ☒ الميثاق سلب المتضررين من الأزمة حقهم في إنزال العقوبة أو العفو بمعنى انه منح عفوا أو تخفيفا للعقوبات لصالح المسلحين باسم عامة الشعب والدولة على حساب الضحية التي يعود لها هذا الحق، فالطبيعي هو أن الضحية هي التي تقوم بالصفح عن جلادها لكن الدولة من خلال هذا الميثاق حرمتها من ذلك، هذا الوضع دفع بالكثير من الجمعيات المرافعة عن ضحايا الإرهاب والمختطفين والمفقودين إلى رفض التدابير التي جاء بها الميثاق إلا أنه وبعد تصويت الشعب عليها أصبحت مفروضة بحكم الواقع بغض النظر عن موقف هذه الجمعيات.[244]
- ☒ أيضا وجهت انتقادات أساسية للمصالحة الوطنية بالجزائر بأنها لم تمر عبر الشروط الموضوعية المتعارف عليها في تجارب العدالة الانتقالية حيث يمكن نسيان ذلك كما يلي:[245]
  - الاعتذار: لم يرد مصطلح الاعتذار في أي من الآليات المعتمدة لاستعادة الأمن في الجزائر فالمتضررون من الأزمة يحتفظون بمشاعر الكراهية للمتسببين فيها ومن شأن اعتذار هؤلاء الاعتراف بما نسب لهم أن يجلب لهم العفو والصفح غير أنه وبحكم أن ثقافة الاعتذار ليست شائعة في المجتمع الجزائري وفي خضم انعدام المعلومات فإن سؤالا جوهريا سيطرح هو: من يعتذر لمن؟ لأن الطريقة التي عولجت بها الأزمة الأمنية تضع أصبع الاتهام في مواجهة طرف واحد هو المسلحون الإسلاميون بينما يختفي الطرف الثاني تحت راية مؤسسات الدولة.
  - لجان الحقيقة والمصالحة: لم تشكل في الجزائر أي لجنة لتقصي الحقائق وجمع المعلومات رغم مطالبات كثيرة بذلك فكل الملفات التي عولجت تمت بطريقة إدارية عبر القضاء الذي كلف بتنفيذ قوانين الرحمة والوئام المدني والمصالحة الوطنية، ولم يتدخل أي طرف مستقل في إحصاء الضحايا أو التحقيق في المجازر التي وقعت منتصف التسعينات، وفي غياب هذه اللجان استأثرت السلطات بعملية الإحصاء والتقييم وإقرار التعويضات لضحايا المأساة الوطنية في غياب ممثلين عن الضحايا، وغياب حقيقة الآلاف من المفقودين حيث لم تقدم السلطات أي جواب مقنع لذويهم الذين رفضوا مساعي المصالحة واستمرار في المطالبة بكشف حقيقة اختفاء أبنائهم في الأماكن العامة والاستنجاد بالمنظمات الحقوقية الدولية حيث يبقى هذا الملف نقطة سوداء في مسار المصالحة في الجزائر.

ثالثا /الانتقادات الدولية: لقد سببت قضية المفقودين إحراجا كبيرا للسلطات الجزائرية التي احتجت على تقارير المنظمات الدولية التي نسبت إليها مسؤولية اختفاء الأشخاص إضافة إلى حالات تعذيب موثقة بينما تحدثت السلطات عن حالات لأشخاص قضوا أثناء المواجهات المسلحة مع الجيش في الجبال والغابات ولا وجود لأي مختف ولا لأي سجون سرية، وهي وجهة نظر اللجنة الاستشارية لترقية والدفاع عن حقوق الإنسان المقربة من الحكومة وفيما تتحدث اللجنة عن حوالي ثماني آلاف حالة، تصر عائلات المفقودين على أن الرقم يتجاوز العشرين ألفا.[246]

- يرى المهتمون بأدبيات المصالحة والعفو الشامل عن ثلاثة شروط أساسية ينبغي توافرها في أي مشروع عفو أو تصالح، هي ألا يكون متعارضا مع نصوص القانون الدولي، وألا يقف عائقا أمام عمليات المساءلة، وأن يكون قد جرى تبنيه على نحو يعكس إرادة الشعب، ويرى الباحث **فاليري أرنولد** أن الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية الجزائري يبين ضعفا شديدا إزاء النقاط الثلاث السابقة.
- وأيضا التنصيص على منح الحصانة لقوات الأمن والجيش من أي متابعات محتملة أمام الجهات القضائية داخل الوطن أو خارجه وهذا ما يؤسس بحسب بعض الدارسين منطق الإفلات من العقاب وهو أمر يتعارض مع شروط إقرار السلام الدائم ويتساءل هؤلاء

الجزائرية وصراع القوى
الكبرى في القرن الأفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الأريتيرية، (بيروت: دار الجيل، 2004) ص76.
[245]رؤوف بوسعدية، **دور الد**
بلوماسية الجزائرية في

الدارسون كيف يجري تحصين أشخاص أو جهات يمكن أن تثبت عمليات التحقيق تورطها؟ ولعل هذا ما جعل بعض الناشطين الحقوقيين والباحثين يميلون إلى الرأي القائل أن الهدف من الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية وأن تزكية مسعى المصالحة في طبعتها الثانية في عام 2005م كان أمرا ملحا في أوساط النخبة العسكرية لطمأنتهم على مستقبلهم بعد سلسلة الشكاوي التي قدمت أمام المحاكم الأوروبية في عامي 2001 و2002م ضد اللواء خالد نزار وهو الشخصية الرئيسية المسؤولة عن أحداث ما بعد عام 1992.[247]

في الأخير يمكن القول أن تجربة الجزائر من خلال قانون المصالحة الوطنية شكل نموذجا مستقلا عن بقية التجارب التي عرفت نزاعات داخلية مماثلة حيث كرست سياسة المصالحة مبدأ العدالة الاجتماعية في التعويض عن الأضرار من جهة ومن جهة ثانية أرست دعائم السلم من خلال الصفح ودعوة المغرر بهم للعودة للرشد والانخراط في المجتمع من جديد إلا أنه رغم اتخاذ كل الإجراءات الضرورية من طرف رئيس الجمهورية للمضي قدما في تنفيذ رؤية للمصالحة فإن المعارضين له يرون أن الإجراءات من شأنها أن تؤدي إلى انتكاس المساعي الرامية لتحقيق الهدف المعلن للحكومة بدلا من دفعها قدما، وذلك اعتمادا على ما اتضح من تجارب الدول الأخرى لأن التدابير الحكومية لترسيخ الإفلات من العقاب لا تؤدي لشيء سوى زعزعة ثقة الجماهير في نظام القضاء، فعندما تعالت الأصوات المنتقدة لميثاق السلم والمصالحة الوطنية رد رئيس الجمهورية السابق عبد العزيز بوتفليقة بقوله: "أن هذه الصيغة من المصالحة هي أكبر ما يمكن فعله في الوقت الراهن وهي المخرج الأمثل إن لم يكن الوحيد الذي تتيحه التوازنات الوطنية وهو الذي ينير الطريق المؤدية غدا إلى الحلول النهائية"، وكثيرا ما عبر بعض المقربين من محيط الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة على أنه هناك من يعرقل مسار المصالحة الوطنية وهو ما قاله صراحة الوزير الأول السابق عبد المالك سلال أثناء عرضه مخطط عمل حكومته عام 2014م أما المجلس الشعبي الوطني: هناك عراقيل بيروقراطية تواجه تطبيق المصالحة الوطنية إلا أن الحكومة تعمل على اتخاذ كل التدابير التي تساعد في التطبيق الفعال لهذا القانون.

وهناك أيضا من برر عدم نجاح المصالحة الوطنية في تطبيق كل الأهداف التي أراد الرئيس بلوغها هي اعتراض مسار المصالحة الوطنية في الجزائر من طرف تيار استئصالي منافس لمشروع الرئيس حيث وفق رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في تسويق صورة التوافق والانسجام بينه وبين قيادة أركان الجيش حتى انه جاء في بعض التقارير الأوروبية السرية "أن المسألة الأمنية تأتي على رأس أجندة الحكومة، إن توافقا كبيرا يطبع العلاقات بين الحكومة وقيادة الجيش من أجل إنجاز المهام المنوطة لهم وأن الجيش يحترم سلطة الرئيس وأن بعض الخلافات والاختلافات في وجهة النظر والتي تناقلتها وسائل الإعلام لا تعد أن تكون جزء من حرية التعبير المعروفة في كل أنماط الديمقراطية".

وهي الصورة التي تم التسويق لها لكن التيار المعارض داخل النظام كان ينشط، وساهم التيار الاستئصالي في مضايقة الرئيس ومهاجمة سياسته، وجاءت هذه المضايقات عبر النشاط الإعلامي ومن خلال المناورات السياسية مما أدى إلى نهاية حالة التوافق والتعايش والدخول في مرحلة صراع جديدة.

فالتوازنات في النظام الجزائري والتي دائما ما عبر الرئيس بوتفليقة في مختلف خطبه أنه يريد أن يكون رئيسا كامل الصلاحيات ليستطيع تطبيق كل الاصلاحات التي وعد بها الجزائريين، أثرت على التطبيق الفعلي لكثير من المشاريع ومنها المصالحة الوطنية، فبالرغم من الإيجابيات الكبيرة التي

حققتها وأنها ساهمت وبشكل مباشر في عودة الاستقرار والأمن إلا أن هناك آثارا لم تنجح في محوها إلى اليوم بالرغم من مرور عقدين من تطبيقها.

خاتمة الفصل الثاني:

ختاما ... في آخر هذا الفصل يمكننا أن نستنتج أن الأزمة الأمنية والسياسية في تسعينات القرن الماضي بالجزائر هي أزمة متعددة الفواعل والأطراف وهو ما وقفنا عليه في مباحث هذا الفصل، فالمؤسسة العسكرية كان لها دور أساسي في محاربة الإرهاب الذي كادا يقوض أركان الدولة الجزائرية، أما الفواعل غير الرسمية ونقصد بها الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني نستطيع القول أنها لعبت دورا ثانويا في حلحلة الأزمة وهذا ما وقفنا عليه أيضا أثناء تناولنا لقانون الوئام المدني وميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي طرحهما الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة كحل للأزمة الأمنية، حيث اقتصر دور الفواعل غير الرسمية على التزكية والترويج للمشروع فقط ولم يكن لها دور رئيسي في طرح أو اقتراح بنود المشروعين، أما مؤسسة الرئاسة والأجهزة التنفيذية فساهمت بشكل أساسي في تبني مشروع المصالحة الوطنية والترويج له أيضا وفي تنفيذ بنوده ومعالجة الملفات من طرف الدوائر الوزارية المعنية بملف الأزمة مثل وزارة الداخلية التي فوضت بعض المهام للولاة مثل إصدار بعد الشهادات الإدارية لعائلات الضحايا والمتضررين من الأزمة وكذلك وزارة التضامن بالإضافة لبعض القطاعات الأخرى لكن ما يؤخذ على مشروع المصالحة الوطنية بالرغم من كل الإيجابيات التي جاء بها إلا أنها كانت معالجة أمنية بالدرجة الأولى للأزمة ولم تكن معالجة سياسية وقد شابها العديد من النقائص ورغم الاستفتاء على المشروع وقبوله من طرف الشعب، لكن معظم الأحزاب وحتى المؤيدة للرئيس بوتفليقة وجهت له انتقادات بأنه انفرد بالمشروع ولم يتشاور معها في إعداد المشروع بل كان المطلوب منها هو تزكية المشروع فقط وهذا دليل على تهميش الفواعل غير الرسمية في صناعة القرار ونفس الشيء بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني، لكن في الخير يمكننا القول أن الأزمة الأمنية في الجزائر بالرغم أنها كبدت خسائر بشرية ومادية ضخمة إلا أنها بدأت تتعافى من آثارها، وكان يمكن أن تكون المصالحة الوطنية أشمل لتكون مشروعا مجتمعيا يساهم في معالجة الأزمة معالجة كلية بجميع أبعادها، وليس بصفة جزئية فقط، فالأزمة الجزائرية هي أزمة أعمق من أن تعالج من طرف واحد (المؤسسات الرسمية) بل كان يجب أن يكون هناك حوار شامل مع كل الفواعل لتحصين أكبر للمشروع ولتكون نتائجه أيضا أشمل وأعمق وفي جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لأن الأزمة لم تكن أزمة أمنية فقط بل هي أزمة متعددة الجوانب.

الفصل الثالث:

السياسة الأمنية الجزائرية في ظل التحديات الإقليمية والدولية والضغوط الداخلية.

مقدمة الفصل:

إن التهديدات التي تواجهها الجزائر متعددة ومتنوعة، فبعد تطرقنا في الفصلين السابقين من هذه الأطروحة الى المؤسسات التي تساهم في صناعة الأمن في الجزائر وهي بمثابة الفواعل الرسمية(الفصل الأول) وإلى الأزمة الأمنية في فترة التسعينات حيث حللنا دور الفواعل غير الرسمية بهذه الفترة المهمة (الفصل الثاني)، سنتطرق في هذا الفصل إلى فواعل لا تقل أهمية عن السابقة وهي تؤثر وتساهم في رسم السياسة الأمنية الجزائرية،ونقصد الفواعل الفوق دولتية، خاصة بالنسبة للتهديدات الأمنية الجديدة والتي تتعدى الحدود الجزائرية وهو ما يجعل من البيئة الإقليمية عاملا مهما ومؤثرا في الأمن الجزائري، لذلك خصصنا المبحثين الأولين من هذا الفصل الأخير من هذه الدراسة لإبراز تأثير البيئة الإقليمية خاصة بالنسبة لدول المغرب العربي ودول الساحل على الأمن الجزائري والتطرق للمقاربة الجزائرية لحل هاتين الأزمتين، كما سنقوم في اخر هذا الفصل بإبراز التحديات الداخلية للأمن الجزائري واهم الرهانات المستقبلية للأمن بالجزائر في ظل التحديات الداخلية والإقليمية والدولية السائدة حاليا وهذا وفقا للمباحث التالية :

- المبحث الأول: التهديدات الأمنية الجديدة بمنطقة الساحل وتأثيرها على الأمن الجزائري (الفواعل والسياسات).
- المبحث الثاني: الاحتجاجات في الجزائر وتأثيرها على استقرار الجبهة الداخلية (الأزمات، السياسات، المخرجات).
- المبحث الثالث: تقويم السياسة الأمنية الجزائرية.

المبحث الأول: التهديدات الأمنية الجديدة بمنطقة الساحل وتأثيرها على الأمن الجزائري (الفواعل والسياسات).

إن الجزائر بموقعها الاستراتيجي تشكل بوابة افريقيا وقلب المغرب العربي وهي دولة من دول الساحل الأفريقي الذي يمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا، ومن مجموع دول الساحل الأفريقي يمكن تعداد بالإضافة إلى الجزائر(مالي، ليبيا، موريتانيا، السنغال، تشاد، النيجر، بوركينافاسو، نيجيريا، السودان، أريتيريا، وإثيوبيا) والتركيبة الاجتماعية لفضاء الساحل الأفريقي مجموعة من القبائل التي تستوطن المنطقة بشكل عابر للحدود الوطنية الخاصة بالدول المشكلة له ، ما أسفر عن اختلال بين متغيري السياسة والمجتمع بسبب ضعف كثير من الأقطار الأفريقية، حيث لم تتمكن من الانتقال بولاء مواطنيها والإحساس بانتماءاتهم من الإطار القبلي الضيق إلى إطار سياسي أسمى وأعلى يتمثل في الدولاتية الوطنية، الأمر الذي أدى للكثير من الأزمات التمردية والتجارب الانفصالية التي كان لها التأثير السلبي في استتباب الأمن في المنطقة بمستوييه الإقليمي (على مستوى فضاء الساحل الإفريقي) والوطني (على مستوى الدول المشكلة له).[248]

ساهمت هذه التوليفة المركبة من جملة الخصوصيات الجغرافية والاجتماعية والسياسية في رفع أهمية الساحل الأفريقي إلى درجة وصفه بالمنطقة الجيوسياسية ذات الأهمية الاستراتيجية ولا سيما أنه بات يمثل منبثقا لأخطار أمنية يحرك خيوطها التحالف غير المعلن بين الإرهاب والإجرام المنظم وهو ما سنفصل فيه في هذا المبحث عبر أربعة مطالب نبرز من خلالها كيف يؤثر الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل على الأمن الجزائري مع تحليل السياسة الجزائرية المنتهية لمكافحة هذه الظواهر.

المطلب الأول: الإرهاب بمنطقة الساحل (التغلغل والاختراق).

يعد الحديث عن الإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي حقيقة موجودة قبل أحداث 11 سبتمبر 2001م حيث كانت كلمة الإرهاب تطلق على الحركة الوطنية المناهضة للاستعمار مثل ما كان في الجزائر أثناء ثورة التحرير، لكن بتغير المعطيات الدولية فيما بعد، فقد سارت العديد من الدول من قارة أفريقيا على نهج شرعية مكافحة التهديدات الإرهابية لاسيما بعد بدأ تنظيم القاعدة باختراق القارة السمراء مع بداية 1991م لتدعيم الدولة الاسلامية في السودان سنة 1989م والجماعات المسلحة في الصومال 1992م و1993م في قتالها ضد القوات الأمريكية مرورا بتفجير سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في نيروبي بكينيا ودار السلام في تنزانيا 1998م.[249]

الصحية في الجزائر دراسة تحليلية من منظور الاقتراب المؤسسي ا
لحديث 1990-2012. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة مقارنة، (جا

وتزامنا مع مطلع الألفية الجديدة تصاعدت الظاهرة الإرهابية على الساحة الساحلية والصحراوية بشكل واضح بداية بالجزائر التي عانت من عشرية سوداء وانتهت بتبني السلطة في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لمشروع المصالحة الوطنية ولم تستجب الجماعة السلفية للدعوة والقتال لمشروع المصالحة، وإنما وسعت من أهدافها وانتقلت تجاه المناطق الصحراوية لتشمل دول أخرى في منطقة الساحل الأفريقي والصحراء والمصالح الغربية وخاصة بعد اعتلاء "عبد المالك دروكدال" المكنى بـ" أبو مصعب عبد الودود" إمارة التنظيم وهو ما يمثل أولى ارتباطاته بالقاعدة التي تعود إلى أعوام 2002، 2003م حيث بتاريخ 24 جانفي 2007م أعلن تنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال رسميا انتماءه للقاعدة التي تطمح إلى الإشراف على مجموع الحركات المتطرفة في منطقة المغرب العربي، ويبدو أن التنسيق فيما بين هذه الحركات بمثابة إعلان رسمي لما يمكن وصفه بأقلمة نشاط القاعدة،[250] الذي فشل في الانعقاد منذ حوالي خمسة عشر سنة وما لم تنجح في تحقيقه اللجان المشتركة والاتفاقيات الثنائية والزيارات المتبادلة نجحت فيه الحركات الإرهابية في دول المغرب العربي الذي أصبحت فيه على قدر كبير من التنسيق والتعاون في شتى الهجمات وتبادل الخبرات فتحولت الساحة المغاربية إلى بأكملها مع امتدادها في الساحل الصحراوي وجنوب الساحل الأفريقي إلى ساحة مواجهة جديدة بين القاعدة وامتداداتها المحلية وبين الأنظمة القائمة وانخراط الولايات المتحدة والغرب في دعمها، ويمكن التفصيل في الأنشطة الإرهابية في منطقة الساحل كما يلي:

أولا/ التنظيمات المسلحة بمنطقة الساحل:

1- **تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي:** تعود أصوله ببلاد المغرب الإسلامي إلى ما عرف في بداية تسعينيات القرن الماضي بالجماعة المسلحة في الجزائر، والتي ظهرت عقب إلغاء نتائج الانتخابات مما أدخل الجزائر في أزمة أمنية ساهمت في ظهور جماعة متطرفة تحمل السلاح ضد الدولة والشعب ومنها الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي تحولت بعد ذلك إلى تنظيم الدولة في بلاد المغرب الإسلامي، ويمكن القول أن الجماعة السلفية للدعوة والقتال جاءت كمحاولة لتلمس موقف وسط بين تيارين ظهرا في الجماعات الإسلامية في الجزائر خلال النصف الثاني من عقد التسعينيات، أولهما تيار الزوابرية وهم المسيطرون على الجماعة الإسلامية المسلحة ويرون تكفير المجتمع لأنه لا يقاتل الحكام المرتدين حسب تصنيفهم، أما التيار الثاني فهو الداعي للانخراط في سياسة المصالحة الوطنية التي دعا إليها الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة وتسليم السلاح وإنهاء القتال، ويمثل هذا التيار (الجيش الإسلامي للإنقاذ) بقيادة مدني مرزاق، فظهرت الجماعة السلفية للدعوة والقتال كتنظيم رافض لوضع السلاح والنزول من الجبال متمسكا بقتال النظام الجزائري، لكنه يرفض أيضا تكفير الشعب الجزائري.

كان المسلحون السلفيون في الجزائر قد تعرفوا على صحراء الأزواد في شمال مالي منذ عام 1994م حيث كانوا يعبرونها باتجاه النيجر في رحلات لشراء السلاح والدواء ولكنهم لم يستقروا بها إلى أن لجأ أمير المنطقة الصحراوية التاسعة في تنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال " مختار بلمختار" المكنى خالد أبو العباس والمعروف بلقبه بلعور برفقة 16 من عناصره كلهم جزائريون إلى صحراء أزواد بعد يوم من ملاحقة القوات الجزائرية لهم، وقصفهم بالطائرات عام 2000م ثم غادرها وعاد إلى الجزائر ثانية سنة 2002م لحضور اجتماعات "الجماعة السلفية للدعوة والقتال"، وكانت ثاني محاولة لدخول صحراء الأزواد عام 2003م عندما قام عمار صايفي باختطاف أكثر من 30 سائحا أوروبيا من جنوب الجزائر وعبر بهم الحدود باتجاه شمال مالي قبل أن تدفع حكوماتهم فديات مالية ضخمة مقابل الإفراج عنهم.

وفي النصف الأخير من عام 2004م قرر أمير المنطقة الصحراوية في الجماعة السلفية للدعوة والقتال مختار بلمختار العودة ثانية إلى صحراء أزواد في شمال مالي لكن هذه

معة قاصدي مرباح ورقلة،

المرة للإقامة فيها واتخذ منها مقرا وقاعدة خلفية للتنظيم الذي ينشط في الجزائر وقد انتهج هذا الأخير سياسة نشر الدعوة السلفية الجهادية في مجتمع أزواد بشقيه التارقي والعربي وحتى أن مجموعات الزنوج من السونغاي كان لها حظها من تلك الدعوة.
وكانت النواة العسكرية التي أقام عليها بلعور تنظيمه في الصحراء هي كتيبة الملثمين، وقد ظلت علاقة بلعور مع السلطات الحدودية لموريتانيا شبه جيدة ولم يقع أي احتكاك قبل هجوم الجماعة السلفية على حامية لمغيطي العسكرية في جوان 2005م أما مالي والنيجر فكانت العلاقة بسلطاتها المحلية تتسم بسمة الهدنة وعدم التعرض لقواتهما إلا إذا كانت ردة فعل، وقد نفذت كتيبة الملثمين عدة عمليات كان هدفها اختطاف عدد من الأجانب بينهم المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في النيجر ومساعده السفير السابق لكندا في الغابون اللذين اختطفا في النيجر في ديسمبر 2008م وتم الإفراج عنهما بعد أزيد من أربعة أشهر من الاحتجاز مقابل إطلاق سراح عدد من عناصر التنظيم كانوا في السجون المالية ودفع فدية مالية للخاطفين، كما قامت عناصر من الكتيبة باختطاف فرنسيين اثنين في العاصمة النيجرية نيامي مطلع العام 2011م انتهت بقتلهما أثناء محاولة وحدة خاصة من القوات الفرنسية بدعم الدرك النيجري لتحريرهما.

ويرى البروفيسور **بروس هوفمان (Bruce Hoffman)**بأن استراتيجية القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، مستمدة من فلسفة التنظيم ككل القاعدة الأم والتي يمكن إجمالها في ستة استراتيجيات/ مستويات عملياتية على النحو:[251]

1- **الاستنزاف (attrition):** من خلال سعي القاعدة إلى إرباك منافسيها وقهرهم خاصة القوى الكبرى التي نقلت العداء وكذا القوى الإقليمية بحيث تسببت في أضرار اقتصادية ومالية لعدة دول وقوى في العالم على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.
2- **التفرقة (division):** عن طريق خلق انشقاقات وتفرقة داخل القوى التي تريد محاربتها.
3- **الدول الفاشلة (Failed states):** والتي تشكل بيئة خصبة لتوسيع نشاطها وثروتها وزيادة امتدادها ونفوذها إذ اعتبرت الجزائر ودول الساحل الأفريقي والصومال وليبيا مؤخرا معقلا لها.
4- **القوة المضاعفة (Multiple power)**: من خلال تقديم الدعم والتأطير والمساعدة المستمرة لأتباعها وفروعها والمليشيات الإرهابية.
5- **المعتنقون الجدد للإسلام وذوي الأيادي النظيفة (converters and clean skin):** خلال سعي القاعدة إلى استخدام المعتقلين الجدد للإسلام في أوروبا والدول الغربية عامة والذين ليس لهم سوابق بحيث يمكنهم القيام بعمليات إرهابية دون إثارة الشكوك الأمنية حولهم.
6- **الانتهازية (Opportunism)**: عبر استغلال الثغرات الأمنية والدفاعية وانتهازها قصد القيام بهجمات خاطفة.

لقد تمكنت القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي التي يتراوح عدد عناصرها ما بين 200 و300 عنصر من فرض نفسها رقما فاعلا في المعادلة الأمنية بمنطقة الساحل الأفريقي فقد استطاع مختار بلمختار وقبله عبد الرزاق البارا وآخرون جعلوا من هاته المنطقة (الساحل الإفريقي) مركز ثقل جغرافية وأسس عدة كتائب هناك واشتروا حياد بعض أعيان القبائل الصحراوية الفقيرة بالمال وبالمصاهرة كما أقاموا علاقات وطيدة مع تجار السلاح والمخدرات وتهريب السجائر بالإضافة إلى أعمال الخطف التي استهدفت رعايا غربيين ومقايضة الإفراج عنهم مقابل فدية تستعمل لشراء الأسلحة أو تقديم رشاوي لمصالح حكومية في دول الساحل الأفريقي.[252]

كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2012) ص17

[251]جيمس أندرسون , **صنع السياسات العامة** ،(الاردن : دار المسيرة للنشر والتوزي ع والطباعة ص 20 . 22 .

[1]فهمي خليفة الفهداوي. **السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل.** (عمان

وتجدر الملاحظة بأن تلك الجماعات في الصحراء ساعدت على استقطاب عشرات الشباب المتدين الفارين من الاعتقال والسجن نتيجة القبضة الحديدية التي واجهتهم بها أنظمة قمعية في المنطقة مثل نظام العقيد معمر القذافي وزين العابدين بن علي في تونس ومعاوية ولد الطايع في موريتانيا حيث التحق العديد من الشباب التونسي والموريتاني والمغربي بمعسكرات التنظيم طلبا للحماية وليس قناعة في الفكرة أو سعيا للقتال في بلدانهم ليتحولوا لاحقا إلى عناصر جهادية نشطة في التنظيم.[253]

مما سبق يمكننا ذكر أولويات القاعدة في منطقة الساحل كما يلي:

- السعي إلى إثبات الوجود تحقيق الصدى الإعلامي عالميا وإعطاء انطباع بأن للقاعدة فعلا فرعا في شمال إفريقيا يمتد في عمقها حيث تمكن التنظيم من دفع فرنسا للضغط على منظمي "رالي داكار" لإلغائه سنة 2008م حيث نجحت في تحقيق صدى إعلامي غطى على خسائرها طول سنة 2007م ضمن ما يعرف بخطة حرب الرؤوس التي أفقدته قيادات مؤثرة أهمها زهير بارك وعبد الحميد سعداوي.
- البحث عن شرعية دولية في شمال أفريقيا وتوسيع دائرة النشاط بالتوغل جنوبا في جنوب الصحراء حيث انتعش نشاط تنظيم القاعدة هناك ويعكس هذا الانتعاش تعيين قائد جديد للمنطقة التاسعة (الصحراء) يدعى جوادي يحي كان منذ سنوات طويلة رئيس اللجنة العسكرية للجماعة السلفية للدعوة والقتال سابقا وقد أعلن التنظيم عن مسؤوليته عن كل الأعمال الإرهابية التي وقعت حديثا في الصحراء وتم تكليفه بثلاث مهم أساسية وهي:
  - استعادة المنطقة التاسعة لنشاطها في البحث عن السلاح والمواد المتفجرة في دول الساحل الأفريقي ونقلها إلى معاقل الشمال.
  - استهداف دوريات الجيوش الأجنبية القريبة من الحدود الجزائرية لترك انطباع بأن القاعدة قادرة على تصدير عملياتها خارج البلاد.
  - تكثيف ضرب قوات الأمن بمختلف فصائلها واستهداف أي أجنبي بالساحل الأفريقي.

- الانخراط المباشر في ترجمة الاستراتيجية الجديدة للقاعدة الأم والمتمثلة في العمل على استقطاب المقاتلين من مختلف بلدان المنطقة وتكوينهم وتدريبهم في صحراء الجزائر وإرسال بعضهم إلى العراق حيث قدر عدد الأجانب في صفوف القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في مارس 2008م بأكثر من 75 انتحاري وقد تم اغراؤهم في الغالب بتجنيدهم بهدف تدريبهم للالتحاق بصفوف المقاومة العراقية لكنهم وجدوا أنفسهم مجرد مجندين في صفوف القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وهذا يندرج في سياق إعطاء بعد يتعدى الإطار المحلي وينحدر هؤلاء من ستة دول هي المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا، مالي، النيجر، وأغلبهم من موريتانيا بتعداد يتجاوز 35 فرد وتم توزيع أغلبهم في المنطقة التاسعة وقد تم في شهر مارس 2008م القضاء على سبع ليبين بولاية ورقلة جنوب الجزائر.
- التخطيط لإقامة قاعدة خلفية كبيرة للإرهاب في الساحل الأفريقي إذ اكتشفت مصالح الأمن الجزائرية أن لقاء هاما جمع بداية 2009م بين ممثلين عن حركة شباب المجاهدين الصومالية والإرهاب يحي جوادي في منطقة فوغارس بشمال مالي وتناول اللقاء نقل الأسلحة من الصومال إلى مناطق نشاط القاعدة كما توصلت إلى معطيات غاية في الأهمية حول وجود مسلحين صوماليين في صفوف جماعة الإرهابي يحي جوادي في شمال مالي وسمح تصنت مصالح الأمن على اتصالات هاتفية أثناء التحري حول مصير الرهائن الفرنسيين نهاية سنة 2008م بالتأكد من أن المكالمات حرت في جزء منها باللغة الصومالية لتتأكد من تسلل عناصر صومالية مسلحة عبر صحراء بوديلي في جمهورية تشاد.

: دار الميسرة، ط1، 20

وقد نجح تنظيم القاعدة في بلاد المغرب القيام بالعديد من الأنشطة الإرهابية سنقوم بذكرها في آخر هذا المطلب.

2- **حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا MOJWA:** هي مجموعة انشقت عن القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي عام 2011م بزعامة الموريتاني حمادة ولد محمد خيرو، وتضم في صفوفها الشباب المتشددين المنفصلين عن قيادة القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وعلى الرغم من تطابق أهدافها مع أهداف القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي فهي تسعى لتمويل أنشطتها باستخدام عمليات الخطف للحصول على فدية حيث أدرت الحكومة بيان عام 2011م تعلن مسؤوليتها عن اختطاف ثلاثة أوروبيين في الجزائر مطالبة بدفع الفدية ويمكن إرجاع انشقاقها عن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي إلى ثلاث عوامل رئيسية هي:

أولا: معظم قيادة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من العرب البيض بالنظر لتاريخ التوتر بين العرب والأفارقة السود والتجاهل العربي للسود ونظرتهم الدونية لهم أدى إلى توتر واستياء بين عناصر التنظيم ما دفع بهم (الإرهابيين الأفارقة السود) إلى الانشقاق وتشكيل تنظيم جديد MOJWA حيث نجد قيادتها تتألف من الأفارقة السود.[254]

ثانيا: الانشقاقات في القيادة التي حدثت نتيجة لشكوك بأن القيادة الجزائرية مخترقة من طرف أجهزة الأمن الجزائرية.

ثالثا: توفر أسلحة جديدة من ليبيا دفع باتجاه الانقسام لتوسيع التنظيمات الإرهابية في الساحل وشمال أفريقيا كما منح الشباب السلطة في مواجهة قادتهم فالربيع العربي هو ثورة مدنية ضد القادة المستبدين نظر إليه الإرهابيون الصغار كمثال لهم حيث حاول التنظيم منع الانشقاق الداخلي عن طريق تشجيع المقاتلين الشباب الساخطين بمنحهم ألقاب قيادية وأدوار مهمة وتوزيع إمارة الصحراء في كتائب شبه مستقلة في الجهود المبذولة لتوفير المزيد من المقاتلين.

3- **جماعة بوكوحرام:** تأسست هذه الجماعة عقب أحداث 11 سبتمبر 2001م على يد أحد الشباب من شمال نيجيريا وهو محمد يوسف، وبوكوحرام تعني التعليم الغربي حرام وهو ما جعلها تدعوا إلى مناهضة انتشار التعليم الغربي المتسبب حسب رأيها في البطالة وتهميش المسلمين وفي سنة 2009م رفضت الحكومة النيجيرية الرضوخ إلى مطالبها المتمثل في تغيير نظام التعليم نادى محمد يوسف بحمل السلاح ودخل في صراع مع القوات الأمنية أودى بحياته و 700 آخرين من جماعته، وبعد إعادة تنظيم صفوفها بزعامة أبوبكر شيخو أصبحت بوكوحرام تطالب ببعث الخلافة الإسلامية شمال نيجيريا ثم بايعت يوسف البغدادي الذي سرعان ما قبل دعوتها وأطلق عليها اسم "ولاية السودان الغربي" كما تعرف بالدولة الإسلامية في غرب أفريقيا وقد وسعت هذه الجماعة نشاطها ليشمل الكاميرون والنيجر والتشاد.[255]

وقد قامت جماعة بوكوحرام بالعديد من الأنشطة الإرهابية خصوصا سنة 2011م تم إحصاء أكثر من 11 هجوم مسلح حيث قامت بتفجيرات عنيفة في عيد الميلاد في جوسا وسط نيجيريا وأودت بحياة 80 شخص وأيضا هجمات بإلغاء قنابل في مراكز الاقتراع ومكاتب اللجنة الانتخابية هذه التفجيرات تعكس تغيرا في تكتيكاتها مع استخدام التفجيرات الانتحارية كان أبرزها في 26 أوت 2011م خلال الهجوم على مقر الأمم المتحدة في أبوجا بواسطة

---

01) ص 92 ,94 .

[1]فهمى خليفة الفهداوي , مرجع سابق ص 96 .

[2]عصام سليمان , **مدخل إلى علم السياسة** ,(بيروت , دار الطباعة والنشر والتوزيع 1989) ,ص22 .

[3] جيمس أندرسون مرجع ساب

ق ص38

[1]معو زين العابدين.**المعلومات كآلية لرسم السياسات العامة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص السي

انتحاري يقود سيارة مفخخة أسفر عن مصرع 23 شخصا وإصابة 116 بجروح وبتاريخ 04 نوفمبر 2011م هجمات منسقة على مراكز الشرطة والكنائس وقاعدة للجيش في ولاية يوبي خلفت أكثر من 150 قتيلا و100 جريح.[256]

4- **تنظيم أنصار الدين:** تحت زعامة إياد آغ وهو أقدم وأبرز زعماء المتمردين الطوارق، وقد أسس تنظيمه الجديد بعد أن تداعى إليه المئات من قبيلة الأيفوغاس التي ينتمي إليها وبعض المقاتلين من قبائل تارغية أخرى، استفاد آغ غالي من عودة المقاتلين المرتزقة من قبائل التوارق الذين انضموا إلى حركته بعدما فروا من ليبيا وهو مدججين بالسلاح ليعلن الحرب على الحكومة المدعومة من الجيش الفرنسي مطالبا بتطبيق الشريعة الإسلامية وقد بدأت الحركة عملياتها المسلحة في أزواد بهجوم على مدينة "أغلهوك" غرب كيدال في أواخر شهر يناير 2012م حيث تمكنت من السيطرة على قاعدة عسكرية هناك ومع انهيار الجيش المالي بسبب تداعيات الانقلاب العسكري عمد إياد آغ غالي إلى وضع خطة مع حلفائه في القاعدة وحركة التوحيد والجهاد للسيطرة على مدن أزواد الكبرى.[257]

5- **تنظيم الدولة الإسلامية (داعش):** بعد ما اشتد ساعد التنظيم وقويت شوكته وسيطر على أجزاء واسعة في العراق وسوريا في ظل الانفلات الأمني وأصبح اسمه الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" بدأ التنظيم يجذب إليه جماعات في قارات عدة ومنها أفريقيا وفي القارة السمراء يضم "داعش" تنظيمات أعلنت ولاءها له وبايعت الخليفة أبا بكر البغدادي منها:[258]

- تنظيم ولاية سيناء الذي كان يسمى تنظيم أنصار بيت المقدس.
- داعش في ليبيا "الجيش الإسلامي" ويتواجد التنظيم الذي يضم حوالي عشرة آلاف مقاتل في منطقتي سرت ومصراتة ومن أشهر عمليات داعش في ليبيا قيامه بذبح الأقباط المصريين في 15 فيفري 2015م والمواطنين الإثيوبيين.
- داعش في تونس وينضوي تحت لواءه تنظيم يسمى " عقبة بن نافع" وهو منشق عن تنظيم القاعدة في تونس ويضم مئات من الجماعات المسلحة الذين قاتل بعضهم في سوريا ثم عادوا إلى تونس ليرتكبوا مذابح مروعة منها حادث جبل الشعانبي ومتحف باردو وحادث فندق أمبيريال مرحبا في سوسة وغيرها من الأعمال المسلحة التي لا تزال مستمرة.
- داعش في الجزائر: وينضوي تحتها تنظيم " جند الخلافة" وهو بقيادة خالد أبي سلمان الذي ظل حتى وقت قريب متعاونا مع قيادات تنظيم القاعدة والتي من أشهرها عبد المالك درودكال ومختار بلمختار وقروي وعبد الملك وغيرهم.
- داعش في المغرب: والتنظيم الذي جاء انشقاقا عن التنظيم الأكبر " القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" ووفقا لبيان وزارة الداخلية المغربية فإن 1354 مغربيا قد ذهبوا للقتال في سوريا إلا أن فعالية التنظيم داخل المغرب محدودة.
- داعش في نيجيريا: بوضوح وقوة تنظيم بوكوحرام (أهل السنة والجهاد) بقيادة أبي بكر وهو تنظيم مسلح بات يسيطر على حوالي 20 % من مساحة نيجيريا التي تعد أكبر دولة من حيث التعداد البشري 177 مليون نسمة وأكبر دولة في إنتاج النفط ولقد بايع التنظيم خلال عام 2014م تنظيم الدولة الإسلامية في بلاد الشام والعراق.
- داعش في مالي: تنظيم الملثمين المنشق عن تنظيم المرابطون التابع للقاعدة ويعمل في شمال مالي.

اسات العامة والحوكمة المقارنة، (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009/2008)ص73 .

[2] عبد القهار حنفي :**أساسيات إدارة المنظمات**(الإسكندرية , مكتبةالمد بولي,ب , د , ن) ص 97 .

[1] ج

يمس أندرسون : مرجع سابق ص .66

[1]فهمى

خليفة الفهداوي : مرجع ساب

- داعش في الصومال: يمثله الشباب المجاهدون في الصومال وهي جماعة انشقت عن القاعدة وأعلنت عام 2014 مبايعتها لتنظيم داعش بقيادة البغدادي وقامت هذه الجماعة بالعديد من العمليات المسلحة في كينيا.
- داعش في السودان: تتمركز في إقليم دارفور ممثلة في جماعات مسلحة خطيرة وهي على تواصل مع بوكوحرام ومع الجماعات المسلحة إقليميا.

هذه أهم الجماعات الإرهابية التي تنشط في الساحل الأفريقي والتي أصبحت تشكل تهديدا حقيقي لدول هذه المنطقة الاستراتيجية وقد نجحت هذه التنظيمات في القيام بالعديد من العمليات الإرهابية في مختلف دول الساحل مع عمليات الاختطاف المتكررة للسياح الأجانب، ويمكن ذكر أهم هذه الأنشطة الإرهابية منذ 2003 بالجدول أسفله.

ثانيا / أبرز العلميات الارهابية بمنطقة الساحل منذ سنة 2003 .

الجدول رقم (03) : يوضح أبرز العمليات الارهابية بمنطقة الساحل منذ 2003

التاريخ	المنظمة الإرهابية	العمليات الإرهابية
19 فيفري 2003م إلى مارس 2003م	الجماعة السلفية للدعوة والقتال بقيادة عبد الرزاق البارا	اعتقال 32 سائحا أوروبيا، (16 ألمانيا، 4 سويسريين، 10 نمساويين، هولندي وسويدي) في الجنوب الجزائري، حرر الجيش الجزائري 17 منهم في 13 ماي 2003م وأفرج عن الباقين في 18 أوت من نالي بعد دفع فدية من الحكومة الألمانية
04 جوان 2005م	الجماعة السلفية للدعوة والقتال.	هجوم على ثكنة لمغيطي العسكرية بموريتانيا وقتل 15 جندي موريتاني وعدد كبير من الجرحى.
23 ديسمبر 2006م	تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي	هجوم ضد مجمع هاليبورتون الأمريكي بالجزائر واشتباك القوات التونسية مع أعضاء من القاعدة بالجنوب التونسي.
08 أفريل 2007م 11 أفريل 2007م	تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي	هجوم على دورية للجيش الجزائري خلف 09 قتلى ثم هجوم على العاصمة قصر الحكومة خلف 33 قتيل معظمهم مدنيين.
24 ديسمبر 2007م	تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي	الهجوم على سياح فرنسيين في جنوب شرق موريتانيا حيث قبل أربعة منهم وعلى إثرها إلغاء رالي داكار سنة 2008م
سبتمبر 2008م	تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي	قتل 12 جندي موريتاني
14 ديسمبر 2008م	تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي	اختطاف دبلوماسيين كنديين في النيجر ثم إطلاق سراحهم في مالي بعد مبادلتهم مع أربعة إرهابيين من السجون المالية.
22 جانفي 2009م	تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي	اختطاف 04 سياح أوروبيين (سويسريين، ألماني، وبريطاني) في 03 جوان أعلن التنظيم عن قتل السائح البريطاني، أما الرهائن الثلاثة الآخرين فقد تم تسريحهم في شهر أفريل وجويلية 2009م.
25 نوفمبر 2009م	تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي	اختطاف الفرنسي **بيار كامات(Pierr Kamette)** من الفندق بمالي، وفي نفس الشهر تبنت القاعدة اختطاف ثلاثة متعاونين إسبانيين تابعين لمنظمة حكومية في إسبانيا تدعي "جمعية التضامن في برشلونة" في الشمال الغربي لنواقشط بموريتانيا.
18 ديسمبر 2009م	تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي.	اختطاف زوج إيطالي بموريتانيا ثم إطلاق سراحهما في 16 أفريل 2010م
23 فيفري 2010م	تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي.	القاعدة تفرج عن الرعية الفرنسي بيار كامات أياما بعد تسريح الحكومة المالية للإسلاميين الأربعة من سجونها.
10 مارس 2010م	تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي.	تم تحرير أحد الرعايا الإسبانيين الذين اختطفوا في نوفمبر 2009م
22 أفريل 2010م	تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي.	اختطاف الفرنسي **ميشال جيرمانو(Michel Germano)**، 78 عاما وهو مهندس متقاعد وسائقه الجزائري في شمال النيجر، وفي شهر ماي أعلنت القاعدة

		مسؤوليتها عن العملية
22 جويلية 2010م	تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي.	قاد الجيش الموريتاني عملية ضد قاعدة تابعة لتنظيم القاعدة في الصحراء تم خلالها قتل إرهابيين مسلحين وأعلنت باريس من جهتها مساهمتها في العملية، وكان الهدف من ورائها تحرير الرعية الفرنسي جيرمانو
22 جويلية 2010م	تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي.	أعلن قائد تنظيم القاعدة أبو مصعب عبد الودود في تسجيل صوتي أنه تم قتل الرعية الفرنسي **ميشال جيرمانو(Michel Germano)**، وهو ما أكده الرئيس الفرنسي في اليوم الموالي.
16 أوت 2010م	تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي.	سلمت نواكشط المالي "عمر الصحراوي" المتهم باختطاف ثلاثة إسبانيين يوم 29 نوفمبر 2009م وهو التسليم الذي اعتبر كحركة من شأنه أن يساعد في تحرير الرهائن، وفي 22 أوت 2010م تم إعلان تحرير الرعيتين الإسبانيتين.
12 سبتمبر 2010م	تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي.	اختطاف سبعة موظفين تابعين لشركة أريفا areva لتخصيب اليورانيوم الفرنسية في شمال النيجر، وفي 30 سبتمبر قام التنظيم بنشر صور لهم على مواقع الأنترنت مرفوقة بتسجيل صوتي يتحدثون فيه كما ظهر معهم زعيم كتيبة طارق بن زياد.
18 نوفمبر 2010م	تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي.	القاعدة تقتل 12 شخصا من توارق مالي.
24 فيفري 2010م	تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي.	الإفراج عن ثلاثة رهائن وهم الفرنسية فرانسوا لاريب ورعيتين أفريقيتين الأولى من مدغشقر والثانية من الطوغو في حين تم الإبقاء على أربعة فرنسيين آخرين.
26 أوت 2011م	جماعة بوكوحرام	هجوم على مقر الأمم المتحدة بواسطة انتحاري يقود سيارة مفخخة أسفر عن مصرع 23 شخصا وإصابة 116 بجروح في وسط نيجيريا.
04 نوفمبر 2011م	جماعة بوكوحرام	هجمات منسقة على مراكز الشرطة والكنائس وقاعدة للجيش في ولاية يوبي خلفت أكثر من 150 قتيل و100 جريح.
21 سبتمبر 2014م	جند الخلافة في أرض الجزائر لداعش	إعدام الرعية الفرنسي هيرفي غوردال وبثه في شريط فيديو عبر اليوتوب في 21 سبتمبر 2014 وإعلان التنظيم عن تبعيته لداعش
15 فيفري 2015م	داعش فرع ليبيا	ذبح عمال أقباط مصريين ومواطنين من إثيوبيا في ليبيا وبثه عبر اليوتوب.
جانفي 2013م	كتيبة الملثمين لداعش	الهجوم على مجمع تيغنتورين بعين أميناس جنوب الجزائر واحتجاز رهائن أجانب انتهت باقتحام الجيش الجزائري للمجمع وقتل جميع المسلحين.
ماي 2013م	كتيبة الموقعون بالدماء لداعش	استهداف مركب لاستخراج اليورانيوم تابع لشركة أريفا الفرنسية شمال النيجر وأكاديمية عسكرية للجيش النيجيري.
جوان 2013م	كتيبة الملثمين لداعش	استهداف السجن المركزي بالعاصمة النيجيرية نيامي وأسفرت عن تهريب 30 سجين من الجماعات المسلحة من جنسيات مختلفة.
06 مارس 2015م	تنظيم المرابطون	استهداف مطعم في باماكو بمالي أوقع 05 قتلى بينهم أوربيون وأصيب فيه 05 عساكر بينهم سويسريان وصفت إصابتهم بالخطيرة.
نوفمبر 2015م	تنظيم المرابطون	استهداف فندق راديسون بلو بباماكو ذهب ضحيته أكثر من عشرين شخص قبل أن تحرر القوات الخاصة الرهائن، الهجوم تم من طرف كتيبة المرابطون بالتنسيق مع إمارة الصحراء التابع لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي
مارس 2016	تنظيم المرابطون	هجوم بشمال مالي أسفر عن قتل 04 جنود ماليين وإعلان التنظيم عن تبنيه للهجوم.

- المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مجموعة من المصادر.[259]

إن تعدد التنظيمات الإرهابية بمنطقة الساحل مع توافر البيئة المناسبة لنشاطها خاصة فشل بعض الدول مثل مالي والنيجر وليبيا في محاربة هذه التنظيمات جعل الكثير من الدول تتدخل في المنطقة مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية خصوصا بعد إعلان الكثير من هذه التنظيمات ولاءها إلى القاعدة ثم إلى تنظيم الدولة الإسلامية بالعراق والشام (داعش) مما جعلها تصبح تهديدا مباشرا للولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب بصفة عامة، نتيجة اعتناق هذه الجماعات للفكر المتطرف الذي يكفر الدول الغربية، ويجعل محاربتها واجبا، فقد أطلقت الولايات المتحدة سنة 2002م مبادرة دول الساحل **(PSI)** وخصصت برنامج قدره 8 مليون دولار لتشكيل قوة عسكرية مشكلة من 150 جندي من التشاد ومالي وموريتانيا والنيجر وتدريبهم على محاربة الإرهاب وفي سنة 2005 ثم استبدال هذا المشروع بمبادرة الشراكة عبر الصحراء لمحاربة الإرهاب **(TSCTP)** ويضم إضافة إلى الدول الأربعة السابقة كل من الجزائر وتونس والمغرب ونيجيريا وبوركينافاسو، وهذا إدراكا من الولايات المتحدة بالدور الإقليمي الرئيسي للجزائر في محاربة الإرهاب في منطقة الساحل وباعتبارها تمتلك زمام الأمور في المنطقة.[260]

وأيضا فرنسا والتي تعتبر من أكثر الدول نشاطا في منطقة المغرب العربي والساحل لرغبتها في الحفاظ على مالحها الاستراتيجية في المنطقة، فعلى سبيل المثال لدى فرنسا أكبر قاعدة عسكرية في النيجر أين تحكم سيطرتها على منابع اليورانيوم الذي يمول 40 % من الطاقة في فرنسا والحصول على أسواق كبيرة لمنتجاتها، فقد عملت فرنسا دائما على تقديم الدعم العسكري لكل من موريتانيا ومالي والنيجر، وتمويل عمليات التدريب، ولتدعيم سيطرتها على المنطقة وإعطائها صفة الشرعية تعمل من خلال مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

ففي أكتوبر 2009م اجتمعت دول الاتحاد الأوروبي السبعة والعشرين لتقدير ضرورة تعزيز قدرات دول منطقة الساحل، هذا الاجتماع توج بإعلان استراتيجية أوروبية في الساحل سنة 2011 ولعل هذا الالتزام جاء في إطار مقاربة شاملة في المنطقة، وبذلك مولت فرنسا ودعمت عمليات عسكرية في موريتانيا في شمال مالي وهو ما يعبر عن نزعة أوروبية فرنسية نحو التدخل العسكري في مالي خصوصا بعد عمليات الاختطاف التي تعرض لها الرعايا الأوروبيون الذين يحملون أجندات سياسية في المنطقة.[261]

فمنطقة الساحل مما تزخر به من ثروات باطنية وطبيعية جعلتها محل أطماع للدول الغربية، خاصة مع توافر البيئة المناسبة للتدخل الأجنبي من دول هشة ذات أنظمة استبدادية جعل من تدخل

ق ص 101 .

[1] معوزين العابدين : مرجع سابق ص 76 .

[2]فهمى خليفة الفهداوي :, مرجع سابق ص 102 .

[1]ضميري عزيزة مرجع سابق ص 52 .

[1]فهمى خليفة الفهداوي , مرجع سابق 103 .

[1]ضميري عزيزة , مرجع سابق ص 54 .

[1]كاهي مبروك , مرجع سابقص 44

[2] أحمد مصطفى الحسين , **تحليل السياسات العامة مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية** , (دبى المطابع البيان التجاري , ط 1 , 1999) , ص 210 .

[1]القريوتي محمد قاسم. **رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة**. (عمان: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 2006) , ص 205 .

[2] جيمس أندرسون مرجع سابق 194 – 196 .

[1] محمد موقف حديد: **الإدارة والأعمال الحكومية**(عمان, دار المناهج 2002 ,), ص 327 .

[1]المنوفي كمال. **السياسة العامة وأداء النظام السياسي**. (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1889)ص 12.

[259]عتيقة كواشي، **آليات إدارة المعضلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية غير منشورة ، (جامعة باتنة(1): كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016-2017)، ص23.

[260]فاتح النور رحموني، **تأثير الإرهاب على الحوارات الأمنية في منطقة المتوسط م نذ نهاية الحرب الباردة**، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، (جامعة باتنة (1): كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016)، ص50,

[261]Michel Dillon,

الدول الأجنبية والقوى الكبرى أمرا سهلا، كل هذه العوامل جعلت من الجزائر التي تعتبر دولة محورية بمنطقة الساحل تتبنى مقاربة خاصة بها لحماية أمنها وكذلك لتقليل التدخل الأجنبي بهذه المنطقة، وهو ما سنفصل فيه في آخر هذا المبحث بشرح المقاربة الجزائرية وتحليلها في ضوء المعطيات السالفة الذكر.

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة في منطقة الساحل وتأثيرها على الأمن الجزائري.

على ضوء توضيح ظاهرة الإرهاب الدولي ومدى تهديدها للأمن والاستقرار في منطقة الساحل الأفريقي فإنه يبدوا جليا أن الجريمة المنظمة هي ما يستمد منه الإرهاب كظاهرة حركيته، وتعتبر الجريمة المنظمة من أهم التهديدات الجديدة وغير المحددة المعالم، طفت في الساحة الدولية بعد سيما بعد نهاية الحرب الباردة إثر بروز ظاهرة العولمة والتي من شأنها إلحاق الضرر بمصالح الأفراد والجماعات والتأثير على بنية الدولة الوطنية ،ولهذا فهي تشكل إحدى الأولويات للأجندة الدولية بالنظر إلى أن هذه الآفة تعرقل الجهود التي تبذلها الدول في مجال التنمية وتضعف النسيج الاقتصادي الوطني كما تمس بالأمن الوطني.[262]

اولا /صور الجريمة المنظمة بمنطقة الساحل:

من المنظور الأمني تعتبر الجريمة المنظمة من التهديدات اللاتماثلية التي يصعب حصر فواعلها ومجالها الجغرافي نظرا لبنائها المعقد، وكذا لارتباطها بعدة تهديدات أخرى مثل تجارة المخدرات، الاتجار بالبشر، المتاجرة بالأسلحة، تبييض الأموال حيث يرى **ولفرامل لاشر (Wolfram Lacher)**منطقة الساحل تقع على مسافة بعيدة من مفهوم الجريمة المنظمة كما عرفتها الأمم المتحدة لأن الجريمة فيها تأخذ بعدا "عبر وطني" على صلة وثيقة ونشاطات إجرامية موازية بهدف تحقيق الربح السريع وزيادة الإيرادات المالية للجماعات الناشطة في المنطقة وهو ما ينطبق بشكل خاص على ثلاثة أنشطة شهدت توسعا كبيرا منذ عام 2003م وهي تهريب القنب الهندي المغربي (نوع من المخدرات)، وتهريب الكوكايين، والاختطاف مع طلب الفدية بالإضافة إلى أن أغلب التدفقات التجارية عبر الساحل والصحراء هي من السلع غير المشروعة والتي غالبا ما تعتمد على ترتيبات غير رسمية مع الجمارك والأجهزة الأمنية،[263]

والجريمة المنظمة بمنطقة الساحل أصبحت منتشرة بقوة نتيجة للعديد من العوامل التي ساهمت في تفشي مختلف صور الجريمة والتي سنتطرق إليها في بقية هذا المطلب:

1. **تجارة المخدرات:** لقد عرفت منطقة الساحل تنامي كبير لظاهرة التجارة بالمخدرات حيث تحول الساحل إلى منطقة عبور للمخدرات مثل الهيروبين والكوكايين والكراك من أمريكا اللاتينية لأوروبا عبر أفريقيا الغربية ثم الساحل الأفريقي وعبر المغرب العربي فقد أصبحت أفريقيا اليوم والساحل الأفريقي بصفة خاصة منطقة استراتيجية لتجارة المخدرات القادمة من كولومبيا وفنزويلا والبرازيل، عن طريق ميناء بيساو والرأس الأخضر في الشمال وبهذا أصبح الساحل الأفريقي يمثل أرضا خصبة لازدهار نشاط تجارة المخدرات من مناطق الانتاج إلى مناطق الاستهلاك بأوروبا والشرق الأوسط مرورا بمالي والنيجر وليبيا ومصر.[264]

ويفسر ارتفاع تجارة المخدرات بالمنطقة تفشي القمع الذي تعرضت له عصابات المخدرات في القارة الأمريكية، خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، بما دفع بهذه الشبكات إلى

---

politics of Security,(London: Rutledge, 1996), p121.

[262]جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة ال عالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط1، (دبي: مركز الخليج للأبحاث،2004) ص 412.

[263]Bili mesweeny**, Security and interests**, (Cambridge u niversity) p 16.

[264] حسن نافعة، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986)، ص 52.

[264] الحامدي عبدون، **أمن الحدود**

البحث عن مناطق جديدة تستطيع من خلالها تسويق منتجاتها إلى الأسواق الأوروبية ويمكن حصر الأسباب التي جعلت من منطقة الساحل الأفريقي تتحول إلى منطقة مستقطبة لتهريب مختلف أنواع المخدرات فيما يلي:

- ☒ الطبيعة الصحراوية لمنطقة الساحل الأفريقي فهي عبارة عن أراضي يصعب مراقبتها والتحكم فيها.
- ☒ ضعف تكوين الشرطة المحلية في دول الساحل لأنها مجهزة فقط لضبط الأمن العام وليست مؤهلة للقيام بمهام البحث والتحقيق الصعبة.
- ☒ انتشار مختلف مظاهر الفساد والرشوة.
- ☒ قصور الجهاز القضائي وتخلفه، حيث أنه أصبح عرضة للتلاعب والفساد.

والحصيلة أن الساحل الأفريقي ضعيف للغاية لمواجهة التهريب والأشكال الأخرى من الجريمة المنظمة، حيث تم نقل المخدرات من قبل خبراء الصحراء من خلال بلدان الساحل عبر موريتانيا ومالي والنيجر والمغرب لتصل إلى إسبانيا والشرق الأوسط حيث يتم بيعها بحوالي 400000 يورو للكلغ، وعليه أصبحت منطقة الساحل الأفريقي سهلة جدا للعبور بين المناطق المنتجة للمخدرات (أمريكا اللاتينية، المغرب، أفغانستان) والمناطق المستهلكة (أوروبا، أمريكا الشمالية، روسيا، الشرق الأوسط)، وتقدر حجم المبيعات بـ 60 مليون يورو للطن في أوروبا و171 مليون دولار في الشرق الأوسط، ومثل هذه المبالغ تعتبر قوة مزعزعة للاستقرار خاصة عندما تمر المخدرات من خلال البلدان الأجهزة الأمنية الضعيفة فتصبح غير قادرة على التعامل معها.

فالناتج الإجمالي المحلي لبلد في منطقة الساحل الأفريقي مثل مالي والنيجر يعادل عدة أطنان فقط من الكوكايين وهو ما يبين تأثير تهريب المخدرات في هذه البلدان، وكيف ان دول المنطقة عرضة للابتزاز والفساد من طرف أباطرة المخدرات لإحباط كل مقاومة، فقد قدر مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة بأنه في الفترة ما بين 2005 و2007م أن حوالي 14 % من الكوكايين الذي يدخل أوروبا (20 طن) بلغت قيمتها سعر الجملة 01 مليار دولار في أوروبا الغربية قد مرت عبر غرب أفريقيا في العام 2008م، وأن معظم كميات الكوكايين التي تمر عبر غرب أفريقيا في طريقها إلى أوروبا تصل أولا إلى إحدى الدول الساحلية وخاصة غينيا وغينيا بيساو وكذلك الطوغو والبينين وغانا وبعد ذلك يتم نقلها إما عن طريق الجو أو بواسطة القوارب وكبديل يتم إرسال الكوكايين عبر خدمات النقل الجوي إلى أوروبا سيما المطارات الداخلية في دول أفريقيا وتعد مطارات باماكو(مالي) ونيامي (النيجر) واغادوغو (بوركينافسو) من بين مراكز الشحن الجوي حيث يمر بعضها عبر مطار الجزائر العاصمة ولا تزال هذه الطرق نشطة وهو ما تؤكده أرقام المحجوزات خلال سنة 2012/2011م في هذه المطارات، وبرزت موريتانيا ايضا كنقطة عبور رئيسية (مطار نواذيبو) حيث في ماي 2007 تم حجز360 كلغ من الكوكايين وفي في أوت من العام نفسه 830 كلغ من الكوكايين، ومع ذلك فقد انخفضت المحجوزات في موريتانيا بشكل كبير خلال سنة 2008.[265]

وذكر تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في 2014 أن عصابات المخدرات في أمريكا اللاتينية عقدت اتفاقا مع شركاء محليين في غرب أفريقيا، ووفقا لنفس التقرير أن تجارة المخدرات عام 2014 وصلت إلى نحو 1,25 مليار دولار وأيضا تم حجز 700 كلغ من الكوكايين في الجزائر بتاريخ 2018/05/31م بميناء وهران غرب الجزائر وكانت محملة على متن باخرة قادمة من البرازيل مرورا بإسبانيا.[266]

وتداعياته الجيوسياسية على ا
لجزائر. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة محمد بوضياف المسيلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014)، ص 12.

[266]عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن، " الجزائر، أوروبا، الحلف الأطلسي".** (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص14.

[266]فايز محمد الدويري، **مرجع سابق**. ص 123.

فتجارة المخدرات أصبحت رائجة جدا في منطقة الساحل لما تدره من أموال ضخمة تساهم في تمويل الأنشطة الإرهابية بشكل رئيسي وفي هذا الصدد يقول وزير الخارجية الجزائري عبد القادر مساهل أن 95 % من تمويل الإرهاب يأتي من عمليات الخطف والفدية وأن كمية المخدرات التي تعبر المنطقة كل عام بلغت 50 طن وهو ما جعل التنظيمات الإرهابية تنخرط في عملية ابتزاز تجار المخدرات خصوصا مع إنتاج طرق جديدة لتهريبها من أمريكا اللاتينية نحو الشرق الأوسط يعتبر هذا السوق الجديد المزدهر –التعاون مع تجار المخدرات والتهريب- مصدرا بديلا للتمويل في حالة فشل محاولات الاختطاف ومدرا آمنا وشرعيا ومستداما للدخل على أيدي المهربين.[267]

لذلك فتجارة المخدرات أصبحت تشكل تحديا بين دول الساحل وتأثر تأثيرا مباشرا على استقرارها اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وأمنيا.

2. **تجارة السلاح:** يعد الاتجار غير القانوني بالسلاح أحد أوجه الجريمة المنظمة الأكثر خطورة لما له من انعكاسات على الواقع الأمني في منطقة من العالم، وتقول الباحثة من جامعة **أريزونا ماري بترون** في هذا الصدد أننا نعلم ومن دون شك أنه وأينما وجدت الأسلحة سيكون بالتأكيد هناك نزاع.[268]

وتشير العديد من الدراسات إلى أن تهريب الأسلحة والذخيرة الخفيفة والاتجار بهما أصبح مربحا أكثر من أي نشاط وتهريب آخر، وحسب إحصائيات دولية فهناك أكثر من 800 مليون قطعة سلاح تروج سنويا عبر العالم وتتسبب في مقتل نصف مليون شخص، منهم 31000 في نطاق حروب ونزاعات مسلحة، كما أن هناك 16 ألف مليار ذخيرة تنتج سنويا و15 سلاح خفيف يصنع على أساس كل دقيقة في العالم وهي سهلة التنقل والتخزين ولا يتطلب استعمالها دراية خاصة وبالتالي تشكل آلية للتقتيل ومصدر كبير للقلق.

وحسب تقرير الأمم المتحدة فإن الأسلحة المهربة التي تدخل غرب أفريقيا سنويا تأتي من دول أوروبا الشرقية وروسيا والصين ودول أفريقية أخرى، إذ يتم إدخال العديد من الأسلحة بطرق قانونية لكن انتشار الفساد والرشوة داخل الأجهزة الحكومية والجيش يؤدي إلى تسريبها إلى جهات غير قانونية، فحسب برنامج الأمم المتحدة (PNUD) يوجد حوالي 100 مليون سلاح خفيف في جميع أنحاء أفريقيا حيث تبلغ حصة أفريقيا الغربية وحدها 8 ملايين قطعة سلاح و100000 كلاشينكوف بمنطقة الساحل الأفريقي.[269]

إن ما يزيد في صعوبة مراقبة هذا النوع من النشاطات الجريمة المنظمة وتعقيدها وتعدد أطرافها خاصة مع ظهور سماسرة يملكون حلقة الوصول بين المشتري والبائع والناقل والمقرض وشركات التأمين بغية ترتيب عمليات النقل مما يجعل من الصعب السيطرة ومراقبة هذه الأطراف خاصة في ظل استغلالها للثغرات القانونية وتزويدها بالوثائق الإدارية بالتواطؤ مع إطارات مهمة في داخل الدولة وهم الفواعل الأخطر في هذا النوع من النشاطات الإجرامية.

كما يمكن رصد ظاهرتين ساهمتا بطريقة أو بأخرى في انتشار هذا النوع من النشاطات الإجرامية في منطقة الساحل:

- انتشار الصراعات المحلية والتمرد الداخلي التي تعرفهما دول الساحل الأفريقي.

---

[266] ع

بد الحق زغدار، **إشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة بين الاستراتيجيات الغربية ومواقف دول جنوب المتوسط** أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، (جامعة باتنة 1: كلية الحقوق وال
علوم السياسية، 2009)، ص42.

[268] سمية أوشن، **دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي " دراسة حالة الجزائر ".** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة باتنة: كل
ية الحقوق والعلوم السياسية، 2010)، ص 50.

[269] سفيان منصوري، **آفاق استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي،** أطروحة دكتوراه في العلوم السيا

- الانحراف السياسي وانقسام جبهة البوليزاريو غرب الصحراء الغربية من موريتانيا ولد مسافة فارغة ساهمت بشكل كبير تغذية شبكات التهريب وفتح المجال أمام المهاجرين غير الشرعيين.[270]

شهد عام 2011 تحولا ملحوظا في تسليح التنظيمات الإرهابية النشطة في منطقة دول الساحل خاصة تلك المتواجدة في شمال مالي، وهذا نتيجة للسلاح الليبي الذي انتشر في المنطقة بعد الإطاحة بنظام العقيد الراحل معمر القذافي، فقد أخلط الملف الليبي جميع دول الساحل الأفريقي التي تحاول منذ فترة تنسيق مواقفها إزاء ملفي مكافحة الإرهاب والتنمية بعيدا عن التدخل الأجنبي كما أعادت إشكالية السلاح الليبي كثيرا من الخطط إلى نقطة الصفر وبعثت نشاط القاعدة في الداخل الجزائري مع تصعيد خطف المغتربين قرب الشريط الحدودي مع الجزائر كانت دول مجموعة الساحل التي تضم إلى جانب الجزائر موريتانيا، مالي، والنيجر مع مطلع العام 2011م أمام مواعيد تنقل بالبحث على دعم دولي لا يتخطى "الرعاية التقنية والتنموية"، وفي تقرير صادر عن صحيفة "صنداي تايمز" سنة 2013م يؤكد على أن بوكوحرام استطاعت تأمين طريقها لتهريب السلاح من ليبيا إلى نيجيريا عبر التشاد وأنه من بين السلاح المهرب مدافع مضادة للطائرات وقذائف هاون وصواريخ أرض-جو وقد أصبحت مضامين ذلك التقرير حقيقة صارخة اليوم، كما مكن السلاح الليبي تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI) وحركات التمرد الطارقية كحركة تحرير واستقلال الأزواد (MNLA) من السيطرة على شمال مالي وإدخال المنطقة في حرب أهلية أعقبها دخول القوات الفرنسية والأفريقية إلى مالي بحجة ضرب نشاط الإرهابيين في المنطقة.[271]

أما بالنسبة للجزائر فقد كانت أبرز العمليات الناجمة عن تعاظم مصائب انتشار السلاح الليبي هو استخدامه في حادثة منشأة الغاز بجنوب شرق الجزائر وهذا ما أكده مختار بلمختار، والذي أعلن عن شراء كميات كبيرة من هذا السلاح وأن أغلب الهجمات التي تتعرض إليها الجزائر مصدرها السلاح الليبي، وفي تونس أثبتت تحقيقات أمنية كذلك استخدام مسدسات ليبية في الاغتيالات السياسية بتونس، حيث أكد وزير الداخلية التونسي آنذاك لطفي بن علي أن اغتيال المعارضين التونسيين شكري بلعيد ومحمد البراهيمي تم بواسطة أسلحة ليبية تورط في جلبها الإرهابي التونسي بوبكر الحكيم وأن كميات من هذا السلاح قد وصلت إلى تونس عن طريق ليبيا بهدف تنفيذ سلسلة اغتيالات وإقامة معسكرات تدريب تابعة لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي ويربط لطفي بن جدو بين العمليتين فيقول: "هناك تقاطع من ناحية مشاركة التكفيري بوبكر الحكيم في اغتيال شكري بلعيد ومحمد البراهيمي، وهناك تقاطع في استعمال السلاح نفسه، وفي أحداث الشعانبي التي أريقت فيها دماء كثيرة بواسطة أسلحة خفيفة قادمة من ليبيا كما شهدت ولاية تطاوين التونسية من قبل معركة بين أهالي المنطقتين رمادة وذهبية استعملت فيها بنادق الكلاشينكوف والتي أثبتت التحريات أنها مهربة من التراب الليبي مما يشير إلى انتشار ظاهرة السلاح داخل البلاد ويطرح أكثر من سؤال حول نسبة الأسلحة التي عثرت عليها قوات الجيش والأمن من جملة ما تم تهريبه إلى تونس.

3. **تبييض الأموال (غسيل الأموال):** استخدم مصطلح غسيل الأموال لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1920م، وذلك عندما لجأت عصابات الشوارع إلى البحث عن وسيلة تضفي بها المشروعية على عائداتها الإجرامية التي تحصلت عليها عن طريق الاحتيال، وينضوي مصطلح غسيل الأموال على العديد من المضامين إلا أنها متفقة في الخطوط الرئيسية حيث عرفته اللجنة الأوروبية لغسيل الأموال عبر دليلها بأنه: "عملية تحول الأموال المتحصل عليها من أنشطة إجرامية بهدف إخفاء وإنكار المصدر غير الشرعي والمحظور

سية، (جامعة باتنة: كلي
ة الحقوق والعلوم السياسية) ص31.
271

لهذه الأموال، أو مساعدة أي شخص ارتكب جرما ليتجنب المسؤولية القانونية عن الاحتفاظ بمتحصلات هذا الجرم.[272]
مع انتشار الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي في منطقة الساحل الأفريقي يكتسي موضوع تبييض الأموال خطورة بالغة تكمن في إمكانية تغلغل البارونات وأباطرة هذه النشاطات إلى النظام السياسي لدولهم حيث يقوى الخطر الأمني أكثر ويزعزع الاستقرار الإقليمي للمنطقة بينما في الحالات العامة تنشأ أعمال تبييض أموال ضمن نشاطات الاقتصاد الموازي داخل الاقتصاد الوطني والذي يعرف بأنه جميع النشاطات ذات الطبيعة الاقتصادية والتجارية والمالية أو الخاصة وتشمل أعمال تبييض الأموال بكافة الأعمال الإجرامية مثل تجارة وتهريب المخدرات، تجارة الرقيق، الإرهاب، الرشوة، الفساد السياسي، البغاء، تجارة العملة، تجارة الأسلحة، تزوير النقود، التهرب الضريبي.
ويرتكز غسيل الأموال في دول الساحل في محاولة التنظيمات الإرهابية في إخفاء أموال المخدرات التي أصبحت تشكل لها مدخلا مهما وتدر عليها أرباحا كبيرة، سواء بالمتاجرة بها مباشرة أو المساعدة في تأمين وحماية من يتاجرون بها من خلال خطف الرعايا والسياح الأجانب في دول الساحل، حيث لاحظنا في المطلب السابق أن العديد من الدول التي تم اختطاف رعاياها في منطقة الساحل قامت بالرضوخ لهذه التنظيمات ودفع الفدية لها مثل ما فعلت ألمانيا وسويسرا وبلجيكا من قبل، فهذه الأموال التي تتحصل عليها المنظمات الإرهابية في منطقة الساحل توجهها لشراء الأسلحة وأيضا تقوم بغسيلها بطرق قانونية في العديد من الدول وخاصة مالي والنيجر والتشاد مما يضمن لها بقاء الأموال في مأمن لتستفيد منها في تنمية أعمالها الإجرامية.

المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل وتأثيرها على الأمن الجزائري .

إن تعدد مدلولات الهجرة بين الهجرة السرية والهجرة غير الشرعية والهجرة غير القانونية في مجملها تدل على انتحال فرد أو جماعة من مكان لآخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا بمعنى آخر هي التسلل عبر الحدود البرية أو البحرية والإقامة بدولة أخرى بطريقة غير مشروعة، وقد تكون الهجرة في أساسها قانونية وتتحول فيما بعد إلى غسر شرعية، وظاهرة الهجرة السرية باتت ظاهرة ذات أبعاد عالمية حيث توضع في المرتبة الثالثة بسبب خطورتها الإجرامية بعد المتاجرة بالمخدرات والأسلحة.

بينما يستخدم في الجزائر مصطلح مرادف للهجرة السرية وهو الحرقة ويقصد به قطع كافة الروابط التي تسند الفرد لبلد وأهله على أمل أن يجد هوية جديدة في بلدان الاستقبال.[273]

وترى مفوضية الاتحاد الأوروبي أن الهجرة غير الشرعية هي ظاهرة تتعلق بدخول أشخاص خارج الاتحاد الأوروبي إلى إقليم الدولة العضو بطريقة غير شرعية عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، ويتم ذلك عادة بالوثائق المزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من مهربين وتجار.

أولا / اسباب الهجرة الغير شرعية :

وترجع أسباب الهجرة غير الشرعية للعديد من العوامل نذكر من أهمها:

فاتح النور رحموني، **تأثير الإرهاب على الحوارات الأمنية في منطقة المتوسط منذ نهاية الحرب الباردة.** أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015)، ص65.

[272]سفيان منصوري، **مرجع سابق**، ص 32.

[272]جو

يدة حمزاوي، **التصور الأمني الأوروبي " نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السيا

- **الدوافع الاقتصادية:** وهي أهم الأسباب التي تدفع الأفراد لخوض هذه المغامرة دون اكتراث بما يكتنفها من مخاطر أو مخالفات قانونية ويمكن تلخيص هذه الأسباب فيما يعانيه هؤلاء المهاجرون من بطالة أو انخفاض في الأجور وتدني مستوى المعيشة في أوطانهم.
- **الدوافع الاجتماعية:** ترتبط الدوافع الاجتماعية بالدوافع الاقتصادية ارتباطا طرديا، فالبطالة وتدني مستويات المعيشة هي عوامل لها انعكاسات اجتماعية سلبية في ذات المجتمع التي تنشأ فيه، فيصبح الأفراد يتطلعون إلى الهجرة بدافع حلم النجاح الاجتماعي أو بحثا عن الوجهة الاجتماعية المفقودة في بلادهم بفعل البطالة والفقر.
- **الدوافع السياسية والأمنية:** حيث تؤدي الصراعات السياسية ونظم الحكم الجائرة إلى هروب نسبة كبيرة من المواطنين إلى الدول المجاورة الأكثر ديمقراطية، أو التي يشيع فيه الهدوء والسلام، فالحرب الأهلية والنزاعات الإثنية المسلحة والكوارث الطبيعية والتقلبات المناخية والأزمات الاقتصاديةالتي تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني هي من أهم العوامل التي أدت إلى تنامي الهجرة غير الشرعية.[274]

ثانيا / دوافع وأنواع الهجرة في منطقة الساحل :

ويعتبر الساحل الأفريقي نقطة عبور استراتيجية للعديد من المهاجرين غير الشرعيين حيث عرفت المنطقة تزايدا معتبرا منهم، فبعد أن كان الأمر لا يتعدى مائتي مهاجر سري في السنة خلال منتصف التسعينات من القرن الماضي، تشير الإحصائيات الأخيرة الصادرة عن الأجهزة الرسمية الجزائرية إلى أكثر من خمسة آلاف مهاجر سري كلهم يعبرون منطقة الساحل الأفريقي ومن مختلف الجنسيات حيث أن أكثر من 45 جنسية يعبرون الساحل الأفريقي، وفي رحلة قد تمتد من شهر إلى عدة سنوات انطلاقا من الدول الساحلية مرورا إلى الدول الأوروبية عبر بلدان شمال أفريقيا من خلال البحر الأبيض المتوسط وعبر بلدان المغرب العربي التي تعد معبرا رئيسيا إلى دول الاتحاد الأوروبي كفرنسا وإيطاليا وإسبانيا.[275]

ويمكن التمييز بين ثلاث فئات من المهاجرين في منطقة الساحل وهم:

أ- **الفئة المستقرة التي تهاجر بهدف الاستقرار:** هذا النوع من الهجرة معروف منذ القدم ويدخل ضمن الهجرة الطبيعية، وتتجه حركة الهجرة هذه داخل دول القارة الأفريقية.

ب- **الفئة العابرة التي تتخذ منطقة المغرب العربي محطة عبور:** في هذا النوع تنشط حركة الهجرة غير الشرعية خاصة في الآونة الأخيرة نتيجة لتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمعات الساحلية، وتزامن ذلك مع سياسة تضييق الخناق على حركة الهجرة التي مارستها دول الاتحاد الأوروبي ضد دول الجنوب ما دفع العديد من المهاجرين للبحث عن طريق غير شرعي للوصول إلى العالم الآخر، أحد هذه الطرق هي المرور عبر دول المغرب العربي تمهيدا لدخولهم الأراضي الأوروبية ولكن الكثير منهم تعذر عليهم ذلك فانتهى بهم المطاف إلى الاستقرار في دول المغرب العربي، وهذا ما يفسر إلى حد كبير تمركز عدة جاليات أفريقية بمنطقة الجنوب الجزائري خاصة بتمنراست.

ت- **فئة المهاجرين المهربين التي تنشط في مجال التهريب بمختلف أشكاله:** تصنف هي الأخرى ضمن الهجرة غير الشرعية وهم الذين تم استغلالهم من قبل شبكات الجريمة المنظمة في أعمال التهريب والإجرام حيث أقرت آخر التقديرات لمعدل الهجرة الدولية للدول الساحلية الرئيسية لا تدل على وجود معدلات سلبية للهجرة إلا في مالي ولكن هذه التقديرات لا تنفي غياب جزئيات الهجرة بالمنطقة، ومثال على ذلك المعطيات التي قدمها البنك الدولي للسنوات الأخيرة، حيث قدرت نسبة المهاجرين في موريتانيا أكثر من 03 % أي أكثر من 100000 شخص هاجروا نحو أربع مناطق جغرافية هي:

سية، 2010)، ص 87.

[274]فاتح النور رحموني، **مرجع سابق**، ص 65.

[274]عبد النور بن عنتر،**مرجع سابق**، ص 96.

[274]محمد علي الجابري، **قضايا الفكر المعاصر**، (بيروت: مركز دراسات الو

- الأولى وتخص الهجرة نحو دول غرب أفريقيا خاصة السنغال، نيجيريا، وغامبيا.
- الثانية وتخص الهجرة نحو أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية.
- الثالثة وهي الهجرة نحو أوروبا وخاصة فرنسا وإيطاليا.
- أخيرا الهجرة نحو أمريكا الشمالية ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية.

هذا بالنسبة لأنواع الهجرة بمنطقة الساحل لكن معظم المهاجرين هدفهم هو الاستقرار بدول أوروبا والمرور عبر بلدان المغرب العربي، والتي عادة ما يستقرون بها لفترة من الزمن، لكن نتيجة لتشديد الإجراءات من الجانب الأوروبي أصبح الكثير من المهاجرين يفشلون في المرور للضفة الشمالية من البحر الأبيض المتوسط، فيستقرون بدول المغرب العربي، حيث تشير التقديرات إلى ان اكثر من 100 ألف مهاجر من بلدان أفريقية يقيمون في كل من الجزائر وموريتانيا، في حين تؤوي ليبيا حوالي مليون ونصف مليون مهاجر، ويقل العدد إلى ما دون 100 ألف في كل من تونس والمغرب، وبالنظر إلى الوضع الحالي للدول المغاربية والذي يتسم بعدم الثبات نتيجة التحولات البنيوية وإفرازات ذلك على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان هذه الدول خاصة ليبيا، فإن ذلك يقود للقول أن حركة الهجرة غير الشرعية في تزايد مستمر ويمكن أن تشكل معضلة أمنية حقيقية للشركاء المغاربة من جهة وفي علاقاتهم الأمنية على دول الجنوب المتوسط والتي عادة ما تعتقد أن هذه الدول لا تقوم بجهود كبيرة للحد من هذه الظاهرة.[276]

فالهجرة غير الشرعية أصبحت تثير مشاكل أمنية لدول العبور والإقامة لارتباطها في كثير من الأحيان مع جماعات الجريمة وحتى إمكانية تسلل إرهابيين ضمن قوافل الهجرة غير الشرعية، كما يشكل هؤلاء المهاجرون ضغوطا على دول الملجأ لما يتطلبونه من رعاية صحية وهو ما لا تستطيع تلبيته دول الساحل الفاشلة والدليل على ذلك زحف مرض السيدا الناتج عن ممارسة الدعارة.

بالإضافة للتأثيرات الاقتصادية لدول الملجأ والعبور وخاصة عندما يتعلق الأمر بالمتاجرة بالمواد المحظورة كالمخدرات وتزوير العملة والوثائق الرسمية، وحسب مكاتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة فعصابات تهريب المهاجرين تستعمل نفس آليات السلب والنهب للمجرمين وحتى الجماعات الإرهابية، ولهذا فهي تشكل خطرا على سيادة الدول المستقبلة لها إذ أن وجود المهاجرين غير الشرعيين في إقليم الدول يشكل خرقا لسيادتها ومساسا بأمن البلاد واقتصادها، سيما عند تهديد الأمن المجتمعي والهوياتي مثل دول منطقة الساحل الأفريقي، لكون انعكاسات الهجرة غير الشرعية تساهم في هدم بنية مجتمعات المنطقة الأصلية، وإعادة تركيب المجتمعات المستقبلة لهم طالما أن غالبية المهاجرين السريين يختلفون في أنماطهم الثقافية والحضرية عن السكان الأصليين ناهيك عن المشاكل الناتجة عن تواجد المهاجرين مع سكان مناطق العبور، فمثلا في سبتمبر 2000 نشب صراع مسلح بين الليبيين والمهاجرين الأفارقة خلف مقتل 136 شخصا مما دفع بعزل الأفارقة في تجمعات ومحاشر خاصة للحد من تزايد مشاعر الكراهية.

وبالتالي فإن استمرار تدفقات الهجرة غير الشرعية واللاجئين على حد سواء أخذت في ترسيخ التهديدات الأمنية ذات الطابع اللين (الأمراض، الانتماء)، وتعقيد مكونات التهديدات الأخرى ذات الطبيعة الصلبة (الإرهاب، الجريمة المنظمة) نتيجة تزاوجهما أو الاستثمار فيهما لاسيما في ظل الظروف التي تحيط بموجات المهاجرين غير الشرعيين، هذا من جهة ومن جهة ثانية التهديدات التي يخلقونها بتواجدهم عبر الحدود لتلك الدول الإقليمية ويمكن تلخيص الاعتبارات الأمنية للظاهرة فيما يلي:[277]

حدة العربية، 2003)، ص 164.

[276] رداف طارق، **الاتحاد الأوروبي من استراتيجية الدفا ع في إطار حلف الشمال ا**

1- إمكانية تهديد التماسك والبناء الاجتماعي نتيجة انتشار الأفكار والمظاهر الغريبة، وغياب الشعور بالانتماء ما يشكل خطرا على عناصر الهوية الوطنية.
2- انتقال الأوبئة والأمراض الفتاكة كالسيدا والملاريا نتيجة ميل البعض منهم إلى ممارسات غير أخلاقية كالدعارة وغيرها.
3- إمكانية استغلالهم من طرف الجماعات الإرهابية وحتى من قبل التنظيمات الإجرامية عبر الوطنية، وكذا ممارسة أي نشاطات من شأنها أن تساعدهم على العيش أو توفر أموال الانتقال ومن بين النشاطات الأكثر انتشارا هو تزوير العملة الصعبة والتكسب عن طريق الشعوذة والسحر.
4- الحساسيات الدبلوماسية الناجمة عن الظاهرة سواء مع الجانب الأوروبي من جهة أو مع الدول الأفريقية من ناحية أخرى، مثل تلك التي كانت بين الجزائر والنيجر نتيجة رفض النيجر لظروف إقامة رعاياها داخل التراب الجزائري، ومطالبة السلطات الجزائرية بترحيلهم، وقد يمتد ذلك أحيانا إلى إثارة حساسيات بين الدول المغاربية نفسها، بسبب الاتهامات المتبادلة حول رقابة الحدود وإعادة المهاجرين إلى بلدانهم مثلما وقع بين الجزائر والمغرب وكان آخرها اتهام المغرب للجزائر بترحيل لاجئين سوريين إلى المغرب واستنكار ذلك في حين اعتبرت الجزائر ذلك هجوما عليها ومحاولة لتشويه صورة حقوق الإنسان والالتزامات بالاتفاقيات في هذا الشأن.
5- نزوح اللاجئين وما يسفر عنه من تأجيج مشاعر الانفصال نتيجة امتداد الاثنيات إلى ما وراء الحدود، أو القيام بإنشاء جماعات مسلحة من شأنها تهديد أمن ووحدة الدول، وكمثال على ذلك حالة الطوارق في دول الساحل وإمكانية انتشار عدوى التذمر والتمرد إلى دول المغرب العربي خاصة ليبيا والجزائر.

لذا فالهجرة غير الشرعية أصبحت تشكل تحديا كبيرا بالنسبة لدول الساحل وكذلك دول البحر الأبيض المتوسط لما لها من آثار مباشرة على الاستقرار المجتمعي بهذه الدول، وكذلك أصبحت مرتبطة ارتباطا وثيقا بشبكات التهريب والجريمة المنظمة لذلك قامت العديد من الدول سواء الجزائر أو تونس أو المغرب بمحاربة هذه الظاهرة بهدف التقليل من آثارها السلبية عليها.

المطلب الرابع: السياسة الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية بمنطقة الساحل.

إن كانت الصحراء قد منحت الجزائر مكاسب اقتصادية وسياحية هائلة فإنها فرضت عليها كذلك تحديات أمنية جسيمة فموقع الصحراء الرابط بين الشمال والجنوب الأفريقي زاد من حدة تأثر الجزائر لما يجري في كل الصحراء الكبرى وجعلها طرفا معنيا بما يدور في القارة، وبالأخص غربها وذلك لكون الصحراء الجزائرية متصلة مباشرة بمنطقة الساحل المعروفة بقوس الأزمات، لما تشهده من تهديدات أمنية مختلفة، مما جعل الأمن الجزائري حساس لأي تهديد أمني يصدر عن الساحل الأفريقي، وما يزيد من الحساسية الانكشاف الأمني الجزائري جنوبا بسبب الطبيعة الوعرة للإقليم الصحراوي وحدوده الممتدة التي يصعب مراقبتها ويسهل اختراقها.

وكذلك بالإضافة إلى العوامل الأخرى التي ساهمت في انتشار الجريمة المنظمة على طول الشريط الحدودي الجزائري جعل الجزائر منطقة استراتيجية سواء في الهجرة نحو أوروبا أو كنقطة عبور للمخدرات بمختلف أنواعها، لذلك قامت الجزائر بالعديد من السياسات الوطنية والتنسيق مع دول الجوار لحماية أمنها من أخطار الجريمة المنظمة وهو ما سنفصل فيه في هذا المطلب.

اولا /مكافحة الإرهاب والتنسيق الأمني مع دول الجوار: لقد اطلعنا في الفصل السابق على معاناة الجزائر في تسعينات القرن الماضي وكيف دفعت الجزائر فاتورة ظاهرة الإرهاب غاليا سواء في الجانب البشري أو الجانب المادي، ولا زالت تعاني من آثاره إلى اليوم، لذلك ليس غريبا أن تكون الجزائر السباقة دوما في محاربة الإرهاب بمختلف أشكاله سواء على مستوى الدول العربية أو

أفريقيا أو دول حوض المتوسط، ومع انتشار ظاهر الإرهاب اليوم لتصبح ظاهرة عابرة للأوطان وفوق إقليمية كان لزاما على الجزائر الانخراط في محاربة هذه الظاهرة لحماية أمنها الداخلي خصوصا على مستوى الساحل الذي يعرف تناميا للظاهرة الإرهابية وانتشار للمنظمات الإرهابية بمختلف أشكالها في دول الجوار، لذلك انتهجت الجزائر العديد من السياسات الاستباقية بهدف حماية حدودها من الاختراق الإرهابي، ومن أهم هذه السياسات نذكر:

أ- **المركز الأفريقي للدراسات حول الإرهاب (CAERT):** في إطار سعي الجزائر لتحقيق تعاون أفريقي لمحاربة ظاهرة الإرهاب كانت تسعى إلى إيجاد قنوات لتبادل المعلومات حول تحركات الجماعات الإرهابية ومصادر تمويلها، فبعد التوصل إلى هذه الخطة توجت مساعيها بإنشاء المركز الأفريقي للدراسات في مجال الإرهاب في أكتوبر 2004م، بالإضافة إلى حرصها على أن يكون هذا المركز على ترابها انطلاقا من خبرتها في هذا المجال.

ولأول مرة منذ إنشائه في 2004 تدعم المركز بإسهامات جميع أعضائه[278] حيث اتفق مسؤولو المركز على تخصيص 500 ألف دولار لتنظيم الملتقيات والمؤتمرات وستأخذ هذه المساهمات المالية طابع الإلزامية بعدما كانت في البداية تطوعية، بحيث في بدايته تدعم بميزانية لا تتعدى 2 مليون دولار تم المصادقة عليها في قمة الخرطوم في جانفي 2005م، هذا المركز سوف يسهل للجزائر من عملية رصد الظاهرة الإرهابية على المستوى الأفريقي وحتى من أطراف خارج الإطار الأفريقي كما هو الشأن مع الاتحاد الأوروبي من أجل تبادل الخبرات والمعلومات حول الظاهرة الإرهابية من أجل دعم وتحقيق تعاون إقليمي ودولي لمحاربتها، وبهذا المركز أصبحت الجزائر تتحكم في جميع القنوات والمناورات حول هذه الظاهرة قاريا، مما يجعلها قريبة من كل التصورات التي تثار حول مفهوم الإرهاب ويعطيها القدرة على التعامل معها، وبهذا استطاعت الجزائر أن تحشد الجهة الأفريقية لمحاربة الظاهرة في الإطار الإقليمي.

ومن مهام المركز الأفريقي الوصول إلى بلورة رؤية شاملة معمقة حول الظاهرة الإرهابية وطرق مكافحتها ودور المركز كذلك وقائي فهو لا يزعم حلول جاهزة تساعد على محاربة الظاهرة من جذورها على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن سعيه لتطوير قدرة الإنذار المبكر لتشجيع الاستجابة المبكرة مع إدراج مفهوم التسيير الوقائي للأزمات، وأن أول أولويات المركز هو تقييم وتحليل نوع وطبيعة التهديدات الإرهابية على المستوى الإقليمي أو الجهوي أو الوطني، وذلك اعتمادا على تحاليل الخبراء الأفارقة وليس تقييمات خارجية من الشركاء الأجانب لمعرفة بؤر التهديد لكن هذا لا يمنع التعاون الدولي وبرامج المساعدة في مكافحة الإرهاب.[279]

وقد أكد السيد فرانسيسكو ماديرا مدير المركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب بتاريخ 18 سبتمبر 2015م على هامش اللقاء المنظم للمركز مع الشرطة الفدرالية الألمانية "أن الجزائر تعتبر مثالا للدول الأفريقية للاقتداء به في مجال مكافحة الإرهاب لاسيما قدرتها على الرد الفعلي على الاعتداءات الإرهابية"، وأن هدف المركز يتمثل في: "قدر حقيقية على الرد والتي لابد من تطويرها"، وأن المركز يسعى لتنظيم دورات تكوينية للدول الأعضاء بهدف تطوير الوسائل التي تمنع الإرهابيين من تحصيل موارد مالية من خلال دفع الفدية وتكوين خبراء في مجال مكافحة الإرهاب، خاصة أولئك

لأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2002)، ص 95.

[278]سليمان عبد ال

له الحربي، **مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته " دراسة في المفاهيم والأطر.**(لبنان: المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008)، ص 19.

[279]سفيان منصوري، **مرجع سابق.** ص 36.

[279]مفيد محمود شهاب، **نحو مفهوم واقعي للأمن القومي العربي، " ورقة قدمت ضمن أعمال المؤتمر الدولي الأول : ت**

المكلفين بالتحقيقات والمفاوضات بكل الوسائل الضرورية لإنجاح هذه المهمة، وأضاف مدير المركز في حوار مع جريدة النصر الجزائرية بأنه: "لدينا هنا 12 بلدا منضما إلى مسار نواكشط وكينيا والصومال والكاميرون حاضرة أيضا فالفكرة تتمثل في أن يزود خبراء هذه الدول بكل العناصر الضرورية لإنجاح المفاوضات بشكل يمنع دولهم من دفع الفدية وهمنا هو حقيق ذلك"، كما نسعى إلى وقف تدفق الموارد المالية والمادية للإرهابيين من خلال منع دفع الفدية وتهريب المخدرات الذي تمارسه الجماعات الإرهابية في الساحل.[280]

فالجزائر سعت من خلال إنشاء هذا المركز إلى تكوين الخبراء وتطوير الدراسات في مجال مكافحة الإرهاب لاستغلالها بفعالية في محاربة هذه الظاهرة التي ألحقت أضرارا بليغة بدول الساحل.

ب- **رابطة علماء وأئمة ودعاة الساحل:** وهي هيئة فكرية ودينية تنشط في منطقة الساحل الأفريقي وتعنى بشؤون الإسلام والمسلمين في المنطقة، وتقوم على الدعوة ونبذ العنف والتطرف، حيث تأسست في 29 جانفي 2013م، بمشاركة أئمة ودعاة من الجزائر ومالي والنيجر وبوركينافاسو وموريتانيا، وهذا بعد اللقاء التحضيري الذي احتضنته الجزائر سنة 2012م.

وتهدف الرابطة إلى مواجهة ومكافحة التطرف والغلو الذي أصاب الأمة الإسلامية في السنوات الأخيرة وتسبب في تفريق كلمة الأمة وضرب أمنها، وأن الرابطة قد تم تأسيسها لتقوم بدورها وواجبها في الإرشاد وهذا لمواجهة التيارات الفكرية المتطرفة بدول الساحل الأفريقي.[281]

ومنذ تأسيس هذه الرابطة بالجزائر قامت بالعديد من الأنشطة في مكافحة الدعاة المتطرفين الذين يستغلون الشباب باسم الدين للمشاركة في المنظمات الإرهابية، حيث نظمت الرابطة منذ تأسيسها خمس ورشات إقليمية ناجحة استضافت الجزائر ثلاثة منها، وورشتان في كل من داكار وأنجامينا تناولت عدة مواضيع مرتبطة بمكافحة الأيديولوجيات المنحرفة والمتطرفة كان لها أهمية بالغة في تعزيز قيم التسامح والحوار ونبذ العنف والتطرف.[282]

ففي آخر ورشة تم تنظيمها بالعاصمة التشادية أنجامينا تحت عنوان "دور علماء الدين بمنطقة الساحل في مجال حماية الشباب من التطرف والتطرف العنيف"، اتفق المشاركون على حتمية مراجعة الخطاب الديني من أجل التصدي لمحاولات جلب الشباب إلى التطرف مؤكدين على أهمية تكوين الأئمة في تقنيات الإعلام والاتصال الجديدة.

وأكد بيان "أنجامينا" الذي توج أشغال الورشة الخامسة على أهمية وضع برامج موجهة للشباب تعنى بالقطاع الثقافي والديني لسد الفجوة العلمية واحتواء المحاولات الهادفة إلى غسل الدماغ التي يقوم بها منظرو الفطر المتطرف الإرهابي، كما أجمع المشاركون على ضرورة وضع فئة شباب المنطقة في أولويات ومقدمة الاهتمامات من أجل حمايتهم من الجماعات الإرهابية المتطرفة، أما بيان "داكار" الذي توج أشغال الورشة الرابعة في ماي 2010م فقد شدد على وجوب تبني سياسة استباقية تقوم على

حديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد، (بيروت: مركز الدراسات الأوروبي، 1997)، ص 539.

[280]عامر مصباح، **المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن.** (القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط1، 2003)، ص 103.

[280]فاتح النور رحموني، **مرجع سابق.** ص 68.

[280]أحمد الراشدي وآخرون، **المدخل إلى علم السياسة الاقتصادية والاستراتيجية،** (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2003)، ص 06.

[280]محمد الأمين البشري، **الأمن العربي " المقومات و المعوقات".** (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2000) ص 34.

[281]عمر أحمد قدور، **شكل الدولة وأثره في تنظيم مرافق الأمن.** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1994)، ص 189.

[281]زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة.** (ليبيا: دار الرواء، 2000)، ص 204.

[282]أح

دراسة الأسس التي تقوم عليها الأيديولوجيات المتطرفة وإنتاج خطاب مضاد يجنب دول المنطقة التشدد والإرهاب وقبل ذلك دعا أعضاء الرابطة من خلال بيان الجزائر سنة 2015 على أهمية تفعيل دور المرأة الأفريقية العالمية والمثقفة في عملية الإرشاد والتوجيه الديني الصحيح والمساهمة في علاج ظاهرة التطرف وذلك بالإضافة إلى تعزيز دور القادة الدينيين والزعماء الروحيين وإشراكهم في عملية مكافحة التطرف العنيف.[283]

كما تضم الرابطة بجانب أعضائها الجزائر وموريتانيا ومالي والنيجر ونيجيريا وبوركينافاسو والتشاد، ثلاث دول ملاحظين هم كوت ديفوار والسنغال وجمهورية غينيا.

ت- **لجنة الأركان العملياتية المشتركة (CEMOC):** رأت الجزائر أنه من الضروري تكثيف التنسيق والتعاون خاصة مع دول الجوار الصحراوي المجاور لحدودها الجنوبية الأكثر هشاشة لمواجهة الإرهاب ومكافحة التنظيمات المسلحة التي سيطرت وتغلغلت في الساحل الأفريقي، وبناء على هذا قامت الجزائر بإنشاء **"دول الميدان"** الذي يتكون من أربع دول هي: الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر، حيث أضفت تدابير مذكرة التعاون وتنسيق النشاطات لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة الموقعة بتمنراست في 13 أوت عام 2009م بين الدول الأربعة إلى تكوين قيادة أركان الجيوش المشتركة لدول الميدان في تمنراست عام 2010م، وهي قيادة عسكرية تهدف إلى تجسيد التنسيق العسكري العملياتي، وقبل تأسي هذه اللجنة كان التعاون في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة يقتصر في المجالين الاستخباراتي والاستعلاماتي، أما حاليا فقد أصبحت لجنة الأركان تضطلع أيضا بمهمة تسيير دوريات عسكرية في مناطق الحدود المشتركة لإعطاء فعالية أكبر لمراقبة تحركات المجموعات الإرهابية وقطع روابط هذه الجماعات مع عصابات الجريمة المنظمة.[284]

كما تقوم هذه اللجنة بتبني نماذج التوثيق العملياتي وتسليم الوثائق إلى قيادة الوحدات التابعة لها والتخطيط والدوريات المشتركة البرية وتنظيم جلسات عمل بين قيادة اللجنة ووحداتها إضافة إلى تفعيل شبكات الاتصال الخاصة باللجنة وتوفير الخرائط العملياتية والأمنية وتوفير المعلومات الأمنية انطلاقا من مصادر الدول الأعضاء.

تتكون هذه الهيئة من 4 خلايا (الخلية العملياتية، خلية الإشارة، الخلية المكلفة باللوجستيك، خلية الاستعلامات)، وكل خلية لها أربع ضباط سامون من البلدان الأربعة الموقعة، ووضعت القوات الميدانية تحت التصرف العملياتي لرئيس لجنة الأركان وكلفت وحدة التنسيق والاتصال بتزويد الآلية العسكرية المشكلة من قبل رؤساء أركان الجيوش بالمعلومات الأمنية التكتيكية والعملياتية الضرورية لقيادة العمليات المشتركة لمكافحة الإرهاب وتتم رئاستها بطريقة دورية حسب الترتيب الأبجدي، ومن مهام هذه الوحدة كذلك التخطيط ووضع الإجراءات المرافقة لمكافحة الإرهاب وخاصة تحسيس البلدان الأعضاء حول أضرار التطرف.

فالجزائر هي نقطة الارتكاز في منطقة الساحل والتي ينظر إليها على أنها الدولة الرائدة في مكافحة الإرهاب والدولة التي لها القدرة المادية على مكافحته لكن العقيدة الأمنية تحول دون تدخل الجيش الجزائري خارج الحدود لذلك دائما ما تحاول الجزائر أن تحارب هذه الظاهرة بالتعاون مع جيرانها، وقد اعترفت كل من مالي والنيجر وموريتانيا بمحدودية قدراتها العسكرية وطلبت تمويل الجزائر وقيادة عمليات التنشيط العسكري المركز ضد تنظيم القاعدة في الصحراء، بحلول شهر سبتمبر 2009 وتولي مهمة النقل الجوي للمؤن والذخائر والمعدات لإمداد جيوش الدول الثلاث حيث لا تنفق كل من مالي والنيجر وموريتانيا مجتمعة أكثر من 350 مليون دولار في تلك العمليات، ويعد عجر التسلح أحد

مد ولد دادة وآخرون. **الجيش والس**
ياسة والسلطة في الوطن العربي. (بير

أهم أسباب تأخر عملية التمشيط والتدخل في منطقة الساحل إضافة إلى الظروف المناخية الصعبة في الصحراء الأفريقية الكبرى.[285]

لقد كانت ليبيا من الدول التي تساهم في محاربة هذه الظاهرة ولو بشكل جزئي، ولكن بعد الفوضى التي سادت ليبيا بعد سقوط القذافي أصبحت الجزائر هي الدولة الوحيدة التي لها القدرة على التنسيق بين دول الساحل في محاربة هذه الظاهرة لذلك كان الهدف الأساسي من إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة هو تنسيق الجهود بين الدول الأعضاء لمحاربة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وداعش والتصدي لمختلف المنظمات الإرهابية المنتشرة في المنطقة وما كان هذا التنسيق ليتم لولا تدخل وحرص الجزائر على إنشاء هذه الآلية.

ثانيا / سياسة الجزائر لمواجهة الجريمة المنظمة بمنطقة الساحل.

لقد لعبت الجزائر دورا مهما في مكافحة أنواع الجريمة العابرة للحدود في القارة الأفريقية وتجلى هذا من خلال مختلف الإجراءات التي أخذتها السلطات في هذا المجال من أعلى مستوى حيث صرح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة سنة 2008 أنه ينبغي علينا مكافحة الجريمة المنظمة بالطرق القانونية أيا كانت التسميات التي تطلق عليها وأضاف الرئيس لوكالة رويتز أن مكافحة الظاهرة العابرة للأوطان تأتي من خلال تعزيز التعاون الدولي الصريح في هذا المجال.[286]
فالجزائر كانت دوما السباقة في محاربة الجريمة المنظمة بمختلف أنواعها والتي أصبحت تتشابك مع المنظمات الإرهابية بمنطقة الساحل الأفريقي.

01.مكافحة تهريب المخدرات والسلاح: لقد أخذت تهديدات الدائرة الأفريقية للأمن القومي الجزائري التي مصدرها بات يعرف بالإرهاب في الصحراء والساحل منحى أخطر بعدما أقامت التنظيمات المسلحة علاقات تعاون وتبادل مع عصابات الجريمة المنظمة والمافيا، وبعدها صارت لا تتوانى في ممارسة أي نشاط إجرامي من أجل تموين وتمويل نشاطاتها، وتشكل الجريمة المنظمة بالأخص المتعلقة بالإتجار بالمخدرات تهديدا جديدا لأمن الجزائر بحيث يمس بتأثيراته السلبية جميع الوحدات المرجعية للأمن الجزائري، والذي يتطلب أيضا استراتيجيات أمنية شاملة قائمة على إجراءات عسكرية وأخرى غير عسكرية لمواجهته وقد ساهمت عوامل القرب الجغرافي من مناطق إنتاج وعبور المخدرات في أفريقيا جنوب الصحراء وكذا ضعف الأنظمة الجنائية لهذه الدول في تفاقم التأثير السلبي للمخدرات على أمن المجتمع الجزائري وتشير أرقام كميات القنب الهندي والكوكايين والهيروين المضبوطة في الجزائر كل سنة والمقدرة بالأطنان إضافة لمئات الآلاف من الأقراص المهلوسة إلى خطورة التهديد الآتي من المخدرات وشبكات تهريبها والإتجار بها على الأمن القومي الجزائري.[287]

لم يتوقف الأمر عند استيراد وتهريب أنواع معينة من المخدرات سواء القنب الهندي أو الكوكايين أو الهيروبين والكراك بل تعداه إلى ظاهرة جديدة لم تعرفها الجزائر من قبل تتمثل في زراعة مادة الأفيون، فقد تبين من خلال عمليات مداهمة مختلفة تمت في الصحراء الجزائرية أن هناك مساحات معتبرة من الأراضي هناك مهيأة لزراعة الأفيون بصورة تتعدى كثيرا الاستهلاك

وت: مركز الوحدة العربية، ط1، 2002) ص44.

[285]وزارة الدفاع الوطني، **تاريخ الجيش الوطني الشعبي الوطني من 1954 إلى اليوم. مرجع سابق.**

[285]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. **دستور 1976، المادة 82. 1976.** ص 11.

[285]وزارة الدفاع الوطني، **تاريخ الجيش الوطني الشعبي الوطني من 1954 إلى اليوم. مرجع سابق،** ص9.

[285]**المرجع نفسه،** ص12.

[285]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. **دستور 1989، المادة 2**

4. 1989. ص03.

[286]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. **دستور 2016، المادة 28. 2016.** ص06.

[286]منصور لخضاري. **السياسة الأمنية الجزائرية. (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)،** ص122.

[287]صالح زياني، **تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة المفكر،** (الجزائر، جامعة

الشخصي للمزارعين، مما يعني أن الكمية المزروعة موجهة إلى الاستهلاك المحلي بصورة واسعة (أي الإتجار) وتؤثر على إمكانية تحول البلد من عبور المخدرات إلى بلد لإنتاجها، وعلى سبيل المثال تم في شهر أفريل 2007 اكتشاف مزرعة بمساحة 40 مترا مربعا بمنطقة أدرار موجهة كتموين السوق المحلية للاستهلاك كما تم في نفس المنطقة ضبط 160000 شجيرة أفيون كانت معدة للغرس.

بالموازاة مع الارتفاع الكبير للكميات المضبوطة ومع محاولة التحول من استيراد المخدرات إلى زراعتها محليا فإن حجم الخطر يظهر بوضوح من خلال النظر إلى طبيعة شرائح المجتمع التي تقع فريسة لتلك السموم وإلى بعض الأرقام المحيطة بذلك فقد بينت الإحصائيات أنه قد تم في العشر سنوات الأخيرة معالجة 20 ألف مدمن على المخدرات ، وأنه قد تم خلال الأربع سنوات الأخيرة فقط عرض 25 ألف شخص متورط في الإتجار واستهلاك المخدرات على المحاكم من أجل المتابعة القضائية حيث بينت الإحصائيات أن الفئة الأكثر استهدافا والأكثر تضررا من تلك الآفة هي فئة الشباب ذلك أن 85 % من الأشخاص الموقوفين في إطار قضايا مخدرات لا تتعدى أعمارهم 35 سنة ، لذلك أصبحت الجزائر تعاني من الآثار السلبية لانتشار الإتجار وتهريب المخدرات، وهذا ما دفع الوزير السابق للداخلية السيد دحو ولد قابلية بالتصريح قائلا: "أن الجزائر معاقبة عقابا مزدوجا من خلال قيام المهربين بإخراج الوقود وجلب المخدرات وأضاف بأن الحدود الجزائرية المغربية هي مصدر رئيسي لإزعاج الاقتصاد الوطني والصحة العالمية في وقت واحد"، ذلك لأن المغرب تعتبر من أكثر الدول التي تنتج المخدرات "القنب الهندي" والذي يهرب نحو كل دول العالم ويمر عبر الجزائر بل وأصبحت مستهلكة في نفس الوقت، فالجزائر في محيط مضطرب فأكثر من 6343 كلم من الحدود التي تعاني دولها من أزمات معقدة تجعل من الجزائر تبذل الجهد الأكبر في حماية تلك الحدود.

فالحدود الجزائرية المغربية مغلقة وموريتانيا ضعيفة أمنيا وليبيا دولة مدمرة جراء انتشار المنظمات الإرهابية بها ومالي والنيجر أيضا دول تعاني من أزمات حادة تجعلها غير قادرة على مراقبة المهربين، لذلك تبذل الجزائر جهودا ضخمة لتأمين حدودها مع من آفة تهريب المخدرات ومختلف المؤثرات العقلية المضرة عبر الدعم والتنسيق مع دول الجوار، وكذلك بسن تشريعات محلية تهدف إلى محاربة التهريب حيث تم تفعيل اللجان المحلية الولائية المكلفة بمكافحة التهريب التي تم تنصيبها بموجب الأمر رقم 05-06 الصادر بتاريخ 23 أوت 2005 والمرسوم 287-06 المؤرخ في 26 أوت 2006 على اعتبار أن أحسن آلية لمواجهة التهريب تكمن في تعويض اللجان المحلية لهذه المهمة كما قررت الحكومة ضمان رقابة إدارية وتقنية على السيارات المهيأة للتهريب والعمل على حظرها وإتلافها وذلك دون الرجوع إلى العدالة ذلك لأن القانون يسمح بذلك، هذا الإجراء يشكل موضوع تعليمة مكتوبة وصلت لولاة الولايات المشبوهة لتسليط الرقابة عليها وتكثيف الحواجز الأمنية والدوريات المتنقلة على مستوى المحاور التي اعتاد المهربون على اتباعها وبما أن الجزائر الدولة المحورية في منطقة الساحل وبسبب انتشار المخدرات بهذه المنطقة طرحت الولايات المتحدة الأمريكية التعاون مع الجزائر لمكافحة هذه الظاهرة، حيث أرسلت السكرتير المساعد للدولة المكلف بالتعاون ضد الإتجار بالمخدرات **دايفيس روبنسون تود (Davis Robinson Todd)**، وهدفه هو تحسيس دول المنطقة من مخاطر التجارة بالمخدرات من خلال التشاور مع المسؤولين الأمنيين في الجمارك والدرك الوطني والمديرية العامة للأمن الوطني ووزارة الداخلية حيث قال أن الولايات المتحدة الأمريكية تنتظر الكثير من السلطات الجزائرية التي تضع إمكانيات هائلة ومتدربة كما أنه يأمل في العمل الكبير الذي تقوم به الجزائر من خلال مشاركتها في تبادل المعلومات الخاصة بالمنطقة كما أنه ينظر إلى الجزائر باعتبارها شريك استراتيجي في المنطقة في مساعدة دول الجوار.[288]

محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010) ص290.

[288] عبد النور بن عنتر، **عقيدة الجزائر الأمنية ضغ**

وهذا يمثل اعترافا للجزائر بالدور الإقليمي المهم الذي تقوم به في منطقة الساحل في مكافحة آفة المخدرات التي أصبحت عصب التمويل للمنظمات الإرهابية بالمنطقة ونفس الشبكات التي تهرب المخدرات أو تقوم بحماية المهربين تقوم بالإتجار بالأسلحة وتهريبها خاصة بعد سقوط نظام معمر القذافي وهو ما خلصنا إليه في المطلب السابق، والجزائر من أكثر الدول التي تضررت من تهريب السلاح الليبي حيث سعت الجزائر إلى تجفيف كل أنواع الدعم على المنظمات الإرهابية لذلك أنشأت غرفة تنسيق مع الدول المجاورة لمحاربة انتشار الأسلحة التي وصل جزء منها للمنظمات الإرهابية، وهو انعكس على نوعية الهجمات التي تقوم بها حيث استعملت المنظمات الإرهابية أسلحة متطورة وثقيلة أثناء هجومها على مصنع تيغنتورين بالجنوب الشرقي للجزائر سنة 2013م وهي أسلحة ليبية حيث انتشرت بمنطقة الساحل ككل، لذلك أكدت الجزائر على إنشاء لجنة العمليات المشتركة كما تعرفنا عليها، والتي تمكن الجيوش النظامية لدول الساحل من مطاردة الإرهابيين وراء الحدود وضرب معاقلهم وقطع الإمداد اللوجيستي عليهم، وتبادل فوري للمعلومات بين الدول في حالة الاعتداء الإرهابي للمساهمة في تتبع المنظمات الإرهابية بشكل مشترك والتي عادة ما تعتمد على المسالك الصحراوية الوعرة المشتركة بين الجزائر وليبيا والنيجر ومالي التي يشغلها الإرهابيون للهروب، لذلك شددت الجزائر على حماية حدودها مع انتشار كبير للجيش الجزائري بالصحراء الجزائرية وتبني إجراءات خاصة لحماية الشركات البترولية المنتشرة لتفادي تكرار سيناريو تيغنتورين.

ثالثا /مكافحة الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر:

تعتبر الهجرة غير الشرعية من أهم التهديدات والمخاطر الأمنية بالنسبة للجزائر والقادمة من منطقة الساحل الأفريقي نظرا للآفات الكثيرة التي تصاحبها، وارتباطها الوثيق بباقي أشكال الجريمة المنظمة مثل التهريب وتجارة السلاح والإتجار بالبشر خاصة النساء والأطفال، وتجارة المخدرات والتزوير في الوثائق الرسمية وتزوير الأوراق النقدية وتبييض الأموال بالإضافة للأمراض والآفات الصحية المصاحبة لها، وقد جاء في التقرير الذي أعدته لجنة من الخبراء بكلية علم الإجرام بقيادة الدرك الوطني حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية الآتية من منطقة الساحل الأفريقي أنه تم إحصاء 30 ألف مهاجر غير شرعي في الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية جانفي 2007م، وقد قَدِم هؤلاء من مختلف الدول وفي مقدمتها دول الساحل الأفريقي وبعض الدول العربية ومن آسيا، وقد عالجت مصالح الدرك خلال هذه الفترة 151 قضية تورط فيها 899 مهاجر غير شرعي من بينهم تسع نساء ومن مجموع كل هؤلاء هناك 395 مع الإشارة إلى أن الأرقام تخص التخصص الإقليمي للدرك الوطني فقط.[289]

فالجزائر تعد الوجهة الرئيسة والمعبر الأساسي للمهاجرين غير الشرعيين للمرور نحو أوروبا والبداية تكون عبر ولاية جانت والتي يمر عبرها كل المهاجرين السريين القادمين من النيجر ومالي وبوركينافاسو وحتى من الطوغو وغانا ومن ثم إمكانية التوجه نحو ليبيا ومنها نحو أوروبا الغربية، ويعتبر هذا المنفذ وادا من العديد من المنافذ التي تؤدي بالمهاجرين نحو السواحل الجزائرية إما عنابة للتوجه نحو سردينيا الإيطالية، أو وهران للتوجه نحو إسبانيا، وذلك عبر البحر باستعمال الزوارق السريعة.

وتؤثر الهجرة غير الشرعية بالسلب في العديد من المجالات نذكر أهمها:[290]

وطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2018) ص62.

[289]بوحنية قوي، **الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن.** (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2017، ط1) ص203.

[290]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. **دستور 2016**

- **على المستوى السياسي والأمني**: كثيرا ما تكون مشكلة الهجرة غير الشرعية سببا في تعكر العلاقات بين دولة المقصد ودول المنشأ والعبور، فعلى سبيل المثال اعترف المكلف بالعدالة والحريات في اللجنة الأوروبية السيد : **بال نارو** بأن العلاقات مع بعض دول المغرب العربي صارت معقدة لاسيما مع الجزائر والمغرب اللتان رفضتا التوقيع على اتفاقيات استقبال المهاجرين غير النظاميين بعد ترحيلهم من التراب الأوروبي إلى بلدانهم الأصلية على الرغم من أن هذه الاتفاقيات تعتبر حسبه جزء من اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، كما أن أوروبا أصبحت تنظر إلى هذا الشباب على أنه يشكل خطرا محتملا لما يسميه الأوربيون بالخطر الإسلامي الجنوبي بعد أن كان هؤلاء يؤمن لها طاقة عاملة بأثمان زهيدة.
وأثبتت تحقيقات أجرتها أجهزة الأمن الجزائرية وجود علاقة تواطؤ بين الشبكات المختصة في إدخال المهاجرين والإرهاب إذ يقوم هذا الأخير بتزودها بالمعلومات حول تحركات الأمن مقابل مبالغ مالية.
- **على المستوى الاجتماعي:** أدت الهجرة غير الشرعية إلى ظهور ممارسات تتنافى وقيم المجتمع بانتشار الدعارة والتسول فضلا عن تفشي الرشوة بفضل تواطؤ بعض ضعاف النفوس مع المهاجرين غير الشرعيين مقابل عمولة، كما انتشرت أعمال الشعوذة التي يقوم بها الأفارقة السود فضلا عن ذلك فإن الوجود المكثف للمهاجرين يؤدي إلى مزيج من الثقافات ما يمكن أن يكون له على المدى البعيد تأثير على الأمن الثقافي للسكان المحليين.
- **على المستوى الاقتصادي:** توفير يد عاملة رخيصة ما يزيد من حدة البطالة تزيد الدولة أعباء إضافية كما أن هذه الظاهرة تؤدي إلى انتشار الجرائم الاقتصادية كتبييض الأموال من قبل شركات تهريب البشر فضلا عن عمليات التزوير للوثائق والأوراق المالية، ولذلك تعتبر نشاطات شبكات مهربي المهاجرين غير النظاميين من ضمن قائمة الجرائم المنظمة العبر وطنية التي تصدى لها بالتجريم بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة وقد صادقت الجزائر على هذا البروتوكول بموجب المرسوم الرئاسي رقم 03-418 المؤرخ في 09 نوفمبر 2003م.
- **على المستوى الصحي:** إن الأعداد الهائلة من المهاجرين غير النظاميين تشكل مصدرا لانتشار الأمراض، كمرض فقدان المناعة المكتسبة الذي انتشر في الولايات الحدودية حيث سجلت أعلى نسبة بولاية تمنراست فضلا عن خطر انتقال الأمراض والعدوى خصوصا مرض الأيبولا، لذلك أدركت الجزائر مدى خطورة الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على أمنها فاتخذت مجموعة من الإجراءات القانونية حيث جرم المشرع الجزائري مغادرة التراب الوطني بطريقة غير شرعية أيا كانت الطريقة المستعملة في ذلك برا أو بحرا أو جوا، وأيا كانت الوسيلة الاحتيالية المستعملة كتزوير الوثائق الرسمية أو عدم القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة، وأقر مجلس الوزراء في 2008/09/01 مشروع قانون يجرم الخروج غير القانوني من التراب الوطني بعقوبة تصل إلى ستة أشهر حبسا للمرشحين للهجرة غير الشرعية وعقوبة بالسجن 10 سنوات لمنظمي الهجرة غير الشرعية لاسيما في حالة إذا كان من الضحايا قصر أو في حالة تعرض المهاجرين للمخاطر وسوء المعاملة، وتتم محاكمة المهاجرين غير الشرعيين وفقا للمادة 175 من القانون 10-90 المؤرخ في 2009/02/25م المعدل والمتمم للأمر رقم 651-66 المؤرخ في 08 ماي 1966 المتضمن قانون العقوبات الجزائري، كما نص على عقوبة تهريب المهاجرين والتي قدرها الحبس لمدة تتراوح ما بين 03 سنوات إلى 05 سنوات وبغرامة مالية تقدر بـ 300000 دج إلى 500000 دج وهذه العقوبة خاضعة لظروف التشديد إذا كان بين

الأشخاص المهربين قاصر أو تعريض لحياة أو سلامة المهاجرين للخطر أو ترجيح تعرضهم له، أو معاملتهم معاملة لا إنسانية أو مهينة وذلك بعقوبة 05 سنوات إلى عشر سنوات وبغرامة من 500000 إلى 1000000 دج حسب المادة 303 مكرر.[291]
أما بالنسبة للإجراءات الأمنية فقد قامت الجزائر بتعزيز حدودها البحرية والجوية بوحدات مختصة نذكر منها:

- **مجموعة حرس الحدود (GGF):** وهي مجموعة تابعة لوحدات الجيش الوطني الشعبي تعمل على طول الحدود البرية وتضمن حراسة دائمة للحدود بفضل وجود وحدات داخلية وأخرى متنقلة مكلفة بملاحقة وإفشال كل المحاولات لتهريب أو دخول الإرهابيين والهجرة غير الشرعية.
- **حرس السواحل:** وهي مصلحة تابعة لوزارة الدفاع تتكفل أساسا بحراسة الموانئ وحمايتها من كل محاولات التهريب البحري.
- **مصالح شرطة الحدود:** ولها دور هام في مراقبة الحدود والمتمثلة في الإجراءات الإدارية والقانونية المنظمة لدخول وخروج الأشخاص والممتلكات عبر الحدود ومن مهامها مكافحة الهجرة غير الشرعية والمخدرات والتهريب وضمان حراسة وأمن الموانئ والمطارات والسكك الحديدية ومراكز المراقبة.
- **الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية (OCCIC):** وهو جهاز للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية للتحري أنشأته المديرية العامة للأمن الوطني.
- **الفرقة الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية (PRIC):** وهو تابع لمديرية العامة للأمن الوطني، من مهامه متابعة شبكات الهجرة غير الشرعية.

فالجزائر بهذه الإجراءات قد أمنت حدودها وقامت بسن التشريعات الضرورية لسد أي فراغ قانوني حول الهجرة غير الشرعية، وفي نفس الوقت انخرطت في كل المبادرات الإقليمية التي تحارب الهجرة غير الشرعية، مثل مبادرة برشلونة التي انعقدت في إسبانيا في 27 نوفمبر 1995 وشاركت فيه 27 دولة حيث أكد ميثاق برشلونة على ضرورة التحكم في ظاهرة الهجرة غير الشرعية واحترام حقوق المهاجرين الشرعيين وأيضا التعاون في إطار حوار مجموعة (5+5) وهي من أهم الآليات التي ساهمت في مناقشة موضوع الهجرة غير الشرعية حيث تم التطرق لمشكلة الهجرة السرية وعلاقتها بالأمن في المنطقة الأورومتوسطية وهذا ما تم في الاجتماع المنعقد بالجزائر في وهران 23 و24 نوفمبر 2009، حيث تم التأكيد على ضرورة كبح المهاجرين بالطرق غير الشرعية فالجزائر بموقعها الاستراتيجي تشكل الواسطة بين أوروبا وأفريقيا لذلك شكل لها موقعها الجيوسياسي الاستراتيجي عبئا تتحمل من خلاله مسؤولياتها في مكافحة الهجرة غير الشرعية المتدفقة من أفريقيا والتي تهدف للعبور إلى أوروبا عن طريق الجزائر بدرجة أولى وبقية دول المغرب العربي بدرجة أقل، وقامت الجزائر بدعم العديد من الدول لمكافحة الهجرة غير الشرعية مع عقد اتفاقيات ثنائية لإرجاع بعض المهاجرين إلى بلدانهم مثل ما حدث مع النيجر.

رابعا /آلية الأفريبول ودورها في مواجهة الجريمة المنظمة والهجرة الغير شرعية :

من ضمن الآليات المهمة التي عملت الجزائر على استحداثها بهدف مكافحة الجريمة المنظمة بمختلف أنواعها هي آلية الأفريبول، التي عرفناها سابقا وتناولنا دورها في الفصل الثاني من هذه الدراسة، حيث صرح المدير العام للأمن الوطني في 11 فيفري 2014م وهذا خلال ندوة صحفية عقدها رفقة

، المادة 28، 29، 31. 2016. ص08.

[291]منصور لخضاري. **السياسة الأمنية الجزائرية، مرجع سابق،** ص128.

[291]خالد بودية، **الجيش الجزائري القوة الثانية عربيا و27 عالميا، موقع جريدة الخبر.** تاريخ الاطل

السيد السفير اسماعيل شرفي مفوض السلم والأمن لدى الاتحاد الأفريقي أنه: "قرار إنشاء الآلية الأفريقية للتنسيق والتعاون بين المؤسسات الشرطية يهدف إلى تشجيع التعاون الشرطي الإقليمي وتعمل على تقريب وجهات النظر بين مسؤولي الشرطة في أفريقيا في مجال تقييم التهديدات وتحديد السياسات وتعزيز القدرات المؤسساتية الشرطية في ميدان تكوين الشرطة العلمية وإدارة أجهزة الشرطة التي تقوم على احترام حقوق الإنسان والعدل والمساواة وكذا تبادل الممارسات السلمية،[292] كما أكد على أن اعتماد قرار الأفريبول يؤكد وعي الدول الأفريقية وإيمانها بمصيرها المشترك وبالقيم التي تتقاسمها وحرصها على السماح لمؤسسات الشرطة الأفريقية بالتموقع في كنف الأنظمة الأمنية الدولية بغية تعزيز قدراتها الوقائية ومكافحة الجريمة المنظمة بشتى أنواعها والإرهاب.[293]

وهذا ما جعل الشركاء في أفريقيا يعترفون بدور الجزائر الريادي في السعي إلى مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وعلى ضرورة التنسيق الشرطي لمواجهة الجريمة المنظمة حيث صرح اللواء **بينجيمانا شارل** ممثلا عن دولة الكونغو الديمقراطية أن الجزائر لها دور مهم في مكافحة الجريمة المنظمة بأفريقيا وأنه يجب الاستفادة منها وقد صرح قائلا: "اليوم نحن مرتاحين أن تلقى الفكرة إجماعا بالقبول من طرف الجميع وهي ستكون في خدمة كل الشعوب الأفريقية التي تتطلع للأمن والسلام، فالتحديات الأمنية في القارة كثيرة وبمجرد وضع هذه الهيئة الأفريقية حيز التنفيذ سوف تنصب الجهود على المشاكل الأفريقية دون اللجوء إلى الشركاء من القارات الأخرى، وبهذه المناسبة أود أن أحيي الجهود المبذولة من طرف الجزائر، ونحن نريد الاستفادة من تجربة الشرطة الجزائرية.[294]

فالجزائر بإنشائها واحتضانها لمقر منظمة الأفريبول قد قامت بجهد كبير لتنسيق العمل الشرطي أفريقيا لمحاربة الجريمة العابرة للأوطان لذلك فمنطقة الساحل والتي تعاني من ظاهرة الجريمة المنظمة كما اطلعنا عليه بإنشاء منظمة الأفريبول والتي عقدت العديد من اللقاءات بالجزائر والدورات التكوينية لصالح الشرطة الأفريقية وبحضور قادتها، وكذلك وقع رئيس آلية الأفريبول السيد اللواء عبد الغاني هامل العديد من مذكرات التفاهم الثنائية والدولية مع العديد من المنظمات الإقليمية بأوروبا ومع الأنتربول من أجل الاستفادة من تجربتهم في مجال مكافحة الجريمة المنظمة في القارة الأفريقية لأن الجريمة اليوم في عر العولمة لا تعرف حدودا، وشبكات الإجرام أصبحت تستعين بتكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة للقيام بجرائمها وهو ما يتطلب من الدول تكوين خبراء في هذا المجال لمكافحة الجريمة المنظمة وهو ما سعت الجزائر لنقله لمختلف دول الساحل وأفريقيا عامة عبر آلية الأفريبول التي تقوم بدورات تكوينية في هذا المجال.

وختاما في هذا المبحث يمكننا القول أن الجزائر قد قامت باستحداث العديد من الآليات القانونية والأمنية، وتبني العديد من السياسات على المستوى الوطني والإقليمي وحتى الدولي لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة حيث كان للجزائر الفضل في دفع مجلس الأمن بمنظمة الأمم المتحدة لتبني قرار يجرم دفع الفدية للمنظمات الإرهابية وهو انتصار للدبلوماسية الجزائرية وكذلك كان الفضل للجزائر في استحداث العديد من الآليات الأخرى التي تساعد في مكافحة الجريمة المنظمة مثل الأفريبول ودعم الجزائر لكل الاتفاقيات التي تحارب الإرهاب قاريا وإقليميا ودوليا.

أما على المستوى الداخلي فقد سنت العديد من التشريعات التي تساهم في محاربة الإرهاب مع اتخاذ إجراءات ذات طابع وقائي خصوصا في مجال التوعية الدينية لمحاربة الفكر المتطرف وكذلك إجراءات لمحاربة الجريمة المنظمة، وهذا مثل تجريم التهريب بمختلف أنواعه فالجزائر من خلال هذه السياسات على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي تسعى لتحصين أمنها القومي على جميع الأصعدة، لكن يجب بذل مجهود أكثر خصوصا في مجال التوعية التي تعد السبيل الأمثل لمحاربة مختلف الآفات

اع 2018/11/04م الساعة 10:00
.elkhabar.com/press/
article/88499/%D8%A7

الاجتماعية التي تدفع الشباب إلى الإدمان وبالتالي إلى ارتكاب جرائم مختلفة سواء التهريب أو الانخراط في شبكات الجريمة المنظمة ونفس الشيء بالنسبة لمكافحة التطرف فيجب بذل مجهود أكبر في نشر وتوعية المواطنين بتعاليم الدين الإسلامي الوسطي الذي ينبذ العنف والتطرف وهذا من اجل تحصين المواطنين من الدعاة المتشددين الذين يؤثرون بهم من أجل الالتحاق بمختلف التنظيمات التي يسمونها بالجهادية، فالوقاية تبقى دائما أفضل من العلاج في مثل هذه الحالات.

المبحث الثاني: الاحتجاجات في الجزائر وتأثيرها على استقرار الجبهة الداخلية (الأزمات، السياسات، المخرجات).

يرجع استخدام مصطلح الاحتجاج في العصر الحديث إلى الاهتمام بتلك الحركيات الاحتجاجية المتمثلة في سلوك التظاهر والاعتصام كمظاهر احتجاجية خلال القرن التاسع عشر حيث يعد الكاتب الأمريكي ديفيد هنري أول من استعمل هذا المفهوم في مقال شهير له نشر سنة 1849م بعنوان "العصيان المدني" إلا أن هذا المفهوم أخذ تفسيرات نظرية متعددة لاسيما في مجال علم الاجتماع السياسي حيث عنت نظرياته بتقديم تفسيرات مختلفة للحركات الاحتجاجية ودوافع ظهورها، فربطت الكثير منها بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في حين ركزت نظريات أخرى على السلوك الجمعي والانسلاخ الاجتماعي والحرمان النسبي، في قراءة تطور الحركات الاحتجاجية وانحسارها إلى أفراد الطبقات الفقيرة والوسطى، أما دراسات أخرى فقدمت تفسيرا اقتصاديا نتيجة اتباع الدولة لسياسة اقتصادية خاطئة تزيد من حدة الاختلالات الاقتصادية داخل المجتمع من فقر وبطالة وتدني مستوى المعيشة تنشأ معها أوضاع غير مألوفة في المجتمع (جريمة، عنف، طلاق، مخدرات...) وتقود نحو مزيد من عدم الاستقرار وتؤدي إلى بروز مزيد من الحركات سعيا إلى تغيير وضع المجتمع.[295]

ويؤكد فرانسوا شازل أن الحركة الاحتجاجية هي بمثابة فعل جماعي للاحتجاج يهدف إلى إقرار تغييرات في البنية الاجتماعية والسياسية لكن الحركة الاجتماعية قد تتسم بدرجة من التنظيم لبلوغ هدف التغيير والتجاوز كما أنها قد تلتزم بنوع من التعبير غير السلمي وغير المنظم نسبيا وتنخرط في مظهر من مظاهر الاحتجاج العنيف المختلفة وهذا ما يتوقف عليه طبيعة ومدى حساسية القضية المولدة للحركة الاحتجاجية.

والجزائر ليست في منأى عن ظاهرة الاحتجاج حيث شهدت العديد من الحركات الاحتجاجات وارتفعت وتيرتها بعد أحداث الربيع العربي واتخذت في بعض الأحيان مظهر الأزمة، وهو ما سنفصل فيه بالتطرق لأهم الاحتجاجات التي شهدتها الجزائر في العقدين الأخيرين وهذا عبر أربعة مطالب بهذا المبحث.

المطلب الأول: جذور الحراك الاحتجاجي في الجزائر (أحداث أكتوبر 1988م والربيع الأمازيغي).

إن الظاهرة الاحتجاجية في الجزائر ليست وليدة اليوم أو عرفتها الجزائر مع أحداث الربيع العربي بل شهدت الجزائر العديد من الاحتجاجات القوية التي ساهمت في تغيير العلاقة بين النظام والمجتمع في العديد من المحطات ولا يمكننا في هذا المطلب التطرق لكل هذه الاحتجاجات منذ الاستقلال حيث عرفت الجزائر في فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي العديد من الاحتجاجات الفئوية مثل احتجاجات طلبة الجامعات أو الاحتجاج الثقافي والأيديولوجي خاصة الصدام الذي وقع لأكثر من مرة في الحرم الجامعي بين الطلبة اليساريين والإسلاميين وأشهر حادثة في هذا الصدد حادثة بن عكنون التي أسفرت عن اعتقالات واسعة خصوصا في نشطاء التيارات الإسلامية في ثمانينات القرن الماضي، فالمجتمع الجزائري منذ منتصف الثمانينات أصبح أكثر نزوعا نحو الاحتجاج وهو ما يؤشر على زيادة ملحوظة في الطلب الاجتماعي عليه.

%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4." http

لقد كانت فترة الثمانينات فترة الانفتاح الاقتصادي وتغيير بعض ملامح النظام الأيديولوجية والسياسية كما أنها كانت فترة تراكمات صعبة ستظهر نتائجها على صعيد خلخلة التوازن المجتمعي لاحقا في شكل هزات اجتماعية ذات وقع خفيف قبل الهزة العنيفة في سنة 1988م.[296]

تبين المؤشرات المتوافرة أن المجتمع كان يتعرض لحركية شديدة هي حركية جغرافية ذات صلة بانتقال مركز الجذب من الريف إلى المدينة وديمغرافية جعلت المدينة تتحمل العبء الأكبر من نتائجها وسوسيواقتصادية تمثلت في انغراس ثقافة استهلاكية وقيم مظهرية استفزازية كرسها شعار "من أجل حياة أفضل" إذ جرى تشجيع الاستهلاك عبر الاستيراد وتطبيق سياسة الدعم الأسعار لتعميق الدول التوزيعي للدولة إزاء الفئات الهشة وإطلاق برامج مكافحة الندرة التي ضاعفت الانفاق الحكومي، وكان مرد زخم التوجهات تلك إلى عوائد النفط الضخمة، ولم تمنع هذه السياسة بروز فوارق اجتماعية في مجتمع بقي متشبثا بقيم المساواة والعدالة الاجتماعية فقد سرع الانفتاح إلى بروز فئات سريعة الثراء استغلت تحالفها مع بيروقرطية الدولة المدنية والعسكرية واستفادت من بعض الاجراءات الظرفية لتقوى نفوذها، وقد شبهها بعض المراقبين بالفئة الطفيلية لما استغلته من آليات مضاربة وتهرب ضريبي وإتجار غير مشروع فأصبحت أقرب إلى البرجوازية الهجينة الميالة إلى النهب والاستفادة غير المشروعة من الريع وممارستها السلطة بشكل تعسفي وتحولت معها النخبة الحاكمة من نخبة تنموية إلى ريعية ومن نخبة بيروقراطية إلى مرتشية.

عندما تعمقت هذه الممارسات ولدت انقسامية اجتماعية بدأ يشعر بها المحرومون تجاه أقلية تقبع في أعلى الهرم الاجتماعي لما تعمقت إشكاليات نموذج التنمية بسبب انهيار أسعار النفط أصبحت المدن الجزائرية مضمارا لانتفاضات المدن وكانت ذخيرتها شباب الثانويات والجامعات والشرائح الاجتماعية القابعة في قاع المجتمع.[297]

كل هذه العوامل أدت إلى مباشرة لاحتجاج عنيف في مختلف المدن انتهى بانتفاضة أكتوبر 1988م والتي سنفل فيها في النقطة الموالية.

1/انتفاضة أكتوبر 1988م: لقد مثلت احتجاجات عام 1988م تجمعا فريدا لما يمكن تسميتهم "المهمشين" بتنوع أسس التهميش ثقافي، اجتماعي، اقتصادي ...إلخ، وقد سبق لكل منهم أن عبر عن سخطه تجاه الدولة والنظام على امتداد الثمانينات من القرن العشرين كل على حدة حيث مثلت هذه اللحظة ما يمكن تشبيهه بأنه تحالف وتكتل واسع بين هذه الفئات بداية من خريجي الجامعات والعاطلين عن العمل ومن تم تسريحهم من جهاز الدولة في إطار السياسات الليبرالية الجديدة القاضية بتقليص حجم جهاز الدولة وأصحاب المهن والحرف المتضررين من سياسات الانفتاح وقد استغلت الحركة الاسلامية تلك اللحظة والحالة الاحتجاجية لتعلن بطريقة أو بأخرى عن تقدمها أو توسطها بين الدولة وهذه الفئات من المتظاهرين خاصة في غياب قوى سياسية أخرى بسبب هيمنة جبهة التحرير الوطني سياسيا وقد فشلت هذه المحاولة لانعدام الرؤية الموحدة في صفوف الإسلاميين.[298]

ودخلت الجزائر منذ ذلك الوقت في دوامة اللااستقرار ولاسيما بعد اعتماد دستور 23 فيفري 1989م الذي فتح المجال للتعددية السياسية الأمر الذي أدى إلى اعتماد أحزاب إسلاموية وعلى رأسها الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي أدت دورا محوريا في دعم الاحتجاجات ضد نظام الحكم، حيث اعتمد هذا الحزب الإسلاموي استراتيجية الترويع بقدراته التعبوية لترجيح موازين القوى لصالحه في إطار صراعه مع السلطة الحاكمة، وقد استفادت الجبهة الإسلامية للإنقاذ من ضعف السلطة فعمدت إلى الضغط عليها لحملها على الرضوخ لمطالبها، فأحس الشعب بتغير موازين القوى وأصبح يؤمن بأن

.s://www.elkhabar.com/press/article/88499/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4

[296]تقرير لوكالة الأنباء الروسية، عربي spotnik، بعنوان: **"تعرف على قدرات ثاني أقوى جيش أفريقي**، عبر الرابط

RLINK "https://arabic.sputniknews.com/military/201801071029017360-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-

الكفة أصبحت تميل إلى صالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي بدأت تفرض نفسها كبديل ممكن للسلطة القائمة بدعوته إلى بناء دولة إسلامية تكفل العدالة الاجتماعية.[299]

وقد برزت مظاهر العنف في مواجهات بين مصالح الأمن ومناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وهو ما أدى إلى استقالة الحكومة وفرض حالة الحصار وتأجيل الانتخابات إلى شهر ديسمبر 1991م، وأدى توقيف المسار الانتخابي دورا مهما في تغيير طبيعة الحركة الاحتجاجية التي أخذت وجها مسلحا أدخل الجزائر في دوامة أمنية ما فتئت تسعى إلى الخروج منها إلى يومنا هذا حيث بقيت آثارها إلى اليوم، وهو ما فصلنا فيه في الفصل الثالث من هذه الأطروحة.

2/أحداث الربيع الأمازيغي: وهي حركة احتجاجية واسعة ذات طبيعة ثقافية شهدتها مدينتي تيزي وزو والجزائر العاصمة، حيث كانت البداية أو جذور الاحتجاج تعود إلى 10 مارس 1980م حيث كان من المقرر أن يلقى الكاتب مولود معمري محاضرة عن الشعر الأمازيغي قديما بجامعة تيزي وزو التي تأسست قبل ذلك بأربع سنوات فقط، ورفضت السلطات المحلية ترخيص المحاضرة من دون تبريرات واكتفت بالقول بأنه هناك تعليمات واردة من الجزائر العاصمة وهي نفذتها فقط، وفي اليوم الموالي خرجت مظاهرات منددة بالمنع في تيزي وزو والجزائر العاصمة كما شل إضراب عام منطقة القبائل وجاءت مسيرة تيزي وزو وتم رفع شعارات من بينها "الثقافة الأمازيغية ثقافة شعبية" و "كفى القمع الثقافي" محاضرة معمري لماذا منعت".[300]

وكانت مظاهرات تيزي وزو 1980 أول حركة احتجاجية تعرفها الجزائر منذ الاستقلال، وشكلت صدمة شعبية تعرفها الجزائر منذ الاستقلال وشكلت صدمة بالنسبة للسلطات التي بدت مرتبكة مترددة في الرد المناسب، وترجم هذا التردد في تأخر رد رئيس الجمهورية آنذاك الشاذلي بن جديد على الأحداث ولم يأت خطابه إلا في 17 أفريل 1980م، الذي أكد فيه أن الجزائر عربية وإسلامية وأن الديمقراطية لا تعني الفوضى ولم يبد الرئيس أي تجاوب مع مطالب المحتجين بل إن قوات الأمن اقتحمت بعد ذلك بيومين مراكز تجمع المحتجين (جامعة تيزي زوز، مستشفيات، مصانع...) وأسفرت العملية الأمنية عن اعتقال 24 شخصا وهو ما غذى الحركة الاحتجاجية التي تبنت مطالب الإفراج عن هؤلاء وفي تيزي وزو أغلقت جميع المدارس التي تدرس بالعربية وأتلفت لوحات الإشهارات والإعلانات المكتوبة بالعربية في ظل إنزال أمني كثيف عزل المدينة، وبلغت حصيلة الاحتجاجات أكثر من 120 قتيلا وخمسة آلاف جريح، وسعت الحركة الأمازيغية إلى استثمار الاحتجاجات لصالحها فنشطت شخصياتها في الكتابة عن الأحداث وعن الإشكال الثقافي الأمازيغي في الصحافة الدولية والإقليمية.[301]

وبعد الانفتاح السياسي وتعدد الأحزاب والنقابات والجمعيات وجد الحراك الأمازيغي في البيئة السياسية الجديدة ما يعزز مطالبه وأدواته النضالية، وفي عام 1994م أعلن الأمازيغ ما يعرف

%D9%82%D8%AF%D8%B1%D8
%A7%D8%AA-%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%A3%D9%82%D9%88%D9%89-
%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7/"
https://arabic.sputniknews.com/military/201801071029017360-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81 تاريخ
الاطلاع 2018/11/04 الساعة 10.30

[300]وزارة الدفاع الوطني، **الخدمة الوطنية**، عبر الموقع الرسمي للوزارة
https://www.mdn.dz/site_principal/index.php?L=fr.تاريخ الاطلاع 2018/11/04 الساعة.11.30

[300]منصور لخضاري. **السياسة الأمنية ا**
لجزائرية، مرجع سابق، ص171.

[301]عبد الوهاب روابحة. **السياسة العامة الأمنية في الجزائر بين الخطاب والواقع من 1992 إلى 2010م.** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات سياسية مقارنة، (جامعة الجزائر 03، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012) ص83.

[301]**المرجع نفسه.** ص 84.

[301]منصور لخضاري. **السياسة الأمنية الجزائرية، مرجع سابق**، ص131.

[301]بوابة الدرك الوطني بموقع وزارة الدفاع https://www.mdn.dz/site_principal/

بإضراب المحفظة وقاطعوا انتخابات الرئاسة في عام 1995م وحقق لهم الإضراب (حق تدريس اللغة الأمازيغية في المدارس)، لكن المطالب المتصلة بالاعتراف الرسمي والدستوري باللغة الأمازيغية ظلت مهمشة ما دفع الأمازيغ (في منطقة القبائل) إلى تنظيم أكبر مسيرة وأطولها من مدينة تيزي وزو إلى الجزائر العاصمة في 14 جوان 2001م في مسيرة شكلت أحداث ما يعرف بـ(الربيع الأسود الدامي) الذي قتل فيه 126 شخصا.

ودفع الربيع الامازيغي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى إعلان الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة وطنية بعد تعديل الدستور بموافقة غرفتي البرلمان في عام 2002م وبدا التلفزيون الجزائري الرسمي يبث نشرات إخبارية باللغة الأمازيغية، وتعويض أهالي أحداث الربيع الأمازيغي، ومع ذلك يتهم الناشطون في الحركة الأمازيغية السلطات في الجزائر بالتراجع خلال السنوات الأخيرة عن تكريس مطالب الهوية الأمازيغيةلذلك لا زالت منطقة القبائل (تيزي وزو، البويرة، بومرداس) تشهد حراكا واحتجاجات كلها في خانة تهميش الهوية الأمازيغية و أيضا تهميش المنطقة مقارنة بباقي مناطق الوطن مما جعلها معقلا دائما للاحتجاجات.

المطلب الثاني: ارتدادات الربيع العربي على الجزائر (احتجاجات الزيت والسكر).

قبل المضي في تقييم حالة الحركات الاحتجاجية في الجزائر فيما يمكن تسميته بمرحلة ما يسمى بالربيع العربي التي بدأت منذ عام 2011م، لابد من الإشارة إلى السياق الاقتصادي والاجتماعي فنجد أن الاقتصاد الجزائري ما زال يعاني من حيث اعتماده على مصدر واحد للدخل وهو عوائد النفط والغاز وهو ما يجعله اقتصاد شديد الحساسية والهشاشة تجاه أي تغيرات محتملة في أسعار هذه الموارد، إلا أن هذه الحالة الهشة اقتصاديا تتفارق معها حقيقتان:[302]

- ☒ المفارقة الأولى: هي معدل النمو الاقتصادي الذي تحققه الجزائر على امتداد السنوات الخمس الأخيرة والذي وصل قبل عام 2011م إلى 4,5 % و 5 %.
- ☒ المفارقة الثانية: هي حجم الاحتياطي المالي والنقدي الذي تتمتع به الجزائر والذي وصل عام 2012م إلى 205 مليار دولار، وهو ما يفسر اختلاف الجزائر عن الدول العربية التي عرفت تغيرات تشكل في خانة ما يسمى الربيع العربي.

وبالنظر إلى الاحتجاجات التي شهدتها الجزائر على امتداد الفترة ما بعد الأزمة نجد أن كثيرا منها أصبح يغلب عليها طابع المباشرية فيما تطرحه من مطالب تتصل بهذا الواقع الاجتماعي والاقتصادي الوخيم، بداية من احتجاجات الكثير من أعضاء القطاعات المهنية مثل الأطباء والمحامين والمعلمين للمطالبة بتحسين أوضاعهم الاجتماعية ورفع أجورهم إلا أن أبرز الاحتجاجات كان ما حصل في عام 2010م وقل لامست أزمة أساسية عانتها الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة وهي أزمة السكن حيث شهدت الجزائر حركات نزوح واسعة إلى المدن فيها هربا من الإرهاب وللبحث عن فرص أفضل في العمل والمعيشة من دون أن تواكبها بتخطيط ما أدى إلى انتشار مدن الصفيح.

لقد خرج عدد كبير من هذه الفئة المتضررة للتنديد بسياسة الجماعات المحلية في قضية التسكين التي تخصص وتوزع الشقق السكنية من دون الالتزام بالمعايير الثقافية ووفقا للاعتبارات المحسوبية.[303]

لقد اندلعت الاحتجاجات في الجزائر في هذه الفترة تزامنا مع مجريات الربيع العربي في تونس وبعض الدول الأخرى ونتيجة للأوضاع السابقة التي شرحناها (الضغط الاقتصادي، أزمة السكن ...) انطلقت الاحتجاجات وأصبحت تسمى باحتجاجات الزيت والسكر وارتبط إطلاق هذا

---

index.php?L=fr تاريخ الاطلاع 20/12/18
18. الساعة 10.00
303ب

الوصف بتلك الاحتجاجات التي انطلقت مباشرة بعد سريان قرار زيادة أسعار بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع أبرزها الزيت والسكر، وكانت الانطلاقة من ولاية وهران يوم 03 جانفي 2011م، ثم بعدها بيومين في أحياء العاصمة لتعرف انتشارا واسعا لمدن الشرق الجزائري وخلفت الاحتجاجات خمس قتلى وأزيد من 600 جريح.

وتعد هذه الموجه من الأحداث من أعنف الاحتجاجات التي عرفتها الجزائر بالرغم من أن العنف لم يتعدى الرمزية واقتصر على بعض عمليات التخريب، بغرض لفت الانتباه، لكن الاختلاف يكمن في كونها جاءت في سياق وضع إقليمي غير مستقر نتيجة للأوضاع التي كانت تعرفها تونس، هذا الوضع دفع بالرواية الرسمية على لسان وزير التجارة إلى اعتبار ما حدث لا يعد وكونه مطالب شعبية رافضة للارتفاع في أسعرا المواد الغذائية التي اعتبرها تخضع للتحولات في السوق الدولية، لكنه طمأن بأن الحكومة على إيجاد حلول عاجلة من خلال تخصص 53 مليار دينار لدعم استقرار أسعار هذه المواد محليا، ونجحت الحكومة في رهانها حول ما حدث من خلال ربطه بأسباب اقتصادية بحتة (ارتفاع أسعار المواد الأساسية)، وإبعاده عن دائرة التوظيف السياسي ومحاولة استثمار لمجاراة التجربة التونسية في تطورها نحو المطالبة بالتغير وإسقاط النظام.[304]

وتم إنشاء لجنة برلمانية للتحقيق في الأحداث إلا أنها لم تحقق فيما حدث على الأرض ولم تثلج صدور الجزائريين المتعطشين لمعرفة خلفيات تلك الأحداث الغامضة، وراحت تحقق في السبب الظاهر للأحداث وتتقصى أسباب غلاء الزيت والسكر، وحتى على هذا المستوى لم تحقق نجاحا كبيرا وكشفت عن تقريرها بعد سنة إذ راحت تعلن أن الاحتكار وانفلات السوق هما سبب الغلاء، وهذا ما يعلمه العام والخاص، ولا يحتاج إلى لجنة تحقيق.

ورغم محاولة بعض الأحزاب السياسية المعارضة والمنظمات الإنخراط في هذه الأحداث من خلال دعمها وتحميل النظام السياسي مخرجات سياسية إلا أن المحتجين رفضوا أي محاولة إستقلال لهذه الأحداث التي قد يتم الإلتفاف عليها وتوجيهها نحو محاكاة تجربة تسعينات القرن الماضي من خلال ربط ماحدث بمطالب سياسية محلية ووضع إقليمي مساعد، ناهيك عن نجاح الحكومة في التعامل مع هذه المطالب على أساس اجتماعي نتيجة الوضع المالي المريح الذي يسمح بشراء السلم الاجتماعي، وقامت السلطة آنذاك بمجموعة من الاصلاحات حيث دعا الرئيس بوتفليقة إلى عملية إصلاح سياسي وأمر الحكومة الجزائرية في أفريل 2011م إلى إقرار إلغاء قانون الطوارئ في البلاد وتعويضه بقانون لمكافحة الإرهاب لإتاحة فرصة التظاهر السلمي للمواطنين وإلغاء مظاهر التضييق السلطوي على الأحزاب السياسية والمجتمع المدني وصرح دحو ولد قابلية وزير الداخلية والجماعات المحلية بأن وزارته تنتظر إقرار قانون الأحزاب الجديد لفتح الباب لاعتماد أحزاب سياسية جديدة، وتهدف هذه الخطوة إلى امتصاص غضب الشارع في ظل انتشار عدوى التظاهرات السلمية في الوطن العربي وامتصاص غضب المواطنين الناتج عن عجز الحكومة عن حل عشرات الملفات الاجتماعية بداية بلمف السكن المعقد وانتهاء بتحديد سقف المواد الغذائية حفاظا على القدرة الشرائية للمواطن.[305]

وتم إطلاق مشاورات مع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني أشرف عليها رئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح، وانتهت المشاورات السياسية بتعديل قانون الانتخابات وقانون الإعلام وبعض الاصلاحات والتعديلات القانونية الأخرى، لكن عموما يمكن القول أن الجزائر قد

وابة القوات البرية بموقع وزارة ا
لدفاع https://www.mdn.dz/site_principal/index.php?L=fr تاريخ الاطلاع 2018/12/18. الساعة 11.00

[305]بوابة القوات الج

نجحت في تفادي ما وقع في الدول العربية التي نشبت فيها احتجاجات الربيع العربي ويرجع ذلك لمجموعة من الأسباب نلخصها كما يلي:[306]

1) **عدم وضوح هوية الأطراف المحتجة:** تشير بعض الكتابات إلى أن المشكلة الأساسية في تلك الاحتجاجات التي شهدتها الجزائر خلال السنوات الماضية تتمثل في عدم معرفة هوية الأطراف الداعية لها فهي مجهولة المصدر وتختفي وراء شبكات التواصل الاجتماعي فضلا أن مطالب المحتجين غير واضحة المعالم كما أنها ركزت على المطالب الاجتماعية وتجاهلت الأبعاد السياسية وخاصة منذ العهدة الثانية للرئيس بوتفليقة.
2) **الاستجابة السريعة من الحكومة الجزائرية:** ففي أعقاب الاحتجاجات الاجتماعية تم اتخاذ خطوات محددة لمواجهتها بإعلان الحكومة تخفيض أسعار المواد الغذائية وتحديدا الزيت والسكر حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين وهو ما ساعد على إدارة واستيعاب الغضب الشعبي في الوقت الذي برزت فيه أعمال السرقة والسلب وقد خصصت الحكومة بالفعل أكثر من 10 مليارات دولار في ميزانية 2017م لتثبيت الدعم المالي الموجه للمواطنين.
3) **ضعف صمود القوى المعارضة الشبابية الجديدة:** وهي القوى التي خرجت في احتجاجات داخلية والتي أصبحت من الناحية التنظيمية خارج أطر الأحزاب السياسية والمؤسسات المدنية بعد أن فقدت الأخيرة القدرة على استقطاب هذه الشريحة المجتمعية المتطلعة للحرية السياسية والعدالة الاجتماعية وحتى الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية التي اتسمت بقدرتها على التجنيد السياسي لقطاعات عريضة من المجتمع الجزائري في عقد التسعينات دخلت هي الأخرى في مأزق داخلي وتحول البعض منها إلى أحزاب صغيرة وكيانات مجهرية نتيجة ضعف خطابها وعدم واقعية أفكاره، ففضلا عن صراعاتها الداخلية.
كما أن هذه القوى الشبابية الجديدة غير منظمة ومتعددة المطالب، حيث تضم تركيبات مختلفة مثل الشباب العاطل عن العمل وطلاب الجامعات وسكان الأحياء الشعبية، فهي لا تملك الاستمرارية الاحتجاجية كما تبدو أحيانا أحادية المطلب (البطالة والسكن والأجور...) لكن هذه الحركات لم تصل إلى الدرجة التي يمكن أن تؤدي إلى تغيير جذري على مستوى هيكل النظام الجزائري.[307]
4) **الإرث الثقيل والتجربة المريرة للجزائر مع العشرية السوداء:** وذلك خلال فترة التسعينات وما أعقبها من تداعيات سلبية وحرب أهلية راح ضحيتها نحو 200 ألف جزائري خلال الفترة من عام 1992م وحتى عام 2002م، بخلاف المفقودين والنازحين، ومن هنا ساد تخوف لدى المواطنين من العودة إلى حالة العنف والعنف المضاد التي تصدرت المشهد الجزائري في عقد التسعينات من القرن الماضي.
5) **الدور الرئيسي للمؤسسة العسكرية:** والتي تحولت في حالتي مصر وتونس من حماية النظام إلى حراسة الثورات الشعبية لكن ذلك لم يحدث في الجزائر رغم تكرار الانتفاضات الشعبية بحكم التداخل الشديد بين مؤسستي الرئاسة والجيش بحيث تضامنا معا في مواجهة أية تهديدات من الخارج أو الداخل وهو ما برز عنه تنحية الرئيس السابق اليمين زروال وتولي عبد العزيز بوتفليقة الحكم.

وية بموقع وزارة الدفاع https://www.mdn.dz/site_principal/index.php?L=fr تاريخ الاطلاع 18 /2018/12.الساعة 11.15

[306]بوابة قوات الدفاع الجوي عن الإقليم بموقع وزارة الدفاع https://www.mdn.dz/site_principal/index.php?L=fr .2018/12/18

[306]بوابة الحرس الجمهوري بموقع وزارة الدفاع https://www.mdn.dz/site_principal/index.php?L=fr 2018/12/18.

[306]بوابة القوات البحرية بموقع وزارة الدفاع
pal/index.php?L

فهذه العوامل الخمس الأساسية التي ساهمت وبحجم كبير في عدم نجاح الربيع العربي في الجزائر، والتي ساهمت في تحول احتجاجات الزيت والسكر إلى احتجاجات تطالب برحيل النظام ككل، بل بقيت مطالب اجتماعية لكن النظام السياسي قدم مخرجات سياسية أيضا حين بادر بطرح قوانين جديدة خاصة بالأحزاب السياسية والإعلام وهذا لإعطاء نفس جديد للطبقة الحزبية وحرية الإعلام أيضا.

المطلب الثالث: الاحتجاجات بالجنوب الجزائري (الأسباب، المظاهر، النتائج).

لقد شهد الجنوب الجزائري العديد من الاحتجاجات المتنوعة وفي مناطق مختلفة (عين صالح، غرداية، ورقلة...) وأصبح الرهان الأساسي للنظام السياسي خاصة وأن الجنوب يشكل أهمية اقتصادية وجيوسياسية.

فالجنوب الجزائري هو منطقة واسعة من الجزائر تشكل 85 % من أراضي البلاد، وتحتوي فعليا على كل احتياطياتها من النفط والغاز في حين يقطنها أقل من 9 % من السكان، وظلت بمعزل منذ أبد بعيد عن الاحتجاجات الجماهيرية وحالات التمرد المسلح التي اندلعت بشكل متفرق في الشمال منذ الثمانينات، لكن بتحفيز من الانتفاضات العربية والمظالم المحلية فقد طغت النزاعات على الحياة السياسية في الجنوب على نحو متزايد منذ عام 2013م وتجاوزت الشمال بوصفه مركزا للاحتجاجات، وسنفصل في ثلاث أزمات احتجاجية كبرى شهدها الجنوب وهي أزمة غرداية، وأزمة البطالين بورقلة، وأزمة الغاز الصخري بعين صالح وتمنراست.

أولا: أزمـــة غرداية: شهدت مدينة غرداية الصحراوية (600 كلم جنوب العاصمة) منذ آخر عام 2013 تفاعلات أزمة أمنية سياسية اجتماعية ممتدة إلى اليوم، وقد عرفت الأزمة صعودا وخفوتا في سلسلة موجات تعيدية بلغت أكثر من عشر موجات وكانت البداية من مدينة القرارة في 24 نوفمبر 2013 وبلغت ذروتها في مجزرة القرارة يومي 8/7 جوان 2015، ومست أحياء وفئات في مدن وبلديات هي القرارة وغرداية وبريان وبنورة، وهي المدن التي تسجل التعايش الأكبر بين المواطنين من أعراش وعشائر أمازيغ وإباضية وأعراش وقبائل عبية مالكية.[308]

في ولاية غرداية حوالي عشر بلديات يقطنها حوالي 360,000 نسمة، بدأ التصعيد بين المزابيين والمجموعات العربية في نوفمبر 2013م عندما اعتقل 150 شخصا خلال صدامات جرت حول مباراة لكرة القدم في القرارة الواقعة على بعد 100 كلم شمال شرق غرداية، وفي الشهر التالي أغلق متظاهرون مزابيون مركز بلدية غرداية وطالبوا بنشر مخصصات السكن الشعبي والأراضي المخصصة للبناء بعد أن أعادت الشرطة فتح المنطقة، احرقت المحلات التجارية التي يملكها المزابيون ما أدى إلى أعمال انتقامية وانتقام مضاد في النهاية، قتل 15 شخصا معظمهم من المزابيون على مدى العامين التاليين ووسط أعمال عنف متفرقة حصدت العديد من الأرواح بدأت حالة العزل الطائفي التلقائي في الأحياء المختلطة من السكان الذين كان قد مضى على وجودهم أمد بعيد في تلك الأحياء، خرجوا منها بسبب التهديدات أو مدفوعين بمخاوفهم.[309]

شكل المزابيون والعرب أيضا مجموعات دفاع ذاتي لحماية شوارعهم ومنازلهم، وأيضا في هذه الفترة تم نشر العديد من الصور والفيديوهات للاعتداءات المتبادلة بين الطرفين عبر وسائط التواصل الاجتماعي والتي زادت من حدة التوتر، مع اتهام للشرطة بالتحيز إلى طرف على حساب الطرف الآخر، مما زاد في حدة الأزمة وفي غياب الثقة بين المواطنين وجهاز الشرطة، وقد وصل العنف أوجه عام 2015م خلال شهر رمضان عندما رمى عرب عبوات على سيارة في بريان ما أدى إلى إصابة أربع ميزابيين بحروق بليغة، في الشهر التالي قتل العشرات من كلى الجانبين وجرح المئات في

---

https://www.mdn.dz/site_principal/index.php?L=fr" =fr تاريخ الاطلاع 2018/12/18. الساعة 12.30

[308] الجمهورية الجزا

ئرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 84-358، المؤرخ في 28 نوفمبر 1984م، إعادة التنظيم الإقليمي للنواحي العسكرية

أقل من أسبوع، ثم تم نشر الجيش لاحتواء الوضع لكن بعد أن كانت آلاف المنازل ومؤسسات الأعمال قد أحرقت وأغلقت المدارس لفترات طويلة من الزمن.

ويرى في هذا الصدد الأستاذ قاسم حجاج وهو من ولاية غرداية أن أزمة غرداية ما هي إلا انعكاس لأزمة سيبستيمية انتقالية تتمظهر في جملة من الهزات الأمنية الشاملة التي تشهدها الأنساق العربية الإسلامية والأنساق المغربية الساحلية، والنسق الوطني الجزائري، فضلا عن كون تلك الأنساق كلها متفاعلة أيضا وتتأثر تغييرات النسقين الأوسع (القاري والأفريقي) والدولي الجديد المتجه فيما يبدو نحو النسق الدولي المعولم المتعدد الأقطاب، ومنه تسجيل حدوث الفراغ الاستراتيجي في تلك الأنساق الفرعية ضمن تلك الديناميكية التغيرية الظرفية والهيكيلية معا، ويشهد على ذلك ما يتعرض له أمن بلدان المنطقة من اختلالات بنيوية جديدة يتنبأ حتما في المستقبل المنظور والبعيد رسم خرائطها الجيوسياسية، لذلك أزمة غرداية هي أزمة في النسق الجزائري والإقليمي تحدث ضمن عملية إعادة تشكيل واسعة للخارطة الجيوسياسية والجيواستراتيجية والجيواقتصادية والجيوثقافية للمناطق في ظل تنافس القوى الصناعية الكلاسيكية الهابطة والقوى الصناعية الصاعدة على اقتناص المزيد من الموارد والأسواق وملأ الفجوات الاستراتيجية ومنه انتعاش استراتيجيات صناعة الأعداء من الداخل والخارج لإيجاد حالة من الهشاشة الاستراتيجية لتهيئة الفضاءات الاجتماعية الوطنية لهندسة جيوسياسية وجيواستراتيجية جديدة.

ورغم الجدل حول وجاهة توليف الطبيعة الجوهرية لأزمة غرداية والاختلاف حول تفسيرها في أنها فتنة بين المالكية والإباضية ونزاع بين عروش عربية وأمازيغية ومؤامرات خارجية (مغربية، فرنسية، أمريكية...) وصراع بين الحضارة والبداوة وصراع بين أحياء مختلفة الأعراق وصراع بين الأغنياء والفقراء (صراع وتحاسد طبقي) وصراع أجيال، وصراع بين معظم سكان المجتمع المحلي وبارونات تهريب وترويج المخدرات ونزاع طائفي وحالة تحاسد بين مجتمعين الأول مهيكل والآخر غير مهيكل، يؤكد العارفون بأزمات التنمية الهيكلية في المجتمعات النامية عموما والمغاربية خصوصا أن أزمة غرداية الأخير هي في الحقيقة أزمة مركبة أمنية وسياسية وتربوية اقتصادية واتصالية ونفسية وثقافية وأخلاقية ...إلخ، أزمة عنف هيكلي أي أزمة عنف عميق شامل.[310]

لكن تبقى أزمة غرداية خصوصية تتعدى الاحتجاجات التي عرفتها الجزائر في 2011م حيث تكتسب طابع الركود عادة وتتجه نحو منحى تصاعدي تارة أخرى، وتتخذ من العنف أسلوبا تبادليا بين أطراف الأزمة رغم مساعي التهدئة والجهود المبذولة محليا ومركزيا في محاولة لإنهاء الصراع الدائر بين الإخوة الفرقاء، ولعل تعقيدات الوضع في غرداية له مبرراته نتيجة للنسيج الاجتماعي والطابع العمراني الذي تتميز به هذه المنطقة ولكن منذ أن تم نشر قوات الجيش الوطني في غرداية، ووضعت تحت وصاية قائد الناحية العسكرية الرابعة استتب الأمن ورجعت المياه بشكل عادي إلى مجاريها، لكن لم يتم استئصال المشكل بل يعتبر حلا ظرفيا فالأزمة في غرداية تتطلب حلولا أعمق يجنب الجزائر تطورات الأزمة في المستقبل.

ثانيا: احتجاجات البطالين في ورقلة: اعتصم الآلاف من الشبان العاطل عن العمل في مدينة ورقلة (جنوب الجزائر) في مارس 2013م والذي دعت إليه اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق البطالين في الجنوب للمطالبة بإنهاء سياسات التهميش والحصول على حقهم في العمل في المؤسسات النفطية في جنوب البلاد حيث بدا الاحتجاج أمام الوكالة الوطنية للتشغيل وأحرق خريجو الجامعات منهم شهاداتهم الجامعية احتجاجا على أوضاعهم المعيشية والبطالة، وقد جابهت مالح الأمن هذه المظاهرات بأساليب قمعية منها استخدام الغازات المسيلة للدموع وضرب المتظاهرين وتفريقهم بالقوة إضافة إلى أساليب التخويف والمحاصرة الأمنية من خلال التحقيق مع الداعين إلى المظاهرات واستجوابهم واحتجازهم وتحويلهم إلى القضاء بتهم التجمهر غير الشرعي.[311]

.الجريدة الرسمية العدد 63، (05 ديسمبر 1989) ص 2092-2093.

بدأت الاحتجاجات تأخذ بعدا سياسيا واضحا لم يكن مألوفا في الاحتجاجات الاجتماعية السابقة وأصبحت شعارات المحتجين تتطرق إلى قضايا الفساد الأخيرة في قطاع الطاقة وتطالب بمحاكمة الوزير السابق شكيب خليل وأعوانه المتهمين في هذه القضايا، ودعت اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق البطالين إلى التظاهر في مدينة الوادي في 30 مارس تحت شعار "مليونية لإقامة دولة القانون"، شارك فيها المئات من الشباب العاطلين عن العمل، ويعد استخدام مصطلح المليونية المستقى من شعارات الثورات العربية للدعوة إلى التظاهر في حد ذاته نقلة في مستوى الاحتجاجات إلى مستوى سياسي بامتياز، كما أن شعار إقامة دولة القانون هو شعار سياسي بامتياز يتجاوز الشعارات ذات الطبيعة المطلبية، وقد نجح منظمو مظاهرة مدينة الوادي في حشد المئات من المتظاهرين الشبان على الرغم من الإجراءات الأمنية المشددة للحيلولة دون ذلك إذ منعت قوات الأمن أعدادا كبيرة من الشبان القادمين من مختلف الولايات من دخول المدينة والمشاركة في المظاهرة وحاصرت ساحة الاعتصام.

تسبب هذا التعاطي الأمني العنيف على المحتجين في رفع درجات التذمر واتساع مظاهر الرفض والتضامن من طرف سكان الولايات الجنوبية المجاورة فعرفت دائرة الاحتجاجات اتساعا مطردا وحمل المتظاهرون شعارات تندد بالتهميش وضعف التنمية المحلية ومشاكل السكن وانتشار البطالة وطالبوا بأولوية شباب المناطق الجنوبية في التوظيف بالشركات الاقتصادية العاملة بالجنوب خاصة الشركات النفطية كسوناطراك التي يسود اعتقاد عام بأن وجود مقر المديرية العامة بالعاصمة يفتح الباب أمام شبهات التوظيف غير القانوني ما يحول دون حصول أبناء الجنوب على مناصب عمل في مؤسسات موجودة بمناطقهم.[312]

لقد تنوعت أساليب تعمل الدولة مع هذه الحركة الاحتجاجية فإضافة إلى الأسلوب العنيف والملاحقات الأمنية ومحاصرة المتظاهرين، قامت في محاولة من أجل نزع فتنة مظاهرات 14 مارس بعملية تغيير ولات ست ولايات جنوبية هي: ورقلة، تمنراست، تندوف، إيليزي، الوادي، البيض، كما أعلنت عددا من الإجراءات من أجل تكوين شبان الجنوب وتوظيفهم في قطاع الطاقة ولكن الشبان لم يثقوا في وعود الحكومة حسب خبرتهم السابقة.

يمثل هذه الوعود التي لا يلتزم بها واستمروا في الاحتجاج وطالبوا بلقاء المسؤولين الحكوميين الرسميين مباشرة من أجل مناقشة مطالبهم ووضع الآليات الفعالة لضمان تنفيذها.

إن احتجاج شباب ورقلة وولايات الجنوب هو ملف الشغل وهو حق مشروع فمن غير الممكن أن يتم طرح آلاف المناصب للعمل في شركات تقع في هذه الولايات ولا يتم توظيف بها من يقيمون بالقرب من هذه الشركات بالرغم من توفر اليد العاملة بهذه الولايات سواء كانت مهنية بسيطة أو مؤهلة لذلك أصبح الكثير من الشباب بهذه المناطق يشعرون بالتهميش الشديد من طرف السلطات المركزية لمطالبهم لذلك أصبح هناك سخط عام على النظام بالجنوب حيث تغيب التنمية بهذه المناطق بالرغم أن ثروات الجزائر الباطنية كلها موجودة بها ولم تحسن الحكومات المتعاقبة من إيجاد حلول لملف الشغل الذي أصبح هاجسا حقيقيا سواء للشباب البطال أو للسلطات المحلية والمركزية التي لم تقم باتخاذ الاجراءات الضرورية والجدة لمحاربة مافيا الشغل بهذه المناطق وهو ما يؤكد على تصاعد وتواصل الاحتجاجات بالجنوب مما يجعل من استقرار الجبهة الداخلية ضعيف خصوصا وأن معظم هذه الولايات هي ولايات حدودية وبها أنشطة مهددة للأمن الوطني مثل الجريمة المنظمة ويتوجب على الدولة تقوية الجبهة الداخلية بهذه المناطق لحماية شبابها من الانخراط في أعمال غير قانونية بدافع غياب العمل او استغلالهم من طرف هذه الشبكات الإجرامية تحت شعار التهميش الذي يتعرضون له، فالملف حساس جدا ويؤثر على استقرار الأمن بهذه المناطق.

ثالثا: احتجاجات الغاز الصخري عين صالح: لم يكن ثمة ما يدفع على الاعتقاد بأن عين صالح التي تقع على بعد 1200 كلم جنوب العاصمة، والتي يقطنها أقل من 40,000 نسمة، ستصبح مركزا

311عثمان لحياني، **موازنة الدفاع الجزائرية، 10,5 مليار دولار ممنوع مناقشتها**، موقع العربي الجديد عبر ال رابط:

لحركة بيئية على مستوى البلاد في ديسمبر 2014م اليوم الذي أعقب إعلان وزير الطاقة يوسف يوسفي عن أول اختبار ناجح لتجربة الجزائر للتنقيب عن الغاز الصخري على بعد 30 كلم من عين صالح، قام حوالي 5000 شخص من سكان المدينة باحتلال الساحة المركزية، ساحة الصمود وأغلقوا الطرقات وعلمت المدينة كغيرها في سائر أنحاء البلاد عن عمليات التنقيب من الأخبار حتى المسؤولين المحليين لم يكونوا قد اطلعوا على الأمر، كانت التعبئة عفوية ونتيجة للمستويات الرفيعة من التعليم خصوصا حول قطاع النفط والغاز ووعي بيئي تقليدي خصوصا في وسط النساء ومنتديات وسائط التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك التي نشرت المعلومات حول مخاطر التنقيب عن النفط الصخري قوبل سماح السلطات لشركة النفط الفرنسية "توتال" باختبار تقنيات استخراج نفط غير تقليدية ممنوعة قانونيا في فرنسا باستياء حاد في عين صالح خصوصا وأن عين صالح قد استُعملت في الماضي لاختبار تكنولوجيا حديثة خطيرة بما في ذلك الأسلحة النووية الفرنسية في الستينات من القرن العشرين.

بدأت الجزائر في عز انتعاش الاقتصاد الجزائري نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الفترة الممتدة ما بين سنة 2005م وسنة 2008م عمدت الجزائر على مسح شامل لثرواتها الباطنية لتبدأ عمليات الاستكشاف التي تولتها سوناطراك بمعية شركات الخدمات الأمريكية العاملة في الجزائر وقد تم إنجاز دراسات حول مخزون الغاز الصخري في الجزائر، وقد عملت شركة سوناطراك سنة 2009م على توثيق قاعدة بياناتها الخاصة بالغاز الصخري من خلال اقتناء بيانات إضافية ساعدتها في تقييم حجم احتياطي الغاز الصخري، لتشرع الشركة انطلاقا من سنة 2013 م في مرحلة حفر الآبار النموذجية للتعرف على قدرات الإنتاج ونمط الحفر الذي ينبغي القيام به وإعداد التقييم الاقتصادي للمشروع في خطوة قالت الحكومة عنها أنها استشرافية وأن مرادها هو تقدير الثروة الباطنية للجزائر، لكي لا يتفاجأ أحد بعد سنوات من الآن لتصبح الجزائر رسميا أول دولة في شمال أفريقيا تشرع في عمليات التنقيب والحفر لاستكشاف الغاز الصخري وذلك بعد أن وافق مجلس الوزراء في شهر ماي 2014م على الشروع في تطبيق قانون المحروقات الجديد الذي يسمح باستكشاف واستغلال الغاز الصخري، ووافق القانون على حفر عدة آبار خلال 12 سنة المقبلة كمرحلة تمهيدية لمعرفة القدرات الباطنية للجزائر في هذا المجال في آفاق 2016م.[313]

وبعد إعلان الحكومة عن مخططها لاستغلال الغاز الصخري اندلعت الاحتجاجات بقوة فقد فوجئت الحكومة بفورية وكثافة الرد الشعبي، فأوفدت وزير الطاقة يوسف يوسفي لتهدئة الشعب لكنه لم ينجح واستمرت المظاهرات والاعتصامات بوسط عين صالح بمدة شهرين متتاليين، ليرسل الرئيس بوتفليقة وفدا إلى عين صالح بقيادة مدير الشرطة عبد الغاني هامل انتهت هاته المحاولة بالفشل أيضا، حيث اشترط المحتجون الوقوف الفوري لعملية التنقيب عن الغاز الصخري كشرط أساسي ليعلن بعدها الوزير الأول عبد المالك سلال عبر التلفزيون الرسمي بأن التنقيب كان حريا في مرحلته الاستكشافية وأنه لم تمنح الحكومة أية تراخيص لاستغلاله.

دفعت هذه التصريحات إلى المزيد من الاحتجاجات لأن المحتجين كانوا يطالبون بوقف فوري لجميع عمليات التنقي، إن احتجاجات عين صالح كانت مميزة جدا على المستوى الوطني وهذا يرجع إلى ما أظهرت من نضج يستحق الإعجاب وانعكس في تعدد أطيافها واختلاف مكوناتها فشاهدنا في الشوارع أشخاصا من أعمار وبيئات مختلفة منهم العمال والفلاحون وحتى عمال من سوناطراك كما نزل أساتذة جامعيون وحتى مغنو "راب"، والنساء اللواتي يلعبن دورا طاغيا إزاء التحديات الماثلة لهذا الصراع،

-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9-10-3-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D9%85%D9%86%D9%88%D8%B9%D8%A9-%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%82%D8%B4%D8%AA%D9%87%D8%A7"
https://www.alaraby.co.uk/politics/2018/10/31/%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9 تاريخ الاطلاع: 2018/12/25, الساعة 10:39.

313تقر

ولم يحمل المعتصمون مطالب اجتماعية ومهنية كما لم يطالبوا ببرامج تنمية أو معالجة لمشكلة البطالة ولا يبتغي حراكهم تغييرا للنظام أو رحيل الرئيس بوتفليقة، فسكان الجنوب الكبير لطالما كانوا يدركون أنهم على هامش الثروات النفطية التي تنتجها منطقتهم وأنهم يستفيدون منها أقل بكثير من مناطق أخرى في البلاد.

بالنسبة لهذا الحراك فإن مطلبه الأساسي في هذه الفترة هو الحفاظ على ثروتهم البيئية الهشة أساسا والمستنزفة بالاستغلال التقليدي للغاز والنفط، هذا المجتمع الزراعي شديد الارتباط بأرضه، ويعي بشكل تلقائي أهميتها، وأيضا يعي أهمية المياه التي تعلم إدارتها بفعالية أشبه إلى التقطير ونجح في ذلك عبر نظام الري المتوارث عن الأجداد الذي يعرف باسم "الفجارات" وهذا يعني أنه في حال أضحت المياه مهددة جراء الضخ الجائر أو التلوث الكيميائي فإن حياتهم تصبح في خطر.

في هذه المعركة وقفت النساء في الواجهة طيلة أيام الاحتجاج، ويفسر ذلك عام الأنثربولوجيا **ديدا بادي** بالقول: "العلاقة واضحة بين الأرض التي تحتضن منابع المياه والأم التي تنبع منها علاقة القرابة"، كما يشرح رئيس المكتب الإقليمي لجمعية ترويج النشاط الزراعي: "طور أجدادنا في منطقة أدرار أساليب ري سمحت لجميع السكان أن يتعايشوا باستقلالية بفضل جهودهم الخاصة، إلا أن استغلال الغاز الصخري يهدد بتدمير هذه الثروة، فالمواد الكيمياوية التي تستخدم في التكسير الهيدروليكي ستلوث كل المياه، بسبب اتصال الأحواض المائية ببعضها البعض، وعوضا عن الاستثمار في مشروع تدميري بلا منفعة اقتصادية أساسا، سيكون من الحكمة الاستثمار في الموارد البشرية المحلية، فإلى جانب السياحة لا أرى غير قطاع الزراعة يستحق التطوير في منطقتنا وتحديدا زراعة القمح والذرة، فبوجود شمس معتدلة ومياه متوفرة من الممكن أن تنتج ثلاثة أضعاف من المحاصيل التي تنتجها اليوم".[314]

وأخذت قضية الغاز الصخري بعدا وطنيا خصوصا بعد انخراط العديد من النشطاء والأحزاب المعارضة في التعبئة أيضا ضد هذا المشروع، حيث يرى رئيس الكتلة البرلمانية لحركة مجتمع السلم المعارض أن فكرة الذهاب إلى الغاز الصخري مغامرة غير محمودة العواقب، وشدد على أن المعارضة الشعبية لهذا التوجه ستعقد من هذه المهمة وستكون تكلفته باهظة على مستوى الاستقرار، وهي معارضة بيئية وصحية تنتفي عنها الأغراض الحزبية، وأكد أن هذا الرفض لن يكون خاصا بسكان الجنوب فقط، بل هو رفض وطني وشعبي يهم كل الجزائريين، ورصد عدة أسباب اعتبرها كافية لتبرير موقفه، أهمها ما ينطوي عليه من تكلفة باهظة على مستوى المياه الجوفية والخطر على البيئة والإنسان، كما أن تكلفة التنقيب عنه واستخراجه أكبر من مداخيله، وهو ما لا تتحمله النفقات العمومية لما يتطلب من تقنية عالية وتكلفة مالية كبيرة مع نتائج غير مضمونة، والعالم يتجه إلى الطاقات البديلة الآمنة الصديقة للبيئة والإنسان، واعتبر أن مثل هذه الخيارات الفوقية دون ضمان نجاحها ستلقى نفس المصير في فشل السياسات والبرامج التي لا تحوز على توافق وطني حولها، وتدفع إلى المزيد من الاحتقان والتوتر الشعبي والجزائر في غنى عنه.

وهذه المواقف تبنتها كل الأحزاب المعارضة المنضوية تحت لواء تنسيقية الحريات والانتقال الديمقراطي والتي تضم أيضا شخصيات معارضة ومنظمات المجتمع المدني والحقوقية حيث تجندت أيضا للوقوف ضد مشروع الغاز الصخري ودعت إلى وقفات احتجاجية مناهضة للغاز الصخري يوم 24 فيفري 2015م بمناسبة ذكرى تأميم المحروقات وفي هذا الصدد أكد السيد سفيان جيلالي رئيس حزب جيل جديد أن هذه الوقفات الاحتجاجية لن تتلون بأي لون سياسي أو حزبي وموضوعها الرئيسي

ير لموقع مجلة المنار، **الجيش المصري أقوى من الإسرائيلي عددا وعتادا وإن كان أقل إنفاقا**، عبر الرابط
http://www.manar.com/page-41011-ar.html: تاريخ الاطلاع: 2018/08/25 =، الساعة 09:10.

[314] تقرير منشور على موقع عربي Sputnik بعنوان **تعرف على قدرات ثاني أقوى جيش أفريقي**، عبر الرابط:

لن يخرج عن إطار رفض استخراج الغاز الصخري والوقوف الفوري للمشروع ويوم 24 فيفري 2015م يوم للوحدة الوطنية بامتياز.[315]

السلطة في هذه الفترة لم تحسن التصرف مع الاحتجاجات التي تجاهلتها لفترة طويلة مما جعل المواطنين بعين صالح يشعرون بالتهميش من طرف السلطات المركزية، وتدخل السلطات جاء متأخرا بعد أن اقتنع المواطنون بعين صالح بأن السلطة اتخذت قرار التنقيب عن الغاز الصخري دون مراعاة البيئة بمنطقتهم وأضرارها عليهم وهو ما ساهم في التصعيد أكثر حول الاحتجاجات وتوقف السلطات عن التنقيب سنة 2015م لم يكن بسبب الاحتجاجات كما يرى البعض، بل كان بسبب التكلفة الباهظة لاستخراج الغاز الصخري وكذلك المناخ الاستثماري بالجزائر كان غير مشجع حيث أحجمت العديد من المؤسسات في التنقيب عن الغاز الصخري، وفي نفس الوقت كانت الجزائر تعاني من أزمة اقتصادية نتيجة انخفاض في أسعار المحروقات وارتفاع عجز الموازنة الذي تعاني منه.

لكن في الفترة الأخير يمكن القول أن احتجاجات عين صالح كانت مميزة وحضارية، وفي هذا الصدد يرى السيد أحمد البرقاوي مدير معهد البحوث والدراسات الجيواستراتيجية للعالم العربي على أن: "القراءة الموضوعية والمنطقية الوحيدة لاستغلال الجزائر للغاز الصخري تتمحور حول إرادة الدولة سد النقص في أسعار البترول، أما القراءة الجيوسياسية التي تتلخص في فوز بوتفليقة بعهدة رابعة وكذلك هاجس المعارضة التي تبتن الملف لتبرهن أنها الطرف القوي، والجزائر تعتبر رابع دولة بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين والأرجنتين التي تمتلك هذه الثروة الطبيعية من الغاز الصخري، لذلك ونتيجة لهذه الظروف كانت السلطة تصر على الذهاب بعيدا في استكشاف الغاز الصخري لولا ارتفاع تكلفة استخراجه.

في الأخير يمكن القول أن احتجاجات عين صالح قد أعطت نموذج جديد في الاحتجاج البيئي في الجزائر الذي عهدناه يحتج على القضايا الاجتماعية مثل السكن والشغل وتحسين أوضاع العمال، لكن سكان عين صالح وبالرغم من كل التهميش الذي تعاني منه المنطقة من غياب التنمية، وارتفاع للبطالة إلا أنهم احتجوا احتجاجا بيئيا لحماية مستقبلهم ومستقبل أولادهم وهو وعي كبير ونضج في المجتمع بعين صالح رغم تعنت السلطة تجاه هذا الملف إلا أنهم أحسنوا التفهم السلمي للمطالبة بوقف هذا المشروع المضر بالبيئة.

عموما في آخر هذا المطلب يمكن القول أن الجنوب الجزائري وبالرغم من أهميته الاقتصادية وأنه المورد الأول للاقتصاد الجزائري إلا أن هذه المناطق الشاسعة من الوطن تعرف تهميشا حقيقيا منذ الاستقلال فمرافق التنمية غائبة تماما مع ارتفاع شديد للبطالة وترامي المدن في الصحراء وهو ما أصبح يشكل تحدي حقيقي للسلطة لتنمية هذه المناطق التي تعتبر من مناطق الانكشاف الأمني للجزائر نظرا لشساعتها ووقوعها مع دول تعاني من فشل دولاتي مثل ليبيا والنيجر ومالي ومع الأزمات التي تعاني منها هذه المناطق أزمة بطالة خانقة في ورقلة ومعظم ولايات الجنوب أزمة متعددة الأبعاد في غرداية وأزمة بيئة وتنمية في عين صالح وتمنراست ومختلف الولايات التي تشهد استغلال للغاز والنفط، كل هذه العوامل تجعل من السلطات المركزية تضع سياسة أمنية خاصة بهذه المناطق وهو ما نلاحظه من خلال انتشار الثكنات العسكرية في هذه المناطق خصوصا ورقلة وإليزي وتمنراست وكذلك انتشار قوات الشرطة والدرك الوطني والتجنيد المرتفع في السنوات الخير لشباب هذه المناطق كلها من السياسات المنتهجة للتقليل من الأخطار الأمنية المنتشرة في الجنوب أما على المستوى التنموي فبالرغم من إعلان السلطات المركزية عن برامج تنموية وإعادة تقييم إداري خاص بهذه المناطق بهدف تقريب الإدارة أكثر من المواطنين إلا أنها لا زالت بعيدة جدا عما يطمح له المواطنون

1801071029017360-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%82%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%A3%D9%82%D9%88%D9%89-%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7/" https://arab

بهذه الولايات ، ويجب أن تتم تنمية هذه المناطق فعليا وأن تكون هناك عدالة في توزيع الثروة بين مختلف ولايات الوطن ون تفضيل جهة على جهة أخرى هكذا فقط يتم صون الأمن الجزائري.[316]

المطلب الرابع: احتجاجات أسلاك الأمن وتأثيره على الأمن الجزائري.

لقد شهدت الجزائر كما سبق وشرحنا في المطالب السابقة العديد من الاحتجاجات والمظاهرات الفئوية والاجتماعية في مختلف المجالات وكان الأمن دوما بالمرصاد لهذه الاحتجاجات سواء بالتطويق أو القمع أو حماية المحتجين، لكن سنة 2014 وقع ما لم يتوقع من السلطات وهو احتجاج أفراد الشرطة الجزائرية وأيضا احتجاج متقاعدي الجيش الذي أصبح في تصاعد من سنة لأخرى وهو ما سنفصل فيه كل حالة على حدى.

أولا: احتجاج الشرطة الجزائرية 2014م: لم يكن يوم 14 أكتوبر 2014م يوما عاديا في الجزائر، حيث شارك حوالي 300 ضابط شرطة في مسيرة بالجزائر العاصمة في احتجاج علني غير مسبوق من جانب قوات الأمن تعبيرا عن تضامنهم مع مظاهرة للمئات من زملائهم قرب بلدة غرداية الصحراوية، وذلك للتعبير عن مطالبهم فيما يخص صعوبة ظروف العمل وقد شهدت المنطقة اشتباكات بين المواطنين مثل ما فصلنا فيه في أزمة غرداية، وانتظم الضباط وهم وحدة مكافحة الشغب في مسيرة صامتة بزيهم الرسمي، وانطلقت من حي باب الزوار شرقي العاصمة وصولا إلى مقر رئاسة الوزراء، ولم ترفع أو تردد في المسيرة أية شعارات أو هتافات، كما رفض عناصر الشرطة الحديث إلى وسائل الإعلام.[317]

حيث تواصلت المسيرة والتحق أكثر من 1300 شرطي موزعين على أربعة أفواج ومشوا على الأقدام إلى غاية الوصول إلى قصر الحكومة، وقد كانوا من الوحدات الجمهورية للأمن الذين ينتظر تحويلهم إلى ولاية غرداية، وطالبوا بتوفير الشروط الملائمة لهم وتوفير الحماية لعناصر الأمن في مواجهة أعمال العنف وهذا بعد إصابة العشرات منهم في المواجهات التي شهدتها ولاية غرداية منذ عدة أشهر، ورفض المحتجون أمام قصر الحكومة الحديث مع والي العاصمة عب القادر زوخ الذي حاول التواصل معهم قبل أن يتوجه إلى اخل قصر الحكومة، بينما أصر المحتجون على محاورة وزير الداخلية الطيب بلعيز شخصيا ليلتقيهم بع ذلك الوزير رفقة السيد عبد الغاني هامل المدير العام للأمن الوطني، وتم طرح مطالب أساسية وهي:

- تحسين ظروف أداء مهامهم الأمنية.
- الزيادة في الأجور وإعادة النظر في طريقة التحويلات.
- خفض سن التقاعد ومراجعة نظام الدوام.
- طرح مشكلة السكن الوظيفي لسلك الشرطة.[318]

---

ic.sputniknews.com/military/201801071029017360-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81 تاريخ الاطلاع 2018/12/25 على الساعة 14:50.

[316]الجزائر سادس أكبر دولة في العالم من حيث عدد أفراد الشرطة، مقال منشور عبر الموقع https://www.elhiwardz.com/internati onal/45450/ تاريخ الاطلاع: 2019/01/02. الساعة 11:10.

[317]المرسوم التنفيذي رقم 10-322 المتضمن القانون الاساسي للشرطة : مرجع سابق.

[317]الموقع الرسمي للشرطة الجزائرية، الفرق المتنقلة للشرطة القضائية، عبر الموقع: https://www.algeriepolice.dz/?%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D9%82%D8%A9-% تاريخ الاطلاع:2019/01/03.الساعة 15.30

[317]عبد السل

ام سكية. اللواء هامل يجري حركة جزئية ونوعية على مخابرات الشرطة، مقال منشور ببوابة الشروق بتاريخ 2016/1/12م .https://www.echoroukonline.com/%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%88%D8%A7%D8%A1-%D9%87%D8

[318]مجلة الشرطة الجزائرية، العدد 123، ماي 2014، ص29.

وهو ما تم الاستجابة له بنسبة 80 % من طرف السلطات، بينما تواصلت الاحتجاجات بالنسبة في غرداية، لكن بعد فض الاحتجاج عاد مجددا أفراد الأمن للاحتجاج في صباح اليوم الموالي وتواصلت لثلاثة أيام متتالية، لينقلوا احتجاجهم هذه المرة أمام قصر رئاسة الجمهورية رغم أن الحكومة الجزائرية وعدتهم بتلبية 12 مطلبا من أل 19 مطلبا تم رفعها، وعبروا عن رفضهم لوعود الحكومة التي وصفوها بالوهمية، حيث اعتبروا أن هذه الوعود تسعى لإسكاتهم، كما رفع المحتجون وشدوا على إقالة المدير العام للأمن الوطني وإنشاء نقابة لهم، وقام عناصر الحرس الجمهوري بتطويق المتظاهرين من أفراد الشرطة، لتنتهي الاحتجاجات بعد ساعات بعودة أعوان الشرطة إلى ثكناتهم وإخلاء المكان[319].

فبعد أن تم ضبط اجتماع بين ممثلي الشرطة والحكومة بحضور مسؤولين أمنيين من أجل التحاور حول المطالب الجديدة للشرطة، وبالنسبة لموقف بعض الأحزاب، فأحزاب السلطة لم تتخذ موقفا قويا واكتفت بمطالبتها لأفراد الشرطة بالثقل والهدوء، أما أحزاب المعارضة فقد صرح السيد عبد الرزاق مقري رئيس حركة مجتمع السلم "أعتبر أن خروج رجال الأمن للشارع وتنظيمهم لمسيرة في شوارع الجزائر العاصمة تضامنا مع زملائهم في غرداية يعد أمرا خطيرا وسابقة تاريخية لم تشهدها الجزائر من قبل، ورأى مقري أن ما حصل يعبر عن التناقضات الحاصلة في هرم السلطة، وأن الأمر أبعد بكثير من وجود مؤامرة خارجية.[320]

أما حزب العمال فقد دعا رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة إلى إصدار أمر بالتكفل العاجل بالمطالب المهنية والاجتماعية والديمقراطية الشرعية لموظفي الأمن الوطني وأكدت أمانة الحرب السياسي للحزب على قناعة الحزب التامة بأن الروح الوطنية التي يتحلى بها عناصر الشرطة ستحبط جميع محاولات الاستغلال (السياسي) للمطالب الدستورية لهم، وأوضح حزب العمال في بيان له أنه يتابع بحذر شديد التطورات الناجمة عن الحركة الاحتجاجية لعناصر الشرطة في ولاية غرداية، معربا عن تضامنه مع سخط عناصر الشرطة من ظروف العمل القاسية التي يعيشونها في ولاية غرداية منذ عدة أشهر.[321]

إن هذه الاحتجاجات الخطيرة في جهاز الأمن لم تمر مرور الكرام حيث قرر رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة إعادة تنظيم جهاز الأمن الوطني على ضوء نتائج تحقيقين أمنيين جرى الأول تحت إشراف وزارة الداخلية والثاني بالتعاون بين خبراء من الرئاسة ووزارة الدفاع الوطني، وتشمل عملية إعادة التنظيم إعادة هيكلة جهاز الاستعلامات العامة للأمن الوطني الذي قال بشأنه ضباط كبار: "لقد حولت التعليمات الفوقية مصلحة الاستعلامات التي لعبت دورا كبيرا في مكافحة الإرهاب قبل 20 سنة إلى مجرد جهاز بيروقراطي يكتب تقارير حول أسعار المواد الغذائية والخضر".

وأمر الرئيس بوتفليقة مستشاره الأمني بشير طرطاق بتشكيل لجنة تحقيق أمنية للوصول إلى الثغرة الأمنية الخطيرة التي سمحت بنجاح الآلاف من عناصر وحدات التدخل التابعة للأمن الوطني بالخروج للشارع في غرداية أولا ثم في العاصمة، في ذات السياق أيضا أمر وزير الداخلية الطيب بلعيز بالتحقيق حول الفشل الذريع لمنظومة الاستعلامات في الشرطة في التنبؤ بالكارثة كما بدأ مختصون من المديرية العامة للأمن الوطني بأمر من اللواء عبد الغاني هامل في

---

[318]الموقع الرسمي للشرطة الجزائري، مديرية ا
لأمن العمومي، عبر الموقع:
https://www.algeriepolice.dz/?%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%8A%D8%B1%D9%8 %. تاريخ الاطلاع:
2019/01/10م. الساعة 16.00

[319]**المرجع نفسه.**

[319]مجلة الشرطة الجزائرية، العدد 125، نوفمبر 2014، ص 40-41

[319]قرار وزاري مشترك مؤرخ في 15 محرم عام 1428 الموافق لـ 0
3 فبراير 2007م ويتمم القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 22 ربيع ا
لأول عام 1418 ه

التحقيق حول الإخفاق الأمني الذي سمح بخروج عناصر وحدات التدخل التابعة للأمن الوطني إلى الشارع دون توفر معلومات تسمح باحتواء الاحتجاج في شكل مبكر.[322]

والتحليل السليم لاحتجاجات الشرطة لا يمكن عزله من الدلالات والسياقات البيئية التي كانت سائدة آنذاك ويمكن تلخيصها في النقاط الأربع التالية:

1) **التوقيت الزمني للتظاهرات:** تأتي هذه الأحداث بعد مرور فترة قصيرة على قيام الرئيس بوتفليقة بجملة تغييرات واسعة شملت مناصب رفيعة في مؤسسة الجيش والرئاسة، منها إقالة اللواء المتقاعد محمد تواتي مستشار الرئيس لشؤون الدفاع، والسعيد بوشعير مستشار الرئيس للشؤون القانونية ورئيس المجلس الدستوري الأسبق، كما أنهى بوتفليقة مهام رئيس أركان الحس الجمهوري العميد عبد القادر غوالي، وقائد القطاع العسكري الأول العميد عبد القار بن خروفة، وقائد القطاع العسكري الخامس العميد السعيد زياد وغيرهم.

كما تجدر الإشارة إلى أن هذه التغييرات تأتي بعد أيام أيضا من تنحية عبد العزيز بلخادم من منصبه كمستشار للرئيس الجزائري ومن كافة مهامه الحزبية، الأمر الذي أثار العديد من التساؤلات والتكهنات حول مدى ارتباط إضرابات الشرطة الأخيرة ببنية النظام الجزائري الحاكم، خاصة وأن البعض فسر التغييرات السياسية الأخيرة بأنها تهدف إلى ترسيخ أركان التيار الرئاسي ومواجهة منافسيه فبعد أن استطاع الرئيس إحكام السيطرة على المؤسسة العسكرية -باستثناء جهاز الاستخبارات- وإزاحة خصومه أصبحت المواجهة واضحة بين الطرفين الرئاسة والمؤسسة العسكرية من ناحية ودائرة الاستعلامات والأمن أو جهاز الاستخبارات من ناحية أخرى.[323]

2) **التصدع الداخلي:** الجديد في هذه الاحتجاجات أنها قد قام بها قوات الأمن إحدى أذرع النظام وأدواته في فرض الاستقرار والأمن، الأمر الذي يعد حدثا نادرا في تاريخ الجزائر، ويعكس إلى أي مدى وصلت الصراعات في هرم النظام الحاكم، ما يعد مؤشرا خطيرا على احتمال تصدع مؤسسات الدولة السيادية ومنها أجهزة الأمن.

3) **عدم عفوية المظاهرات:** إذ يتردد في الأوساط الجزائرية أن تمسك الشرطة بضرورة رحيل عبد الغاني هامل مدير الأمن الوطني الجزائري يؤكد أن التحرك لم يكن عفويا بل يكشف عما يحصل وراء أسوار الداخلية لمقر "الرئاسة" لاسيما أن اللواء الهامل يحسب على فريق الرئيس الذي يقوده شقيقه السعيد كما جرى تداول اسمه لخلافة الرئيس بوتفليقة، وهنا تطرح فرضية تعزز الانقسام والخلافات بين المؤسسات الجزائرية وهي أنه لا يمكن لرجال الشرطة التحرك في مختلف الجهات في الوقت نفسه دون أن تكون هناك الخطوة بعلم الأجهزة الأمنية الأخرى كالاستخبارات وحتى الشخصيات العليا.

4) **الكشف عن فراغ سياسي:** فقوى المعارضة الجزائرية ترى أن تحرك جهاز الشرطة أمر في غاية الخطورة ويكشف عن الفراغ الرئاسي، وذلك في إشارة إلى عجز الرئيس في ظل ظروفه الصحية، حيث بدا وكأنه لا يستطيع أن يتدخل في ظرف يتعرض فيه أمن الجزائر للتهديد.[324]

ـ الموافق لـ 27 يوليو سنة 1997 الذي يحدد قائمة المؤسسات العمومية للتكوين المتخصص المؤهلة لتنظيم المسابقات على أساس الاختبارات والامتحانات المهنية للالتحاق بمختلف أسلاك الأمن الوطني، الجريدة الرسمية العدد 1
6 المؤرخ في 17 صفر عام 1428 هـ الموافق لـ 07 مارس 2007م.

[323]الجريدة الرسمية 19 فبراير 1997م العدد 10، 17.

[323]مقال منشور ضمن محرك البحث الإخباري جزايرس بعنوان مديرية الموارد البشرية للأمن الوطني السهر على تسيير أزيد من 88 ألف موظف تاريخ النشر 2012/11/05م عبر الموقع: https://www.djazairess.com/.

[323]الموقع الرسمي للمديرية العامة للأمن الوطني، مديرية الموارد البشرية الهيكلة عبر الموقع:
https://www.algeriepolice.dz/?%D9%85%D8%AF%D %A7%D9%84%D9%85%DA7%D8%B1%D8%AF

وفي آخر هذه النقطة يمكن القول أن احتجاج الشرطة يعتبر أمرا خطيرا وهو يعكس التصدع الواقع في السلطة الجزائرية خصوصا مع غياب الرئيس بوتفليقة عن المشهد العام نتيجة المرض وهو ما انعكس بالسلب على مختلف المؤسسات الجزائرية بما فيها المؤسسات الأمنية التي قد يؤدي تعطلها إلى تعرض النظام والدولة ككل للخطر المباشر، فق تقوم الشرطة بعصيان في محطات فارقة مثل ما وقع في بعض الدول مثل تونس ومصر، بحيث يؤدي ذلك إلى انتشار الفوضى، لذلك فإن الاستجابة السريعة لمطالب الشرطة كانت خطوة جيدة لأنه لو تم إطالة الأزمة أكثر كانت ستأخذ أبعادا أوسع وأمكن أن تؤدي إلى عصيان وطني لجهاز الأمن وانسحابهم من مواقعهم الأمنية وهو سيناريو كان مطروحا بقوة لو لم يتم الاستجابة السريعة لمطالبهم ولو بشكل جزئي وليس كل، ولقد جاءت الاحتجاجات في ظرف حساس وهو اشتعال محيط الجزائر وكذلك الثورات الشعبية التي اجتاحت مختلف الأنظمة العربية كذلك فالاحتجاجات الشرطية بينت وأثبتت أن هناك سوء اتصال بين القاعدة والسلطة المركزية بجهاز الشرطة وجب تصحيحه لضمان الاستقرار داخل هذه المؤسسة الأمنية المهمة.

ثانيا: احتجاجات متقاعدي الجيش الوطني الشعبي : لقد شن متقاعدو الجيش الوطني العديد من الحركات الاحتجاجية في السنوات الأخيرة رفعوا خلالها العديد من المطالب، حيث فضل أصحاب البزة العسكرية من متقاعدي ومعطوبي الجيش الوطني الجزائري بمن فيهم جنود الاحتياط الذين أصيبوا في معارك ضد الإرهاب قبل أكثر من عشرين سنة، حيث يطالب أكثر من 200 ألف متقاعد للجيش بحوالي 40 مطلبا أهمها إعادة النظر في المعاش وتوحيد منحة العجز، مع تسوية وضعية المشطوبين وب منحة الجريح كما تتضمن قائمة المطالب تعديل المادة 76 من قانون المعاشات العسكرية وتكييفها حتى يتسنى لكل المتقاعدين الاستفادة من التعويضات عن الأمراض الموروثة، واستحداث منحة مكافحة الإرهاب بالنسبة للذين شاركوا في الحرب ضد الإرهاب وكذا الاستفادة من كل المزايا والتحفيزات التي يستفيد منها المحارب ناهيك عن حقهم في العلاج المجاني، وتعديل المادة 73 من قانون المعاشات العسكرية وتكييفها حسب تقارير الخبرة الطبية، تضاف إليها بقية المطالب المتعلقة بتحسين الوضع الاجتماعي لمتقاعدي الجيش.[325]

ويمكن تمييز ثلاث فئات من المتظاهرين هم:[326]

- متقاعدو الجيش الذين يطالبون بزيادة راتب التقاعد الذي لا يتعدى 27 ألف دينار.
- المسرحون من الجيش أو المشطوبين والذين يطالبون بإعادتهم إلى الخدمة إذا سمحت لهم سنهم بذلك.
- مصابو الجيش الذين جرحوا خلال العشرية السوداء ويطالبون بتكفل طبي أفضل في المستشفيات العسكرية.

وقامت تنسيقية متقاعدي ومشطوبي الجيش بالعديد من المظاهرات والمسيرات السلمية بالعاصمة، أغلقت على إثرها الطرقات الرئيسية بالعاصمة وكان في أكثر من مرة يتم تفريقهم عبر الشرطة ومع اشتداد المظاهرات سنة 2018م أصدرت وزارة الدفاع بيانا شديد اللهجة حيث قالت: "إن من ينسبون أنفسهم إلى مختلف فئات المتقاعدين من مستخدمي الجيش الوطني الشعبي انتهجوا للتعبير عن مطالبهم سلوكات غير قانونية محاولين بث مغالطات وزرع الشك وسط الرأي العام الوطني، وأضافت وزارة الدفاع الوطني إن متقاعدي الجيش يقدمون أنفسهم كضحايا هضمت

---

[325] المرجع نفسه.

[325] علي بن محمد، استحداث GOSP بديلا عن الجيس GIS، مقال منشور بتاريخ 24 ماي 2016 عبر الموقع: https://www.algeriachannel.net/2016/07/24/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%تاريخ الاطلاع 2019/01/12. الساعة 16.30

[326] أحمد مراح، مخابر متنقلة للشرطة العلمية في 48 ولاية، مقال منشور بموقع النهار بتاريخ: 2018/04/23م، عبر الرابط التالي:

حقوقهم الاجتماعية ويستعملون الشارع كوسيلة ضغط لفرض منطقهم، وقدمت وزارة الدفاع أيضا توضيحات في البيان منها:

- ☒ إن القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي كانت قد أصدرت تعليمات إلى مصالحها المختصة عبر مختلف النواحي العسكرية منذ 2013م واتخذت كافة التدابير والاجراءات اللازمة لدراسة جميع ملفات مختلف فئات المتقاعدين من مستخدمي الجيش الشعبي وهذا على ضوء ما جاء به قانون المعاشات العسكرية المعدل رقم 13-03 المؤرخ في 20 فيفري 2013م ما سمح بتسوية غالبية الملفات المودعة.
- ☒ تسجيل وجود عناصر لا علاقة لها بهذا الملف، كونها تحاول إدراج مطالبها ضمن مطالب الفئات المعنية في حين أنها تدخل ضمن فئة المشطوبين من صفوف الجيش الوطني الشعبي لأسباب انضباطية وقضائية صدرت في حقهم أحكام نهائية.
- ☒ انخراط بعض الأقلام التي تدعي اهتمامها بانشغالات أفراد الجيش الوطني الشعبي محاولة استغلال هذا الملف لأغراض شخصية.[327]

كما حرصت وزارة الدفاع على التحذير من إثارة الفوضى بالنسبة للمتقاعدين وأن القناة الوحيدة للتوال السليم بين وزارة الدفاع الوطني والمتقاعدين هي جمعية متقاعدي الجيش الوطني الشعبي.

ونتيجة لأعمال العنف في المظاهرات تم اعتقال العديد من قياديي متقاعدي الجيش قدر بـ 35 فردا وتم توجيه تهم لهم تتعلق بالتجمهر غير المرخص والاعتداءات على أعوان الأمن أثناء أداء مهامهم وهذا في أعقاب الأحداث التي شهدتها مدينة قالمة في 04 سبتمبر 2018م وصدرت أحكام ما بين ستة أشهر إلى ثمانية أشهر حبس غير نافذ مع غرامات مالية، والبراءة للبعض الآخرين.[328]

بالرغم من الاجراءات التي اتخذتها وزارة الدفاع الوطني سواء بالترغيب أو الترهيب بالنسبة لمتقاعدي الجيش الوطني إلا أنها لم تقم بالنجاح في وقف هذه المظاهرات التي بقيت تتجدد بالرغم من سجن بعض قياديها ولكن معظم مطالب هذه الفئة لم تلق الاستجابة خاصة في مسألة التعويضات مما يجعل الملف مفتوحا والاحتجاج مرشح للتصاعد أكثر في ظل تعقد الوضع الاقتصادي للجزائر وعدم قدرتها على الاستجابة لكل المطالب العمالية المرفوعة للسلطات بهدف تحسين دخلها ووضعها الاجتماعي، وفي نفس الوقت الانعكاس السلبي الذي قد تسببه هذه الاحتجاجات لمتقاعدي الجيش على المنتمين للجيش الوطني الشعبي، وهو ما يجعل من هذا الملف أيضا ملفا حساسا جدا لما له من تأثير مباشر على معنويات المنتمين للجيش لذلك تتعامل معه الجهات الرسمية بحذر إلى اليوم دون وجود حلول نهائية لهذه الفئة.

ثالثا: احتجاجات الحرس البلدي: تأسس جهاز الحرس البلدي البالغ أفراده نحو 94 ألف شخص سنة 1994م بالجزائر لمساعدة الجيش والدرك الوطني والشرطة في مكافحة الإرهاب في القرى المعزولة

." https://www.ennaharonline.com/%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%B

[327]مجلة الشرطة الجزائرية، مارس 2014، العدد 122، ص 9-10.

[327]مجلة الشرطة الجزائرية، مارس 2018، العدد 140، ص 69.

[327]مجلة الشرطة الجزائرية، جانفي 2017، العدد 134، ص62.

[327]الموقع الرسمي للشرطة الجزائرية، تاريخ الشرطة الجزائرية، عبر الموقع، https://www.algeriepolice.dz/.

[327]المرجع نفسه.

[327]الموقع الرسمي للشرطة الجزائرية، تاريخ الشرطة الجزائري
ة، عبر الموقع، https://www.algeriepolice.dz/.

[328]المرجع نفسه.

[328]مجلة الشرطة الجزائرية، مارس 2014، العدد 22، مرجع سابق، ص12.

[328]مجلة الشرطة الجزائرية، مرس 2018، العدد 62، مرجع سابق، ص46.

[328]مجلة الشرطة الجزائرية، مرس 2014، العدد 23، مرجع سابق، ص19.

[328]مجلة الشرطة الجزائرية، مرس 2014، العدد 122، مرجع سابق، ص12.

[328]مجلة الشرطة الجزائرية، مرس 2018، العدد 140، مرجع سابق، ص70.

[328]مجلة الشرطة الجزائرية،

وحتى في ضواحي العاصمة بعد أن دخلت البلاد في صراع دموي على السلطة آنذاك بين النظام والإرهابيين، وقررت الحكومة عام 2011م تقليص عدد أفراد الجهاز بسبب تراجع التهديد الأمني وذلك بإحالة عدد كبير من عناصر الجهاز للتقاعد وتكليف آخرين بمهمة حراسة الإدارات العمومية ورفضت تنسيقية الحرس البلدي هذا القرار واعتبرته تنكرا لتضحيات أفراد الجهاز خلال ما يعرف باسم العشرية السوداء في الدفاع عن الدولة.[329]

ونظم أفراد الحرس البلدي اعتصاما مفتوحا بولاية البليدة، تم في 08 أفريل 2011م بساحة الشهداء بالجزائر العاصمة، حيث هددت وزارة الداخلية على لسان وزيرها دحو ولد قابلية الذي وصف الحركة الاحتجاجية لأفراد الحرس البلدي بغير المقبولة، وأنه لن تكون هناك مفاوضات ولا مناقشات ولا مزايدة لأن 99 % من أعوان الحرس البلدي قد قبلوا بالإجراءات التي اتخذت من أجل تسوية وضعهم من خلال الاستجابة لـ11 مطلبا من بين 14 المرفوعة.

ولم ينته الاعتصام إلا بتدخل رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة وهذا بعد الاستجابة لمطالبهم برفع الأجور والتقاعد المسبق وهذا بعد أن استقبلهم اللواء عبد الغاني هامل ليبلغهم بأنه تقرر استفادتهم من التقاعد المسبق بدون شرط لكن من قضى 15 سنة خدمة وزيادات في الأجور ابتداء من 10 آلاف دينار ورفع منحة الإطعام إلى 4200 دينار، لكن هذه الإجراءات التي اتخذتها السلطة آنذاك بعد الاحتجاجات لم يدم مفعولها طويلا حيث أعاد أفراد الحرس البلدي الاعتصام في السنوات 2013، 2014، 2015م ليستقبلهم مجددا وزير الداخلية السيد نورالدين بدوي وتم تشكيل فوج عمل وهذا بعد قيامهم باحتجاج كبير بولاية عين الدفلى دام 49 يوما، حيث يرى حكيم شعيب رئيس تنسيقية الحرس البلدي بأنه يجب مناقشة بقية المطالب خاصة المتعلقة بمنحة التقاعد والتي باتت تؤرقهم كثيرا وجعلتهم يخرجون إلى الشارع باعتبار أن المنحة التي لا تتجاوز 22 ألف دينار لا يمكنها في ظل الظروف الحالية أن تكفي حتى لتسديد فاتورة الكهرباء والغاز أو حتى الماء.[330]

وقد استجابت وزارة الداخلية لمطالب الحرس البلدي واستفادتهم من بطاقة الشفاء وقروض مصغرة بالإضافة إلى بقية المطالب الأخرى.[331]

مارس 2018، العدد 140، مرجع سابق، ص70.

[329]مجلة الشرطة الجزائرية، مارس 2014، العدد 122، مرجع سابق، ص53.

[329]مجلة الشرطة الجزائرية، مارس 2017، العدد 134، مرجع سابق، ص 77-78.

[329]المرجع نفسه. ص79.

[329]المرجع نفسه. ص141.

[329]نفس المرجع ص 142

[329]المادة 91 من التعديل الدستوري 2016.

[329]المادة 92 من التعديل الدستوري، 2016.

[329]المرجع نفسه. ص 122.

[329]المادة 105 من التعديل الدستوري 2016.

[329]محمد الصغير بعلي، **الوسيط في المنازعات الإدارية**، (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2009) ص21-22.

[329]لطيفة بركات، الظروف الاستثنائية وآثارها على الحقوق والحريات العامة، مجلة آفاق للدراسات القانونية، العدد1، جامعة مولو د معمر تيزي وزو، 2016، ص38.

[330]عبد العزيز برقوق، ضوابط السلطة التنفيذية في الظروف الاستثنائية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق فرع القانون الدستوري، كلية الحقوق، جامعة الجزائر. 2002، ص63.

[330]التعديل الدستوري سنة 2016 المادة 197.

[330]المرجع نفسه.

[330]المادة 04 من المرسومرقم 89-196 المؤرخ في 24 أكتوبر 1989م يتضمن تنظيم المجلس الأعلى للأمن .

[330]المادة 121 من دستور 1976.

[330]المادة 88 من دستور 1989.

[330]المادة 94 من دستور 1996.

[330]المادة 108 من التعديل الدستوري 2016.

[331]مصطفى رباحي، **الصلاحيات غير العادية لرئيس الجمهورية في ظل دستور 1996، مرجع سابق**، ص 63.

[331]**المرجع نفسه**، ص 64.

لكن لم تهدأ تنسيقية الحرس البلدي بالرغم من الاستجابة للعديد من مطالبها الأساسية لتعاود تنظيم العديد من الاحتجاجات، وهذا بعد إضافة مطالب أخرى خاصة للفئات التي لم تستفد من المنح والتعويضات التي قدمتها لهم الوزارة الوصية، حيث احتج مشطوبي الحرس البلدي للعديد من المرات خاصة الذين أدوا سنوات الخدمة في العشرية السوداء وعملوا لفترة أكثر من عشر سنوات لكن لم يشملهم التقاعد النسبي الذي يشترط 15 سنة فما فوق وطالبوا بإعادة إدماجهم للاستفادة من امتيازات منتسبي السلك الذين شملتهم التعويضات والمنح السابقة، وطالبوا بتطبيق المادة 77 من قانون المالية لسنة 2014م والمؤرخ في 12 ديسمبر 2013م والتي تنص أن: "كل مواطن عمل برفقة الجيش الوطني الشعبي في مكافحة الإرهاب والعصيان بعد سنة 1992م له الحق في التقاعد النسبي الاستثنائي مع شراء السنوات الناقصة من ميزانية الدولة" إلا أن السلطات لم تستجب هذه المرة للمطالب الجديدة فشن أفراد الحرس البلدي العديد من الحركات الاحتجاجية بالعاصمة والبليدة والبويرة بهدف إيصال صوتهم مرة أخرى للسلطات من أجل تلبية مطالبهم التي لا تزال عالقة.

إن ملف الحرس البلدي في وجهة نظرنا ملف حساس أيضا لأن أفراد الحرس البلدي قد ساهموا بشكل مباشر في مكافحة الإرهاب في العشرية السوداء في الكثير من المناطق النائية التي لا تتوفر فيها ثكنات الجيش الوطني الشعبي، والاستجابة لمطالبهم تعتبر التزام أخلاقي تجاه السلطة وجب تنفيذه ومساواة الحقوق بينهم وبين منتسبي الأجهزة الأخرى، خصوصا وأن هذه الفئة لم تعد متواجدة الآن، فعددهم محصور وغير مرشح للارتفاع لذلك يجب أن تكون السلطة عادلة تجاه هذه الفئة التي وقفت في وجه الإرهاب في تسعينات القرن الماضي.

أخيرا يمكننا القول في آخر هذا المبحث أن الجبهة الاجتماعية في الجزائر غير مستقرة على جميع الأصعدة فهناك احتجاجات في جميع القطاعات كما تطرقنا، بل وصل الاحتجاج إلى مؤسسات أمنية حساسة مثل ما فصلنا فيه في آخر هذا المطلب حيث احتج أفراد الشرطة ومتقاعدي الجيش والحرس البلدي، وهي احتجاجات خطيرة تؤثر بشكل مباشر على الاستقرار الأمني في الجزائر، أما الاحتجاجات الأخرى فتشير العديد من الإحصائيات أنه ومنذ أحداث الربيع العربي ازدادت وتير الاحتجاجات وفي جميع القطاعات حيث كان هناك أكثر من 11 ألف احتجاج سنة 2011، وهي التي تدخلت فيها الشرطة وهذا حسب الإحصائيات الرسمية لها، وارتفعت الاحتجاجات ما بين 2015 و2017م، لتتعدى 19 ألف احتجاج في جميع القطاعات تدخلت فيها الشرطة أيضا، وهو رقم كبير يعكس مدى عدم الاستقرار الذي تعاني منه الجبهة التدخلية في الجزائر، وأن شراء السلم الاجتماعي الذي ظلت الدولة لسنوات تحافظ عليه كنهج أساسي لاحتواء أي احتجاج عمالي أو فئوي لم يعد مجديا خصوصا وأن الدولة لم تعد تستطيع تلبية كل المطالب المرفوعة إليها نتيجة انخفاض أسعار المحروقات والذي انعكس بالسلب على مداخيل الجزائر، لذلك فالأمن الداخلي والذي أساسه الاستقرار مهم جدا لمواجهة التحديات الخارجية وعدم الاستقرار بالداخل يؤدي حتما إلى إنهاك أجهزة الأمن وهو ما وقفنا عليه في مظاهرات الشرطة التي خرجت للشارع منددة بظروف العمل في ولاية غرداية، لذلك يجب إعادة النظر في السياسة الاجتماعية وتحسين الوضع الاقتصادي لضمان الاستقرار الداخلي والتفرغ للتهديدات الخارجية.

المبحث الثالث: تقويم السياسة الأمنية الجزائرية.

إن السياسة الأمنية تتشكل من مجموعة الخطط والسياسات التي تهدف إلى تحقيق أمن أي دولة مع ما يستلزمه تحقيق ذلك من وسائل وأدوات يتسع مجالها ليشمل مختلف السياسات العامة للدولة التي يمكنها تعزيز أمنها الوطني، لذلك سنقوم في هذا المبحث بالتطرق إلى تقويم السياسة الأمنية الجزائرية عبر أربع مطالب حيث سنتطرق في المطلب الأول للفواعل الرسمية وهي المؤسسة التشريعية والتنفيذية والرئاسية، والتي تلعب الدور الأساسي في صناعة السياسة الأمنية الجزائرية، أما المطلب الثاني

---

[331]منيرة بلورغي. **المركز القانوني لرئيس الجمهورية في الجزائر في الجزائر بعد التعديل الدستوري لسنة 1996م وأثره على النظام السياسي. مرجع سابق.** ص

فسنتطرق فيه للفواعل غير الرسمية (المجتمع المدني، الأحزاب السياسية، الإعلام) كفواعل غير رسمية أيضا لها دور تقوم به في صناعة السياسة الأمنية، أما المطلب الثالث فيتمثل في التحديات الإقليمية والدولية للسياسة الأمنية الجزائرية وأخيرا توصيات بالإصلاحات الواجب اتخاذها لتكون صناعة السياسة الأمنية الجزائرية سليمة ومتكاملة.

المطلب الأول: السياسة الأمنية في ضوء الفواعل الرسمية (الإصلاح السياسي).

بالرغم من وجود مؤشرات إيجابية عن الديمقراطية في الجزائر إلا أنه من الناحية الواقعية هناك بعض الممارسات أخلت بجوهر الديمقراطية حيث لو نظرنا إلى الواقع العملي للممارسة الديمقراطية نستخلص أن عملية الانتقال إلى التعددية لم تكن نابعة من تغير جذري وجوهري في طبيعة السلطة وأساليب ممارسة الحكم، فقد حرصت النخب الحاكمة على إحاطة تلك العملية بجملة من القيود والضوابط السياسية والقانونية والإدارية والممارسات العملية التي أفرغتها من مضامينها الحقيقية وبالتالي فإن الأخذ بالتعددية لم يكن عن قناعة بجدوى الديمقراطية، وإنما كمصدر جديد للشرعية السياسية بعد فشل شرعية الإنجاز المتآكلة، أو كآلية لتمكين بعض القوى السياسية والاجتماعية من ممارسة التنفيس السياسي، خوفا من ردود الأفعال التي تشكل خطرا.

الأخذ بالتعددية السياسية كان يهدف الحصول على مساعدات وتسهيلات اقتصادية من المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي للإنشاء والتعمير)، وبعض الدول الغربية، وهو ما أطلق عليه ظاهرة الديمقراطية الدفاعية التي تسمح فيها الدول بهامش محدود من الانفتاح السياسي يمكنها في النهاية من الاستمرار في النفوذ واحتكار السلطة كآلية لضمان الاستمرارية في الحكم وعليه إقرار التعددية الحقيقية يعني بكل بساطة تسليم هذه النخب بمبدأ التداول على السلطة وهو ما لا يقبل بسهولة.[332]

فالجزائر لم تُحدث جديدا بانفتاحها الديمقراطي بحيث حاولت تبني مقاربة سوسيوسياسية تقم على أن الديمقراطية تعني في مفهومها الواسع التداول على السلطة عبر حكم الشعب لنفسه عن طريق اختيار ممثليه بصفة شرعية وقانونية.

ومن منطلق أن الاشتراكية كانت اختيارا استراتيجيا لا رجعة فيه فإن الديمقراطية بدورها تتطلب أن تكتسي نفس الرؤية، لكي تشكل الحل الأنجع للمشاكل التي يجب معالجتها، فمن ملف الإصلاح السياسي الذي لم تكن له نفس الأهمية التي منحت للإصلاح الاقتصادي، ذلك ربما لأسباب وظروف تتعلق ببنية النظام السياسي ووظائفه بالنظر إلى حركية المجتمع، أي الخوف من آثار الإصلاح العام دفعة واحدة، والذي قد يجعل منه عملية غير متحكم فيها، تشهد هذه الإصلاحات في جوهرها توسيع الممارسات الديمقراطية وتعميقها في البلاد وذلك من خلال الحد من احتكار المسؤولية ومصادر القرار السياسي عن طريق أفضل في توزيع للمهام، وحرية أوسع وأكثر عقلنة للعمل السياسي، ولها أيضا هدف إعادة تنظيم المؤسسات السياسية بغرض ضمان تسيير أكثر انسجاما وأكثر فعالية للدولة وهيبتها، كما أن البلاد تزود بأساليب جديدة لممارسة السلطة ومنها أنماط جديدة لتنظيم العلاقات بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، ويطرح الأنموذج الجزائري في ممارسة العمل السياسي مسألة الديمقراطية، لتحرير المجتمع بوجود معارضة منظمة وبدائل سياسية متعددة، وتطلع الدولة لدور المنظم المؤسساتي والشرعي في حركة التغيير السلمي والمتدرج، وتطبع الفكرة الديمقراطية كما تأخذ خصوصيات الواقع المحلي دون أن تفرض فرضا وإنما نابعة من الاختيار الحر لها، لأن نجاح النماذج الجاهزة مستحيل طالما أن هناك فرق بين الواقع عدم تلاؤم بين التقنية المستعملة والواقع الاجتماعي، حيث يبقى الطابع المهيمن للدولة الجزائرية يوصف بأنه (نظام

.45

[332] المادة 109، من التعديل الدستوري 2016.

[332] محمد أومايوف، **الطبيعة الرئاسوية للنظام السياسي الجزائري**. أطروحة لنيل شهادة ا

إقطاعي) يعمل على أساس العلاقات (المشخصنة) في حين أن المجتمع المعني بقواعد التنظيم الجديدة لممارسة السلطة لا يؤمن شروط تحول النظام.[333]

فالانتقال أو التحول الديمقراطي في الجزائر في بداية التسعينات كان انتقالا متعثرا، ورغم إقرار التعددية الحزبية والإصلاحات السياسية التي أتى بها دستور 1989م إلا أنها لم تطبق بالشكل الأمثل مما أدخل الجزائر في أزمة أمنية كادت تعصف بالدولة الجزائرية، ولم تستعد الجزائر استقرارها إلا بعد فقدانها لأكثر من 150 ألف قتيل وأكثر من 200 ألف مفقود، وخسائر أكثر من 25 مليار دولار، واستطاع الرئيس بوتفليقة عبر مشروع المصالحة الوطنية من إخماد نار الفتنة التي أصابت أبناء الوطن الواحد، ولكن منذ وصول الرئيس بوتفليقة لسدة الحكم قام بالعديد من الإصلاحات السياسية التي جعلت منه الحاكم الوحيد والمتفرد بصناعة القرار وعلى جميع المستويات في الجزائر، وهذا ما جسده من خلال إصلاحات 2008.

1. **السلطة التنفيذية (الحكومة ورئاسة الجمهورية):** لقد تم إجراء تعديل دستوري وإدخال مجموعة من الإصلاحات، ومن أهمها هي التي طرأت على السلطة التنفيذية حيث تم إعادة تنظيمها عن طريق استبدال منصب رئيس الحكومة بمنصب الوزير الأول، وهو أبرز مظاهر التعديل الدستوري بهدف القضاء على الازدواجية وجعل السلطة موحدة، ويعود إلغاء منصب رئيس الحكومة إلى عدم إمكانية الجمع بين رئيس منتخب على أساس برنامج حائز على ثقة الأغلبية المطلقة للناخبين ورئيس للحكومة مطالب بتطبيق برنامج الأغلبية البرلمانية التي ينتمي إليها.[334]

وبحسب الدستور فإن سلطات الرئيس في السلطة التنفيذية تتمثل في:

- ☒ تعيين الوزير الأول، وبالرجوع إلى نص المادة 77 فقرة 05 فإن رئيس الجمهورية يعين الوزير الأول وتنهي مهامه بموجب مرسوم رئاسي وهذا دون تحديد لشرط لتولي هذا المنصب، ودون إلزام بضرورة تعيينه من الحزب الفائز بالأغلبية في المجلي الشعبي الوطني.
- ☒ تعيين أعضاء الحكومة (الوزراء) طبقا لنص المادة 79 من الدستور فإن رئيس الجمهورية يعين أعضاء الحكومة وينهي مهامهم بعد استشارة الوزير الأول بموجب مرسوم رئاسي.
- ☒ إن الاختصاص بتعيين الحكومة حصري لرئيس الجمهورية إذ لا يجوز أن يفوض غيره للقيام بتعيينها حسب نص المادة 87 من الدستور.

كما يرأس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء وهو هيئة تتألف من جميع أعضاء الحكومة بما في ذلك الوزير الأول، تحت رئاسة رئيس الجمهورية، وأيضا بموجب المادة 78 الفقرة 03 من الدستور على أن رئيس الجمهورية يعين في الوظائف التي تتم في مجلس الوزراء كما نصت المادة 79 الفقرة 03 على أن الوزير الأول ينفذ برنامج رئيس الجمهورية ويضبط لذلك مخطط عمله لتنفيذه ويعرضه في مجلس الوزراء، كما أن رئيس الجمهورية هو الذي يتولى رسم السياسة العامة للدولة ويضبط اختياراتها وأولوياتها.[335]

كما قام أيضا في التعديل الدستوري بفتح العهدات الرئاسية حيث نصت المادة 74 مدة المهمة الرئاسية 05 سنوات، ويمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية.

فبهذه الإصلاحات التي قام بها رئيس الجمهورية أصبح يسيطر على السلطة التنفيذية بشكل كلي، وينفرد برسم السياسة العامة للدولة وأصبح رئيس الجمهورية بصلاحيات ملك وفقا لهذا الدستور ويعين

لدكتوراه في العلوم تخصص القانون، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2013) ص 65

[333]مصطفى رباحي، **مرجع سابق**، ص 34.

[333]المادة 110 من التعديل الدس

توري، 2016.

[334]الفقرة الثانية والثالثة من المادة 110 من دستور 2016.

[334]مقال بعنوان: موقعالجزائر 24 مقالمنشوربعنوان "الجزائر 24"

تنفردبنشرالهيكلالتنظيميلدائرةالمصالحالأمنية (CSS) تاريخالنشر 11 فيفري 2016م،تاريخالاطلاع: 2019/01/14م

في كل المناصب ويعزل منها أيضا، مثل الولاة وسفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج وتسليم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وأيضا الوظائف العسكرية وتم سحب جميع الصلاحيات من الوزير الأول لهذا استأثر رئيس الجمهورية برسم السياسة العامة بما فيها السياسة الأمنية حيث يتولى حقيبة وزارة الدفاع، وصفة القائد الأعلى للقوات المسلحة وبالتالي إشرافه المباشر على العديد من التعيينات وإنهاء المهام في المؤسسة العسكرية، وأهم تغيير قام به كان سنة 2015م بعد حله لجهاز الأمن العسكري، وهو من أهم الأجهزة في المؤسسة العسكرية، وقام بعزل رئيس هذا الجهاز الجنرال محمد مدين أو المعروف بالجنرال توفيق وإحالته على التقاعد، وهو الرجل القوي في النظام الجزائري ويوصف بصانع الرؤساء، وهو ما فهم حينها أنه يدخل في صراع أجنحة النظام وتم إلصاق جهاز الاستخبارات برئاسة الجمهورية مباشرة، وتم تكليف الجنرال طرطاق برئاسته وهو ما فصلنا فيه في الفصل الثاني.

2. **السلطة التشريعية:** إن الهيئة التشريعية في الجزائر مكونة من غرفتين العليا والسفلى ومنذ وصول بوتفليقة للحكم، تم تهميش السلطة التشريعية التي تكتفي في الكثير من الأحيان بالمصادقة فقط على مشاريع القوانين دون اقتراح للقوانين، والنظام السياسي الجزائري يكرس لهيمنة السلطة التنفيذية فمنذ استحداث غرفة برلمانية ثانية في دستور 1996م قد يظن البعض أن الهدف من ذلك هو زيادة التمثيل الوطني، وضمان استمرارية المؤسسات وخدمة الديمقراطية بوجه عام كما جاء في التبريرات الرسمية لإنشائها فقد كان إنشاؤها بمثابة تحييد عام وكامل لدور الغرفة السفلى، فالموقع الفعلي لمجلس الأمة على مستوى السلطة التشريعية حددته على وجه الخصوص الأحكام الدستورية المتعلقة بمسار العملية التشريعية فبموجب المادة 120 من الدستور يجب أن يكون كل مشروع أو اقتراح قانون موضوع مناقشة من طرف المجلس الشعبي ومجلس الأمة على التوالي حتى تتم المصادقة عليه، يناقش مجلس الأمة النص الذي صوت عليه المجلس الشعبي الوطني، ويصادق عليه بالأغلبية ثلاثة أرباع (4/3) معنى ذلك بكل بساطة أن مجلس الأمة له حق النقض والفيتو على أعمال الغرفة السفلى، فتفوق مجلس الأمة على المجلس الشعبي الوطني معناه تحكم رئيس الجمهورية في البرلمان، وبالتالي فإن إنشاء مجلس الأمة ليس منسجما مع الأهداف المعلنة التي أقيم من أجلها وهي خدمة الديمقراطية وتوسيع التمثيل الوطني، فكيف يمكن لمؤسسة أن تخدم الديمقراطية إذا كان لأعضائها مع أنهم غير منتخبين ولهم القدرة على إفشال إرادة مؤسسة أخرى تضم منتخبين.[336]

وبالتالي فإن مساهمة المؤسسة التشريعية في صناعة ورسم السياسة الأمنية ضعيف بالرغم من وجود لجنة للدفاع على مستوى المجلس الشعبي الوطني وعلى مستوى مجلس الأمة، ولم يسبق للبرلمان بغرفتيه طيلة العقدين الماضيين اقتراح أي قانون خاص بالدفاع بل كل دوره يقتصر على الموافقة على مشاريع القوانين القادمة من السلطة التنفيذية دون أي تعديل، مما يجعل هذه الهيئة على هامش صناعة القرار وليس ضمن الفاعلين الأساسيين لذلك فكثيرا ما تم انتقاد دور هذه المؤسسة وأصبحت تسمى بغرفة تسجيل فقط نظرا لموافقتها لكل ما يطرح من السلطة التنفيذية بالإضافة لهذا أعطى الدستور لرئيس الجمهورية صلاحيات التشريع حيث نصت المادة 125 من الدستور على أن رئيس الجمهورية يمارس السلطة التنظيمية،[337] في المسائل غير المخصصة للقانون وذلك بتوقيعه على المراسيم الرئاسية خارج مجال التشريع، ويشرع رئيس الجمهورية في أربع حالات بموجب أوامر وهي:

- حالة شغور المجلس الشعبي الوطني، وهذا بناء على نص المادة 24-01 من الدستور، ويتم ذلك في حالة عدم موافقة مخطط العمل المقدم من طرف

عبر الموقع:
./aljazair24.com/national/27632.html" http://aljazair24.com/national/27632.html

[337] **المرجع نفسه.**

[2] مقال بعن

الوزير الأول للمرة الثانية طبقا لنص 79، 80، 81، 82 من الدستور، والحل من قبل رئيس الجمهورية طبقا لنص المادة 129 من الدستور.

- في الحالة الاستثنائية المنصوص عليها في المادة 93 من الدستور إذا كانت البلاد مهددة بخطر داهم يوشك أن يصيب مؤسسات الدولة الدستورية أو استقلالها أو سلامة ترابها.
- في حال عدم المصادقة على قانون المالية في مدة أقصاها 75 يوما من تاريخ إيداعه (نص المادة 120 الفقرة 7 -8 من الدستور).

بهذه الصلاحيات التي منحها الدستور للرئيس في الهيئة التشريعية يكون رئيس الجمهورية قد سيطر على المؤسسة التنفيذية وأصبح يتفرد بصناعة القرار وهذا ما جعله محور النظام السياسي وأثر على العملية السياسية ككل في الجزائر، وهذا ما ظهر جليا بعد مرض الرئيس وغيابه عن المشهد السياسي، حيث تأثرت كل مؤسسات الجمهورية بغياب الرئيس وأصبحت معظمها تنتظر أي توجيه أو إشارة من رئاسة الجمهورية من أجل القيام بمهامها وتتعطل العملية في حال غياب ذلك التوجيه، لذلك أي إصلاح سياسي في الجزائر يجب أن يكون منطلقه الأساسي هو الفصل بين السلطات وتوازنها من أجل مساهمة المؤسسات الأساسية مثل المؤسسة التشريعية والتنفيذية لها دور واضح في رسم السياسة العامة بشكل عام (السياسة الأمنية بشكل خاص)

المطلب الثاني: تقييم دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة الأمنية (الأحزاب السياسية، منظمات المجتمع المدني)

إن الفواعل غير الرسمية لها دور أساسي في صناعة السياسة العامة في الأنظمة الديمقراطية لكن تهميش الفواعل غير الرسمية في الجزائر أثر على دورها بشكل مباشر وهو ما سنفصل فيه كما يلي:

1) **الأحزاب السياسية:** إن المشهد الحزبي في الجزائر ومنذ التعددية لا زال غامضا ولا زالت الأحزاب السياسية في الجزائر رغم تعددها وأكثر من 60 حزبا معتمدا واختلاف أيديولوجيتها إلا أنها لا زالت غير فاعلة بشكل رئيسي في صناعة القرار وهو ما يمكن تلخيصه في النقاط التالية:

أ- **ضحالة الأداء الحزبي:** لم ينعكس التراكم الحزبي الموجود على الساحة السياسية في الجزائر على رفع مستوى الأداء السياسي، فما تشهده الساحة السياسية لا يعدو أن يكون أكثر من وجود مجموعة من الأحزاب لا تسعى للوصول إلى السلطة بقدر ما تسعى إلى تكريس بقاء السلطة القائمة، فتراجع بذلك أداء الأحزاب إلى الاقتصار على أداء أدوار شكلية تتيح لبعض قياداتها تقلد بعض مناصب المسؤولية التي لم يعكس أداؤهم فيها البصمة السياسية لأحزابهم إلا فيما تعلق بمنح الأولوية لأطر أحزابهم في تولي المناصب النوعية وتقلد المسؤوليات المركزية واللامركزية في القطاعات الوزارية التي يسيرونها، فكانت المشاركة السياسية لكثير من الأحزاب السياسية في ممارسة الحكمة أقرب إلى اقتسام المغانم منها إلى تجسيد البرامج وترجمة القناعات.

انعكس واقع الأداء الحزبي سلبا على المردود السياسي في البلاد إذ لا يمكن تصور أداء سياسي مرموق وطبيعة سياسية فاعلة من دون وجود معارضة قوية، تطرح البدائل وتثري المنافسة وتفرض الرقابة الأمر الذي حال دون الوصول إليه مستوى أداء الأحزاب السلبي الذي يمكن تعداد بعض أوجهه في:

- ☒ أحزاب تتسابق في تنافس على نسب برنامجها لبرنامج رئيس الجمهورية في مفارقة جزائرية أنتجها أنموذج مرشح الإجماع.
- ☒ أحزاب تزايد في معارضة الحكومة المنفذة لبرنامج رئيس الجمهورية وتغالي في مساندة الرئيس.

- ☒ أحزاب لا تنشط ولا يظهر لها أثر إلى حين اقتراب المواعيد الانتخابية، لسقوط مصطلحات التنشئة السياسية والنضال المستمر والمتواصل من أبجديات أدبياتها وممارساتها حتى أن من المظاهر الملموسة في الانتخابات الجزائرية ترشح عدد كبير من الأشخاص في أحزاب لا يعرفون أسماءها.
- ☒ أحزاب لم تستطع تجاوز ذوات مؤسسيها إلى هياكل الحزب ومؤسساته.
- ☒ أحزاب دائمة الحراك الداخلي في أنموذج جزائري مبتدع بات يسمى (الحركات التصحيحية).[338]

ب- رداءة المشهد الانتخابي: ويعتبر هذا مجرد انعكاس لوضع الأحزاب السياسية في الجزائر للارتباط الوثيق بين الأداء الحزبي والمردود الانتخابي بسبب اعتماد الاقتراع النسبي على القائمة كنظام انتخابي في انتخابات المجلس الشعبي الوطني والمجالس الشعبية الولائية والبلدية والتي تشكل بدورها الهيئة الناخبة للانتخابات مجلس الأمة وهو النظام الذي تعود فيه مهمة ترتيب المرشحين في القوائم الانتخابية للأحزاب السياسية، الأمر الذي يضيق هامش اختيار الناخب الذي يكون ملزما من انتقاء قائمة من القوائم، على النحو الذي جاءت مرتبة بحسبه، فيكون بذلك في كثير من الأحيان في موقف من يختار المرشحين الأقل سوء وينتخب على مضض متجاوزا التحفظات كلها التي قد يبديها أو يسجلها على المرشحين خصوصا أنه شاع اعتماد معايير لا علاقة لها بالأخلاق السياسية والنضال الحزبي والمستوى الثقافي والمكانة الاجتماعية، وتحولت السياسة إلى سوق سياسي أركانه المال السياسي والعصبية السياسية والكذب السياسي، وهو المستوى الذي أنتج عدم اهتمام الشعب بالانتخابات وما يدور في شأنها وفي فلكها.[339]

فهذه العوامل قد أفقدت الأحزاب السياسية في الجزائر مصداقيتها تماما، ولم يصبح الشارع الجزائري مهتما بالأحزاب أو الانخراط فيها وأنه يرى فيها أحزاب تمثل واجهة للحكم فقط بدون أن تحكم، خصوصا بعد تبنيها لخطاب واحد، فمنذ وصول الرئيس بوتفليقة للحكم وترشحه كحر رفعته مجموعة من الأحزاب السياسية وهي حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم والتي كانت تسمى بأحزاب التحالف الرئاسي في العهدة الأولى والثانية والتي كانت تمثل الغطاء السياسي للرئيس في المؤسسة التشريعية والتنفيذية وبدون أي تأثير حقيقي وهو ما صرح به العديد من قادة هذه الأحزاب، حيث لم يكن الرئيس يتشاور معهم بتاتا، هو ما وقفنا عليه في نموذج المصالحة الوطنية والوئام المدني حيث تفرد الرئيس بطرح المشروع دون استشارة هذه الأحزاب التي من المفروض أنها هي من تتبنى المشروع وتروج له وتشارك في صياغة تصوره قبل طرحه للشعب .

لكن بوتفليقة كان لا يعير الأحزاب السياسية أي اهتمام ويجب عليها أن تروج لما يقوم به فقط، وهذا هو دورها الأساسي حسبه ،مما غيب دورها الحقيقي تماما لتنسحب بعدها حركة مجتمع السلم من التحالف الرئاسي وتنتقل إلى المعارضة ليتشكل بعدها تحالف جديد انخرطت فيه كل من حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي وتجمع أمل الجزائر الذي انشق مؤسسه عمار غول عن حركة مجتمع السلم والحركة الوطنية الشعبية لمؤسسها عمارة بن يونس والذي كان هو الآخر في حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وتساندهم بعض الأحزاب المجهرية مثل التحالف الجمهوري وحزب الكرامة فهذه الأحزاب قد شكلت في السنوات الأخيرة وبعد تدهور الحالة الصحية للرئيس نموذج سيء للممارسة السياسية فكانت كل برامجها تحت غطاء ما يسمى برنامج رئيس الجمهورية الذي كرسه كمرجع لجميع أعمالها وأنشطتها دون أن تقدم أية برامج خاصة بها وحاولت أن تغطي غياب رئيس الجمهورية عن المشهد السياسي ونشطت الحملة الانتخابية لبوتفليقة في

وان بوتفليقة يختم 2016 بإعادة مكس
ب لجهاز المخابرات، من

العهدة الثالثة والرابعة، كما دعته للترشح لعهدة خامسة وهو ما جعلها مرفوضة شعبيا بل في كثير من الأحيان أساء قادة هذه الأحزاب لمرشحهم في خطاباتهم المستفزة للشعب، حيث لا يخلوا أي تصريح صحفي أو نشاط سياسي لهم من تمجيد الرئيس على حساب المصلحة العامة لذلك كانت هذه الأحزاب منبوذة في الشارع الجزائري ومعظم منخرطيها هدفهم خدمة مصالحهم الخاصة وهو ما جعل أصحاب المال هم المسيطرون في هذه الأحزاب، مما جعل الفساد ينتشر بها، وبالتالي تؤثر تأثيرا مباشرا على العملية السياسية بالجزائر وهو ما تعيشه اليوم من غياب نخبة حزبية تستطيع أن تصنع الفارق والتغيير في المشهد السياسي الجزائري بالرغم من التحديات الخطيرة التي تشهدها الجزائر على جميع الأصعدة سواء الاقتصادية أو الثقافية أو الأمنية والاجتماعية فهذه الأحزاب لم تستطع أن تساهم في صياغة السياسة العامة في المجالات العادية والتي احتكرها رئيس الجمهورية فكيف ستساهم في صياغة وصناعة السياسة الأمنية التي هي من المسائل الاستراتيجية والحساسة للدولة فضعف هذه الأحزاب أثر بشكل مباشر على أداءها الحزبي.

ونرى أنه يجب أن يكون هناك إصلاح سياسي يعيد للأحزاب السياسية دورها الحقيقي وهذا بإعادة النظر في قانون الأحزاب السياسية وإصلاح النظام الانتخابي (01-12) واعتماد أحزاب سياسية جديدة لأن السلطة اعتمدت سياسة الغلق في وجه الأحزاب الجديدة وبالرغم من اعتماد بعض الأحزاب السياسية بعد تعديل قانون الأحزاب السياسية سنة 2012م إلا أن معظمها عجز ولم يستطع حتى المشاركة في الانتخابات البرلمانية سنة 2012 لذلك من الضروري إعادة النظر في قانون الأحزاب السياسية وإصلاح النظام الانتخابي.

2) **المجتمع المدني الجزائري:** إن أول ما يلفت الانتباه في بنية المجتمع المدني الجزائري مقارنة بنظيره في الدول العربية وحتى دول أكثر عراقة بكثير في مجال الديمقراطية والحريات المدنية، هذا الحجم الذي لا يعكس مستوى الأداء الفعلي لهذه المؤسسات في الواقع الاجتماعي كما تسجل حضور المؤسسات التقليدية بشكل لافت رغم التقلص الكبير في نوعية أدوراها، فالطرق والزوايا مثلا لا زالت تملك سلطة كبيرة لدى مريديها وأتباعها غير أنها لم تعد تمارس تلك الوظائف الاجتماعية والاقتصادية التي كانت منوطة بها منذ قرون كما أنها لم تعد إلى الواجهة السياسية إلا بتوجيه من السلطة، كما فقدت المساجد صفتها التقليدية التي كانت تمتلكها في عهود سابقة ومع ذلك فهي لا تزال تستخدم كمجالات للهيمنة على الرأي العام (خاصة الريفي منه).[340]

كما يميز بنية المؤسسات المدنية في الجزائر عموما وعلى اختلاف أنواعها ضعف الاستقلال والاعتماد على الدولة بشكل أو بآخر وهذا الأمر يرجع بالدرجة الأولى إلى الهيمنة التي مارستها الدولة طوال عقود طويلة على كل عمل طوعي خارج نطاق الحزب الواحد، الأمر الذي كرس الاستكانة والخضوع والتبعية والخوف من سلطة (التسلط) النظام حتى لدى من يفترض فيهم المعارضة، إن من أهم عوائق المجتمع المدني الجزائري والعربي عموما في الواقع هو تأقلم المواطن مع هضم حقوقه كإنسان وكمواطن وهي حالة أفرزتها من جهة الشخصية والوضعية الاتكالية التي تميز بها المواطنون لسنوات طويلة في ظل دولة ريفية تتدخل في كل صغيرة وكبيرة في حياة مواطنيها، ومن جهة أخرى الشعور العميق بالخوف والانهزامية أمام الدولة التي لا يقيدها قانون كما يرجع ذلك بالدرجة الثانية إلى ضعف الثقافة القانونية والخبرة التنظيمية لدى النخبة التي تقود هذا المجتمع المدني فجل هذه المؤسسات مثلا تعتمد على الدولة ماديا بشكل كبير جدا سواء من حيث المقرات أو التمويل وتعجز عن إيجاد أطر تنظيمية للاستقلال المادي وهو ما يجعلها مضطرة إلى موالاة السلطة من أجل الحصول على حصتها من المساعدة

شور بتاريخ 2016/12/30م عبر الموقع:
https://www.wakteldjazair.com/%d8%a8%d9%88%d8%aa%d9%81%d9%84%d9%

والدعم، وهي إلى جانب ذلك عاجزة عن وضع برامج واضحة واستراتيجيات عمل موضوعية ودقيقة وواضحة وبراغماتية[341].

وفي هذا الصدد يرى الدكتور بوحنية قوي: "أن العلاقة بين الأحزاب والجمعيات تتسم بالدمج والاستيعاب والتبني"، ويظهر ذلك من خلال المؤشرات التالية[342]:

- ☒ أدمجت هذه الجمعيات التي جاوزت 120 ألف جمعية في أحيان كثيرة في السياق العام للخطاب السياسي غير المؤسسي الذي يتبنى أطروحات السلطة ولا يقدم خطابا مبنيا على البرامج وهو ما أدى إلى استيعاب كثير منها من طرف الأحزاب وجعلها أبواقا للتسويق السياسي والتبعية السياسية في مناسبات عديدة.
- ☒ استراتيجيات التبني وهي تلك السياسة القائمة على تبني الجمعيات كليا من طرف الأحزاب الفاعلة سياسيا.

إن هذه الجمعيات والمنظمات الجماهيرية التي كانت تشكل المدارس الأولى لتكوين الإطارات وتخريج الكوادر، لم تعد تلعب ذات الدور في المرحلة الأخيرة كونها أصبحت مجرد أدوات تستخدم في الاستحقاقات السياسية، والتساؤل المحرج للسلطة السياسية في الجزائر هو: هل نحن أمام مجتمع مدني أم مجتمع سلطة مهيمن عليه؟.

وبهذا الصدد يرى رشيد مقلاوي أحد المسؤولين النقابيين في الجزائر أن السلطة خلقت مجتمعا مدنيا بمؤسسات وهيئات وأحزاب ونقابات موازية للمجتمع المدني الحقيقي، وهذا المجتمع أضحى غير قادر على تنفيذ ما تسعى إليه السلطة، وهو ما أبرز نقابات موازية مثل هيئة ما بين النقابات التي فتح رئيسها النار على رئيس النقابة الوطنية للعمال الجزائريين واعتبر أن هذه الهيئة الجديدة تسعى لإصدار ميثاق أخلاقي تمضي عليه جميع النقابات المنضوية تحت لوائها حتى لا تخرج هذه النقابات مستقبلا عما يتم تبنيه من سياسات أو احتجاجات مهددا بالعمل على رحيل السلطة لكونها حسب رأيه تقوم على القمع.[343]

فالملاحظ على الوضع السياسي في الجزائر أنه منذ مطلع الألفية الثالثة تم التراجع عن بعض الإصلاحات أو المكتسبات السياسية التي عرفتها البلاد في تسعينات القرن الماضي، والتراجع الملاحظ في القانون العضوي 12006 الذي ألغى العمل بقانون 90-31 والذي تم وصفه من قبل الكثير من الباحثين والدارسين في مجال العمل الجمعوي بأن عام 2012م حمل الكثير من العراقيل التشريعية والعراقيل البيروقراطية بقانون 1990 ما يفسر هذا التراجع السياسي الذي حدث مطلع الألفية أنه كان مرتبط بعدة ممارسات الدولة الريعية حيث استفادت الجزائر من ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمية في تلك الفترة، فالدولة في الوقت الحاضر لا زالت دولة ريعية تعمل على توزيع الموارد التي تحصلها من الخارج، مما يجعلها دولة تمتلك استقلالية عن مجتمعها كون مواردها الأساسية ناتجة عن تصدير مواردها الطبيعية نحو السوق الدولية، وليست نتاج ضرائب تدفعها مختلف الفئات الاجتماعية، الأمر الذي يجعلها غير مضطرة لفتح مجال المشاركة السياسية أمام مواطنيها أو الخضوع لرقابتهم، وطالما أن الدولة تحل على مبالغ كافية من مداخيلها الخارجية لن يكون لديها دوافع للديمقراطية أو الإصلاح.

فالدولة نتيجة لقدرتها على شراء السلم الاجتماعي، همشت بشكل كلي منظمات المجتمع المدني التي أصبح دورها يقتصر على الترويج أيضا والدفاع عن برامج السلطة وحتى الأحزاب السياسية من

.8a%d9%82%d9%80%d

341

محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الأفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية-الأريتيرية**. (بيروت: دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، 2004) ص140.

342صالح بن القبي، **الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم**. (الجزائر: المؤسسة الوطنية للطباعة، د ت) ص10.

342محمد الطاهر عديلة، **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية، 1999-2004**

دون أن تقدم أي إضافة بالرغم من أن دور المجتمع المدني اليوم مهم جدا في صناعة السياسات العامة، وأما في مجال السياسة الأمنية فدور هذه الجمعيات مهم جدا فهي التي تقوم بحملات التوعية في مختلف المجالات لصالح فئات المجتمع خاصة في مجال أخطار الآفات الاجتماعية، وكذلك التوعية بأثر المخدرات ونشر الثقافة القانونية ورفع الحس الأمني لدى المواطنين، بذلك تكون هذه الجمعيات تساهم بصفة غير مباشرة في استقرار المجتمع وحمايته، لكن الملاحظ على أرض الواقع أنه لا يتم إشراك هذه الجمعيات إلا في بعض المناسبات التاريخية وإحياء الأيام الوطنية مما جعل دورها هامشيا، فالجمعيات اليوم وعلى كثرتها من ناحية العدد إلا أن أداءها الميداني ضعيف جدا لا يرقى إلى تطلعات المواطن الجزائري، وبسبب هذا الضعف وعدم قدرتها على التجنيد والاستقطاب تأزمت العديد من القضايا مثل قضية متقاعدي الجيش والحرس البلدي، وفي العديد من البيانات الصادرة عن وزارة الدفاع كانت تشير دوما إلى أن طريقة التواصل الوحيدة معها بالنسبة لمتقاعدي الجيش هو عن طريق جمعية متقاعدي الجيش، إلا أن هذه الجمعية لم تنجح في استقطاب هذه الفئة التي أنشأت كيانا موازيا وغير معتمد وهو التنسيقية الوطنية لمتقاعدي ومشطوبي ومعطوبي الجيش الوطني الشعبي التي تعبر من خلالها عن مطالبها، وهي أكثر مصداقية لديهم من الجمعية المعتمدة، وهذا الحال ينسحب على بقية الجمعيات ذات الطابع المهني والتمثيلي والتي لا تملك المصداقية مما يجعلها جمعيات موجودة على الورق فقط وليس على الميدان.

إذا أردنا اليوم ضمان استقرار الجبهة الداخلية وصون الأمن الوطني، من الضروري جدا تفعيل الجمعيات والمنظمات والنقابات ورفع الوصاية عنها سياسيا، وإعطائها الاستقلالية الفعلية في التمويل والنشاط، وليس الشكلية الموجودة في القانون والغائبة في الممارسة، لأن هذه الجمعيات بنشاطها ونشرها للثقافة الأمنية في المجتمع تساعد وترافق السلطات في عملها وتسهله أكثر، وأيضا فيما يتعلق بنشاط منظمات المجتمع المدني الجزائرية نرى أنه من الضروري أن تنتقل هذه الجمعيات من العمل التقليدي إلى العمل الاحترافي وهذا من أجل قدرتها على الاستقطاب والتجنيد، وفي الأخير يمكننا القول أنه لا يمكن أن تتم صناعة سياسة أمنية صحيحة وسليمة دون إشراك الفواعل غير الرسمية وبالأخص منظمات المجتمع المدني سواء في التحسين أو حتى الاقتراح في المجالات الخاصة بمكافحة الجريمة في أوساط المجتمع.

3) **الإعلام الأمني:** لا يختلف اثنان على أن وسائل الإعلام أضحت من أهم وسائل التنشئة الاجتماعية التي تساهم بشكل كبير في تعميق المفاهيم في المجتمع وترسيخ القيم السائدة، وتثبيت العلاقات القائمة بين مختلف المؤسسات والمواطنين ويتعرض الفرد للإعلام بشتى وسائله بشكل مستمر يحصل من خلاله على الأخبار ومختلف الآراء والمعلومات التي تساعده إلى حد كبير في تكوين تصوره للعالم الذي يعيش فيه ويتعرف على الواقع المحيط به.

فعندما تنشر وسائل الإعلام الأخبار فإنها تعطي تحذيرا من الخطر المحدق بالمجتمع سواء من الداخل أو الخارج مما يساعد على درء الخطر في الوقت المناسب، ويتيح للأفراد فراصاً متساوية بالإحساس بالخطر والاستعداد لمواجهته، ومن هنا يتولد تساؤل حول كيفية الاستفادة من هذه المسائل في خدمة قضايا ومشكلات المجتمع في المواضيع الأمنية.[344]

إن التطور الهائل الذي حققته وسائل الإعلام غير من نظرة المسؤولين لها، إذ لم يعد ينظر لها على أساس وسائل متعة وترفيه فقط بل تعاظم دورها ليشمل كل النواحي في الحياة اليومية للمجتمع لذا تسعى الأجهزة الأمنية إلى توظيفها في مجال الوعي الأمني للمحافظة على وحدة المجتمع ثقافيا واجتماعيا، إن وسائل الإعلام تحظى بنصيب كبير ومؤثر فإذا وجهت توجيها مدروسا من خلال نشر الوعي بمفهومه العام والدعوة إلى التسمك بالقيم والمبادئ الوطنية، لذلك

، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2005) ص84.

[344]المادة 91 من التعديل الدستوري لسنة 2016.

[344]المادة 92 من التعديل الدستوري لسنة 2016.

[344]رابح زغوني، **أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحساب**

اليوم أصبحنا نتحدث عن الإعلام الأمني وهو كل ما تقوم به الجهات ذات العلاقة من أنشطة إعلامية ودعوية وتوعوية بهدف المحافظة على أمن الفرد والجماعة وأمن الوطن ومكتسباته في ظل المقاصد والمصالح المعتبرة.

وتشهد الجزائر منذ سنة 2012 انفتاحا إعلاميا بعد السماح باعتماد العديد من القنوات الجديدة بعد غلق دام لسنوات، لذلك كان من الضروري أن يتم تخصيص حيز زمني وبرامج للتوعية الأمنية للمواطن، وفي هذا الصدد يقول السيد عمر لعروم مدير خلية الإعلام بالمديرية العامة للأمن الوطني في تصريح للإذاعة الوطنية أن المواطن كما الإعلامي يلعب دورا كبيرا في المعادلة الأمنية من خلال المساهمة في التبليغ عن الجريمة وأوكارها قائلا أنه من خلال تبليغ المعلومة تترك المصالح الشرطية المختلفة للقيام بدورها في محاربة الجريمة والأماكن المشبوهة بفضل المواطنين بعد إبلاغهم عنها في الموقع الالكتروني للمديرية العامة للأمن الوطني.[345]

كما تخصص المديرية العامة للأمن الوطني دورات تكوينية موجهة للإعلاميين المتخصصين في الإعلام الأمني لأن التكوين هو أساس صناعة الإعلام الأمني وهذه مهمة أساسية للشرطي المكلف بإيصال المطالب، لذلك تقوم المديرية أيضا بتنظيم العديد من اللقاءات المشتركة بين مديرية الاتصال للشرطة والإعلاميين والمراسلين الصحفيين.

وأيضا نجد وزارة الدفاع تنشر وبشكل دوري مختلف أنشطتها وخاصة فيما يتعلق بمكافحة الجريمة المنظمة وحجز الممنوعات، وأيضا فيما يخص القبض أو تسليم الإرهابيين، وأيضا يخصص التلفزيون العمومي بشكل دائم برامج تنتجها وزارة الدفاع وتبثها عادة في مراحل الذروة قبل أو بعد النشرة الرئيسية لـ20:00 وهذا بهدف إيصالها لأكبر شريحة من المجتمع، فالإعلام اليوم أصبح شريكا أساسيا ورئيسيا في السياسة الأمنية، فهو يعتبر من القوة اللينة للدول، فالكثير من الأنظمة التي تمتلك قوة في الإعلام وتسيطر على وسائط التواصل الحديثة، تفرض سياساتها على بعض الدول التي لا تولي اهتماما بها، وبالتالي فإن الإشاعة قد تتحول إلى حقيقة للمتلقي إذا لم يتم نفيها في الوقت المناسب وبالطرق المناسبة، وقد لاحظنا كيف استطاعت وسائل التواصل الاجتماعي مثل الفايسبوك في المساهمة بشكل أساسي في إسقاط العديد من الأنظمة مثل تونس والنظام المصري بحيث نجح مستعملو الإعلام الحديث (شبكات التواصل الاجتماعي) في التعبئة ضد الأنظمة السابقة وهو ما يثبت قوة هذه الوسائل في التأثير بشكل مباشر في السياسات العامة وعلى الأنظمة السياسية.

لذلك فالجزائر ليست في منأى عن هذه التغيرات، فنجد العديد من المؤسسات والوزارات تمتلك صفحات رسمية في وسائط التواصل الاجتماعي وأيضا نفس الشيء بالنسبة للمديرية العامة للأمن الوطني التي أصبحت في السنوات الأخيرة خصوصا بعد سنة 2015م تنشر معظم أنشطتها عبر صفحتها الرسمية وهذا بهدف إعلام المواطن بمختلف المستجدات وأيضا تساهم في محاربة الإشاعة التي قد تسبب الضرر للمواطن أو للمؤسسة الأمنية، لكن تبقى التجربة الإعلامية في الجزائر فتية فعلى مستوى الإعلام التقليدي، فإلى يومنا هذا لا زالت العديد من القنوات التي تسمى جزائرية تخضع للقانون الأجنبي نتيجة عدم اكتمال البنية القانونية في هذا المجال، ويسلم لها الاعتماد للنشاط في الجزائر وكأنها قنوات أجنبية أما على مستوى الإعلام الحديث فهي من الصعب مراقبتها كلها، بل يجب نشر التوعية في المجتمع في التعامل معها ومحاربة الإشاعة وجعلها وسائل لمحاربة مختلف الجرائم والآفات الاجتماعية وليست وسائل مولدة لهذه الجرائم، ومساعدة لنشاط الشبكات الإجرامية.

ات المصالح، دراسة حالة الربيع العربي، مجلة سياسات عربية، سنة 2016، ص 84.

[345] **المرجع نفسه**. ص89.

[345] **المرجع نفسه**. ص 89.

[345] المادة 31 من التعديل الدستوري 2016.

[345] رؤوف بوسعدية، **دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية**، (مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية،

المطلب الثالث: السياسات الاقتصادية والاجتماعية ودورها في انتشار الفساد (الهشاشة المؤسساتية).

لقد تبنت الدولة الجزائرية العديد من السياسات الاجتماعية التي تهدف من خلالها إلى تعزيز السلم الاجتماعي والحفاظ على استقرار الجبهة الداخلية لتفادي الاحتجاجات التي تؤثر على استقرارها، فبعد وصول السيد عبد العزيز بوتفليقة والذي تزامن أيضا مع ارتفاع أسعار المحروقات، كان من ضمن الأولويات بعث التنمية الاقتصادية حيث تم إطلاق ورشات إصلاح في جميع المجالات وكانت هذه الفترة هي فترة الاستقرار –الماكرو اقتصادي- القائم على الريع النفطي من خلال سياسات توزيعية كبرى، كان فيها تدخل الدولة كبيرا إن لم نقل مهيمنا في الاقتصاد والاستثمار العمومي وإجمالا يمكن مقاربة أداء الدولة للحفاظ على الأمن الاقتصادي في الفترة التي تلت 1999م من خلال البرامج التنموية الكبرى التي أطلقت ابتداء من 2001م باعتبارها تمثل التجلي الأكبر لما وصفته السلطة بالإصلاحات الاقتصادية العميقة:[346]

- ❖ البرنامج الثلاثي لدعم الانعاش الاقتصادي (2001- 2004م).
- ❖ البرنامج الخماسي التكميلي لدعم النمو (2004-2009م).
- ❖ البرنامج الرباعي لتوطيد النمو الاقتصادي (2010-2014م).

وحاولت من خلال هذه البرامج تحقيق التنمية الاقتصادية وأيضا نتيجة ارتفاع الريع النفطي تبنت الجزائر بالتزامن مع البرامج الاقتصادية السابقة السياسات الاجتماعية التالية:

- ❖ التضامن المدرسي، في المساعدة على توفير شروط التمدرس عن طريق توفير المطاعم المدرسية ودعمها والنقل المدرسي وإتاحة النظام الداخلي لأبناء المناطق البعيدة عن أماكن المدارس التكميلية والثانوية وضمان الصحة المدرسية فضلا عن منح الأطفال المحتاجين حصصا من الأدوات المدرسية عند كل دخول مدرسي ، ومنحة دراسية قدرها 3000 دينار للتلاميذ المحتاجين.
- ❖ المساعدات المالية في قطاع السكن والمتمثلة في إعانات مالية تمنح لمن تتوفر فيهم شروط الاستفادة من طالبي بناء المساكن الريفية والاستفادة من المساكن الاجتماعية القائمة على أساس المساهمة فضلا عن مواصلة تمويل بناء المساكن الاجتماعية المعدة للإيجار.
- ❖ المساعدات الموجهة للفئات الضعيفة المخصصة أساسا للأشخاص المسنين والمصابين بالأمراض المزمنة وذوي الاحتياجات الخاصة، بالتكفل بعلاجهم وتمكينهم من الاستفادة من الأدوية ودخول المستشفيات مجانا.
- ❖ الشبكة الاجتماعية، التي تشمل عددا من أوجه الدعم الموجه إلى فئات اجتماعية معينة ومن أهم أوجه المساعدات المدرجة في إطارها المنح الجزافية للتضامن، وأنشئت قصد مكافحة الفقر المطلق لدى الأشخاص الذين لا يمكن إدماجهم في سوق العمل بسبب سنهم المتقدم (أكثر من 60 عاما)، أو لحالاتهم الصحية المتدهورة، التي تحول دون تمكينهم من مزاولة نشاط مهني أو حرفي، وكذلك منع التعويض عن النشاط ذي المنفعة العامة الذي استحدث في العام 2006م وأوكلت مهمة تمويله إلى وكالة التنمية الاجتماعية، ومهمة تسييره إلى البلديات، ومهمته تعويض فئة المحرومين ممن هم في سن العمل حيث كانوا يستفيدون من منحة شهرية قيمتها 2800 دينار قبل رفعها في جوان 2011م إلى 5460 دينارا تقدم نظير قيام المستفيدين منها بنشاط مهني كثيرا ما لا يعكس الجهد المبذول للقيمة الممنوحة في مقابله.

العدد التاسع، جوان 2016) ص161.

[346] **المرجع نفسه**، 161.

[346] محمد بوع

فالجزائر بالرغم من انتقالها إلى اقتصاد السوق وتخليها عن الاشتراكية إلا أنها حافظت على سياسات الدعم الاجتماعي، لأن السلطة ترى أن حفاظها على استقرارها مرتبط بدعم الطبقة الوسطى وساعدها في ذلك ارتفاع أسعار المحروقات، فهذه السياسات بالإضافة استغلال الموارد المالية الناتجة عن المحروقات ساهمت تغلغل الفساد في مؤسسات الدولة، لأن الفساد في الدول التسلطية الهشة مؤسساتيا كالجزائر، هو وسيلة لاستقطاب النخب الإدارية، السياسية، والعسكرية، والدينية، بشكل يضمن استقرارا سلطويا رغم الكلفة الاقتصادية والاجتماعية والفساد، لكي يتحول إلى أداة حكم في الجزائر حسب محمد حشماوي إلى خمسة عمليات تتفاعل تأثيرا وتأثرا معه وهي:[347]

- مأسسة نظام غير محاسب "فالنظام السياسي في الجزائر غير مسؤول بسبب عدم خضوعه للمساءلة المؤسساتية من خلال إفلاته من رقابة المؤسسات التشريعية والقضائية التي أفرغت عن محتواها، وأحيانا تصبح هي نفسها حامية للفساد بسبب خضوعها للمنطق الزبوني، فضلا عن ذلك لا يخضع النظام السياسي للمساءلة والمراقبة الشعبية التي تقتضي وجود عملية انتخابية نزيهة يستطيع فيها الشعب فرض سيادته ومعاقبته المسؤولين الفاشلين أو الفاسدين انتخابيا.[348]
- مأسسة الاحتكارات فإذا كانت الاحتكارات عمومية في عهد الاقتصاد الموجه، فإن اقتصاد السوق على الطريقة الجزائرية لم يخلق قطاعا خاصا تنافسيا وإنما اقتصاد بازار قائم على الاستيراد وتحولت الاحتكارات العمومية إلى احتكارات خاصة من خلال شبكات زبونية يتداخل فيها العمومي والخاص تصنع من خلالها السلطة طبقتها الخاصة على المقاس، أي تمنح احتكارات في مجالات اقتصادية معينة لرجال أعمال منتقين بعناية من خلال الأولوية في منح القروض البنكية الكبرى حتى دون ضمانات والتسهيلات الضريبية ومنح الصفقات العمومية الكبرى بطرق غير نزيهة مقابل ضمان الولاء السياسي من طرف هؤلاء، وتتداخل في هذه العملية مصالح رجال الأعمال المنتقين بمصالح نخب مدنية وعسكرية نافذة داخل النظام السياسي، إذ كشفت الكثير من قضايا الفساد في السنوات الأخيرة، عن أن بعض المتعاملين الخواص ليسوا سوى واجهة لتبييض الفساد السياسي لبعض المسؤولين السامين في الدولة.
- الإضعاف المؤسساتي للدولة، الهشاشة المؤسساتية ليست حادثا عرضيا بالنسبة للجزائر وإنما نتيجة طبيعة لعقود طويلة من شخصنة السلطة وسيطرة المؤسسة العسكرية على المؤسسات المدنية لكن في سياق تدفق الريع النفطي أصبح إضعاف المؤسسات عملية ممنهجة من أجل استدامة منطق الفساد السياسي والزبونية السياسية، الذي يحتاج إلى السيطرة على مؤسسات حساسة كالمؤسسة التشريعية والقضائية والبنوك العمومية وهي مؤسسات تخضع لعملية اختراق ممنهج من طرف السلطة فالبرلمان الذي من أهم مهامه الرقابة على عمل الحكومة لم ينشأ طوال تاريخه ولو لجنة تحقيق واحدة في قضايا الفساد، ونفس الشيء ينطبق على جهاز العدالة الذي لا يتحرك إلا بالإيعاز من طرف السلطة رغم تفجر قضايا فساد كبرى في العشرين سنة الأخيرة.
- المأسسة المعيارية للفساد، لابد أن التدشين للمأسسة المعيارية للفساد السياسي كان في فترة الرئيس هواري بومدين من خلال مقولته الشهيرة "من الصعب خلط العسل دون تذوقه" والمقصود منه أنه من الصعب شغل وظائف سياسية أو اقتصادية عليا دون ممارسة الفساد، واستلهم الرئيس بوتفليقة من نفس المقولة للتعبير عن مأسسة الفساد عندما قال في خطاب له أمام المنتخبين المحليين: "إذا تكلمنا عن السراق فكل الجزائريين باستثناء القليل قد سرقوا، لا يوجد أحد لم يضع أصبعه في العسل"، هذا المستوى الخطابي للسلطة يبقى مهما لفهم كيف

يشة، **الدبلوماسية الجزا**
ئرية وصراع القوى الكبرى في القرن الأفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الأريتيرية، (بيروت: دار الجيل، 2004) ص76.
[348]رؤوف بوسعدية، **دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإ**

تتحول قضايا فساد سياسي كبرى إلى مجرد حوادث عرضية من خلال منح –شرعية رمزية لممارسة الفساد السياسي.

إن هذه المؤشرات الخاصة بالفساد ساهمت بشكل أساسي في تعطيل التنمية الاقتصادية وعدم تحقيق السياسات الاجتماعية لمستحقيها، فالكثير من التحقيقات كشفت أنه يتم استغلال الدعم الموجه لبعض الفئات المحرومة والفقيرة مثل قفة رمضان إلى غير مستحقيها، واستغلالها من طرف المنتجين المحليين لصالح مصالحهم الضيقة، وعدم وصولها لمستحقيها مما جعل هذه البرامج غير فعالة بالشكل المرجو رغم الأموال الكبيرة المخصصة لها، وأيضا تهريب المواد المدعمة مثل الوقود لدول الجوار، وهذا ما أصبح ظاهرة لن تستطيع الدولة القضاء عليها مما ساهم في انتعاش شبكات التهريب وأصبحت تلحق الضرر بالاقتصاد والأمن الوطني، خاصة على الحدود الغربية مع المغرب حيث يتم في الكثير من الأحيان وحسب تصريحات المهرين الذين تم إلقا القبض عليهم باستبدال الوقود بالمخدرات.

إن انتشار الفساد نتيجة السياسات الاقتصادية الاجتماعية، وتوزيع الريع الذي انتهجه النظام السياسي لشراء السلم الاجتماعي أثر بالسب على المجتمع والاقتصاد وهذا بانتشار الفساد وأيضا الآفات الاجتماعية.

وبالرغم من تأثر الجزائر من جراء انخفاض أسعار المحروقات إلا أنها ظلت تحافظ على الدعم الموجه لمختلف السياسات الاجتماعية وقد اطلعنا في المبحث السابق على كيف تثبت احتجاجات 2012م بعد الارتفاع في المواد الواسعة الاستهلاك (السكر والزيت) والتي يسيطر عليها مستثمر في السوق (سعيد ربراب، مؤسسة سيفيتال) نتيجة الفساد المنتشر وسياسة الانتقاء الممارسة في الاستثمار، ونجح النظام في تفادي الانزلاقات بشراء السلم الاجتماعي ودعمه للمواد الواسعة الاستهلاك ورفع الأجور في بعض القطاعات، وخلق مناصب شغل للشباب (الإدماج، عقود ما قبل التشغيل ...)، نتيجة الاستعمال لموارد المحروقات بطريقة غير عقلانية، فبدلا من خلق المناصب عن طريق استثمارات منتجة، تكتفي الدولة بتوزيع موارد الريع، وهو ما انعكس أيضا على الانفاق الأمني الذي ارتفع بشكل كبير منذ سنة 2001م وهو ما فلنا فيه بالأرقام في الفصل الثاني من هذه الأطروحة، فالدول التي تمتلك موارد ريعية وضعف في الديمقراطية والشفافية في قطاع الأمن تكون ميالة للإنفاق العسكري وتضخيم الأجهزة الأمنية مثل ما هو في الجزائر، لذلك في آخر هذا المطلب يمكن القول أنه من أجل سياسة أمنية صحيحة يجب إعادة النظر في السياسات الاجتماعية والاقتصادية ومحاربة الفساد المستشري في مختلف المؤسسات وهذا من أجل تعزيز الجبهة الداخلية، وضمان الأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي.

المطلب الرابع: الرهانات الأمنية المستقبلية للجزائر (النتائج والتوصيات)

في آخر مطلب من هذه الأطروحة سنتطرق للرهانات الأمنية المستقبلية للجزائر والتي يستوجب على الجزائر الأخذ بها (في شكل توصيات) من أجل ضبط ورسم أي سياسة أمنية مستقبلية.

أولا: الرهانات الداخلية: هناك العديد من التحديات الداخلية التي يجب تأمينها والتي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في صنع السياسة الأمنية العامة وقد لخصناها في أهم خمس تحديات وهي:

1- **التحديات الأمنية الداخلية:** إن التحديات الأمنية التي تواجهها الجزائر كثيرة ومتعددة، فالجزائر وبالرغم من استعادة أمنها منذ تطبيق بنود المصالحة الوطنية، إلا أنها لا زالت إلى غاية اليوم (2018)، تلقي القبض على الإرهابيين الذين لا يزالون في الجبال، وأيضا الذين يتسللون من الحدود، وللقضاء على هذه الظاهرة المهددة للأمن الوطني يجب تجفيف منابع الدعم والإسناد لهذه الجماعات بشكل كل، وأيضا يجب نشر الفكر الوسطي وسط المجتمع، وهذا بإعطاء المساجد دورها الحقيقي في مكافحة التطرف لأننا اليوم أهم ما نلاحظه هو تراجع دور المساجد بالرغم من انتشارها في كل الأحياء إلا أنها تستعمل للصلاة فقط، وهذا تخوفا من الوقاية من تستغل هذه المساجد من طرف المتطرفين لذلك محاربة الإرهاب والتطرف ليس عن طريق

القوة فقط، حيث أن الجزائر أنفقت الكثير على التسلح وتطوير عتادها الحربي مثل ما تطرقنا إليه سابقا وهي القوة الصلبة لكن يجب استغلال القوة اللينة أيضا لمواجهة هذه الظاهرة المهددة للأوطان أما المهدد الثاني والذي لا يقل خطورة عن الإرهاب بل يتقاسم معه العديد النقاط وهو الجريمة المنظمة التي أصبحت تهدد اليوم مختلف المجتمعات ولا تستثني أي دولة فلقد أصبحت هناك شبكات دولية منظمة للجريمة في جميع المجالات.

وتجد العديد من الدول صعوبة في مواجهتها نتيجة نفوذ هذه الجماعات وكذلك تطور الوسائل المستعملة في الجريمة المنظمة، والجزائر قد بذلت جهد كبير من أجل مكافحة هذه الظاهرة لكن يجب بذل المزيد لأن الجريمة المنظمة تغير وتطور من أساليبها وفقا لخطط مكافحتها، ولها في الكثير من الأحيان واجهة مدنية أو عسكرية تحمي مصالحها وتسهل عملها ما يصعب من محاربتها فالكثير من المهربين لهم رجال أعمال يقومون بغسيل أموالهم بطرق قانونية وفي مشاريع مختلفة كالبناء أو التصدير والاستيراد وأيضا لهم حتى سياسيين يحمونهم، لذلك نجد الكثير من رجال الأعمال والذين تحوم حولهم شبهات الفساد أصبحوا اليوم يدافعون من أجل الدخول إلى قبة البرلمان سواء المجلس الشعبي الوطني أو مجلس الأمة بهدف الحصول على الحصانة والتقرب من المسؤولين لحماية مصالحهم أو مصالح من يدعمونهم، وهو ما نتج عنه فساد سياسي حتى المواطن البسيط اليوم أصبح يعبر بشكل ساخر عن هذه المؤسسة المهمة بالقول "برلمان الشكارة" وهو تعبير عن كثرة الأموال التي في الكثير من الأحيان يجهل مصدرها، لذلك فمكافحة الجريمة المنظمة بمختلف أنواعها يجب أن تتكاثف الجهود لمحاربتها بين مختلف المؤسسات الأمنية (الجيش، الدرك، الشرطة) والمجتمع وهذا عن طريق حملات التوعية بهذه الجرائم لأننا اليوم كثيرا ما نطلع عبر النشرات الرسمية عن تفكيك شبكة إجرامية أو القبض على مشتبهيها أو من يساندونها خاصة ما تقوم به فصيلة الدرك الوطني والشرطة التي أصبحت تكافح الجريمة خاصة المعلوماتية التي تتم عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي، لكن نلاحظ أن تلك الحملات الإعلامية والتوعوية القوية للوقاية من هذه الجرائم بالرغم من تنظيمها بين الفترة والأخرى في أبواب مفتوحة لتعريف نشاط هذه الأجهزة.

أخيرا يمكن القول أن التحديات الأمنية الداخلية للجزائر كبيرة جدا ومكافحتها يتطلب التحديث الدائم لوسائل مكافحتها (تقنية واجتماعية) والمجتمع شريك أساسي للأجهزة الأمنية لمكافحة الجريمة المنظمة.

2- **التحديات الاقتصادية (الأمن الاقتصادي):** إن التحدي الاقتصادي للجزائر لا يقل أهمية عن التحدي الأمني باعتباره ركيزة أساسية لضمان الاستقرار والرفاه الاجتماعي، كذلك تحرص اليوم مختلف الدول على ضمان استقلال اقتصادها وتنوعه بالرغم من أنه اليوم وفي عصر العولمة يستحيل على الدول سواء كانت متقدمة أو متخلفة ضمان استقلالها بشكل تام لأنه هناك تبادل وتعاون بين مختلف الدول سواء في استيراد المواد الأولية والتي لا تملكها الكثير من الدول خاصة المتقدمة، حيث أن معظم الثروات متواجدة في دول الشرق الأوسط مثل النفط والغاز أو في دول أفريقيا بالإضافة إلى النفط والغاز نجد أيضا اليورانيوم ومختلف الموارد الباطنية، وبالنسبة لتصدير وتسويق المنتوجات تحتاج الدول اليوم لدول تصدر لها منتوجاتها، لكن يجب ضمان المنتوجات الأساسية وتطوير البنى التحتية وكذلك جعل مختلف المؤسسات تنافسية وهو ما تفتقده الجزائر اليوم، فبالرغم من امتلاك الجزائر لكل مقومات النهضة والإقلاع الاقتصادي، فالجزائر تمتلك أراضي شاسعة صالحة للزراعة وصحراء واسعة تستصلح وأيضا تستغل للزراعة، إلا أنها اليوم لا زالت تستورد بعض المنتوجات الأساسية والواسعة الاستهلاك مثل القمح الذي تستورده من فرنسا بالإضافة إلى بعض المنتوجات الأخرى، فهل يعقل أن تمتلك الجزائر كل هذه الأراضي الخصبة مع مياه جوفية كبيرة في الجنوب الجزائري ولا زالت إلى اليوم تستورد المنتوجات الفلاحية، فهذا يهدد بشكل مباشر أمنها الاقتصادي لأن الجزائر تعتمد بشكل كلي على المحروقات.

الجزائر دولة ريعية بامتياز فبالرغم من الموارد المالية المهمة التي حققتها خلال العقدين الماضيين والتي تجاوزت 1500 مليار دولار حسب تصريحات الوزير الأول أحمد أويحي إلا أنها لم تنجح في تحقيق الاقلاع الاقتصادي، بل معظم مؤشرات الاقتصاد الجزائري سلبية فالجزائر تعاني من مشكل البطالة خصوصا بين الشباب حاملي الشهادات وتعاني من ضعف الاستثمار الأجنبي، حيث لا تريد الشركات الكبرى الاستثمار في الجزائر نتيجة المناخ الاستثماري غير المستقر بها، وهي بالرغم من تبني الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لثلاث برامج اقتصادية وهي:

- ❖ البرنامج الثلاثي لدعم الانعاش الاقتصادي (2001- 2004م).
- ❖ البرنامج الخماسي التكميلي لدعم النمو (2009-2004م).
- ❖ البرنامج الرباعي لتوطيد النمو الاقتصادي (2014-2010م).

وكذلك البرامج الحالية إلا أنها لم تنجح في تحقيق عائد اقتصادي قوي مقارنة بحجم الأموال التي خصصت لها ، بل بالعكس انتشرت مظاهر الفساد في الكثير من المؤسسات والمحاباة في منح مشاريع حساسة دون الاعتماد على الكفاءة بل أصبح كل مواطن يشعر بمدى الفساد المنتشر في مختلف المؤسسات مما انعكس بشكل مباشر على الاقتصاد الوطني لنصل إلى درجة تصريح الوزير الأول في المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 25 سبتمبر 2017م بأن الجزائر إن لم تخلق موارد مالية جديدة وهذا أثناء طرحه لفكرة التمويل غير التقليدي بدل طبع النقود والاستيراد، ويصرح أنه لن نستطيع دفع أجور الموظفين لشهري أكتوبر ونوفمبر.

وهو تصريح للوزير الأول الجزائري فهل من المنطقي أن تمتلك الجزائر كل هذه الخيرات الاقتصادية وتستفيد من عائدات نفط ضخمة طيلة عقدين لتصل في الأخير لدرجة تعجز فيها عن دفع أجور موظفيها، وهذا دليل على مدى الهشاشة المؤسساتية والانهيار الاقتصادي الذي وصلت إليه الجزائر وأن أمنها الاقتصادي مرتبط بالأسواق الدولية للنفط، وأي انهيار في هذه الأسعار سوف تنهار معه المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، وهذا أكبر تهديد يواجه الاقتصاد الجزائري، لذلك لا يمكن ضمان الأمن إلا بضمان تطور الاقتصاد مهما تكن السياسة الأمنية المتخذة لا يمكن أن تنجح دون اقتصاد قوي ومتنوع لذلك يجب الاتجاه إلى الاستثمار في السياحة وفي الزراعة والطاقات المتجددة كبديل للنفط والغاز، فالنظام السياسي الجزائري بالرغم من كل الازمات التي مر بها لم يقدم على التغير إلا عندما عجز عن الانفاق الاجتماعي، ونجح النظام السياسي في تجاوز الربيع العربي بقدرته على شراء السلم الاجتماعي والانفاق الكبير المخصص للسياسات الاجتماعية وهي من مميزات النظم الريعية فاستقرارها مرتبط ببقاء الموارد الباطنية وتصبح مهددة بزوال هذه الموارد، وهو ما عشته الجزائر في أواخر ثمانينات القرن الفارط، ومن الممكن أن تتكرر مستقبلا إذا انهارت أسعار المحروقات وعجزت الدولة عن الانفاق الاجتماعي.

3- **التحديات الاجتماعية:** إن الأمن الاجتماعي متعدد الجوانب ومترابط مع الأمن الاقتصادي والأمن السياسي، فاستقرار الجبهة الداخلية يضمنه الاستقرار الاقتصادي، فقد اطلعنا في المبحث السابق أن معظم الاحتجاجات سببها الأول هو المطالبة بتحسين ظروفها الاقتصادية وأصبحت الاحتجاجات والاعتصامات والتجمهر وقطع الطرق تمثل المشهد العام ليوميات الجزائريين وهذا ما يستدل عليه بالإحصائيات التي قدمها المدير العام للأمن الوطني اللواء عبد الغاني هامل الذي أشار إلى تسجيل معالجة أكثر من 900 ألف حالة تدخل في العام 2011م لمواجهة مختلف مظاهر الاحتجاج عبر الوطن، وأسفرت مجملها عن تسجيل سقوط 3163 جريحا في صفوف الأمن من بينهم 180 في حالة خطيرة مقابل تسجيل 450 جريحا في صفوف المحتجين يمثل ما معدله أكثر من 24 حالة تدخل يومي لمالح الشرطة ضد الاحتجاجات، أنتج هذا الوضع العام في البلاد تنامي شعور الجزائريين بانعدام الأمن وهي حالة صنفتها موسوعة أكسفورد للسياسات أنها "خطر وجب الاحتياط منه لتشكيله مهددا فعليا للأمن الوطني"، وما زاد من تنامي هذا الاحساس هو شيوع العنف غير المشروع في المجتمع في حين الدولة هي وحدها من يحتكر

استعمال العنف، الذي قرب تصوير المشهد العام في الجزائر إلى بعض سيناريوهات الأفلام البوليسية التي تصور بطش عصابات الأحياء والضواحي بما لها من سلطة غير قانونية وغير شرعية تنازع بها السلطات القضائية والأمنية والشرعية حيث ما عاد خافيا تفشي مظاهر الفوضى وانعدام الأمن، ومن بين أوجهها ذات الانعكاس المباشر على الحياة اليومية للمواطن يشار إلى انتشار مظاهر عدم الاحترام واللامبالاة برموز السلطات العمومية من رجال الأمن ومسؤولين وأعوان في الإدارة.

- ☒ انتشار التجارة الفوضوية باحتلال الباعة الفوضويين الأرصفة والساحات العمومية من دون أدنى احترام لأخلاقيات التجارة وضوابطها القانونية وراحة المواطنين وحقهم في الراحة والسكينة.
- ☒ انتشار ما يطلق عليه عبثا وصف أماكن التوقف الفوضوية، ففي ظل عدم توفر مواقف السيارات في كثير من المدن يلجأ أحاب السيارات إلى ركن مركباتهم في حافة الطرق المسموح فيها بلغة قانون المرور بالتوقف بمعنى توقفها في أماكن عمومية ليصطدموا بمجموعات شبابية تطالب بدفع حقوق التوقف بدعوى قيامهم بتأمين حراسة السيارات المركونة وفي حال رفض الدفع قد يضطر أصحاب السيارات إلى مواجهة التصرفات العنيفة التي قد تصل إلى حد الاعتداء عليهم وعلى مركباتهم.
- ☒ انتشار الأسيجة الحديدية على أبواب الشقق والمنازل ونوافذها وشرفاتها بشكل لافت، بل أصبح ديكورا لواجهة المدن والأرياف الجزائرية على حد سواء في ظاهرة مؤشرة إلى انعدام الاحساس بالأمن.[349]

هذه المؤشرات رغم بساطتها إلا أنها دليل على انعدام الأمن في مفهومه البسيط بالنسبة للمواطن، وهو ما يؤثر على الاستقرار بصفة عامة، بالإضافة إلى ذلك انتشار بعض الجرائم والآفات الاجتماعية بشكل مقلق، مثل ظاهرة اختطاف الأطفال التي شكلت قضية رأي عام بين 2015، و2016م بعد تكرارها في العديد من الولايات مما أدى إلى استنفار أمني لمحاربة هذه الظاهرة، فالتهديدات الأمنية المجتمعية متعددة ومتغيرة لكن أهم وسيلة تحارب بها هي التوعية من طرف منظمات المجتمع المدني التي يجب أن تلعب دورا في مكافحة هذه الظواهر التي تؤثر بشكل مباشر على استقرار المجتمع.

4- **التحديات الثقافية (الأمن الثقافي):** إن أهم ما يميز العر الحالي هو أنه عصر العولمة والانفتاح على مختلف الثقافات، والدول الكبرى أصبحت تفرض ثقافاتها ومبادئها عن طريق المؤسسات الثقافية الكبرى ووسائل الإعلام الحديثة، وهو ما يشكل تحديا خاصة للدول المتخلفة التي لا تملك الوسائل لمكافحة هذا الغزو الثقافي الجديد، لذلك فالجزائر ليست الاستثناء في هذا، فهي أمام انكشاف ثقافي حقيقي، والجزائر أيضا تمتلك رصيدا ثقافيا وحضاريا مهما وكبيرا، بالإضافة إلى تنوع لغوي ما يجعلها تستطيع أن تروج لثقافتها بدل الانكفاء والاكتفاء بمواجهة الثقافات الدخيلة التي في كثير من الأحيان تسعى المنظمات والدول إلى فرض بعض القيم على كل الدول، وفي بعض الأحيان تصبح انتهاك هذه القيم بمثابة التصدي على الإنسانية ويصبح ذريعة للتدخل الأجنبي في الشأن الداخلي للدول وهو ما تطرقنا إليه في الفصل الثاني من هذه الأطروحة، لكن على الجزائر أن تستثمر في تنوعها اللغوي والثقافي كمصدر للقوة وليس للضعف، لأننا مثل ما لاحظنا أن من أسباب اندلاع أكبر الاحتجاجات في الجزائر هو شعور منطقة من الجزائر تهمش بسبب خصوصيتها اللغوية وهي منطقة القبائل التي أصبحت تعرف احتجاجات متتالية ضد تهميش اللغة الأمازيغية بالرغم من أن الدولة قد رسمتها كلغة ثانية بعد العربية، وأصبحت تدرس في الطور الابتدائي، وخصص لها محافظة سامية للأمازيغية تحت وصاية رئاسة الجمهورية مباشرة، مهمتها الحفاظ على التراث الأمازيغي، وأيضا تم استحداث مجمع اللغة

الأمازيغية مؤخرا في التعديل الدستوري الأخير مهمته تطوير هذه اللغة التي تعرف تنوعا في الجزائر (القبائلية، التارقية، الشلحية...) لذلك إذا أرادت الجزائر الحفاظ على أمنها الثقافي وأمنها العام يجب عدم تهميش التراث المحلي والعمل على استغلال التنوع الثقافي واللغوي في الجزائر لجلب السياحة سواء الداخلية أو الخارجية، قبل أن يتم استعماله ضد الجزائر، وتصبح لدينا أقليات مضطهدة بسبب لغتها وتراثها وهو ما يمكن الدول والمنظمات الأجنبية للتدخل في الشأن الجزائري بداعي حماية هذه الأقليات من اضطهاد حكومتها فالأمن الثقافي لا يقل أهمية عن الأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي.

5- **التحديات السياسية:** أن اهم تحدي سياسي تواجهه الجزائر الآن 2018م هو تحدي إصلاح الحياة السياسية والتي أصبحت شبه مغلقة نتيجة تعفن الوضع السياسي الداخلي في الجزائر فالأحزاب السياسية أصبحت من أدوات السلطة، وأي حزب لا يتماشى مع أطروحات السلطة إما يتم التضييق عليه بمختلف الوسائل أم يتم حركات تصحيحية به للإطاحة بقيادته التي تتماشى مع متطلبات السلطة حيث أصبحت الحركات التصحيحية في السنوات الأخيرة ظاهرة عادية في مختلف الأحزاب، وأيضا أصبحت الأحزاب الكبرى خاصة المشاركة في السلطة تعتمد على معيار المال والنفوذ لتولي المناصب القيادية بها، ولا تعتمد على معيار الكفاءة والنضال وهو ما انعكس بشكل مباشر على الوضع السياسي العام في الجزائر، وهو ما فصلنا فيه في المطلب السابق، لذلك يجب أن تكون هناك إصلاحات سياسية حقيقية تساهم في إعادة تجديد الطبقة الحزبية والسياسية في الجزائر، وهذا عبر إعطاء الحرية وفتحها أمام الجميع على حد سواء في ممارسة النشاط السياسي، ويجب أن تكون هناك معارضة قوية تساهم في إحداث التوازن في الساحة السياسية لأن الممارسة الديمقراطية السليمة تتطلب وجود معارضة قوية أيضا تساهم في تقييم وتقويم السياسات التي تتبناها السلطة.

ونفس الشيء ينطبق على النقابات ومنظمات المجتمع المدني التي يجب أن تتخلص من الزبونية وأن تكون منظمات تعبر عن متطلبات مناضليها وإرهاصات المجتمع لأنه من ضمن الأسباب الأساسية لتنامي الاحتجاجات في الجزائر اليوم هو تعطل قنوات التواصل بين مختلف المؤسسات الرسمية للدولة والمجتمع، وهو دور منوط إلى منظمات المجتمع المدني التي تخلت عن هذه المهمة وأصبحت منظمات مهمتها الترويج لأطروحات السلطة فقط، ونفس الشيء بالنسبة للنقابات التي فشلت في إيصال صوت العمال في مختلف القطاعات ولا تمتلك قوة الطرح تجعلها تفاوض السلطة مما جعل العمال يتمردون عن هذه النقابات ويتجهون إلى الاحتجاجات التي في كثير من الأحيان تقوم بتعطيل مصالح المواطن عن طريق غلق أبواب الإدارات أو غلق الطرقات مما يؤثر على مصالح المواطن والدولة على حد سواء لذلك أي سياسة أمنية قوية يجب أن تكون أحد فواعلها منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية التي تساهم في تقوية الجبهة الداخلية، وأيضا المساهمة في رسم هذه السياسة من موقعها لأنه مثل ما قلنا من قبل أن السياسة الأمنية تشكلها مختلف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ومنها طبعا الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

ثانيا: الرهانات الإقليمية والدولية: إن موقع الجزائر الاستراتيجي جلب لها العديد من الأزمات وفي كثير من الأحيان أجبرت الجزائر على لعب أدوار إقليمية ودولية، مثلما اطلعنا عليه في الأدوار السابقة التي لعبتها الجزائر إقليميا وأفريقيا لكن في هذا المطلب سوف نتطرق للتحديات وما يمكن للجزائر أن تلعبه مستقبلا وهو ما يلخصه الدكتور منصور لخضاري كما يلي:

1- **الرهانات المغاربية:** يمكن التمييز بين جهتين من عدم التوافق ذي الانعكاس السلبي على صورة الجزائر بصورة فاعلة وناجحة لمصالحها الحيوية على مستوى الفضاء المغاربي الذي يبدوا أن أقرب وصف له هو "تضاد المتكاملات" في وقت تكاملت فيه المتضادات عبر الكثير من الأماكن في العالم، الجهة الأولى هي تعارض المواقف الجزائرية تعارضا معلنا وغير مستتر مع المملكة المغربية بسبب تصلب طرحيهما من قضية الصحراء الغربية، والجهة

الثانية هي آثار الأزمة الليبية وانعكاساتها على العلاقات الجزائرية الليبية التي كان حالها أقرب إلى أن يوصف بحالة العداء على الرغم من اجتهاد الخطابين الرسميين للبلدين لإبراز عكس ذلك.

2- **على الصعيد العربي:** يمكن التمييز بين متغيرين أساسين يؤثران في صون المصالح الجزائرية على الساحة العربية بشكل فاعل وناجع، المتغير الأول هو القضية الفلسطينية وما أنتجته من رهانات أمنية جزائرية تجاه إسرائيل بوصفها عدوة على الرغم من طول المسافة بين الجزائر وإسرائيل، والمتغير الثاني هو ما شهدته جامعة الدول العربية من توجيه بعض الدول العربية وفقا لإملاءات خارجية في بعض الأحيان وتأثيرها في دفع المواقف والحوادث في خضم (حوادث الحراك العربي) في اتجاه واحد، ووفق طرح أحادي يساير أحد طرفي الأزمات الوطنية العربية الأمر الذي جعل من جامعة الدول العربية ساحة للمواجهة والتعارض الدبلوماسي العربي- العربي في كثير من الأحيان.

3- **على الصعيد المتوسطي:** استنادا لمختلف المبادرات المتوسطية الواردة مشروعاتها في أغلبية الأحيان من الضفة الشمالية للمتوسط (مسار برشلونة، مجموعة 5+5، الاتحاد من أجل المتوسط ...) إلى طروحات تسعى إلى تقديم خدمة المصالح الأوروبية وفق طرح أحادي فوقي يقلص من دور ضفة المتوسط الجنوبية في بناء تصورات الأمن في المتوسط، ويجعلها مجرد توابع وأدوات تنفيذية.

4- **على صعيد الساحل الأفريقي:** يمكن التمييز فيه بين متغيرين ذوي أثر في تضييق هامش الجزائر في صون مصالحها في المنطقة، المتغير الأول هو ما تقتضيه منطقة الساحل الأفريقي من اهتمام كبرى القوى العالمية من خارج المنطقة والمتمثلة أساسا في فرنسا والولايات المتحدة والصين، وهو ما يجعل الجزائر في كثير من الأحيان في موقف المواجهة غير المتكافئة مع هذه القوى، المتغير الثاني هو تعارض مصالح الجزائر وسياساتها مع طروحات النظام الانتقالي في مالي وتوجهاته بعد الانقلاب على الرئيس أمادو تومانى توري، الذي لم يتأخر في دعوة التدخل الأجنبي ومباركته في شمال البلاد بدعوى مساعدته في فرض النظام ومواجهة الانفصاليين ودحر الإرهاب، فسقط بذلك النظام القائم في بعض الانعكاسات السلبية لمساعي تحقيق الأمن التي سبق أن حددتها الموسوعة السياسية بـ (تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية، أو انهيار داخلي).

إن هذه الرهانات والتحديات التي فرضها الفضاء الجيوسياسي للجزائر تستوجب عليها ان تلعب أدوارها في هذا الفضاء المتأزم، والجزائر لعبت العديد من الأدوار أفريقيا وعربيا، وكانت من الدول التي كتبت تاريخا دبلوماسيا من ذهب في الوساطة في العديد من القضايا والنجاح في حلها، ولكن ما يلاحظ ان الجزائر أصبحت الآن مهمشة في القضايا الكبرى والتي تمس أمنها بشكل مباشر مثل الملف الليبي الذي لعبت فيه المغرب دورا مهما عبر اتفاق الصخيرات وسبق المغرب العديد من الدول التي بادرت بحل الأزمة الليبية إلا أن الجزائر جاءت مبادرتها متأخرة وإلى حد الآن لم تنجح في الوساطة في الملف الليبي رغم تضررها الكبير من هذا الملف أيضا، على المستوى العربي نلاحظ تراجع دور الجزائر في جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي ويرجع هذا التراجع لغياب رئيس الجمهورية عن المشهد السياسي نتيجة المرض، وهو ما انعكس بشكل مباشر على دور الجزائر دوليا خاصة وأن الرئيس بوتفليقة احتكر العمل الدبلوماسي وكان وزير الخارجية يكتفي بتوجيهات الرئيس، ومرضه وغيابه من سنة 2012م أثر تأثيرا بالغا على موقع الجزائر الدبلوماسي، فالجزائر بكبرها وحضارتها وتاريخها والتحديات التي تواجهها تفرض أن يكون لديها رئيس له القدرة على صون مصالحها وممارسة عمله كرئيس للجمهورية كاملا ولا يكتفي بالتوجيهات فقط.

خاتمة الفصل الرابع.

في آخر هذا الفصل يمكننا القول أن الجزائر تواجه العديد من التحديات التقليدية مثل الأزمات التي تعاني منها دول الجوار حيث تعاني من فشل دولاتي مثل ليبيا ومالي والتحدي الأخير هو محاربة التنظيمات الإرهابية المنتشرة في دول الساحل الأفريقي، والتي حاربتها الجزائر بالكثير من الوسائل سواء بالعمل الدبلوماسي أو التنموي أو التنسيق المخابراتي مثل ما اطلعنا عليه سابقا، والنوع الثاني من التحديات هي اللاتماثلية مثل الجريمة المنظمة المنتشرة أيضا على مستوى دول الساحل، وأصبحت ظاهرة عالمية، وقد اطلعنا على الآليات التي انتهجتها الجزائر لمكافحة هذه الظاهرة على المستوى الداخلي بسن تشريعات تحارب كل ما يتعلق بالجريمة المنظمة مثل غسيل الأموال والتهريب بمختلف أشكاله، أو على المستوى الإقليمي بالتنسيق الأمني مع دول الجوار، وبشكل أوسع أفريقيا وهذا عن طريق آلية الأفريبول التي استحدثتها الجزائر وتحتضن مقرها، فالجزائر تواجه كل هذه التحديات بالإضافة إلى ملف الإصلاح السياسي الذي لا زال يراوح مكانه دون أن يكون هناك إصلاح حقيقي تنتقل به الجزائر لديمقراطية حقيقية، وتكون فيه الكلمة الأخيرة للشعب الجزائري.

الخاتمة العامة:

لقد حاولنا في هذه الأطروحة تحليل السياسة الأمنية الجزائرية على مدار قرابة ثلاثة عقود؛ وهذا ابتداء من اندلاع الأزمة الأمنية نهاية الثمانينات من القرن الماضي، حيث نجحت الجزائر في إعادة الاستقرار بعد دفعها لضريبة ثقيلة سواء على المستوى البشري أو المادي، ولازالت إلى اليوم تعاني من آثارها الوخيمة، لكن التحديات والتهديدات التي تواجهها الجزائر اليوم متعددة ومتنوعة فالسياسة الأمنية مثل ما تطرقنا إليهافي الفصل الأخير من هذه الدراسة لم تعد تشمل فقط التهديدات التقليدية وتقتصر على وضع الدولة لاستراتيجية لحماية حدودها من التهديدات الخارجية بل أصبحت أوسع وأشمل لتشمل الكثير من المجالات.

فاليوم أصبح هناك أبعاد متعددة للأمن وجب على الجزائر إدراكها ورسم سياسة أمنية شاملة لها، فيجب أن تكون هناك حماية للمجتمع من مختلف الأخطار التي تهدد وحدته وتماسكه وهنا نتحدث عن الأمن المجتمعي الذي أصبح سهل الاختراق في عصر العولمة نتيجة تقارب الشعوب، لذلك أصبحنا نجد العديد من الظواهر الدخيلة على المجتمع الجزائري (عولمة القيم) والتي تهدد تماسكه وهنا يجب وضع استراتيجية لمواجهة مثل هذه الظواهر، كذلك بالنسبة للأمن الثقافي حيث يجب صون وحماية البعد الثقافي والحضاري للمجتمع الجزائري، وتثمينه ليصبح عامل وحدة وعامل قوة لا عامل تفرقة،وهنا نتحدث بالأخص عن التعدد اللغوي والإرث الثقافي والحضاري المتنوع الذي تزخر به الجزائر.

وقد تناولنا في هذه الدراسة نموذجا لأزمتين كان لهما تأثير قوي على الأمن الجزائري وهي أزمة الربيع الأمازيغي في الثمانينات من القرن الماضي،حيث اندلعت مظاهرات شعبية بمنطقة القبائلنتيجة شعور مواطني منطقة القبائل بالتهميش بالنسبة للتراث الأمازيغي وهو ماولد سخطا نتج عنه مظاهرات عنيفة كادت تتطور لأزمة أمنية معقدة، وأيضا أزمة غرداية سنة 2015 التي كان من بين أسبابها التميز اللغوي أو الاختلاف اللغوي والحضاري الذي تتميز به منطقة غرداية و كادت تأخذ هذه الأزمة أبعادا خطيرة تؤثر على استقرار الجزائر ككل، بل دفعت ظروف عمل قوات مكافحة الشغب بغرداية لاندلاع أزمة احتجاجات الشرطة في الجزائر وهي سابقة في التاريخ الجزائري أن يحتج أفراد هذا السلك الأمني المهم الذي من مهامه مكافحة الشغب لذلك فالأمن المجتمعي والثقافي مهم جدا لضمان الأمن العام في الجزائر.

وكذلك لا يجب أن تخلو أي سياسة أمنية من ضمان الأمن الاقتصادي والأمن السياسي؛ فالأمن الاقتصادي مهم جدا لأي دولة لتكون مستقلة في قراراتها فكثيرا مالاحظنا العديد من الدول يفرض عليها مسايرة بعض القرارات للدول العظمى حتى ولو ليست في صالحها، ويستعمل السلاح الاقتصادي لفرض هذه السياسات الدولية والأمثلة متعددة في هذا المجال على غرار الأزمة الإيرانية التي فرضت عليها الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات اقتصادية، والأزمة السودانية أيضا حيث منعت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من البنوك والمؤسسات الكبرى من التعامل مع السودان وفرضت على هذه الدولة حصارا لسنوات عديدة.

فالأمن الاقتصادي اليوم مهم جدا لبناء دولة قوية مستقلة في قراراتها، والجزائر بالرغم من تمتعها بالعديد من المقومات الاقتصادية التي تجعل منها دولة قوية لكنها لم تنجح في إحداث إقلاع

اقتصادي، حيث لازلت إلى اليوم دولة ريعية يرتبط أمنها الاقتصادي بأسعار المحروقات المتقلبة وأي انهيار في أسعار المحروقات في الأسواق الدولية سيرافقه انهيار في الاقتصاد الجزائري مما يولد اضطرابات اجتماعية، وهو ما لاحظناه عندما انهارت أسعار المحروقات منتصف الثمانينات، وأيضا في عز الأزمة الأمنية في الجزائر منتصف التسعينات عندما لجأت الجزائر لسياسة اقتصادية قاسية تطبيقا لتعليمات البنك الدولي والجهات الدائنة للجزائر حيث أثرت هذه السياسة الاقتصادية المفروضة على الجزائر على الطبقة المتوسطة مما عمق الأزمة أكثر في هذه الفترة الحرجة من تاريخ الجزائر.

أما بالنسبة للأمن السياسي فمن الضروري أن تقوم الجزائر بالعديد من الإصلاحات السياسية وأن تتجه نحو الديمقراطية الحقيقية لا الديمقراطية الشكلية، لأن أي سلطة سياسة تكون منتخبة من طرف الشعب تكون لها القدرة والشرعية على اتخاذ قرارتها بكل قوة واستقلالية في جميع المجالات بما فيها الأمنية بكل استقلالية وبالاستناد إلى الشرعية الشعبية، وهو ما يقلل من انتشار الفساد السياسي الذي انتشر في الجزائر في السنوات الأخيرة وسيطرة أصحاب المال على المجالس المنتخبة مثل البرلمان بغرفتيه أو المجالس المحلية، ووصولهم أيضا لصناعة القرار مثل التأثير على قرارات الهيئات التنفيذيةكالحكومة والوزارات والولاة ، فالفساد السياسي من العوامل التي خلفت آثارا سلبية على مختلف القطاعات، وخصوصا الأمن لذلك يجب على الجزائر القيام بإصلاح سياسي حقيقي والتوجه نحو ديمقراطية حقيقية.

فضمان الأمن السياسي والأمن الثقافي والأمن المجتمعي والأمن الاقتصادي ركيزة أساسية في نجاح السياسة الأمنية، لا يقل أهمية عن الأمن الفردي والأمن الغذائي والصحي والبيئي الذي لا يتسع المجال لشرحها في الخاتمة لكن تبقى مهمة في رسم السياسة الأمنية في الجزائر، خصوصا وأن الكثير من السياسات التي قد نراها غير مهمة مثل السياسات البيئية والفردية مثلا أصبحت تتخذ أيضا كذريعة للمنظمات الدولية وبعض القوى الكبرى للتدخل في الشأن الداخلي للدول بذريعة حماية البيئة أو حماية الحقوق الفردية ضد الانتهاكات الممارسة من طرف النظام على المواطنين، لذلك لا يجب أن تتجاهل أي سياسة أمنية هذه الأبعاد.

أما من ناحية الفواعل الرسمية وغير الرسمية فالملاحظ في نهاية هذه الأطروحة غياب التوازن بين المؤسسات الرسمية المساهمة في صناعة السياسة الأمنية الجزائرية، وربما يندرج هذا في طبيعة مكونات النظام السياسي الجزائري، فالمؤسسة العسكرية إلى وقت قريب كانت المؤسسة المهيمنة على صناعة القرار سواء من ناحية موقعها الدستوري أو من ناحية نشاطها الفعلي المندرج في حماية الدولة ومؤسساتها من أي تهديد، وهو ما جعلها في الكثير من الأحيان مؤسسة نافذة تستأثر برسم السياسة الأمنية وكذلك التأثير على المؤسسات الأخرى وهو ما ظهر جليا في الأزمة الأمنية والسياسية في تسعينات القرن الماضي.

وهو ما ظهر أيضا في الصراع الذي كان بين أجنحة السلطة وتأثير الجنرالات على اتخاذ القرار في رئاسة الجمهورية بل الدفع بالرئيس اليامين زروال إلى الاستقالة، لكن هذه الوضعية تغيرت مع مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي كان في كثير من الأحيان يصرح بأنه يريد أن يكون رئيسا كامل الصلاحيات وليس ثلاثة أرباع رئيس على حد وصفه، وهو ما جعله يقوم بالعديد من الإصلاحات في المؤسسة العسكرية، على غرار استهدافه للجنرالات المؤثرين الذين نجح في إحالة بعضهم على التقاعد في آخر عهدته الأولى وبداية عهدته الثانية، ثم حلهلجهاز الأمن العسكري وإلحاقه برئاسة الجمهورية، وإحالة الجنرال توفيق على التقاعد وهو الذي كان يلقب بصانع الرؤساء، وهو ما جعل من مؤسسة الرئاسة في السنوات الأخيرة تؤثر تأثيرا قويا في صناعة القرار في المؤسسة العسكرية وهو ما فصلنا فيه أيضا في الفصل الثاني من الأطروحة.

أما بالنسبة للمؤسسات الأخرى فبالرغممن أن القانون أتاح لها لعب أدوار مهمة لكنها لازلت لا تلعب دورها على أكمل وجه،مثل البرلمان بغرفتيه الذي يمتلك لجانا مخصصة للدفاع وأيضا يسمح له القانون بسن تشريعات في مجال الدفاع، لكن لم نر ولا مرة أن البرلمان الجزائري بغرفتيه نجح في سن قانون بمبادرة من النواب، بل مهمته كانت تقتصر على المصادقة على القوانين القادمة من الحكومة دون أي تغيير، لذلك فالبرلمان في الجزائر دوره ضعيف جدا على مستوى المساهمة في رسم السياسة الأمنية.

أما بالنسبة لباقي المؤسسات نجد أن وزارة الخارجية تتمتع بدور مهم في رسم السياسة الأمنية خاصة من ناحية الدور الدبلوماسي في حل النزاعات الإقليمية التي لها تأثير مباشر على الأمن القومي الجزائري، وهو ما وقفنا عليه في الفصل الأخير للدراسة مثل مواجهة التحديات الجديدة للأمن مثل الجريمة المنظمة أو التنظيمات الإرهابية بمنطقة الساحل، وأيضا الدور المهم الذي لعبته الجزائر في حل الأزمة المالية والتخفيف من حدتها مما انعكس بالإيجاب على الاستقرار في المنطقة ككل، وهو دور مهمله بعد أمني تلعبه الدبلوماسية الجزائرية.

وما يمكننا استنتاجه بالنسبة للفواعل الرسمية هو أن مؤسسة الرئاسة ومؤسسة الجيش هما المؤسستان الأساسيتان في صناعة السياسة الأمنية بالجزائر، أما بالنسبة للفواعل غير الرسمية من أحزاب ومنظمات المجتمع المدني فبالرغم من أن الجزائر تمتلك عدادا كبيرا من الأحزاب السياسية تجاوز 63 حزبا معتمدا لسنة 2018م، وأكثر من 94.000 جمعية وطنية ومحلية معتمدة منها 1200 جمعية وطنية حسب آخر الإحصائياتلوزارة الداخلية والجماعات المحلية، إلا أنها لا تلعب دورا مهما يرقى إلى مستوى المشاركة في اتخاذ القرار والمساهمة في رسم السياسة الأمنية.

وهذا التراجع يرجع للعديد من الأسباب أهمها أن النظام السياسي القائم في الجزائر لا يسمح للفواعل غير الرسمية بلعب أدوار مهمة، وهذا باستعماله للجاهز الإداري والبيروقراطي في عرقلة نشاط التنظيمات الجادة سواء على المستوى الحزبي أو على مستوى منظمات المجتمع المدني، فالسلطة تراقب نشاط هذه التنظيمات وتمتلك سلطة حلها والترخيص لها بالنشاط وتمويلها،بل أكثر من ذلك نجد أن الأحزاب المعارضة والتي دائما ما توجه العديد الاتهامات للسلطات الرسمية تخلق لها أجنحة معارضة وحركات تصحيحية بهدف إضعافها وبالتالي عزلها عن التأثير في المجتمع لتبقى في دوامة الصراع الداخلي.

وهو ما تم التصريح به من طرف الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني السابق عمار سعيداني سنة 2016م بعد حل جهاز الأمن والاستعلامات،حيث اتهم قائده السابق الفريق مدين توفيق بأنه كان يقوم بخلق حركات تصحيحية في بعض الأحزاب حيث ذكر بعضها مثل جبهة القوى الاشتراكية وحركة النهضة التي كان رئيسها عبد الله جاب الله، وهو ما يبين مدى هيمنة وسيطرة المؤسسة العسكرية على مختلف المؤسسات بما فيها الأحزاب السياسية، بالإضافة إلى سيطرة منطق المال السياسي على الأحزاب الكبرى، وتراجع الانخراط بها ساهم في انتشار الفساد السياسي في الأحزاب السياسية، وبالتالي تراجع دورها وتأثيرها في المجتمع وفي صناعة القرار بصفة عامة.

أما منظمات المجتمع المدني والتي أصبحت تعتبر من الفواعل غير الرسمية الأساسية في الدول المتقدمة والتي تساهم بشكل قوي في رسم وتبني مختلف السياسات وفي مختلف المجالات، فالملاحظ في الجزائر أنه بالرغم من تشجيع الدولة للديمقراطية التشاركية إلا أنهوعلى صعيد الممارسة الفعلية نلاحظ غياب منظمات المجتمع المدني، والتي يتم الاستعانة بها للترويج للمشاريع المعدة مسبقا فقط ولا تسمع اقتراحاتها.

فحتى في عز الأزمة الأمنية في التسعينات من القرن الماضي،فكل المبادرات التي تم طرحها من طرف منظمات المجتمع المدنيأوحتى من طرف الأحزاب السياسية لم يتم تبنيها من طرف السلطة،بل كان دور منظمات المجتمع المدني هو الاكتفاء بالترويج فقط وهو ما لاحظناه في قانون الوئام المدني وكذلك في ميثاق السلم والمصالحة الوطنية حيث لم يكن لها أي دور في صياغة المشروع، لكن التحديات الأمنية الجديدة تفرض إشراك الجمعيات، خاصة في حملات التحسيس والتوعية بالأخطار الجديدة التي تهدد المجتمع مثل شبكات الجريمة المنظمة التي أصبحت تستعمل الوسائل التكنولوجية الحديثة وتستغل بعض شرائح المجتمع خاصة الفئات المعدمة بحيث تقوم باستدراجها واستغلالها في مخططاتها وتجنيدها في شبكاتها.

وهذا ما يتطلب من منظمات المجتمع المدني القيام بحملات توعوية وتحسيسية لمحاربة هذه الظواهر التي تساهم في زعزعة الاستقرار في المجتمع ولا تستطيع الأجهزة الأمنية لوحدها محاربة هذه الظواهر، لذلك يجب تفعيل دور منظمات المجتمع المدني وإشراكها أكثر والاعتراف بدورها الهام في رسم مختلف السياسات وخاصة الأمنية، وهي الأداة الفعالة لإيصال مختلف الانشغالات للسلطات بما فيها الأجهزة الأمنية، وقد تناولنا دور منظمة متقاعدي الجيش والمنظمة الوطنية لمتقاعدي ومعطوبي ومشطوبي الجيش الوطني الشعبيغير معتمدة والتي قامت في العديد من الأحيان بتنظيم احتجاجات قوية في العاصمة وهذا لانسداد قنوات الحوار مع وزارة الدفاع الوطني وأيضا مطالبة منتسبي جهاز الأمن بنقابة خاصة بهم، لذلك فمن الضروري ترقية دور المجتمع المدني في الجزائر ليلعب الدور المنوط به في الحفاظ على استقرار المجتمع والدولة بصفة عامة.

أخيرا يمكننا القول أن صياغة السياسة الأمنية عملية معقدة تتشارك فيها العديد من الفواعل الرسمية وغير الرسمية كما تتداخل معها الفواعل الدولية وتؤثر في رسم السياسات الداخلية للدول، والجزائر من الدول التي تتفاعل وتتأثر مع البيئة الإقليمية والدولية لما لها من دور محوري في المغرب العربي ومنطقة الساحل وإفريقيا وفي حوض البحر الأبيض المتوسط، لذلك فمن الضروري أن تقوم الجزائر بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية وعصرنة أجهزتها الأمنية لمواكبة التحديات الداخلية والإقليمية والدولية المتزايدة بشكل مستمر كما يجب ترقية دور الفواعل غير الرسمية لتلعب دورها في رسم السياسة الأمنية بالإضافة لإحداث توازن في المؤسسات الرسمية لتلعب كل مؤسسة دورها للمشاركة في رسم السياسة الأمنية أيضا بما يسمح به القانون.

Les références

- **وثائق رسمية:**

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, مرسوم رئاسي رقم 02-403 مؤرخ في 2002/10/26، **يحدد صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية،** الجريدة الرسمية، ع 79، 2002/12/01.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. **دستور 1976.**
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. **دستور 1989**.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. **دستور 1996.**
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. مرسوم رئاسي رقم 94-40 المؤرخ في 29 جانفي1994 **يتعلق بنشر الارضية المتضمنة الوفاق الوطني حول المرحلة الانتقالية،** الجريدة الرسمية ، العدد 06(29 جانفي 1994).
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 84-358، المؤرخ في 28 نوفمبر 1984م، **إعادة التنظيم الإقليمي للنواحي العسكرية**. الجريدة الرسمية العدد 63، (05 ديسمبر 1989).
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **مرسوم رئاسي رقم 05-278، في 14 أوت 2005 يتضمن استدعاء هيئة الناخبين للاستفتاء المتعلق بالمصالحة الوطنية يوم الخميس 29 سبتمبر** 2005، الجريدة الرسمية العدد 55 الصادرة في 15 أوت 2005.

- **كتب ومؤلفات:**

1. أبو المعالي محمد محمود. **القاعدة وحلفاؤها في الأزواد- النشأة وأسرار التوزيع**. (لبنان: مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2014).
2. أزغيدي محمد الحسين، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني.** (الجزائر: دار هومة، 1981).
3. أندرسون جميس. **صنع السياسات العامة**-ترجمة عامر الكبيسي-، (الأردن: دار المسيرة، ط 1، 1998).
4. أوصديق فوزي، **الوافي في شرح القانون الدستوري الجزائري**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ج3، ط3، 2008).
5. البشري محمد الأمين. **الأمن العربي " المقومات والمعوقات".** (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2000).
6. بعلي محمد الصغير، **الوسيط في المنازعات الإدارية**، (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2009).
7. بلقاسم محمد و بهلول حسن. **سياسة تخطيط التنمية وإعادة مسارها، الجزء الثاني** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999).
8. بلقزيز عبد الإله، **الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي –العوائق والممكنات.** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000).
9. بن القبي صالح، **الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم.** (الجزائر: المؤسسة الوطنية للطباعة، د ت).
10. بن رمضان أنيسة، **دراسة إشكالية استقلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي.** (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2004).
11. بن عنتر عبد النور. **البعد المتوسطي للأمن، "الجزائر، أوروبا، الحلف الأطلسي".** (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005).
12. بن عنتر عبد النور، **عقيدة الجزائر الأمنية ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2018).
13. بوحنية قوي، **الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن.** (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2017، ط1).
14. بوحنية قوي، **العدالة الانتقالية في التجارب العربية الحقيقة والمصالحة وأولويات السلم الأهلي**، (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2017، ط1).
15. بوحوش عمار. **التاريخ السياسي الجزائري من البداية إلى غاية 1962.** (لبنان: دار المغرب الإسلامي، 1997).
16. بوشلوش محمد طاهر. **التحولات الاجتماعية والاقتصادية وأثرها على القيم في المجتمع الجزائري.** (الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2017).

17.بوضياف عمر، **التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية والتطبيق.** (الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، ط1، 2010).
18.بوعشة محمد، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الأفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية-الأريتيرية**. (بيروت: دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، 2004).
19.بوكراع إلياس. **الجزائر الرعب المقدس، ترجمة خليل أحمد خليل،** (الجزائر: دار الفارابي، 2003).
20.بيطار وليد.**مدخل إلى علم السياسة،** الجزء الثاني،(لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب, ط 1 2014).
21.بيليس جون وسميث ستيف. **عولمة السياسة العالمية،** ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، (دبي: مركز الخليج للأبحاث،2004، ط1).
22.التجاني ثريا، **وسائل التغيير الاجتماعي ومؤشراته في الجزائر.** (الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2015).
23.تلمساني رشيد، **الجزائر في عهد بوتفليقة، الحرب الأهلية والمصالحة الوطنية،** (بيروت: مركز كارنيجي للسلام الدولي، العدد، جانفي 2008).
24.الجابري محمد علي. **قضايا الفكر المعاصر،** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).
25.الحديثي مها عبد اللطيف والخفاهيمحمد عدنان.**النظام السياسي والسياسة العامة،** (بغداد: مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية،2000).
26.حرب أسامة الغزالي. **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**,(الكويت: عالم المعرفة, 1987).
27.الحربي سليمان عبد الله. **مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته " دراسة في المفاهيم والأطر.** (لبنان: المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008).
28.الحسيني أحمد مصطفى. **تحليل السياسات مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية،** (دبي: مطابع البيان التجارية، ط 1، 1994).
29.حناشي هابت، **المحنة الجزائرية شهود يتكلمون.** (الجزائر: منشورات المؤرخ، 2002).
30.حنفي عبد القهار.**أساسيات إدارة المنظمات**. (الإسكندرية: مكتبةمدبولي, ب ن).
31.خبابة نور الدين، **المصالحة الوطنية.** (الجزائر: المصالحة الوطنية منظمة دولية غير حكومية ONG، ط1، 2014).
32.الخزرجي تامر كامل محمد. **النظم السياسة والسياسات العامة**. (عمان: دار مجدلاوي للنشر، 2004).
33.الراشدي أحمد وآخرون، **المدخل إلى علم السياسة الاقتصادية والاستراتيجية،** (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2003)،
34.رماني إبراهيم، **الدبلوماسية في الألفية الثالثة، مختارات من خطب الرئيس عبد العزيز ببوتفليقة 1999-2003.** (الجزائر: المؤسسة الوطنية للأشغال والنشر والإشهار).
35.الزبيري العربي، **تاريخ الجزائر المعاصر.** (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 1999).
36.سليمان عصام.**مدخل إلى علم السياسة**, (بيروت: دار الطباعة والنشر والتوزيع، 1989).

37.شريف عبد الرحمن، **أمني في العالم، الأزمة.** (القاهرة: الحضارة للدراسات السياسية، 1996).
38.الشوبكي عمر وآخرون. **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي،** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2014).
39.صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية، صانعو أول نوفمبر 1954. (** الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2010).
40.الصواني يوسف محمد. **نظريات العلاقات الدولية.** (بيروت: منتدى المعارف، 2013).
41.عباس عمار، **العلاقة بين السلطات في الأنظمة السياسية المعاصرة وفي النظام السياسي الجزائري.** (الجزائر: دار الخلدونية، 2010).
42.عبد الحي وليد. **تحول المسلمات في العلاقات الدولية، "دراسة مستقبلية.** (الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، ط1، 1994).
43.العربي اسماعيل، **العلاقات الدبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر،** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982).
44.العلالي صادق. **العلاقات الثقافية الدولية.** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006).
45.فركوس صالح، **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين.** (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2002).
46.فريمش مليكة وآخرون، **الحوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء.** (الأردن: دار الحامد للنشر، ط1، 2016).
47.الفهداوي خليفة فهمي. **السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل.** (عمان: دار الميسرة، ط1، 2001).
48.قدور عمر أحمد. **شكل الدولة وأثره في تنظيم مرافق الأمن.** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1994).
49.القريوتي محمد قاسم. **رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة.** (عمان: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 2006).
50.لخضاري منصور. **السياسة الأمنية الجزائرية.** (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).
51.لونيسي رابح. **الجزائر في دوامة الصراح بين العسكرين والسياسين** (الجزائر: دار المعرفة 2000).
52.مخيمر أسامة فاروق. **التعاون المتوسطي. (**القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، ط 1، 1998).
53.مصباح زايد عبيد الله. **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة.** (ليبيا: دار الرواء، 2000).
54.مصباح عامر، **المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن.** (القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط1، 2003).
55.المغيربي محمد زاهي بشير. **السياسة المقارنة-إطار نظري.** (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1996).

56.مقلد اسماعيل صبري. **العلاقات السياسية الدولية "دراسة في الأصول والنظريات"،** (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991،).
57.المنوفي كمال. **السياسة العامة وأداء النظام السياسي.** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1889).
58.موفق حديد محمد. **الإدارة العامة، هيكلة الأجهزة وضع السياسات وتنفيذ البرامج الحكومية.** (الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع).
59.موفق حديد محمد. **الإدارة والأعمال الحكومية.** (عمان: دار المناهج، 2002).
60.ناجي عبد النور و ساحلي مبروك,. **مقدمة في دراسة السياسة العامة**, (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع).
61.نافعة حسن. **سوسيولوجيا العلاقات الدولية،** (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986).
62.هشام عبد الله، **السياسة العامة المقارنة في وقتنا الحاضر،** (عمان: دار الأهلية، 1997).
63.وطبان عبد العزيز، **الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830-1985.** (الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1992).
64.وقيع الله محمد. **مداخل إلى الفلسفة السياسية " رؤية إسلامية".** (دمشق: دار الفكر، 2001).
65.ولد خليفة محمد العربي، **"إشعاع الثورة الجزائرية أبعادها الجيوسياسية، الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962م،** (الجزائر: وزارة المجاهدين، ط2، 2007).
66.ولد دادة أحمد وآخرون. **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي.** (بيروت: مركز الوحدة العربية، ط1، 2002).

- **<u>مجلات ومنشورات و ملتقيات :</u>**

1. برقوق أمحند. **الساحل الأفريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية.** (العالم الاستراتيجي. العدد 07، الجزائر، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية. نوفمبر 2008).
2. برقوق أمحند، **مكافحة الإرهاب في الجزائر من المقاربة الأمنية للحل السياسي، (مجلة المفكر،** العدد 2، مارس 2007).
3. بركات لطيفة، **الظروف الاستثنائية وآثارها على الحقوق والحريات العامة،** (مجلة آفاق للدراسات القانونية، العدد1، جامعة مولود معمر تيزي وزو، 2016).
4. بشكيط خالد. **التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الأفريقي الإرهاب والجريمة المنظمة، دراسة في حدود العلاقة.** (مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد 06، جوان 2018).
5. بغداد كربالي. **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، (**جامعة محمد خيضر- بسكرة، العدد08).

6. بن الشيخ عصام، **مشروع الإصلاح السياسي في الجزائر، مبادرة تاريخية للتغيير أم استمرار احتكار السلطة للصواب،** (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، قطر، جوان 2011).
7. بوسعدية رؤوف. **دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية،** (مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد التاسع، جوان 2016).
8. بوعمامة زهير، **النظرية النقدية " محاضرة في مقياس استراتيجيات مواجهة التحديات العالمية، مقدمة لطلبة سنة أولى ماجستير علاقات دولية واستراتيجية،** (قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2011-2012).
9. جندلي عبد الناصر. **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية،** (الجزائر: دار الخلدونية، ط1، 2007).
10. حجاج قاسم، **غرداية أزمة ممتدة في عهد بوتفليقة،**(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة قطر، أوت 2015).
11. حمداني الوناس، **الانتقال الديمقراطي وأزمة التحول السياسي في الجزائر (1989-1992) التجربة والآليات،** (المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 08، ديسمبر 2017).
12. حمدوش رياض، **تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية،** مداخلة ضمن الملتقى الدولي" الجزائر والأمن في المتوسط- الواقع والآفاق، (جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، الوكالة الوطنية للبحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، الجزائر، 2008).
13. خبيزي وهيبة. **النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الأفريقي،** (الدراسات القانونية المقارنة، الجزائر، مخبر القانون الخاص المقارن، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 33).
14. خيري عبد الرزاق جاسم. **قيادة عسكرية أمريكية جديدة لأفريقيا فرصة أمريكية ومحنة أفريقية**, (المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 21 ، 2009).
15. دالع وهيبة. **المقاربة التنموية للجزائر في منطقة الساحل الأفريقي، النيباد كآلية للتنمية الشاملة،** (دراسات استراتيجية، الجزائر، مركز البصيرة للدراسات والبحوث والخدمات التعليمية، العدد 18).
16. زغوني رابح، **أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح، دراسة حالة الربيع العربي،**(مجلة سياسات عربية، سنة 2016).
17. زقاع عادل ومنصوري سفيان، **واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الأفريقي-مقاربة سوسيولوجية سياسية،** (مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 23 مارس 2016).
18. زياني صالح، **تحولات العقيدة الأمنية الجديدة في ظل تنامي تهديدات العولمة،** مجلة المفكر، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد 05، 2012).
19. ساعد محمد, **محاضرات لمقياس الاقتصاد.** (الجزائر، جامعة ابن خلدون تيارت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية.
20. سعداوي عمر وعبد الكريم، **التعددية في العالم الثالث: الجزائر نموذجا، مجلة السياسة الدولية،(مصر** العدد 138، أكتوبر 1991).

21.سعيدوني ناصر الدين، **وحدة المغرب العربي بين الحتمية التاريخية والواقع المعاش،** (المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، العدد 1986).
22.شهاب مفيد محمود. **نحو مفهوم واقعي للأمن القومي العربي، " ورقة قدمت ضمن أعمال المؤتمر الدولي الأول : تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد،** (بيروت: مركز الدراسات الأوروبي، 1997).
23.طبوش سفيان، **تحديات الأمن الاقتصادي والاستقرار السياسي في الجزائر،** (مجلة أبحاث قانونية وسياسية. العدد 06، جوان 2018).
24.عبد الرحمن حسن، **ظاهرة التحول الديمقراطي في أفريقيا. مجلة القضايا وآفاق المستقبل.** (بيروت، العدد 113، 1993).
25.علي أحمد حسن الحاج. **حرب أفغانستان، التحول من الجيواستراتيجي إلى الجيوثقافي،** في أحمد بيضون آخرون، "العرب والعالم بعد 11 سبتمبر، سلسلة المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 23، 2002).
26.عواشرية رقية سليمان. **نحو رؤية للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير المشروعة (الجزائر أنموذجا).** (الرياض، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد33، 2018).
27.غبار رضا، **الأجهزة المتكفلة في إدارة السياسة الخارجية للجزائر في ظل دستور 2016،** (مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، جوان 2016).
28.فاضل آمال، **السلم المدني في الجزائر عبر آلية المعالجة الوطنية**. (مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد السادس 2009).
29.قوريش نصيرة، **التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية 2010-2012، (مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية،** المجلد06، 2011).
30.كربوسة عمراني وسهام زروال، **الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القذافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة الساحل الأفريقي.** ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول المقاربة الأمنية في الساحل الأفريقي، جامعة 08 ماي 1945، يومي 25/24 نوفمبر 2013.
31.لعقاب محمد، **المصالحة الوطنية الطريق نحو المستقبل، مجلة النائب،**(مجلة دورية يدرها المجلس الشعبي الوطني، السنة الثالثة، عدد خاص 2005).
32.مجلة الشرطة الجزائرية، مارس 2014، العدد 122.
33.المنبر البرلماني.**المصالحة الوطنية من الازمة الى الوئام الى المصالحة** ، مجلة الفكر البرلماني ،(الجزائر : العدد07 ديسمبر 2004).
34.مهورباشة عبد الحليم والطاهر سعود. **المدينة الجزائرية والحراك الاجتماعي،** مقاربة سوسيولوجية، (مجلة العمران، الإمارات العربية المتحدة، العدد 05،18 أفريل 2016).
35.هويري ياسين، **إصلاحات سياسة لتهدئة الجبهة الاجتماعية المشتعلة، قراءة في الواقع الاجتماعي،**(الجزائر: مجلة الإرشاد، العدد الأول، 2011).

- **أطروحات و رسائل:**

1. أخوان جهيدة شاوش، **واقع المجتمع المدني في الجزائر، دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا.** أطروحة دكتوراه علم اجتماع، (جامعة محمد خيض بسكرة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2015/2014).

2. إدري صفية، **دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل مضامين الأمن الإنساني،** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012).

3. آمال فاضل. **آليات حل الازمة في الجزائر بالمبادرات السلمية (1992- 2008)** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ،(جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام ، 2009-2008).

4. الإمامسلمى.**صنع السياسة العامة في الجزائر، دراسة حالة السياسة التعليمة الجامعية 1999-2007**,مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية, (الجزائر: جامعةبن يوسف بن خدة,2008/2007).

5. أوشن سمية. **دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي " دراسة حالة الجزائر".** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010).

6. أومايوف محمد، **الطبيعة الرئاسوية للنظام السياسي الجزائري**. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص القانون، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2013),

7. برقوق عبد العزيز، ضوابط السلطة التنفيذية في الظروف الاستثنائية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق فرع القانون الدستوري، (جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2002).

8. بلهوشات عبد الجليل، **التنمية والحكم الراشد في الجزائر، دراسة في موجبات الجودة الانتخابية 1989-2010.** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص الحوكمة والتنمية، (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014).

9. بن عيسى معمري، **المصالحة الوطنية في الخطاب السياسي الجزائري 2004-2008**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الجزائر03، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011).

10. بن غنيمة محمد السعيد، **أثر سياسات الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي.** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة، (مدرسة الدكتوراه في السياسة والقانون، جامعة مولود معمر تيزي وزو، 2014).

11.بن فليس أحمد. **السياسة الخارجية للثورة الجزائرية –الثوابت والمتغيرات- 1962،1954م.** أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، (جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007).

12.بوخاري محمد. **العلاقات الجزائرية الإيرانية 1993-2010، دراسة في مبررات القطيعة ومبررات الانفراج.** مذكرة ماجستير علوم سياسية تخصص دراسات مغاربية، (جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات، 2012/2011).

13.بوسكين سليم، **تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري**. رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2017).

14.بولافة حدة، **واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال.** مذكرة ماجستير علوم سياسية، (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010).

15.الحامدي عبدون. **أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر**. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة محمد بوضياف المسيلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014).

16.حدادي جلال، **الأمن الجزائري في إطار استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة بالمتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطية ومغاربية. (جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2005).

17.حسيني محمد العيد. **السياسة العامة الصحية في الجزائر دراسة تحليلية من منظور الاقتراب المؤسسي الحديث 1990-2012**. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة مقارنة، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2012).

18.حمزاوي جويدة. **التصور الأمني الأوروبي "نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010).

19.حمزة حسام، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**، مذكرة ماجستير علوم سياسية تخصص علاقات دولية، (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011).

20.رحموني فاتح النور. **تأثير الإرهاب على الحوارات الأمنية في منطقة المتوسط منذ نهاية الحرب الباردة**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، (جامعة باتنة (1): كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016-2015).

21.رداف طارق، **الاتحاد الأوروبي من استراتيجية الدفاع في إطار حلف الشمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2002).

22.روابح عادل، **الدولة الريعية وإشكالية الأمن –دراسة حالة الجزائر-.** أطروحة دكتوراه علوم سياسية (جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013/2012).

23.روابحة عبد الوهاب. **السياسة العامة الأمنية في الجزائر بين الخطاب والواقع من 1992 إلى 2010م.** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات سياسية مقارنة، (جامعة الجزائر 03، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012).

24.زغدار عبد الحق. **إشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة بين الاستراتيجيات الغربية ومواقف دول جنوب المتوسط،** أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، (جامعة باتنة 1: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009).

25.سعيدي ياسين. **التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي.** رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية, (جامعة وهران02، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2015).

26.سفيان منصوري، **آفاق استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي،** أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2017).

27.سميرة باسط، **الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب 1999-2014.** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات استراتيجية وأمنية، (جامعة الجزائر 03، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014).

28.ضميري عزيزة. **الفواعل السياسية ودورها في صناعة السياسة العامة في الجزائر.** مذكرة لنيل شاهدة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008/2007).

29.ضيف محمد، **التحول السياسي في الجزائر دراسة لتجربة الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية السياسية،** رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1999).

30.الطيب أحمد. **دور المعلومات في رسم السياسات العامة في الجزائر دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.** مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التنظيم السياسي والإداري، (جامعة يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007/2006).

31.ظريف شاكر، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل الأفريقي والصحراء الأفريقية، التحديات والرهانات.** رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/2016).

32.عبد اللاوي عبد السلام.**دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر- دراسة ميدانية لولاية المسيلة وبرج بوعريريج.** رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية, (جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية الحقوق والعلوم السياسية 2011/2010).

33.عروسي ميلود. **معوقات الممارسة السياسية في ظل التعددية في الجزائر (1990-2006).** رسالة ماجستير في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية).

34.غنام فايزة، **التعاون الأمني الأور ومغاربي، دراسة حالة حوار 5 + 5، 2001-2011.** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية، (جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012).

35.قرقاح ابتسام. **دور الفواعل غير الرسمية في رسم السياسة العامة في الجزائر-2009/1989-** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص السياسات العامة والحكومات المقارنة،(جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010).

36.كاهي مبروك. **السياسةالعامة لتطوير التعليم العالي في الدول المغاربية على ضوء متطلبات التنمية المحلية**. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، (جامعة باتنة 1، الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/2016).

37.كواشي عتيقة، **آليات إدارة المعضلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية غير منشورة، (جامعة باتنة (1): كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016-2017).

38.محمد الطاهر عديلة، **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية، 1999-2004،** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2005).

39.محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري.** أطروحة دكتوراه علوم سياسية، (جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008).

40.مخلوف بشير، **موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر فترة (1989-1995) دراسة في التمثلات السياسية لواقع التعددية الحزبية عند بعض المنتسبين للجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة.** أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع السياسي، (جامعة وهران، كلية العلوم الاجتماعية، 2013).

41.مربيعي سوسن، **التنمية البشرية في الجزائر-الواقع والآفاق-** مذكرة ماجستير في علوم التسيير، (جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2013/2012).

42.مرزود حسين، **مشاركة الأحزاب السياسية في المؤسسات السياسية في الجزائر 1989-1999،** رسالة ماجستير علوم سياسية، (جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2003).

43.معو زين العابدين.**المعلومات كآلية لرسم السياسات العامة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص السياسات العامة والحوكمة المقارنة، (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009/2008).

- **المواقع الإليكترونية باللغة العربية:**

1. **الجزائر سادس أكبر دولة في العالم من حيث عدد أفراد الشرطة**، مقال منشور عبر الموقع https://www.elhiwardz.com/international/45450/ تاريخ الاطلاع: 2019/01/02. الساعة 11:10.
2. **بوابة الحرس الجمهوري بموقع وزارة الدفاع** https://www.mdn.dz/site_principal/index.php?L=fr 2018/12/18.
3. **بوابة الدرك الوطني بموقع وزارة الدفاع** https://www.mdn.dz/site_principal/index.php?L=fr 2018/12/18.
4. **بوابة القوات البحرية بموقع وزارة الدفاع** https://www.mdn.dz/site_principal/index.php?L=fr 2018/12/18.
5. **بوابة القوات الجوية بموقع وزارة الدفاع** https://www.mdn.dz/site_principal/index.php?L=fr 2018/12/18.
6. موسوعة ويكيبيديا، **الشرطة الجزائرية**، عبر موقع ويكيبيديا، https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B4%D8%B1%D8%B7%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9 تاريخ الاطلاع: 2019/01/03.
7. غمري إبراهيم، **النطق بالحكم على 40 ناشطا من متقاعدي الجيش**، موقع الخبر، https://www.elkhabar.com/press/article/147660/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B7%D9%8 تاريخ الاطلاع: 2019/02/12..
8. **احتجاج غير مسبوق لقوات الشرطة بالجزائر**، موقع الجزيرة أونلاين عبر الموقع: https://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/10/14/%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%A تاريخ الاطلاع: 2019/02/09.
9. أحمد ج: **الجزائر من قانون الرحمة الى ميثاق المصالحة الوطنية** ، مقال منشور غبر الرابط :https://www.djazairess.com/elbilad/2333 تاريخ النشر2009/03/30 تاريخ الاطلاع :2019/01/14
10. مراح أحمد، **مخابر متنقلة للشرطة العلمية في 48 ولاية**، مقال منشور بموقع النهار بتاريخ: 2018/04/23م، عبر الرابط التالي: https://www.ennaharonline.com/%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%B.
11. مرواني أحمد، **حفتر والجزائر اختيار الأوضاع**، منتدى فكرة، عبر الرابط: https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/haftar-on-algeria-testing-the-waters تاريخ الاطلاع: 2019/02/05م.
12. الإذاعة الجزائرية. **الجزائر الأولى مغاربيا في التصنيف العالمي لمستوى التنمية البشرية، عبر الموقع الرسمي**

http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20191224/187785.html?qt-ar_side_tabs=0 تاريخ الاطلاع 2019/03/03م، 12:00.

13. الإذاعة الجزائرية. **الجزائر تعزز ترتيبها ضمن البلدان ذات المستوى المرتفع في التنمية لسنة 2016، عبر الموقع الرسمي** http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20170608/114223.html تاريخ الاطلاع 2019/03/03م، 12:00.

14. **استغلال الغاز الصخري، المعركة القادمة بين الشعب والنظام في الجزائر**، موقع ساسة بوست عبر الرابط: https://www.sasapost.com/exploitation-of-shale-gas-the-next-battle-between-the-people-and-the-regim تاريخ الاطلاع: 2019/02/08م

15. إسراء أحمد اسماعيل، **الدلالات السياسية لاحتجاجات الشرطة في الجزائر**، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، عبر الرابط، https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/793/%D8%A3%D8%B3%D8%A6%D9%84%D8%A تاريخ الاطلاع 2019/02/10.

16. **الإعلام الأمني في الجزائر ودوره في مكافحة الإرهاب**، ج1، موقع ساسة بوست، عبر الرابط: https://www.sasapost.com/opinion/security-media-in-algeria/ تاريخ الإطلاع 2019/021/15.

17. بوثلجي إلهام، **الداخلية تستدعي تنسيقية الحرس البلدي هذا الأسبوع للحوار**، موقع الشروق أونلاين: https://www.echoroukonline.com/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%A تراريخ الاطلاع: 2019/02/12م.

18. إلهام بوشبكي و علي خلايف، **احتجاجات الشرطة تتوسع**، موقع الشروق أونلاين: https://www.echoroukonline.com/%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%AC%D8%A7%D8%A تاريخ النشر: 2014/11/19. تاريخ الاطلاع 2019/02/10

19. مورافيسك آندري، **الاتحادية والسلام " منظور ليبرالي- بنيوي**، (ترجمة عادل زقاغ)، 20-09-2019، موقع متوفر على الرابط https://www.liberaldemocraticpartyofiraq.com/serendipity/index.php?/archives/649-unknown.html.

20. **أنظمة ناجية، لماذا لم تتحول الاحتجاجات إلى ثورة شعبية في الجزائر**، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، عبر الرابط: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/2350/%D8%A3%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A تاريخ الاطلاع: 2018/11/18.

21. إيمان اسماعيل، **وزارة الدفاع الوطني، تصدر بيانا حول احتجاجات متقاعدي الجيش**، موقع النهار أونلاين، عبر الموقع:

https://www.ennaharonline.com/%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A تاريخ الاطلاع: 2019/02/11.
22. **بوتفليقة أمر الجنرال طرطاق بالتحقيق في العصيان**، موقع الخبر أونلاين: https://www.elkhabar.com/press/article/68217/ تاريخ الاطلاع: 2019/02/10.
23. **تاريخ الشرطة** عن الموقع الرسمي للمديرية العامة للأمن الوطني، عبر الرابط : https://www.dgsn.dz/index-fr.php تاريخ الاطلاع: 2019/01/01م الساعة 21:30.
24. تقرير لموقع مجلة المنار، **الجيش المصري أقوى من الإسرائيلي عددا وعتادا وإن كان أقل إنفاقا**، عبر الرابط http://www.manar.com/page-41011-ar.html: تاريخ الاطلاع: 2018/08/25 =، الساعة 09:10.
25. تقرير لوكالة الأنباء الروسية، عربي spotnik، بعنوان: **"تعرف على قدرات ثاني أقوى جيش أفريقي**، عبر الرابط https://arabic.sputniknews.com/military/201810071029017360-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81
26. تقرير منشور على موقع عربي Spoutnikبعنوان **تعرف على قدرات ثاني أقوى جيش أفريقي**، عبر الرابط: https://arabic.sputniknews.com/military/201810071029017360-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81 تاريخ الاطلاع 2018/12/25 على الساعة 14:50.
27. الجزائر في عهد اليامين زروال : مقال منشور عبر الرابط : http://www.arabtimes.com/mixed3/doc81.html ، تاريخ الاطلاع : 2019/01/12
28. بوعاشي جلال، الصخري، **يخرج السلطة والمعارضة للمواجهة في الميدان**، موقع الخبر أونلاين، https://www.elkhabar.com/press/article/8179/ تاريخ الاطلاع: 2019/02/09.
29. الحاج ولد ابراهيم، **أزمة شمال مالي انفجار الداخل وتداعيات الإقليم.** تقارير مركز الجزيرة للدراسات، منشور بتاريخ، 19 فيفري 2012. عبر الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/02/20122129582152916.html تاريخ الاطلاع: 2019/05/28م.
30. حسام الدين يقين، **ذكرى الربيع الأمازيغي "الجزائري ما له وما عليه**، موقع العربي،. عبر الموقع: https://www.alaraby.co.uk/politics/2015/4/23/%D8%B0D8%B تاريخ الاطلاع : 2019/02/06
31. حسن محمد.**المسلحون التائبون في الجزائر النزول من الجبال واشكالية الاندماج** ، يومية الاتحاد الامارتية ، 22 اوت 2006 عبر الرابط :
32. حوار مع مدير المركز الأفريقي للدراسات والأبحاث حول الإرهاب، منشور بموقع يومية النصر الجزائرية، بعنوان: **"الجزائر تمتلك قدرة الرد الفعلي على الاعتداءات الإرهابية"**،

منشور بتاريخ: 08 سبتمبر 2015م، تاريخ الاطلاع، 2019/01/18.
https://www.annasronline.com/index.php?option=com_content&view=article&id=20512

33. بودية خالد ، **الجيش الجزائري القوة الثانية عربيا و27 عالميا، موقع جريدة الخبر.** تاريخ الاطلاع 2018/11/04م الساعة 10:00
https://www.elkhabar.com/press/article/88499/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4.

34. خالد. ب.**اتهمنا مع ايت احمد و مهري بالخيانة بعد سانت ايجيديو**،يومية الخير 26 ديسمبر 2015 عبر الرابط :https://www.elkhabar.com/press/article/97277/ تاريخ الاطلاع 2019/01/12

35. **الربيع الأمازيغي بالجزائر حراك من أجل الهوية**، موقع الجزيرة نت، عبر الرابط:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/3/16/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D9%8A تاريخ الاطلاع : 2019/02/06.

36. دبدوب رشيدة، **شروط متقاعدي الجيش للتهدئة**، موقع الخبر أونلاين، عبر الموقع:
https://www.elkhabar.com/press/article/123369/ تاريخ الاطلاع: 2018/06/27.

37. الرئاسة الجزائرية حقائق وأرقام ، مقال منشور عبر موقع الجزيرة الاخباري عبر الرابط :
https://www.aljazeera.net/specialcoverage/coverage20%D8%A7%D8%A6%D9%82-%D9%88%D8%A3%D8%B1%D9%82%D8%A7%D9%85 تاريسخ الاطلاع :2019/01/13

38. زياد عقل، **الأزمة الليبية والتحرك المصري في ظل الأبعاد الإقليمية والدولية**، موقع مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، نقلا عن
:http://www.mesc.com.jo/CrisesTeamReports/13. تاريخ الاطلاع: 2019/02/03م.

39. بن عيشوشبة سارة، **الحرس الجمهوري يطوق احتجاجات الشرطة بالجزائر**، موقع العربية، عبر الرابط: https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2014/10/17/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%B تاريخ الاطلاع: 2019/02/10.

40. ملاح سليمة، **الغاز الصخري ومستقبل الجزائر**، السفير العربي، عبر الموقع:
http://assafirarabi.com/ar/4236/2015/04/16/%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B تاريخ الاطلاع: 2019/02/08م.

41. عثماني عبد الحميد. الشروق **تنشر ملخصا لكتاب الوالي السابق بشير فريك : هذه شهادتي عن ندوة الوفاق زروال وبتشين ونحناح ومهري** ، موقع الشروق اونلاين عبر الرابط التالي :https://www.echoroukonline.com/ 8%A8%D8%AA%D8%B4/ تاريخ النشر 2017/10/29 تاريخ الاطلاع 2019/01/14

42.مقري عبد الرزاق. **حين يغرق الصغار في بحور الكبار:عن تراجيديا سانت ايجيدو ومهري والنحناح 2**، مقال منشور بموقع حركة مجتمع السلم عبر الرابط :http://hmsalgeria.net/ar/editor/10366-28%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC-2.html تاريخ الاطلاع :2019/01/13

43.سكية عبد السلام. **اللواء هامل يجري حركة جزئية ونوعية على مخابرات الشرطة**، مقال منشور ببوابة الشروق بتاريخ 2016/1/12م https://www.echoroukonline.com/%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%88%D8%A7%D8%A1-%D9%87%D8.

44.بن مسعود عبد القادر. **في ذكرى اغتيال محمد بوضياف : بعد ربع قرن من قتل محمد بوضياف** ، مقال منشور بموقع ساسة بوست ، عبر الرابط التالي :https://www.sasapost.com/mohamed-boudiaf-president-assassinated/، تاريخ النشر 29 جوان 2019 تاريخ الاطلاع :12 جانفي 2019

45.لحياني عثمان، **موازنة الدفاع الجزائرية، 10,5 مليار دولار ممنوع مناقشتها**، موقع العربي الجديد عبر الرابط: https://www.alaraby.co.uk/politics/2018/10/31/%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9 تاريخ الاطلاع: 2018/12/25, الساعة 10:39.

46.علي بن محمد، استحداثGOSPبديلاعنالجيسGIS، مقال منشور بتاريخ 24 ماي 2016 عبر الموقع: https://www.algeriachannel.net/2016/07/24/%D8%A7%D8%B3%D8%A.A%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8% تاريخ الاطلاع 2019/01/12.

47.عميد أول للشرطة عمر لعروم للإذاعة: **التكوين أساس نجاح الإعلام الأمني** ، عبر الرابط: http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20191021/182361.html تاريخ الإطلاع 2019/02/15.

48.فاروق سراج ابو الذهب.**ضرورة الانتقال من المصالحة الوطنية الى الاصلاح السياسي موقع حركة مجتمع السلم** عبر الرابط التالي : http://hmsalgeria.net/portal/articles/livres/siraj_11/4486.ht تاريخ الاطلاع 2019/01/14.

49.فاروق معزوزي: **سانت ايجيديو هكذا الب الجنرال بتشين زروال ضد عبد الحميد مهري**، مقال منشور عبر بوابة الشروق اونلاين عبر الرابط التالي : https://www.echoroukonline.com/%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D9%84-%D8%A8%D8%AA%D8%B4%D9%8A/ تاريخ الاطلاع :2019/1/01/13

50.بوروينة فتيحة، **تنسيق أفريقي لكشف تنظيمات إرهابية وتسميتها**، "حوار مع مدير المركز الإفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب عبدالحميد بوبازين، عدد 13871. الجمعة 16 جوان 2006. http://www.alriyadh.com/163872 تاريخ الاطلاع: 2019/01/18م.

51.بوحنية قوي.**الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في أفريقيا**، مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية، عبر الرابط:
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/201412972843923537.html تاريخ الاطلاع: 2019/01/29.
52.بوحنية قوي.**الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الأفريقي، المخاوف من استنساخ داعش في الساحل الأزماتي**. مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية، 11 سبتمبر 2014م، عبر الموقع:
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/201412111019506275544.html. تاريخ الاطلاع: 2019/01/18م.
53.بوحنية قوي.**المجتمع المدني الجزائري، بين أيديولوجيا السلطة والتغيير السياسي (01)**، مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية، عبر الموقع:
https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2014/03/201431091032346288.html تاريخ الاطلاع، 2019/02/14.
54.حجوج كريم. **قضية اغتيال بوضياف ...نجله ناصر انتظروا المفاجأة** ، حوار عبر مواقع اصوات مغاربية عبر الرابط التالي :
55.كريمة س، **هكذا حجز الجيش 07 قناطير من الكوكايين في حاويات "كمال البوشي"** مقال منشور في موقع النهار أونلاين.
https://www.ennaharonline.com/%D9%87%D9%83%D8%B0%D8%A7-%D8%AD%D8%AC%D8%.تاريخ الاطلاع 14-01-2019.
56.محمد الأمين بن عائشة، **الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي**، المركز الديمقراطي العربي، 24 يناير 2015، عبر
الرابط:https://democraticac.de/?p=8205 تاريخ الاطلاع: 2019/02/01.
57.محمد بن أحمد، **الرئيس بوتفليقة وتوفيق وقايد صالح يعتقدون أنه فخ منصوب لبلادنا، إمكانية التدخل عسكريا في ليبيا مطروحة**، مقال منشور عبر موقع الخبر أونلاين عبر الرابط:
https://www.elkhabar.com/. تاريخ الاطلاع 2018/11/16م.
58.محمد سفراوي : لهذه الاسباب تم اغتيال الرئيس بوضياف ، مقال منشور عبر الرابط التالي
59.مقال بعنوان الطوارق يعلنون دولة أزواد شمال مالي، منشور عبر بوابة dwعبر
الرابط:
https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%B1%D9%82 تاريخ الاطلاع: 201/01/28
60.مقال بعنوان النهار تنشر القانون الأساسي للشرطة عبر موقع النهار، الرابط:
https://www.ennaharonline.com/%e2%80%ac%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%87%d9%80%d9%80%d9%80% تاريخ النشر 2010/12/28، تاريخ الاطلاع: 2019/01/03م.
61.مقال بعنوان: **العلاقات الجزائرية الليبية، ما بعد 17 فيفري وأزمة الانقسام السياسي**، منشور في 03 مارس 2018، عبر الموقع: https://www.politics-

dz.com/community/threads/alylaqat-allibi-algza-ri-ma-byd-17-fbrair-u-azm-alanqsam-als-iasi.12573/، تاريخ الاطلاع: 2019/02/03م.
62. مقال منشور ضمن محرك البحث الإخباري جزايرس بعنوان مديرية الموارد البشرية للأمن الوطني السهر على تسيير أزيد من 88 ألف موظف تاريخ النشر 2012/11/05م عبر الموقع: https://www.djazairess.com/.
63. **من1995 الى 2009 : اربع رئاسيات واربعون رهان ، مقال منشور بموق يومية المساء اونلاين عبر الرابط التالي :** https://www.djazairess.com/elbilad/2813 تاريخ النشر 2009/04/08 تاريخ الاطلاع2019/01/13
64. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، **مفاهيم سياسية، الدولة الفاشلة**، عبر الموقع https://www.politics-dz.com/، تاريخ الاطلاع: 2019/01/22م.
65. موقع الجزيرة للدراسات، **مدن ومناطق الهلال النفطي، بؤرة الثورة الليبية الملتهبة.** عبر الرابط:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/2016/9/15/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%84 تاريخ الاطلاع: 2018/11/15م.
66. موقع الجزيرة للدراسات، مقال بعنوان: **كل ما يجب أن تعرفه عن الأزمة الليبية**، ركن التقارير، عبر الموقع:
https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2018/11/10/%D9%83%D9%84-%D9%85%D8%A تراريخ الاطلاع: 201/02/03.
67. الموقع الرسمي للشرطة الجزائري، مديرية الأمن العمومي، عبر الموقع:
https://www.algeriepolice.dz/?%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%8A%D8%B1%D9%8 %. تاريخ الاطلاع: 2019/01/10م.
68. الموقع الرسمي للشرطة الجزائرية، الفرق المتنقلة للشرطة القضائية، عبر الموقع:
https://www.algeriepolice.dz/?%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D9%82%D8%A9- تاريخ الاطلاع:2019/01/03.
69. الموقع الرسمي للمديرية العامة للأمن الوطني، مديرية الموارد البشرية الهيكلة عبر الموقع:
https://www.algeriepolice.dz/?%D9%85%D8%AF%D %A7%D9%84%D9%85%DA7%D8%B1%D8%AF
70. موقع النهار : علي كافي مناضل يشهد له التاريخ : مقال منشور عبر الرابط :
https://www.ennaharonline.com/%D تاريخ النشر:2013/04/16 تاريخ الاطلاع :2019/01/12.
71. نوال ثابث، **مظاهرات عين صالح تعبر عن تطور المجتمع الجزائري**، موقع الخبر أونلاين:
https://www.elkhabar.com/press/article/81188/%D9%85%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A7%D. تاريخ الاطلاع :2019/02/09.
72. وزارة الدفاع الوطني، **تاريخ الجيش الوطني الشعبي من 1954 إلى اليوم.** على الموقع الرسمي للوزارة https://www.mdn.dz/site_principal/index.php?L=fr تاريخ الاطلاع 2018/08/12.

73.وزارة الدفاع الوطني، تاريخ الجيش الوطني الشعبي، موقع الوزارة https://www.mdn.dz/site_principal/index.php?L=fr .2018/08/11
74.**يطالبون بالزيادة في معاشاتهم وتعويضاتهم والسلطات، قمعتهم آلاف العسكريين الجزائريين السابقين يتظاهرون في الشوارع**، موقع العربي بوست، عبر الرابط: https://arabicpost.net/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7% . تاريخ الاطلاع 2019/02/11.
75.يوسف ضياء الدين، الجزائر.. "مقاوموالإرهاب" يصومونفيالحقولقبل "الزحفالأعظم" وكالة الأناضول، عبر الموقع: https://www.aa.com.tr/ar/%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A تاريخ الاطلاع: 2019/02/12.

- **المراجع باللغة الإنجليزية:**

1. **politicsandcitizenship**. -Waltham Ernold. **American Government**).New York .BY West polishing company . 1993(
2.) Rutledge, 1996:London(Dillon Michel**, politics of Security**,
3.)Cambridge university (mesweeny Bili**, Security and interests**,
4. International (Barry Buzan. **Security in the Twenty-first Century**, Affairs, Royal Institute of International Affairs, 1944, vol 06 03, jul)1999
5. Roland Paris, **Human Security: Paradigm Shift or Hot Air?,**)International Security,Volume 26 | Issue 2 | Fall 2001(
6. Stephen A. Harmon.**Terror and Insurgency in the Sahara-Sahel Region: Corruption, Contraband, Jihad and the Mali War of 2012-**).**2013** (Anglais) Relié – 28 octobre 2014
7. Erin foster bowser Angelina sander. **Security the reason in the Sahel** military -Civil(.**and beyond. Aqim K book haram and al shabaab**).fusion. Center Mediterranean basin team present. April 2012
8. **Organized Crime and Conflict in the Sahel-** .WOLFRAM LACHER The Carnegie paper. Middel East. EPTEMBER 13, (**Sahara Region**.).2012

- **المراجع باللغة الفرنسية:**

1. Charles-Philippe David. et Je an- Jacques Roche, **Théories de la sécurité**. (2002). France : Paris, Edition Montchrestien.
2. Dario Battistella. **L'apport de Karl Deutsch à la théorie des relations internationales,** Revue internationale de politique comparée, 2003/4 (Vol. 10).
3. France: (Jean-Jacques Roche. **Théorie des relations internationales,** 2004). Paris, Edition Montchrestien.
4. Paris: (Charles Zorgbibe, **L'Avenir de la sécurité internationale,** Presses de Science po, 2003, pp 12-13. Voir aussi ; Amélie blom et Frédéric charillon).
5. groupe : Paris(Sophie Chautard **, Dictionnaire de géopolitique**. [1] studyrama, 2008).
6. Amine Hartani . **Le Pouvoir Présidentiel Dans La Constitution Du 328 Novembre 1996** , Thèse De Doctorat D'etat, Droit, Alger, 200
7. Messaoud Fenouche et al, « **Le Terrorisme et Ses Liens Avec Le Trafic de Drogue en Afrique Subsaharienne, » DOCUMENT DE TRAVAIL, Terrorisme et Trafic de Drogues en l'Afrique Sub-Saharienne**, Institut Espagnol d'Études Stratégiques (IEEE) et Institut Militaire de Documentation de l'Évaluation et Prospective (IMDEP)
8. International crises groupe**. Mali : pour une action internationale résolue et concertée**. Policy brifing. African. N 09. Dakar. E24°09,
9. Group de travail régional. **Sécurité alimentaire et nutation**. Document stratégique version 2012. Plan de réponse face à la crise alimentaire et nutritionnelle au Sahel. Dakar FAO.2012

Modibo Keita. **La résolution du conflit touareg au Mali et au Niger**. .10 Note de recherche – Numéro 10. Groupe de recherche sur les interventions de paix dans les conflits intra-étatiques – GRIPCI. Juillet).2002

الموضوع	الصفحة
المخطط -1- الهيكل التنظيمي لدائرة المصالح الأمنية (CSS)	**93**
الجدول رقم (01) يوضح الاحزاب المعتمدة بعد التعددية 1989	**116**
الجدول رقم(02) يوضح نتائج الانتخابات الرئاسية لسنة 1995	**137**
الجدول رقم (03) : يوضح أبرز العمليات الارهابية بمنطقة الساحل منذ 2003	**189**

قائمة الخرائط والجداول:

ملحق خاص بالجداول

الجدول رقم (01) يوضح التقديرات المالية لبرنامج الانعاش الاقتصادي

العنوان	الفصول	مليار دينار	مليار دولار
دعم الأنشطة الإنتاجية	-الزراعة - الصيد و الموارد المائية	65 9،5	0،87 0،13
المجموع الجزئي		74،5	0،99
التنمية المحلية	-التنمية المحلية -التشغيل والحماية الاجتماعية	133 16	1،51 0،21
المجموع الجزئي		129	1،72
تقوية الإدارة العمومية وتحسين نمط العيش	-التجهيز الهيكلي للمناطق -إعادة إحياء المناطق الريفية الجبلية المرتفعات والواحات	142،9 67،6	1،91 0،90

المجموع الجزئي		2010،5	2،81
تنمية الموارد البشرية	- التربية الوطنية - التكوين المهني - **التعليم العالي** - **البحث العلمي** - الصحة والإسكان - الشباب والرياضة - الثقافة والاتصال - الشؤون الدينية	27 9،5 **18،9** **12،38** 14،7 4 2،3 1،5	0،36 0،13 **0،25** **0،17** 0،20 0،05 0،03 0،02
المجموع الجزئي		90،28	1،20
السياسات المرافقة	- حشد الموارد - تأسيس صندوق الشراكة - تهيئة المناطق الصناعية - صندوق ترقية المنافسة الصناعية	20 22،5 2 2	0،27 0،30 0،03 0،03
المجموع الجزئي		46،5	0،62
المجموع الكلي		525،87	7،34

المصدر: محمد السعيد بن غنيمة. أثر سياسات الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي، مرجع سابق، ص 30.

الجدول رقم (02) يوضح مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009. (الوحدة:مليار دج)

القطاعات	المبالغ	النسب
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	%45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	%40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	%8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	%4.8
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50	%1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر: محمد السعيد بن غنيمة. أثر سياسات الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي، مرجع سابق، ص 30.

الجدول رقم (03) يوضح التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2014/2010

البرنامج	المبلغ	النسبة
1.برنامج تحسين ظروف معيشة السكان؛ -السكن - التربية التعليم العالي التكوين المهني - الصحة - تحسين وسائل والخدمات الإدارية - باقي القطاعات	9903 3700 1898 619 1800	%45،42
2.برنامج تطوير الهياكل القاعدية -قطاع الأشغال العمومية والنقل -قطاع المياه -قطاع التهيئة العمرانية	1886 5900 2000 500	%38،52
3.برنامج دعم التنمية الاقتصادية -الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري -دعم القطاع الصناعي العمومي -دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل	3500 1000 2000 500	%16،05

المصدر: محمد السعيد بن غنيمة. أثر سياسات الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي، مرجع سابق، ص 30.

الجدول رقم (04) يوضح قادة اركان الجيش الجزائري منذ الاستقلال الى غاية ديسمبر2018

الرقم	قيادة الأركان	التاريخ	
01	لا وجود لمنصب رئيس الأركان	من 27 سبتمبر 1962 إلى 04 مارس 1964	فترة حكم الرئيس بن بلة
02	الطاهر الزوبيري	من 04 مارس 1964 إلى 01 نوفمبر 1967	إنشاء قيادة أركان الحرب العامة للجيش وكان الطاهر الزوبيري أول رئيس لها
03	المنصب شاغر	من 01 نوفمبر 1967	فترة حكم الرئيس بومدين وظل

		إلى 27 ديسمبر 1978	المنصب شاغرا بعد محاولة الانقلاب الفاشلة للطاهر زوبيري.
04	مصطفى بلوصيف	من 28 نوفمبر 1984 إلى 22 نوفمبر 1986	رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد يصدر مرسوم يتضمن إنشاء أركان الجيش الوطني الشعبي وكان اللواء بلوصيف أول رئيس أركان بعد إلغاء مرسوم 1964م، المتعلق بإنشاء أركان الحرب العامة للجيش الوطني الشعبي
05	عبد الله بلهوشات	من 15 يوليو 1980 إلى 09 نوفمبر 1988	فترة الرئيس الشاذلي بن جديد
06	خالد نزار	من 16 نوفمبر 1988 إلى 25 جويلية 1990	فترة الرئيس الشاذلي بن جديد
07	عبد المالك قنايزية	من 25 جويلية 1990 إلى 10 جويلية 1993	رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد، رئيس المجلس الأعلى للدولة محمد بوضياف، رئيس المجلس الأعلى للدولة علي كافي
08	محمد العماري	من 10 جويلية 1993 إلى 03 أوت 2004	فراغ دستوري يحكم الدولة المجلس الأعلى للدولة عين وزير الدفاع ثم انتخب رئيس الجمهورية في 16 نوفمبر 1995 إلى 27 أفريل 1999 بداية فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.
09	أحمد قايد صالح	من 03 أوت 2004 إلى غاية ديسمبر 2018	رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي

المصدر: وزارة الدفاع الوطني، مع التعديل من طرف الباحث.

الجدول رقم (07) يوضح هيكلة ومهام الدرك الوطني

وحدات الدرك وهياكله	الهيئة الإدارية لقيادة الدرك	مديريات الدرك الوطني

1- قيادة الدرك الوطني 2- الوحدات الاقليمية 3- الوحدات المشكلة 4- الوحدات المتخصصة 5- وحدات الإسناد 6- هياكل التكوين 7- المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام 8- المصلحة المركزية للتحريات الجنائية 9- المصالح والمراكز التقنية والعلمية 10- الـ مفرزة الخاصة للتدخل	1- أركان الدرك الوطني 2- المفتشية العامة 3- الديوان 4- خلية الاتصال 5- قسم المصالح المشتركة 6- مصلحة الوقاية والمراقبة	1- مديريات الأمن العمومي والاستعمال 2- مديرية الوحدات المشكلة 3- مديرية المدارس 4- مديرية الموارد البشرية 5- مديرية التخطيط والمالية 6- مديرية الإمداد والمنشآت
تلحق وحدات الحرس الجمهوري بقيادة الدرك الوطني.		

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات المتوفرة بالموقع الرسمي لوزارة الدفاع الوطني عبر الموقع : www.mdn.dz

الجدول رقم (08) يوضح هيكلة القوات البرية

الرقم	المصالح	الأقسام التابعة لها
01	قيادة الأركان	1- قسم الاستعمال والتحضير. 2- قسم التنظيم والتعبئة والأخطار الكبرى 3- قسم البرمجة والتخطيط. 4- قسم الإمداد
02	قسم الأسلحة	1- قسم المشاة. 2- قسم المدرعات. 3- قسم المدفعية. 4- قسم الدفاع المضاد للطائرات. 5- قسم القوات الخاصة. 6- قسم هندسة القتال. 7- قسم الشغل. 8- قسم الاستطلاع والحرب والاكترونية.
03	الأقسام الأساسية للقوات البرية	1- قسم البحث والتطوير. 2- قسم المدارس. 3- قسم المصالح المشتركة. 4- قسم الموارد البشرية. 5- قسم العتاد. 6- قسم المعتمدية

04	المصالح	1- مصلحة الإعلام الآلي. 2- مصلحة الأمن. 3- مصلحة المنشآت القاعدية.
05	خلية الاتصال	1- مكتب التعاون والعلاقات الخارجية. 2- مكتب الاتصال والإعلام والتوجيه.
06	المراكز	1- مركز العمليات. 2- مركز التوثيق. 3- مركز الإشارة.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات المتوفرة في بوابة القوات البرية بموقع وزارة الدفاع الوطن، الموقع :www.mdn.dz

الجدول رقم (09) يوضح الرتب في جهاز الشرطة

الرقم	الأسلاك	الرتب	المهام
01	أعوان الشرطة	عون شرطة	يضم هذا السلك رتبة واحدة هي عون شرطة كما يدمج في هذه الرتبة أعوان النظام العمومي، ومحققو الشرطة المرسمون والمتربصون، ويقوم أعوان الأمن تحت سلطة مسؤوليه بحفظ واستتباب النظام العام وكذا الأشخاص والممتلكات، كما يمكن الاستعانة بهم في مهام الدعم الإداري والتقني.
02	حافظ الشرطة	حافظ الشرطة	يضم هذا السلك رتبتين هي حافظ الشرطة وحافظ أول للشرطة، وتتمثل مهمة الأول في توزيع المهام والإشراف المباشر على أعوان الشرطة الموضوعين تحت سلطتهم وذلك بإيصال التعليمات العامة والخاصة وكذا الحرص على تطبيق تعليمات السلطة وضمان انضباط المجموعة أما حافظ أول للشرطة فمهمتهم وتحت سلطة مسؤوليهم التأطير والتنسيق والمراقبة، ويمارسون سلطتهم في مجال تخصصهم على الحفاظ وأعوان الشرطة
03	حافظ الشرطة	حافظ أول للشرطة	
04	مفتشو الشرطة	مفتش شرطة	ويضم هذا السلك مفتش شرطة ومفتش شرطة رئيسي ومهمتهم حفظ واستتباب النظام العام وحفظ أمن الأشخاص والممتلكات كما يمارسون مهام التأطير والتنشيط والتوجيه والتنسيق والمراقبة كما توكل إليهم مهام ضباط الشرطة القضائية عند حصولهم على هذه الصفة، ومساعدة ضباط الشرطة القضائية والقيام بالبحث عن المعلومات وجمعها ومعالجتها والتأكد من وضع التشكيلات الأمنية في إطار صلاحياتهم، والمشاركة في نشاطات التكوين، أما مفتش رئيسي للشرطة فمهامهم قيادة فرق التحقيق والتحري والتدخل والتحقق من مطابقة تشكيلات الأمن والأمان والمراقبة.
05	مفتشو الشرطة	مفتش شرطة رئيسي	
06	ضباط	ملازم أول للشرطة	يضم هذا السلك رتبة وحيدة مهمتهم حفظ واستتباب

	الشرطة		النظام العام وحفظ الأشخاص والممتلكات وتوكل لهم مهام القيادة والتنسيق والمراقبة وذلك بممارسة الصلاحيات المتعلقة بصفتهم ضباط للشرطة القضائية وإدارة فرق التحقيق والتدخل ومعالجة المعلومات وتحليلها وإدارة النشاطات المتعلقة بالشرطة الجوارية والمشاركة في نشاطات التكوين.
07	محافظو الشرطة	محافظ شرطة عميد شرطة عميد أول للشرطة	يضم هذا السلك ثلاث رتب، مهمتهم إعداد وتقدير التشكيلات الخاصة بمخططات النشاط ووضعها حيز التنفيذ وممارسة الصلاحيات المتعلقة بصفتهم ضباط للشرطة القضائية وإعداد التقارير التلخيصية الدورية المتصلة بنشاطهم واقتراح التدابير الكفيلة بتحسين التسيير في ميدانهم والمساهمة في تحديد احتياجات التكوين ، أما عمداء الشرطة فيكلفون وتحت إشراف مسؤوليهم بتصميم المخططات والتشكيلات الأمنية وتخطيط النشاطات وتحديد الوسائل والموارد الضرورية بالإضافة إلى تحاليل الإطار، العمل ومراقبة وتقييم مالح الشرطة، وتحديد النقائص ومعالجة الاختلالات ووضع مخطط الاتصال الداخلي والخارجي حيز التنفيذ وصياغة تقارير النشاطات والمشاركة في نشاطات التكوين، أما عميد أول للشرطة فمهمتهم الأساسية القيادة والدراسة والتحليل والمراقبة والتفتيش بالإضافة إلى كشف الرهانات والمخاطر الأمنية وتحديد الأهداف وضبط الأولويات وإعداد الدراسات وتقارير للمساعدة على اتخاذ القرار وتنسيق ومتابعة كل المستويات المكلفة بمهام الأمن الوطني، والمساهمة في تطوير منظومة التكوين والمشاركة في التكوين
08	مراقبو الشرطة	مراقب شرطة مراقب عام للشرطة	يضم سلك مراقبي الشرطة وهي الرتبة الجديدة رتبتين حيث يمارس مراقبو الشرطة مهام المراقبة والتفتيش والاستشارة وإدارة مشاريع الأمن الوطني ويكلفون بتقديم الاستشارة للسلطة العليا في تحضير واتخاذ القرار واقتراح كل ما يحسن أداء الأمن الوطني

- من إعداد الباحث بالاعتماد على:

المرسوم التنفيذي رقم 22-3-10 الصادر في 22 ديسمبر 2010م.[350]
المرسوم التنفيذي رقم 524-91 الصادر في 25 ديسمبر 1991م.[351]
تقرير منشور بموقع يومية النهار حول استحداث منب مراقب شرطة.[352]

92 من التعديل الدستوري لسنة 2016.

[350] رابح زغوني، **أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابا ت المصالح، دراسة حالة الربيع العربي**، مجلة سياسات عربية، سنة 2016، ص 84.

[351] **المرجع نفسه.** ص89.

[351] **المرجع نفسه.** ص 89.

[352]المادة 31 من التعديل الدستوري 2016.
[352]رؤوف بوسعدية، **دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية**، (مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد التاسع، جوان 2016) ص161.
[352]**المرجع نفسه**، 161.
[352]محمد بوعيشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الكبرى في القرن الأفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الأريتيرية**، (بيروت: دار الجيل، 2004) ص76.
[352]رؤوف بوسعدية، **دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية. مرجع سابق.** ص163-165.
[352]محمد بوعيشة, **مرجع سابق.** ص135.
[352]نفيسة رزيق، **عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي-المشكلات والآفاق، مرجع سابق.** ص44.
[352]عمرو عبد الكريم سعداوي، **التعددية في العالم الثالث: الجزائر نموذجا، مجلة السياسة الدولية،(مصر** العدد 138، أكتوبر 1991) ، ص 61.
[352]نفيسة رزيق، **مرجع سابق.** ص45.
[352]محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري.** أطروحة دكتوراه علوم سياسية، (جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008) ص116.
[352]عبد الإله بلقزيز، **الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي –العوائق والممكنات.** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000) ص137.
[352]محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري. مرجع سابق،** ص118.
[352]بشير مخلوف، **موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر فترة (1989-1995) دراسة في التمثلات السياسية لواقع التعددية الحزبية عند بعض المنتسبين للجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة.** أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع السياسي، (جامعة وهران، كلية العلوم الاجتماعية، 2013) ص173.
[352]**المرجع نفسه**،ص175.
[352]حدة بولافة، **واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال.** مذكرة ماجستير علوم سياسية، (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010) ص99.
[352]محمد ضيف، **التحول السياسي في الجزائر دراسة لتجربة الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية السياسية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1999) 126.
[352] صالح بلحاج، **مرجع سابق**، ص22.
[352]عبد الرحمن حسن، **ظاهرة التحول الديمقراطي في أفريقيا. مجلة القضايا وآفاق المستقبل.** (بيروت، العدد 113، 1993) ص19.
[352]بشير مخلوف، **مرجع سابق**، ص182-183.
[352]محمد بوضياف، **مرجع سابق**، ص122-123.
[352]ميلود عروس، **معوقات الممارسة السياسية في ظل التعددية في الجزائر 1990-2006، مقترب تحليلي تقييمي، مرجع سابق**، ص164.
[352]بشير مخلوف، **مرجع سابق**، ص196.
[352]**المرجع نفسه**، ص196.
[352]عبد الجليل بلهوشات، **التنمية والحكم الراشد في الجزائر، دراسة في موجبات الجودة الانتخابية 1989-2010.** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص الحوكمة والتنمية، (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014) ص82.
[352]**المرجع نفسه**، ص88.
[352]سميرة باسط، **الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب 1999-2014.** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات استراتيجية وأمنية، (جامعة الجزائر 03، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014) ص68.

[352]**المرجع نفسه**، ص69.
[352]**نفس المرجع**، ص69.
[352]إلياس بوكراع، **الجزائر الرعب المقدس، ترجمة خليل أحمد خليل**، (الجزائر: دار الفارابي، 2003) ص29.
[352]محمد بوضياف، **مرجع سابق.** ص164.
[352]عبد القادر بن مسعود : في ذكرى اغتيال محمد بوضياف : بعد ربع قرن من قتل محمد بوضياف ، مقال منشور بموقع ساسة بوست ، عبر الرابط التالي :https://www.sasapost.com/mohamed-boudiaf-president-assassinated/ ، تاريخ النشر 29 جوان 2019 تاريخ الاطلاع :12 جانفي 2019
[352]عبد المومن حمودي : مرجع سابق ص339
[352]محمد سفراوي : لهذه الاسباب تم اغتيال الرئيس بوضياف ، مقال منشور عبر الرابط التالي :
http://www.oujdacity.net/international-article-120516-ar/%D9%84%D9%87%D8%B0%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D8%AA%D9%85-%D8%A7%D8%BA%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1.html
تاريخ النشر :017/07/29 تاريخ الاطلاع :12 جانفي 2019
[352]كريم حجوج: قضية اغتيال بوضياف ...نجله ناصر انتضرو المفاجأة ، حوار عبر مواقع اصوات مغاربية عبر الرابط التالي :
https://www.maghrebvoices.com/a/Algeria-Mohamed-nacer-boudiaf-assassinate/414016.html
تاريخ النشر :17 جانفي 2018 تاريخ الاطلاع :12 جانفي 2019

[352]موقع النهار : علي كافي مناضل يشهد له التاريخ : مقال منشور عبر الرابط :
https://www.ennaharonline.com/%D8%B9%D9%84%D9%8A-%D9%83%D8%A7%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B6%D9%84-%D9%8A%D8%B4%D9%87%D8%AF-%D9%84%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE/
تاريخ النشر:2013/04/16 تاريخ الاطلاع :2019/01/12
[352]رابح لونيسي : الجزائر في دوامة الصراح بين العسكرين والسياسين (الجزائر:دار المعرفة 2000) ص25
[352]عبد المؤمن حمودي : مرجع سابق ص356
[352]عبد المؤمن حمودي : مرجع سابق ص 356
[352]نفس المرجع ص 357
[352]امل فاضل : **اليات حل الازمة في الجزائر بالمبادرات السلمية (1992- 2008)** ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ،(جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام ، 2008-2009) ص 112
[352]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : مرسوم رئاسي رقم 94-40 المؤرخ في 29 جانفي1994 يتعلق بنشر الارضية المتضمنة الوفاق الوطني حول المرحلة الانتقالية ، الجريدة الرسمية ، العدد 06(29 جانفي 1994)، ص 05
[352]مرسوم رئاسي رقم 92-44 مؤرخ في 05شعبان1412 الموافق ل فبراير 1992 يتضمن اعلان حالة الطوارئ
[352]مرسوم رئاسي رقم 92-03 المؤرخ في 03ربيع الثاني عام 1413 الموافق ل 30 سبتمبر1992م ويتعلق بمكافحة التخريب والإرهاب
[352]مرسوم رئاسي رقم 93-05 مؤرخ في 27 شوال عام 1413 الموافق ل17 ابريل سنة 1993 يعدل ويتمم مرسوم تشريعي رقم 92-03 مؤرخ في ربيع الثاني عام 1413 الموافق ل30 سبتمر 1992 ويتعلق بمكافحة التخريب والإرهاب
[352]الجزائر في عهد اليامين زروال عبر الرابط :http://www.arabtimes.com/mixed3/doc81.html تاريخ الاطلاع 2019/01/12:
[352]الجزائر في عهد اليامين زروال : مقال منشور عبر الرابط : http://www.arabtimes.com/mixed3/doc81.html ، تاريخ الاطلاع : 2019/01/12
[352]رابح لونيسي : مرجع سابق ص 268
[352]خالد.ب : اتهمنا مع ايت احمد و مهري بالخيانة بعد سانت ايجيديو ،يومية الخير 26 ديسمبر 2015 عبر الرابط :https://www.elkhabar.com/press/article/97277/ تاريخ الاطلاع 2019/01/12
[352]فاروق معزوزي: سانت ايجيديو هكذا الب الجنرال بتشين زروال ضد عبد الحميد مهري ، مقال منشور عبر بوابة الشروق اونلاين عبر الرابط التالي :https://www.echoroukonline.com/%D8%B3%D8%A7%D9%86%D8%AA-%D8%A5%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D9%88-%D9%88-%D9%87%D9%83%D8%B0%D8%A7-%D8%A3%D9%84%D9%91%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%B1%D8%A7%D9%84-%D8%A8%D8%AA%D8%B4%D9%8A/ تاريخ الاطلاع :2019/1/01/13
[352]عبد الرزاق مقري : حين يغرق الصغار في بحور الكبار:عن تراجيديا سانت ايجيدو ومهري والنحناح 2، مقال منشور بموقع حركة مجتمع السلم عبر الرابط :http://hmsalgeria.net/ar/editor/10366-20180201-%D8%AD%D9%8A%D9%86-%D9%8A%D8%BA%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%BA%D8%A7%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%A8%D8%AD%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%B9%D9%86-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC-2.html تاريخ الاطلاع :2019/01/13
[352]الرئاسة الجزائرية حقائق وأرقام ، مقال منشور عبر موقع الجزيرة الاخباري عبر الرابط :
https://www.aljazeera.net/specialcoverage/coverage2004/2004/10/3/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%82-%D9%88%D8%A3%D8%B1%D9%82%D8%A7%D9%85 تاريسخ الاطلاع :2019/01/13
[352]**من1995 الى 2009 : اربع رئاسيات واربعون رهان ، مقال منشور بموق يومية المساء اونلاين عبر الرابط التالي :**https://www.djazairess.com/elbilad/2813 تاريخ النشر 2009/04/08 تاريخ الاطلاع2019/01/13
[352]نفس المرجع.
[352]عبد الحميد عثماني : الشروق **تنشر ملخصا لكتاب الوالي السابق بشير فريك : هذه شهادتي عن ندوة الوفاق زروال وبتشين ونحناح ومهري** ، موقع الشروق اونلاين عبر الرابط التالي :https://www.echoroukonline.com/%D9%87%D8%B0%D9%87-%D8%B4%D9%87%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA%D9%8A-%D8%B9%D9%86-%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%B2%D8%B1%D9%88%D8%A7%D9%84-%D9%88%D8%A8%D8%AA%D8%B4/ تاريخ النشر 2017/10/29 تاريخ الاطلاع 2019/01/14
[352]عبد المومن حمودي : مرجع سابق ص370
[352]امال فاضل : مرجع سابق ص137
[352]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : الأمررقم 95-12 المؤرخ في 25 رمضان1415اه لموافق ل25 فبراير 1995

[352]احمد ج: الجزائر من قانون الرحمة الى ميثاق المصالحة الوطنية ، مقال منشور غبر الرابط
:https://www.djazairess.com/elbilad/2333 تاريخ النشر2009/03/30 تاريخ الاطلاع :2019/01/14
[352]حسن محمد : المسلحون التائبون في الجزائر النزول من الجبال واشكالية الاندماج ، يومية الاتحاد الامارتية ، 22 اوت 2006 عبر الرابط
:
https://www.alittihad.ae/article/69902/2006/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D8%AD%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%A8%D9%88%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B2%D9%88%D9%84-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A8%D8%A7%D9%84-%D9%88%D8%A5%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AC تاريخ الاطلاع :209/01/14
[352]الجزائر في عهد زروال عبر الرابط :http://www.arabtimes.com/mixed3/doc81.html، مرجع سابق .
[352]نفس المرجع
[352]عبد الرحمن شريف، **أمني في العالم، الأزمة.** (القاهرة: الحضارة للدراسات السياسية، 1996) ص234.
[352]هابت حناشي، **المحنة الجزائرية شهود يتكلمون.** (الجزائر: منشورات المؤرخ، 2002) ص131-132.
[352]إبراهيم رمائي، **الدبلوماسية في الألفية الثالثة، مختارات من خطب الرئيس عبد العزيز بيوتفليقة 1999-2003.** (الجزائر: المؤسسة الوطنية للأشغال والنشر والإشهار) ص777.
[352]الأمر رقم 99-08 المؤرخ في 13 يوليو 1999، يتعلق باستعادة الوئام المدني، (ج، ر، ج، ج، د، ش) عدد 46، الصادر في 13 يوليو 1999.
[352]الأمر رقم 99-08 المؤرخ في 13 يوليو 1999، يتعلق باستعادة الوئام المدني، (ج، ر، ج، ج، د، ش) عدد 46، الصادر في 13 يوليو 1999.
[352]أمحند برقوق، **مكافحة الإرهاب في الجزائر من المقاربة الأمنية للحل السياسي، مجلة المفكر**، العدد 2، مارس 2007) ص52.
[352]الأمر رقم 99-08، **مرجع سابق**، ص05.
[352]**المرجع نفسه**، ص76-77.
[352]حسين مرزود، **مشاركة الأحزاب السياسية في المؤسسات السياسية في الجزائر 1989-1999**، رسالة ماجستير علوم سياسية، (جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2003)، 288.
[352]**المرجع نفسه**، ص289.
[352]نعيمة عزوق، **مرجع سابق**، ص135.
[352]فاروق سراج ابو الذهب : ضرورة الانتقال من المصالحة الوطنية الى الاصلاح السياسي موقع حركة مجتمع السلم عبر الرابط التالي :
http://hmsalgeria.net/portal/articles/livres/siraj_11/4486.htmkl تاريخ الاطلاع 2019/01/14
[352]نعيمة عزوق، **مرجع سابق**، ص206-207.
[352]**تسوية وضعية المستفيدين من العفو الشامل، صناع اتفاق الهدنة لم يلتزموا بوعودهم**، جريدة اليوم، العدد465، الصادرة في 21 نوفمبر 2001، ص04.
[352]نعيمة عزوق، **مرجع سابق**، ص200.
[352]الطاهر سعود، **المصالحة الوطنية في الجزائر التجربة والمكاسب، مرجع سابق**، ص42.
[352]عبد النور منصوري، **المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مرجع سابق**، ص65.
[352]قوي بوحنية، **العدالة الانتقالية في التجارب العربية الحقيقة والمصالحة وأولويات السلم الأهلي**، (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2017) ص213.
[352]عبد النور منصوري، **المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مرجع سابق**، ص72.
[352]**المرجع نفسه، ص 73-74.**
[352]محمد لعقاب، **المصالحة الوطنية الطريق نحو المستقبل، مجلة النائب**، مجلة دورية يدرها المجلس الشعبي الوطني، السنة الثالثة، عدد خاص 2005، ص68
[352]معمري بن عيسى، **المصالحة الوطنية في الخطاب السياسي الجزائري 2004-2008**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الجزائر03، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011) ص123.
[352]الطاهر سعود، **المصالحة الوطنية في الجزائر التجربة والمكاسب، مرجع سابق**، ص48-49.
[352]قوي بوحنية، **العدالة الانتقالية في التجارب العربية الحقيقة والمصالحة وأولويات السلم الأهلي، مرجع سابق**، ص47.
[352]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **مرسوم رئاسي رقم 05-278، في 14 أوت 2005 يتضمن استدعاء هيئة الناخبين للاستفتاء المتعلق بالمصالحة الوطنية يوم الخميس 29 سبتمبر** 2005، الجريدة الرسمية العدد 55 الصادرة في 15 أوت 2005,
[352]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 06-99 المؤرخ في 28 فيفري 2006، المتعلق بإعانة الدولة للأسر المحرومة التي ابتليت بضلوع أحد أقاربها في الإرهاب، الجريدة الرسمية، العدد 11 الصادر في 28 فيفري 2006.
[352]عبد الوهاب روابحة، **السياسة العامة الأمنية في الجزائر بين الخطاب والواقع من 1992 إلى 2010م، مرجع سابق**، ص253-254.
[352]نور الدين خبابة، **المصالحة الوطنية.** (الجزائر: المصالحة الوطنية منظمة دولية غير حكومية ONG، ط1، 2014)، ص134.
[352]**المرجع نفسه**. ص134.
[352]عبد النور منصوري، **المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مرجع سابق**، ص133.
[352]آمال فاضل، **آليات حل الأزمة في الجزائر بالأساليب السلمية 1992-**2008, أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، مرجع سابق، ص65.

[352]رشيد تلمساني، **الجزائر في عهد بوتفليقة، الحرب الأهلية والمصالحة الوطنية**، (بيروت: مركز كارنيجي للسلام الدولي، العدد، جانفي 2008)، ص13.

[352]أمال فاضل، **السلم المدني في الجزائر عبر آلية المعالجة الوطنية**. مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد السادس 2009، ص31.

[352]عبد الوهاب روابحة، **السياسة العامة الأمنية في الجزائر بين الخطاب والواقع من 1992 إلى 2010م، مرجع سابق**، ص263.

[352]**المرجع نفسه**، ص264.

[352]الطاهر سعود، **المصالحة الوطنية في الجزائر التجربة والمكاسب، مرجع سابق**، ص52.

[352]نعيمة عزوق، **مرجع سابق**، ص230.

[352]**المرجع نفسه**. ص231.

[352]قوي بوحنية، **العدالة الانتقالية في التجارب العربية الحقيقة والمصالحة وأولويات السلم الأهلي، مرجع سابق**، ص171-172.

[352]**المرجع نفسه**، ص172.

[352]الطاهر سعود، **المصالحة الوطنية في الجزائر التجربة والمكاسب، مرجع سابق**، ص53.

[352]منصور لخضاري. **السياسة الأمنية الجزائرية، مرجع سابق**. ص 47.

[352]عتيقة كواشي، **آليات إدارة المعضلة الأمنية المجتمعية في منطقة الساحل الأفريقي. مرجع سابق**. ص 216.

[352]**المرجع نفسه**، ص 216.

[352]مليكة فريمش وآخرون، **الحوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء**. (الأردن: دار الحامد للنشر، ط1، 2016) ص 253.

[352] عتيقة كواشي، **آليات إدارة المعضلة الأمنية المجتمعية في منطقة الساحل الأفريقي. مرجع سابق**. ص 218.

[352]**المرجع نفسه**، ص220.

[352]Stephen A. Harmon.**Terror and Insurgency in the Sahara-Sahel Region: Corruption, Contraband, Jihad and the Mali War of 2012-2013** (Anglais) Relié – 28 octobre 2014. 181.

[352]أسماء رسولي، **التهديدات الأمنية في الساحل الأفريقي بين أدوار الدول الإقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، مرجع سابق**. ص 125.

[352]Erin foster bowser Angelina sander. Security the reason in the Sahel and beyond. Aqim K book haram and al shabaab. Civil-military fusion. Center Mediterranean basin team present. April 2012.p45.

[352]أسماء رسولي، ، **مرجع سابق**. ص 153.

[352]**المرجع نفسه**.ص154-155.

[352]نبيل بوبيبة. **الجزائر والمشاريع الإقليمية والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل الأفريقي- تحديات ورهانات. مرجع سابق**. ص321-322.

امحند برقوق. **الساحل الأفريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية**. (العالم الاستراتيجي. العدد 07، الجزائر، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية. نوفمبر 2008) ص 169.

محمد محمود أبو المعالي. **القاعدة وحلفاؤها في الأزواد- النشأة وأسرار التوزيع**. (لبنان: مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2014) ص42-43.

Messaoud Fenouche et al, « **Le Terrorisme et Ses Liens Avec Le Trafic de Drogue en Afrique Subsaharienne, » DOCUMENT DE TRAVAIL, Terrorisme et Trafic de Drogues en l'Afrique Sub-Saharienne**, Institut Espagnol d'Études Stratégiques (IEEE) et Institut Militaire de Documentation de l'Évaluation et Prospective (IMDEP), PP. 54-57.

[352]خيري عبد الرزاق جاسم. **قيادة عسكرية أمريكية جديدة لأفريقيا فرصة أمريكية ومحنة أفريقية**, (المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 21 ، 2009) ص 94.

[352]International crises groupe. Mali : pour une action internationale résolue et concertée. Policy brifing. African. N 09. Dakar. E24°09. P07.

[352]عتيقة كواشي، **آليات إدارة المعضلة الأمنية المجتمعية في منطقة الساحل الأفريقي. مرجع سابق**. ص 226.

[352]WOLFRAM LACHER .Organized Crime and Conflict in the Sahel-Sahara Region. The Carnegie paper. Middel East. EPTEMBER 13, 2012. P04.

[352]أسماء رسولي، **التهديدات الأمنية في الساحل الأفريقي بين أدوار الدول الإقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، مرجع سابق**. ص 162.

[352]WOLFRAM LACHER. Ibid.p8 .

[352]كريمة س، هكذا حجز الجيش 07 قناطير من الكوكايين في حاويات "كمال البوشي" مقال منشور في موقع النهار أونلاين. https://www.ennaharonline.com/%D9%87%D9%83%D8%B0%D8%A7-%D8%AD%D8%AC%D8%تاريخ الاطلاع 2019-01-14

[352]خالد بشكيط. **التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الأفريقي الإرهاب والجريمة المنظمة، دراسة في حدود العلاقة**. مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد 06، جوان 2018، ص 225.

[352]ياسين سعيدي. **التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي**. رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية, (جامعة وهران02، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2015) ص 105.

[352]عادل زقاع، سفيان منصوري، **واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الأفريقي-مقاربة سوسيولوجية سياسية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 23 مارس 2016، ص 162.

[352]**المرجع نفسه**، ص 162.

[352]سعيدي ياسين. **مرجع سابق.** ص 162.
[352]عبد الحميد رحماني، الجريمة المنظمة بالساحل الأفريقي. مقال متواجد عبر الرابط https://carnegieendowment.org/files/fulltext-ar1.pdf تاريخ الاطلاع :2019/01/14
[352]غربي محمد. **التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط الجزائر أنموذجا**. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 08، 2012، ص 52.
[352]أسماء رسولي، **التهديدات الأمنية في الساحل الأفريقي بين أدوار الدول الإقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، مرجع سابق.** ص 168.
[352]**المرجع نفسه،** ص 169.
[352]سعيدي ياسين. **التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي. مرجع سابق.** ص 111.
[352]**المرجع نفسه،** ص 112.
[352]انطلاق اشغال المركز الافريقي للدراسات حول الارهاب ، مقال منشور بموقع وكالة الانباء الجزائرية عبر الرابط :www.aps.com تاريخ الاطلاع 3019/01/15
[352]فتيحة بورويبة، **تنسيق أفريقي لكشف تنظيمات إرهابية وتسميتها، "**حوار مع مدير المركز الإفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب عبد الحميد بوبازين، عدد 13871. الجمعة 16 جوان 2006.
http://www.alriyadh.com/163872 تاريخ الاطلاع: 2019/01/18م.
[352]حوار مع مدير المركز الأفريقي للدراسات والأبحاث حول الإرهاب، منشور بموقع يومية النصر الجزائرية، بعنوان: **"الجزائر تمتلك قدرة الرد الفعلي على الاعتداءات الإرهابية"**، منشور بتاريخ: 08 سبتمبر 2015م، تاريخ الاطلاع، 2019/01/18.
https://www.annasronline.com/index.php?option=com_content&view=article&id=20512
[352]مقال منشور بموقع الرابطة بعنوان: "رابطة العلماء وأئمة ودعاة الساحل من فكرة المشروع إلى الصرح الحضاري، عبر الرابط https://www.liguesahel.com/?page_id=10 تاريخ الاطلاع: 2019/01/18م.
[352]المرجع نفسه. بموقع الرابطة.
[352]**المرجع نفسه. بموقع الرابطة.**
[352]فتيحة بورويبة. **مرجع سابق.** ص 12.
[352]قوي بوحنية. **الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الأفريقي، المخاوف من استنساخ داعش في الساحل الأزماتي**. مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية، 11 سبتمبر 2014م، عبر الموقع:
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/201412111019506275 44.html.تاريخ الاطلاع: 2019/01/18م.
[352]الرئيس عبد العزيز بوتفليقة خلال قمة منظمة المؤتمر الإسلامي في تصريحه لوكالة رويتز للأنباء، مجلة الجيش، الجزائر، منشورات المؤسسة العسكرية، العدد 537، أفريل 2008، ص 08.
[352]قوي بوحنية. **الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الأفريقي، المخاوف من استنساخ داعش في الساحل الأزماتي. مرجع سابق.**
[352]Zine charraoui**. Lutte contre le trafic du drogue Maghreb Sahel**. Journal el watan. 07 mars 2013. P18/
[352]نبيل بوبيبة. **الجزائر والمشاريع الإقليمية والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل الأفريقي- تحديات ورهانات. مرجع سابق.** ص330.
[352]رقية سليمان عواشرية، **نحو رؤية للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير المشروعة (الجزائر أنموذجا).** (الرياض، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد33، 2018) ص151-152.
[352]سليم بوسكين، **تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري**. رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2017) 279.
[352]مجلة الشرطة، العدد 122، مارس 2014، **مرجع سابق،** 08.
[352]**المرجع نفسه.** ص09.
[352]**المرجع نفسه.** ص11.
[352]سعيدي ياسين. **مرجع سابق.** ص 77.
[352]عبد الحليم مهورباشة والطاهر سعود. **المدينة الجزائرية والحراك الاجتماعي**، مقاربة سوسيولوجية، مجلة العمران، الإمارات العربية المتحدة، العدد 18، 05 أفريل 2016م، 105.
[352]**المرجع نفسه،** ص106.
[352]عمر الشوبكي وآخرون. **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي،** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2014) ص319.
[352]**المرجع نفسه.** ص320.
[352]**الربيع الأمازيغي بالجزائر حراك من أجل الهوية**، موقع الجزيرة نت، عبر الرابط:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/3/16/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D9%8Aتار يخ الاطلاع : 2019/02/06.
[352]حسام الدين يقين، **ذكرى الربيع الأمازيغي "الجزائري ما له وما عليه**، موقع العربي، عبر الموقع:
https://www.alaraby.co.uk/politics/2015/4/23/%D8%B0%D9%83%D8%B1%D9%8D%8A%D8%B تاريخ الاطلاع : 2019/02/06
[352]عمر الشوبكي وآخرون، **مرجع سابق**. ص323.
[352]**المرجع نفسه.** 324.
[352]سعيدي ياسين. **مرجع سابق.** ص 80.
[352]عصام بن الشيخ، **مشروع الإصلاح السياسي في الجزائر، مبادرة تاريخية للتغيير أم استمرار احتكار السلطة للصواب**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، قطر، جوان 2011، 03.

[352]**أنظمة ناجية، لماذا لم تتحول الاحتجاجات إلى ثورة شعبية في الجزائر**، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، عبر الرابط: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/2350/%D8%A3%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A تاريخ الاطلاع: 2018/11/18.

[352]**المرجع نفسه.**

[352]قاسم حجاج، **غرداية أزمة ممتدة في عهد بوتفليقة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة قطر، أوت 2015، 01.

[352]**جنوب الجزائر طليعة المشاكل**، تقرير الشرق الأوسط، رقم 171، مجموعة الأزمات الدولية، بروكسل، 21 نوفمبر 2016م، 07.

[352]قاسم حجاج. **مرجع سابق**, ص13-14.

[352]**الحركة الاحتجاجية للعاطلين عن العمل في جنوب الجزائر**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، أفريل 2013، ص 1-2.

[352]ياسين هويري، **إصلاحات سياسة لتهدئة الجبهة الاجتماعية المشتعلة، قراءة في الواقع الاجتماعي**، الجزائر: مجلة الإرشاد، العدد الأول، 2011. ص22.

[352]**استغلال الغاز الصخري، المعركة القادمة بين الشعب والنظام في الجزائر**، موقع ساسة بوست عبر الرابط: https://www.sasapost.com/exploitation-of-shale-gas-the-next-battle-between-the-people-and-the-regim تاريخ الاطلاع: 2019/02/08م

[352]سليمة ملاح، **الغاز الصخري ومستقبل الجزائر**، السفير العربي، عبر الموقع: http://assafirarabi.com/ar/4236/2015/04/16/%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B تاريخ الاطلاع: 2019/02/08م.

[352]جلال بوعاشي، الصخري، **يخرج السلطة والمعارضة للمواجهة في الميدان**، موقع الخبر أونلاين، https://www.elkhabar.com/press/article/8179/ تاريخ الاطلاع: 2019/02/09.

[352]نوال ثابث، **مظاهرات عين صالح تعبر عن تطور المجتمع الجزائري**، موقع الخبر أونلاين: .https://www.elkhabar.com/press/article/81188/%D9%85%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A7%D تاريخ الاطلاع :2019/02/09

[352]**احتجاج غير مسبوق لقوات الشرطة بالجزائر**، موقع الجزيرة أونلاين عبر الموقع: https://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/10/14/%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%A تاريخ الاطلاع: 2019/02/09.

[352]إلهام بوشبكي و علي خلايف، **احتجاجات الشرطة تتوسع**، موقع الشروق أونلاين: https://www.echoroukonline.com/%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%AC%D8%A7%D8%A تاريخ النشر: 2014/11/19. تاريخ الاطلاع 2019/02/10

[352]سارة بن عيشوشبة، **الحرس الجمهوري يطوق احتجاجات الشرطة بالجزائر**، موقع العربية، عبر الرابط: https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2014/10/17/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%B تاريخ الاطلاع: 2019/02/10.

[352]إلهام بوشبكي و علي خلايف، **احتجاجات الشرطة تتوسع. مرجع سابق.**

[352]**المرجع نفسه.**

[352]**بوتفليقة أمر الجنرال طرطاق بالتحقيق في العصيان**، موقع الخبر أونلاين: https://www.elkhabar.com/press/article/68217/ تاريخ الاطلاع: 2019/02/10.

[352]إسراء أحمد اسماعيل، **الدلالات السياسية لاحتجاجات الشرطة في الجزائر**، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، عبر الرابط، https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/793/%D8%A3%D8%B3%D8%A6%D9%84%D8%A تاريخ الاطلاع 2019/02/10.

[352]**المرجع نفسه.**

[352]رشيدة دبدوب، **شروط متقاعدي الجيش للتهدئة**، موقع الخبر أونلاين، عبر الموقع: https://www.elkhabar.com/press/article/123369/ تاريخ الاطلاع: 2018/06/27.

[352]**يطالبون بالزيادة في معاشاتهم وتعويضاتهم والسلطات، قمعتهم آلاف العسكريين الجزائريين السابقين يتظاهرون في الشوارع**، موقع العربي بوست، عبر الرابط: https://arabicpost.net/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7% . تاريخ الاطلاع 2019/02/11

[352]إيمان اسماعيل، **وزارة الدفاع الوطني، تصدر بيانا حول احتجاجات متقاعدي الجيش**، موقع النهار أونلاين، عبر الموقع: https://www.ennaharonline.com/%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A تاريخ الاطلاع: 2019/02/11.

[352]إبراهيم غمري، **النطق بالحكم على 40 ناشطا من متقاعدي الجيش**، موقع الخبر، https://www.elkhabar.com/press/article/147660/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B7%D9%8 تاريخ الاطلاع: 2019/02/12.

[352]يوسف ضياء الدين، الجزائر.. "مقاوموالإرهاب" يصومونفيالحقولقبل "الزحفالأعظم" وكالة الأناضول، عبر الموقع: https://www.aa.com.tr/ar/%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A تاريخ الاطلاع: 2019/02/12.

[352]إلهام بوثلجي، **الداخلية تستدعي تنسيقية الحرس البلدي هذا الأسبوع للحوار**، موقع الشروق أونلاين: https://www.echoroukonline.com/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%A ترايخ الاطلاع: 2019/02/12م.

الفهرس:

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	
اهداء	
مقدمة.	
الفصل الأول: الإطارالمفاهيمي والنظري للسياسةالأمنية الجزائرية .	20
المبحث الأول: تحليل السياسات العامة.	21
المطلب الأول: تطور الاهتمام بتحليل السياسات العامة.	21

[352]**وزارة الداخلية لبت كل المطالب المهنية والاجتماعية لأعوان الحرس البلدي**، موقع جزايرس، عبر الرابط:
http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150514/40505.html تاريخ الاطلاع 2019/02/13.

[352]سفيان طبوش، **تحديات الأمن الاقتصادي والاستقرار السياسي في الجزائر**، مجلة أبحاث قانونية وسياسية. العدد 06، جوان 2018، 194.

[352]الوناس حمداني، **الانتقال الديمقراطي وأزمة التحول السياسي في الجزائر (1989-1992) التجربة والآليات**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 08، ديسمبر 2017، ص10.

[352]عمار عباس، **العلاقة بين السلطات في الأنظمة السياسية المعاصرة وفي النظام السياسي الجزائري**. (الجزائر: دار الخلدونية، 2010) ص128.

[352]فوزي أوصديق، **الوافي في شرح القانون الدستوري الجزائري**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ج3، ط3، 2008) ص138.

[352]سفيان طبوش، **مرجع سابق.** ص144.

[352]عمر بوضياف، **التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية والتطبيق.** (الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، ط1، 2010) 59.

[352]منصور لخضاري، **مرجع سابق**. ص285.

[352]**المرجع نفسه.** ص286.

[352]جهيدة شاوش أخوان، **واقع المجتمع المدني في الجزائر، دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا.** أطروحة دكتوراه علم اجتماع، (جامعة محمد خيض بسكرة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2015/2014) ص 132.

[352]**المرجع نفسه.** ص133.

[352]قوي بوحنية، **المجتمع المدني الجزائري، بين أيديولوجيا السلطة والتغيير السياسي (01)**، مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية، عبر الموقع: https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2014/03/201431091032346288.html تاريخ الاطلاع، 2019/02/14.

[352]**المرجع نفسه**. ص07.

[352]**الإعلام الأمني في الجزائر ودوره في مكافحة الإرهاب**، ج1، موقع ساسة بوست، عبر الرابط:
https://www.sasapost.com/opinion/security-media-in-algeria/ تاريخ الإطلاع 2019/021/15.

[352]عميد أول للشرطة عمر لعروم للإذاعة: **التكوين أساس نجاح الإعلام الأمني**، عبر الرابط:
http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20191021/182361.html تاريخ الإطلاع 2019/02/15.

[352]منصور لخضاري. **السياسة الأمنية الجزائرية، مرجع سابق.** ص 280.

[352]المرجع نفسه، ص 281.

[352]عادل روابح، **الدولة الريعية وإشكالية الأمن –دراسة حالة الجزائر-.** أطروحة دكتوراه علوم سياسية (جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013/2012) 32.

[352]منصور لخضاري. **السياسة الأمنية الجزائرية، مرجع سابق.** ص 276.

[352]المرسوم التنفيذي رقم 322-10 المؤرخ في 22 ديسمبر 2010م، المتضمن القانون الأساسي للأسلاك الخاصة بالأمن.

[352]المرسوم التنفيذي رقم 524-91 الادر بالجريدة الرسمية العدد 69 بتاريخ 28 ديسمبر 1991، الخاص بموظفي الأمن الوطني.

[352]مقال بعنوان النهار تنشر القانون الأساسي للشرطة عبر موقع النهار، الرابط:
https://www.ennaharonline.com/%e2%80%ac%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%87%d9%80%d9%80%d9%80%
تاريخ النشر 2010/12/28، تاريخ الاطلاع: 2019/01/03م.

المطلب الثاني: تعريف تحليل السياسة العامة وخصائصها.	**23**
المطلب الثالث:الخطوات المنهجية لتحليل السياسة العامة.	**25**
المبحث الثاني:الاطار النظري و المفاهيمي للأمن .	**35**
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للأمن.	**35**
المطلب الثاني: أبعاد الأمن.	**39**
المطلب الثالث: مستويات الأمن.	**45**
المبحث الثالث: المؤسسة العسكرية ودورها في صناعة الأمن في الجزائر (الدور والمهام).	**51**
المطلب الأول: المكانة الدستورية للجيش الجزائري.	**51**
المطلب الثاني: العقيدة الأمنية للجيش الجزائري.	**54**
المطلب الثالث: عصرنة المؤسسة العسكرية.	**56**
المبحث الرابع: مؤسسة الشرطة ودورها في رسم السياسة الأمنية بالجزائر.	**68**
المطلب الأول: تركيبة وهيكلة جهاز الأمن الوطني.	**68**
المطلب الثاني : النشاط الإقليمي والدولي للشرطة الجزائرية.	**76**
المطلب الثالث : الشرطة في الجزائر ودورها في رسم السياسة الأمنية.	**80**
المبحث الخامس: رئاسة الجمهورية ووزارة الشؤون الخارجية ودورهما في رسم السياسة الأمنية في الجزائر.	**83**
المطلب الأول: المكانة الدستورية لرئيس الجمهورية في الجزائر.	**83**
المطلب الثاني: صلاحيات رئيس الجمهورية في إعلان حالة الطوارئ والحصار والحرب.	**86**
المطلب الثالث: دائرة المصالح الأمنية (CSS).	**93**
المطلب الرابع : وزارة الشؤون الخارجية (البعد الأمني للسياسة الخارجية الجزائرية).	**95**
الفصل الثاني : فواعل الأزمة الأمنية بالجزائر(السياسات والمبادرات)	**105**
المبحث الأول: جذور الأزمة الأمنية في الجزائر.	**106**

المطلب الأول: الأسباب الداخلية للأزمة الأمنية في الجزائر.	**106**
المطلب الثاني: الأسباب الخارجية للأزمة الأمنية في الجزائر.	**111**
المطلب الثالث: أحداث أكتوبر 1988م والاتجاه نحو الخيار الديمقراطي.	**113**
المطلب الرابع: توقيف المسار الانتخابي واندلاع الأزمة الأمنية في الجزائر.	**118**
المبحث الثاني : مبادرات الفواعل الرسمية والغير الرسمية لحل الازمة (فترة التسعينات).	**112**
المطلب الأول: واقع النظام السياسي الجزائري بعد اندلاع أعمال العنف.	**112**
المطلب الثاني : المجلس الاعلى للدولة ومبادرات حل الازمة .	**124**
المطلب الثالث : مبادرات الرئيس زروال لمعالجة الازمة الامنية والفواعل المشاركة بها	**132**
المبحث الثالث: سياسة الوئام المدني (الاهداف والحلول والنتائج).	**143**
المطلب الأول: وضع الجزائر قبل إقرار قانون الوئام المدني.	**143**
المطلب الثاني: مضمون وأهداف سياسة الوئام المدني.	**145**
المطلب الثالث: تقييم سياسة الوئام المدني.	**150**
المبحث الرابع: ميثاق السلم والمصالحة الوطنية ودوره في حل الأزمة الأمنية في الجزائر.	**156**
المطلب الأول: التعريف بميثاق السلم والمصالحة الوطنية.	**156**
المطلب الثاني: مضمون وأهداف ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.	**160**
المطلب الثالث: مواقف الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني من ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.	**165**
المطلب الرابع: المصالحة الوطنية في الجزائر، تقييم حصيلة.	**170**
الفصل الثالث :**السياسة الأمنية الجزائرية في ظل التحديات الإقليمية والدولية والضغوط الداخلية .**	**180**
المبحث الأول: التهديدات الأمنية الجديدة بمنطقة الساحل وتأثيرها على الأمن الجزائري (الفواعل والسياسات).	**181**
المطلب الأول : الإرهاب بمنطقة الساحل (التغلغل والاختراق).	**181**
المطلب الثاني: الجريمة المنظمة في منطقة الساحل وتأثيرها على الأمن الجزائري.	**193**
المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل وتأثيرها على الأمن الجزائري.	**199**

المطلب الرابع: السياسة الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية بمنطقة الساحل.	**203**
المبحث الثاني: الاحتجاجات في الجزائر وتأثيرها على استقرار الجبهة الداخلية (الأزمات، السياسات، المخرجات).	**218**
المطلب الأول: جذور الحراك الاحتجاجي في الجزائر (أحداث أكتوبر 1988م والربيع الأمازيغي).	**218**
المطلب الثاني: ارتدادات الربيع العربي على الجزائر (احتجاجات الزيت والسكر).	**222**
المطلب الثالث: الاحتجاجات بالجنوب الجزائري (الأسباب، المظاهر، النتائج).	**226**
المطلب الرابع: احتجاجات أسلاك الأمن وتأثيره على الأمن الجزائري.	**235**
المبحث الثالث : تقويم السياسة الأمنية الجزائرية.	**244**
المطلب الأول: السياسة الأمنية في ضوء الفواعل الرسمية (الإصلاح السياسي).	**244**
المطلب الثاني: تقييم دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة الأمنية (الأحزاب السياسية، منظمات المجتمع المدني)	**249**
المطلب الثالث: السياسات الاقتصادية والاجتماعية ودورها في انتشار الفساد (الهشاشة المؤسساتية).	**257**
المطلب الرابع: الرهانات الأمنية المستقبلية للجزائر(النتائج والتوصيات)	**260**
الخاتمة.	**270**
قائمة المراجع	**276**
قائمة الخرائط والجداول	**304**
ملحق خاص بالجداول	**305**
الفهرس	**314**

الملخص

لقد تطرقنا في هذه الأطروحة إلى تحليل السياسة الأمنية الجزائرية، وهذا على مدار ثلاثة عقود منذ سنة 1988م إلى غاية 2018م، فالسياسة الأمنية من المواضيع المهمة اليوم، والتي تحظى بالدراسة والتحليل خصوصا في السنوات الأخيرة بعد تطور الحقل المعرفي للسياسات العامة والدراسات الأمنية، وهو ما فصلنا فيه في الفصل الأول من هذه الأطروحة بتطرقنا إلى الإطار النظري والمفاهيمي للسياسات العامة والسياسة الأمنية،مع التركيز على أهميتها في عصرنا الحالي، ثم قمنا بالتعريف وإبراز المؤسسات التي تساهم في صناعة الأمن في الجزائر مثل مؤسسة الجيش

والشرطة ورئاسة الجمهورية ووزارة الشؤون الخارجية وهي تمثل الفواعل الرسمية المساهمة في رسم السياسة الأمنية الجزائرية.

أما بالنسبة للفواعل غير الرسمية فقد حاولنا تلمس دورها في الفصل الثاني عندما تطرقنا للأزمة الأمنية الجزائرية في فترة التسعينات من القرن الماضي، مع إبراز دورهاومدى مساهمتها في رسم السياسة الأمنية الجزائرية وهذا بتحليلنا لمختلف المبادرات التي تم طرحها في هذه الفترة لمعالجة الأزمة الأمنية مع التركيز على مدى إشراك السلطة للفواعل غير الرسمية في المبادرات المطروحة من قبلها ومدى الأخذ برأي منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية في ندوة الوفاق الوطني الأولى والثانية لسنتي 1994م و1996م، وسياسة الوئام المدني في 1999م، وأخيرا ميثاق السلم والمصالحة الوطنية لسنة 2005م.

فالجزائر ليست معزولة عن المتغيرات الإقليمية والدولية لذلك كان من الضروري التطرق إلى البيئة الإقليمية ومدى تأثيرها في السياسة الأمنية الجزائرية،وخصوصا بالنسبة للتهديدات اللاتماثلية حاليا وكيف واجهتها الجزائر، وهو ما فصلنا فيه في الفصل الأخير من هذه الأطروحة؛ حيث تطرقنا إلى شبكات الجريمة المنظمة والمنظمات الإرهابية في الساحل ومدى تأثيرها على الأمن القومي الجزائري وكذلك تطرقنا إلى الأزمة الليبية والأزمة المالية ومدى مساهمة الجزائر في حل هذه الأزمات لدول الجوار والتي لها تأثير مباشر على الأمن القومي الجزائري، فالسياسة الأمنية موضوع متشعب تتداخل فيه العوامل الداخلية والإقليمية والدولية وكذلك تتعدد فيه الفواعل الرسمية وغير الرسمية والفواعل الدولية لتشكل لنا السياسة الأمنية المتكاملة وهو ماقمنا بمعالجته في هذه الأطروحة عبر ثلاثة فصول.